

المملكة العربية السعودية  
الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة  
قسم الدراسات العليا - شعبة الفقه

# الانتصاف في المسالك الكبار

«كتاب الزكاة»

لأبي الخطاب محفوظ بن أحمد بن الحسن الكلؤذاني

٤٣٢ - ٥١٠ هـ

دراسة وتحقيق

رسالة مقدمة لنيل الشهادة العالمية «الماجستير»

اعداد الطالب / عبدالغزيز بن سليمان بن ابراهيم البعيمي

اشراف فضيلة الدكتور /

حمد بن حماد بن عبدالغزيز الاحمد

الأستاذ المشارك بقسم الدراسات العليا

للعام الدراسي ١٤٠٦ - ١٤٠٧ هـ

## بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا  
وسيئات أعمالنا ، من يهده الله فهو المهتدي ، ومن يضلل فلن تجد له  
وليا مرشدا . وأشهد أن لا اله الا الله ، وحده لا شريك له ، وأشهد  
أن محمدا عبده ورسوله صلى الله عليه وسلم .

أما بعد : فان أشرف العلوم وأفضلها علوم الكتاب والسنة  
بدراستها رتد برمعانيها والعمل بمقتضى ما جاء بها . وقد من الله  
- سبحانه وتعالى - عليّ وجعلني من سلك بهم هذا السلك القويم ،  
اذ التحقت بكلية الشريعة ، ومنذ التحاقى بالكلية المذكورة ، أحسست  
برغبة ملحة للقراءة والاطلاع في علوم الشريعة المختلفة ، كالتفسير والحديث  
والفقه وأصوله .

واستهوتني تلك الخلافات الفقهية بين علماء الاسلام ، وما ينتج  
عنها من ردود واستلالات وغير ذلك ، وقد تعرفت من خلال تلك القراءة على  
علماء لم أكن أعرفهم ، وأعجبت بشخصياتهم ، وكان من ضمن  
استهوتني شأنهم ، أبوالخطاب الكلوزاني الحنبلي ، حيث كنت أجد  
آراءه في الفقه والأصول بكثرة ، مما حدا بي الى الرجوع الى الكتب التي  
ترجمت له ، لمعرفة عن قرب ، فلما عرفت أن له مؤلفات في الفقه والأصول  
حرصت على الاطلاع عليها ، ظنا مني أنها مطبوعة ، وحين قمت بالبحث  
عنها ، لم أجد كتابا مطبوعا سوى الهداية ، فبدأت أقرأه ، فتبين لي من  
خلال هذه القراءة شخصيته وقوة آرائه ، مما جعلني أبحث عن وجود كتاب  
مخطوط له في الفقه ،

### سبب اختيار الموضوع :

بينما كنت أبحث في فهارس المخطوطات في الجامعة وغيرها عن  
كتاب مخطوط لمت من أحد الزملاء بوجود كتاب مخطوط في الفقه على مذهب  
الامام أحمد لأبي الخطاب وهو كتاب الانتصار فبدأت أتصفحه ، فاذا هو  
كتاب فقهي جامع - وهو ما يسمى بالفقه المقارن - فوافق هوى في نفسي لعلني  
أقوم بتحقيقه خاصة للفقه الاسلامي عموما والفقه الحنبلي خصوصا ، ورغبة مني في

أظهره هذا عالم الجليل ، الذي امتلأت كتب الحنابلة بأقواله ، إضافة إلى أن أبا الخطاب تلميذ أبي يعلى شيخ المذهب وإمام الحنابلة في وقته ، وهو من أوائل من قعدوا قواعد المذهب وصنفوا في الأصول ، وهذا وقد صنفات أبي الخطاب كثيرا من أقوال وآراء أبي يعلى وغيره من متقدمي علماء الحنابلة ، الذين لم تصلنا كتبهم ، كأبي بكر وابن أبي موسى وغيرهم .

ويزيد من ذلك أن المصنف حفظ لنا كثيرا من أقوال الإمام أحمد ، وسأله الفقهية التي قلما تجدها في غير مصنفات متقدمي علماء المذهب .

هذا سبب . . .

والسبب الثاني : أن القسم الذي قمت بتحقيقه هو كتاب الزكاة . ومعلوم ما للزكاة من أهمية عظيمة في الإسلام ، وهي الركن الثالث من أركان الإسلام ، كما أنها تحل كثيرا من مشاكل الفقر في المجتمعات الإسلامية خاصة لها فيها من تكافل وتعاون بين فئات المجتمع الإسلامي الواحد .

فالزكاة هي <sup>من</sup> الداء الثاني للقضاء على مشكلة الفقر ، والتي تواجه المجتمع .

كما أن الزكاة رد على فعلى . - لمساعدة الفقراء من المسلمين ومؤازرتهم - على الصفات والهيئات الصليبية التي يتجهج بها الغرب . بزعمه أنه أول من نادى بحل تلك المشكلة . وما علم أن دينا الحنيف شخص الداء ووصف الداء قبل أكثر من أربعة عشر قرنا . فله الحمد والمنة على هذه النعمة .

ولم يأت هذه المشكلة هي المشكلة الوحيدة التي حلها الإسلام ، فقد عالج كل ما يعكر صفو المجتمع الإسلامي كالزنا والسرقة والقتل والقذف وغير ذلك . فحدد لكل مشكلة ما يناسبها من دواء .

وأخيرا لا يسعني وقد قاربت من الانتهاء ، إلا أن أتقدم بجزيل شكرى وعظيم امتناني إلى فضيلة الدكتور حمد بن حماد بن عبد العزيز الحامد الذي ما أدخر وسعا في توجيهي الوجهة السليمة . فلقد غرني برحابة صدره ،

ودماسة خلع ، وسعة اطلاع ، ومتابعته المستمرة ، فأقام ما اعوج من الكتابة ،  
ورد الحق الى صوابه ، فاستندت من ملاحظات القيمة ، وأراء السديسدة  
وتوجيهاته الرشيدة ، التي لم تقف عند حد الرسالة فقط ، بل تعداها  
الى الحياة العلمية في المستقبل .

ومها سطرت من الشكر والعرفان فلن أوقيه حقه .

ولكن أقول - كما قال المصطفى - صلى الله عليه وسلم في حق المحسن  
" . . . اذا لم تجدوا ما تكافئونه به ، فادعوا الله له حتى تروا انكم كافأتموه " .

فأسأل الله سبحانه وتعالى أن يجزيه عنى خير الجزاء ، وأن يده بالصحة  
والعافية ، ويبارك له في عمره ، انه القادر على ذلك ، وهو حسبنا  
ونعم الوكيل .

كما لا يفوتنى أن أشكر كل من له سمات بارزة في النهوض بهذه الجامعة  
وأخص منهم معالي رئيس الجامعة وفضيلة نائب الرئيس ، وفضيلة رئيس قسم  
الدراسات العليا .

كما لا يفوتنى أن أشكر فضيلة عميد شئون المكتبات وفضيلة وكيله ورئيس قسم  
المخطوطات بالجامعة .

وأشكر كل من قام بمساعدتى في سبيل اعداد هذه الرسالة لظهارها  
بهذه الصورة التي ظهرت بها .

وأخردعوانا أن الحمد لله رب العالمين . وصلى الله على سيدنا ونبيهنا  
محمد وآله وصحبه وسلم .



هذا وقد قسمت الرسالة الى قسمين :-

- ( ١ ) القسم الأول : وهو دراسة المؤلف .
- ( ٢ ) القسم الثاني : وهو القسم الحقيق .

ويشتمل القسم الأول على بابين :-

الباب الأول : وفيه أربعة فصول :-

الفصل الأول : سيرة المؤلف وفيه بحثان :-

- البحث الأول : اسم المؤلف ولقبه .
- البحث الثاني : مولد المؤلف ووفاته .

الفصل الثاني : عصر المؤلف ، وفيه أربعة مباحث :-

- البحث الأول : الحالة السياسية في عهد المؤلف .
- البحث الثاني : الحالة العلمية زمن المؤلف .
- البحث الثالث : حالة المذهب الحنبلي في عصر المؤلف .
- البحث الرابع : مدى انتشار التأليف في المذهب الحنبلي ، عصر المؤلف .

الفصل الثالث : سيرة المؤلف . وفيه ثمانية مباحث :-

- البحث الأول : ثناء العلماء عليه .
- البحث الثاني : طلبه للعلم .
- البحث الثالث : شيوخ المؤلف .
- البحث الرابع : تلاميذه .
- البحث الخامس : آثار المؤلف العلمية .
- البحث السادس : عقيدة المؤلف .
- البحث السابع : أسرة المؤلف .
- البحث الثامن : أدب وشعر المؤلف .
- الفصل الرابع : في الآراء التي خالف فيها المصنف المذهب .

الباب الثاني : دراسة النص المحقق :

وفيه فصلان :-

الفصل الأول : دراسة النص المحقق . وفيه ثلاثة مباحث :-

البحث الأول : مصادر المؤلف .

البحث الثاني : توثيق نسبة الكتاب الى المؤلف .

البحث الثالث : وصف المخطوطة .

الفصل الثاني : الآخذ على المخطوطة .

وهناك بحث خاص ببدى تأثير المصنف فى المذهب الحنبلى .

ويشتمل القسم المحقق على ثلاثة عشرة مسألة . هى :-

- ( ١ ) زكاة المعلوفة .
- ( ٢ ) زكاة الملى .
- ( ٣ ) زكاة المال الضال والمغصوب .
- ( ٤ ) زكاة عوى الخلع والسهر .
- ( ٥ ) زكاة النبل .
- ( ٦ ) زكاة السغال والفعلان والعجاجيل .
- ( ٧ ) زكاة المال الستفاد فى أثناء الحول .
- ( ٨ ) زكاة الأوناص .
- ( ٩ ) زكاة الدين .
- ( ١٠ ) زكاة اسامل فى مال القراض .
- ( ١١ ) زكاة الخلطة .
- ( ١٢ ) نقصان النصاب فى بعض الحول .
- ( ١٣ ) بعض تمجيل الزكاة .

« الباب الأول »

- الفصل الأول : سيرة المؤلف .
- الفصل الثاني : عصر المؤلف .
- الفصل الثالث : دراسة المؤلف .
- الفصل الرابع : الآراء التي خالف فيها المؤلف المذهب .

..

..

..

(( الفصل الأول ))

دراسة المؤلف

ويشتمل على بحثين

- المبحث الأول : اسم المؤلف ولقبه .
- المبحث الثاني : مولد المؤلف ووفاته .

.. ..

(( البحث الأول ))

في اسم أبي الخطاب ولقبه

هو أبو الخطاب محفوظ بن أحمد بن الحسن بن أحمد الكلوذاني  
الأرجي<sup>(١)</sup> الإمام المشهور .

والكلوذاني : بفتح الكاف وسكون اللام وفتح الواو ثم ذال معجمة  
ثم ألف ثم نون مكسورة ثم ياء النسبة .  
وهذه النسبة بهذه الصيغة هي التي ذكرها أبو الخطاب في قصيدته  
المشهورة المعروفة بالدالية . حيث يقول في آخرها .

قالوا أبان الكلوذاني للهدى .. قلت الذي رفع الساء مؤيدى<sup>(٢)</sup>  
ويقال أحياناً : الكلواذى<sup>(٣)</sup> يجعل الألف بعد الواو وحذف النون  
وأحياناً الكلوذى بحذف الألف مطلقاً .

وأبو الخطاب - رحمه الله - منسوب الى بلدة كلواذى وهي بلدة  
قرب بغداد ذكرها ياقوت في معجم البلدان فقال : ( .. وهو طَسُوجُ  
قرب مدينة السلام ببغداد وناحية الجانب الشرقي من بغداد من جانبها  
وناحية الجانب الغربي من نهر بوق ، وهي الآن خراب أثرها باق بينهما  
ومن بغداد فرسخ واحد للتحدر )<sup>(٤)</sup> .

- 
- (١) الأرجي : بفتح الألف والزاي ، نسبة الى محلته ببغداد، وخرج منها جماعة  
كبيرة من العلماء جلهم من الحنابلة ، اللباب في تهذيب الانساب ( ٤٥/١ - ٤٦ )  
وانظر : معجم البلدان ( ١٦٨/١ ) .
- (٢) انظر القصيدة في المنتظم : لابن الجوزي ( ١٩٢/٩ ) ، والنهج الأحمد :  
( ٢٣٦/٢ ) ، ومجموعة الرسائل الكمالية رقم ( ٢ ) التوحيد ص ( ١٣٢ ) .
- (٣) ومن ساء بالكلواذى أو الكلوذى : ياقوت في معجم البلدان : ( ٤٧٧/٤ ) ،  
وابن الأثير في اللباب : ( ١٠٧/٣ ) ، وزاد كلواذاني بزيادة ألف بين السواو  
والذال المعجمة ، وابن العماد الحنبلي في شذرات الذهب : ( ٢٧/٤ ) .
- وقال الزهيدى في تاج العروس في مادة كل ذ ... والنسبة اليها كلواذاني :  
( ٤٦٣/٩ ) .
- (٤) معجم البلدان : ( ٤٧٧/٤ ) .

لكن قدامة بن جعفر صاحب كتاب ( الخراج وصناعة الكتابة ) المتوفى في

حدود سنة ٣٢٧ هـ ذكر أن بين بغداد وكوازى فرسخين <sup>(١)</sup> .

وقال : محمد بن عبد المنعم الحميرى السبتي في كتابه الروض المعطار

أن بين كوازى وبغداد ثلاثة فراسخ <sup>(٢)</sup> .

### والتوفيق بين هذه الأقوال :

إذا رجعنا إلى قول الحميرى وهو أن بينها وبين بغداد ثلاثة

فراسخ فنرى أن المؤلف سبتي مغربي سكن الأندلس وهو يجهل بلدان المشرق

كما نرى على ذلك محقق الكتاب <sup>(٣)</sup> ، ولم يقيم بجولة على تلك المناطق وإنما

اعتمد على كتب معاجم البلدان لعلماء مغاربة ولم ينقل من علماء — من

المشرق ولذلك قال هذا القول فأخطأ فيه . مع العلم أنه توفي سنة

<sup>(٤)</sup>  
٧٢٧ هـ .

وأما ما قاله قدامة بن جعفر أن بين كوازى وبغداد فرسخين <sup>(٥)</sup> ،

وما قاله ياقوت أن بينهما فرسخا واحدا <sup>(٦)</sup> . فلا أرى تعارضا بين القولين حيث

يمكن التوفيق بينهما : بأن قدامة ذكر الفرسخين وكانت هي السافة بينهما لأن

قدامة توفي سنة ٣٢٧ .

وياقوت قال : السافة بينهما فرسخ واحد لأن بغداد اتسعت بعد

وفاة قدامة كثيرا ففرت السافة بينهما حتى بلغت فرسخا واحدا زمن ياقوت

- 
- |     |  |
|-----|--|
| (١) | الخراج وصناعة الكتابة : ( ٨٨ ) .   |
| (٢) | الروض المعطار في خبر الاقطار ( ٤٩٣ ) .   |
| (٣) | هو الأستاذ احسان عباس . انظر : ص (س) من المقدمة .                              |
| (٤) | ذكر ذلك ابن حجر في الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة : ( ١٥١ / ٤ ) .       |
| (٥) | انظر ترجمته في النجوم الزاهرة : ( ٢٩٧ / ٣ - ٢٩٨ ) ، والأعلام ( ١٩١ / ٥ ) .     |
| (٦) | انظر ترجمته في وفيات الأعيان : ( ١٢٧ / ٦ ) ، وسير أعلام النبلاء ( ٣١٢ / ٢٢ ) . |

المتوفى سنة ٦٢٦ هـ .

والفرق بين وفاتيهما هو ٢٨٩ سنة ومن الممكن أن تتسع فيها المدن وخاصة مدينة مثل بغداد كانت مدينة العلم وسقط ترحال العلماء ، ومقبر الخلافة الاسلامية .

فتكون المسافة بينهما زمن ياقسوت بالكيلومتر = ٥٥٤٠ مترا أى ٥٤٠٠ رة كيلو باعتبار أن الفرسخ يساوى ٥٥٤٠ مترا .

..

..

..

(( المبحث الثاني ))

مولد المؤلف ووفاته

ولد أبو الخطاب - رحمه الله - في ثاني شوال سنة اثنتين وثلاثين وأربعمائة من الهجرة .

والذين ترجعوا له لم يذكروا مكان ولادته .

لكن من ترجعوا له لقبوه بالبغدادي ونسبوه اليها ، ثم رأيت الزركلي (١)

في كتابه الاعلام ذكر ان مولده ووفاته ببغداد . (٢)

وأقدم شيوخه وفاة هو الحسين بن محمد بن عبدالواحد الوني البغدادي ، (٣)

توفي سنة ٤٥٠ هـ وعمر أبي الخطاب ١٨ عاماً .

فهذا مما يشير الى أن الكوزاني ولد ببغداد . والله أعلم بالصواب .

أما وفاة أبي الخطاب فإنه توفي - رحمه الله - يوم الأربعاء ليلة

الخميس الموافق الثالث والعشرين من جمادى الآخرة سنة خمسائة وعشر - من الهجرة . (٤)

وصلى عليه بجامع القصر وكان المتقدم عليه في الصلاة أبو الحسن بن فاعوس

ثم حمل وصلى عليه بجامع المنصور يوم الجمعة ودفن الى جانب قبر الامام أحمد .

وانفرد ياقوت في معجم البلدان فقال بأن أبا الخطاب توفي سنة ٥١٥ هـ

---

(١) انظر : سير اعلام النبلاء (٣٤٨/١٩) ، وذييل طبقات الحنابلة (١١٦/١) ،  
والمنهج الأحمد (٢٣٣/٢) .

(٢) الاصلام : (٢٩١/٥) .

(٣) انظر ترجمته ضمن شيوخ أبي الخطاب ص (٣٦) .

(٤) انظر ترجمته في المنتظم : (١٩٠/٩ - ١٩٣) ، ومعجم البلدان (٤٧٧/٤ - ٤٧٨) ،  
واللباب : (٢/٣) ، والكامل : (٢٧٧/٨) ، ودول الاسلام : (٣٧/٢) ، والعبر :  
(٢١/٤) ، وسير اعلام النبلاء : (٣٤٨/١٩) ، وتذكرة الحفاظ : (١٢٦١/٤) ،  
والاستفاد من ذيل تاريخ بغداد : (٢٢٦ - ٢٢٧) ، ورسالة الزمان : (٤١/٨ - ٤٢)  
وذييل طبقات الحنابلة : (١١٩/١) ، والنجوم الزاهرة : (٢١٢/٥) ، والمنهج الأحمد



(١) ولعل ذلك خطأ من الطابع .

كما أن . حبي الستفاد<sup>(٢)</sup> من ذيل تاريخ بغداد والمنهج الأحمد<sup>(٣)</sup> قالوا  
بأن أبا الخطاب توفي في ثالث عشر جمادى الآخرة وليس في ثالث عشرين  
منه .

..

..

..

---

= (٢٣٣/٢) ، وشذرات الذهب : (٢٧/٤ - ٢٨) ، وهدية العارفين :

(٦/٢) ، والأعلام : (٢٩١/٥) ، ومعجم المؤلفين : (١٨٨/٨) .

(١) معجم البلدان : (٤٧٨/٤) .

(٢) الستفاد : (٢٢٨) .

(٣) المنهج الأحمد : (٢٣٩/٢) .

(( الفصل الثاني ))

عصر المؤلف

ويشتمل على ما حست

البحث الأول : الحالة السياسية في عهد المؤلف .

البحث الثاني : الحالة العلمية زمن المؤلف .

البحث الثالث : حالة المذهب الحنبلي في عصر المؤلف .

البحث الرابع : مدى انتشار التأليف في المذهب الحنبلي في عصره .

..

..

..

(( البحث الأول ))

الحالة السياسية في عصر المؤلف

من المعلوم ما تقدم أن المؤلف ولد في زمن الخلافة العباسية ، والخلافة

العباسية مر عليها ثلاثة أطوار هي :-

١ - عصر سلطة الخلفاء وقوتهم . وبدأ من سنة ١٣٢ هـ وتنتهى سنة ٢٣٢ هـ .

٢ - عصر ضعف الخلفاء واستبداد الموالي وهو ثلاثة أقسام .

أ - عصر المالك الأتراك وبدأ من ٢٣٢ هـ وتنتهى ٣٣٤ هـ .

ب - عصر استبداد البويهيين وبدأ من ٣٣٤ هـ وتنتهى ٤٤٧ هـ .

ج - عصر استبداد آل سلجوق وبدأ من ٤٤٧ هـ وتنتهى ٥٣٠ هـ .

٣ - عصر الضعف واستعادة الخلفاء بعض نفوذهم وبدأ من سنة ٥٣٠ هـ وتنتهى

(١)

بسقوط بغداد سنة ٦٥٦ هـ .

وأبو الخطاب ولد كما مرّ سنة ٤٣٢ هـ وتوفي سنة ٥١٠ هـ فيكون مرّ بطورين

من أطوار الدولة العباسية وهما عصر البويهيين وآل سلجوق وأدرك ثلاثة من خلفاء

الدولة العباسية وهم :-

(١) أبو جعفر عبدالله الملقب بالقائم بأمر الله بن القادر بالله أحمد بن إسحاق، تولى

الخلافة سنة اثنتين وعشرين وأربعمائه بعد موت أبيه ، وتوفي سنة سبع

(٢)

وستين وأربعمائه .

(٢) أبو القاسم عبدالله بن محمد بن عبدالله القائم بأمر الله تولى الخلافة

بعد جده بأمر منه سنة سبع وستين وأربعمائه وتوفي في محرم سنة سبع

وشانين وأربعمائه وكان يلقب بالمقتدى بأمر الله (٣) .

---

(١) نقلا عن كتاب تاريخ الأمم الإسلامية الدولة العباسية لمحمد الخضرى ص ٤٨٦ مع شيء من التصرف .

(٢) انظر المنتظم لابن الجوزى : ( ٥٧/٨ و ٢٩١ ) ، والكامل في التاريخ : ( ٣٥٥/٧ ، ١٢٠/٨ ) ، البداية والنهاية : ( ٣٤/١٢ ، ١١٨ ) .

(٣) انظر المنتظم ( ٢٩١/٨ ، ٨٠/٩ - ٨١ ) ، والكامل : ( ١٢٠/٨ ، ١٢٠ ) ، البداية والنهاية : ( ١١٩/١٢ ، ١٥٨ ) .

- (٣) أبو العباس أحمد بن المعتدي بأمر الله عبد الله ، تولى الخلافة بعد أبيه سنة أربع مائة وسبع وثمانين ، وتوفي سنة اثني عشر وخمسمائة وكان يلقب المستظهر بالله<sup>(١)</sup> .
- هؤلاء الخلفاء الذين عاش أبو الخطاب تحت ولايتهم هل كانوا خلفاء أقوياء ، لهم كامل التصرف في الأمر والنهي ، وليس لهم منافس . أم أنهم كانوا خلفاء ، يخطب لهم على المنابر فقط . والأمر والنهي لغيرهم ، ثم لو نظرنا إلى الخليفة القائم بأمر الله المتقدم ذكره كان المدير في أول حكمه هو جلال الدولة بن بهاء الدولة البويهبي ومع ذلك لم يسلم هذا البويهبي من الضعف كما أشار إلى ذلك ابن الجوزي في المنتظم حيث يقول : وخرجت هذه السنة ( أي سنة ٤٣٢ هـ ) وسلطة جلال الدولة ما بين الحظيرة وباسط والبطيحة وليس له من ذلك إلا الخطبة<sup>(٢)</sup> .
- كما أن ابن الأثير ألمح إلى ضعف جلال الدولة فقال ... ومن علم سيرته وضعفه واستيلاء الجند والنواب عليه ودوام ملكه إلى هذه الغاية ظم أن الله على كل شيء قدير<sup>(٣)</sup> .
- هذه حال الخليفة زمن البويهبيين الشيعة حيث لم يكن للخليفة رأى ولا حول وإنما سيمته توزيع الألقاب على ملوك البويهبيين ، وأمرائهم وكبرائهم وتنفيذ أوامرهم ورغباتهم .
- فمن ذلك أن جلال الدولة البويهبي أمر بحماية أموال الجوالي<sup>(٤)</sup>

(١) انظر المنتظم : ( ٨١ / ٩ ) ، والكامل : ( ١٢٠ / ٨ ) ، ( ٢٨١ ) ، والبداية والنهاية : ( ١٥٨ / ١٢ ) ، ( ١٩٦٤ ) .

(٢) انظر المنتظم : ( ٦٠ / ٨ ) ، والبطيحة بفتح الباء وكسر الطاء هي أرض واسعة بين واسط والبصرة ، معجم البلدان : ( ٤٥٠ / ١ ) ، والحظيرة : قرية كبيرة من أعمال بغداد . معجم البلدان : ( ٢٧٤ / ٢ ) .

(٣) الكامل : ( ٣٧ / ٨ ) .

(٤) الجوالي : جمع جالية وهي جزيرة أهل الذمة ، وقيل لأهل الذمة جالية لأن عرب بن الخطاب رضي الله عنه أجلاهم عن جزيرة العرب بأمر من النبي

ومنع أصحاب الخليفة من جبايتها فشق هذا الفعل على الخليفة القائم بأمر الله وحدث به بين جلال الدولة مكاتبات ومراسلات ، في منع الجوالي لأن العادة جرت من الخليفة بأمر أصحابه بجباية أسواق الجوالي ، فلم تسفر المراسلات ووساطات العلماء والقضاة شيئا مع تكرار تلك الوساطات بتقديم القضاة والعلماء أبو الحسن الماوردي ، عند ذلك عزم القائم على ترك بغداد .<sup>(١)</sup>

حدث هذا في آخر حكم البويهيين مع ظهور الضعف فيهم فكيف حال الخليفة زمن السلاجقة في بداية حكمهم .

ومن المعلوم أن الأتراك السلاجقة كانوا سنة وكانوا يحترمون الخليفة على عكس البويهيين فانهم شيعه ولم يكونوا يحترمون الخليفة بل كان من شأنهم إيذاء الخليفة والتضييق عليه . حتى أن أبا الحارث أرسلان التركي الملقب بالمظفر كاتب المستنصر العبيدي صاحب مصر محسن له إزالة ملك بني العباس وقد أرسل المستنصر جيشا لهذا الغرض ، ودخل البساسيري بغداد ومعهم الراميات المصرية البيض داعين للمستنصر بالله أبي تميم محمد ودعي له بجامع المنصور ببغداد يوم الجمعة ثالث عشر ذي القعدة سنة خمسين وأربعمائه وأصاب الناس من جراء فتنة هذا الخبيث ضيق ومجاعة ومشقة ونهبت دار الخلافة ودار رئيس القضاة أبي عبدالله الدامغاني وفير ذلك من الأعمال التي يندى لها الجبين من العنادة بحي على خير العمل وما إلى ذلك ، انظر نتائج هذه الفتنة فسي حوادث سنة خمسين وأربعمائه .<sup>(٢)</sup>

صلى الله عليه وسلم - فسوا جالية ولزمهم هذا الاسم أينما حلوا ، ثم لزم كسل من لزمته الجزية من أهل الكتاب بكل بلد : لسان العرب : ( ١٤٩/١٤ ) ، وانظر : الصحاح : ( ٢٣٠٣/٦ ) ، وزاد المطرزي في المغرب : ( ١٥٥/١ ) ويقال استعمل فلان على الجالية : اذا ولي أخذ الجزية . انظر القاموس المحيط : ( ٣١٥/٤ ) .

(١) انظر المنتظم : ( ١١٣/٨ - ١١٤ ) ، والكامل : ( ٣٦/٨ ) ، والبداية والنهاية :

(٢) تاريخ بغداد : ( ٣٩٩/٩ - ٤٠٣ ) ، والمنتظم : ( ١٩١/٨ - ٢١٢ ) ، والكامل لابن الأثير : ( ٨٣/٨ - ٨٧ ) ، وسير أعلام النبلاء : ( ١٣٢/١٨ - ١٣٣ ) ، والبداية والنهاية : ( ٨٣/١٢ - ٩١ ) .

اسم التركي لقب له وليه هبة الله بن هبة الله .

وأما حال . د القائم المقتدى بأمر الله عبدالله بن محمد فكان أحسن حالا وأهنأ عيشا وأكثر احتراماً من جده القائم والسبب في ذلك هو أن المقتدى بأمر الله حكم زمن سلطان السلاجقة وهم ستة ويحترمون الخليفة ، إلا ما كان من السلطان ملك شاه من عزسه على اخراج الخليفة المقتدى من بغداد حيث قال للخليفة لابد أن تترك لي بغداد وتنصرف الى أي البلاد شئت فطلب الخليفة من السلطان أن يسهل له شهرا فأبى السلطان ذلك حتى ولو ساعة فطلب الخليفة من وزير السلطان ، ثم ان الوزير كلم السلطان في أمهال الخليفة عشرة أيام فوافق ، ثم ان السلطان هلك في تلك الأيام وعدّ ذلك مكرمة للخليفة ومنقبة<sup>(١)</sup> وذلك سنة خمس وثمانين وأربعمائة . وتوفي المقتدى بعد ذلك سنة سبع وثمانين وأربعمائة ، وأما ابنه المستظهر فقد تولى الخلافة بمعد أبيه ، ويقول عنه ابن الجوزي في تاريخه : كان كريم الأخلاق لين الجانب سخي النفس مؤثرا بالاحسان حافظا للقرآن محبا للعلم منكرا للظلم فصيح اللسان<sup>(٢)</sup> .

ونذكر السيوطي في تاريخ الخلفاء . أن الخلافة لم تصف للمستظهر بل أيامه كانت مضطربة كثيرة الحروب .<sup>(٣)</sup>

هذه حال الخلافة ، في الفترة التي عاش فيها أبو الخطاب — رحمه الله . كانت ضعيفة والأمراء الى الملوك والسلاطين من البويهيين والسلاجقة . وكانت البلاد في حالة خوف ، وفتن ، وكثرة حروب ، بين السلاطين أنفسهم طمعا في الملك ، ورضة في الاستيلاء على السلطة . وأما الخلفاء فلم يكن لهم من الخلافة الا الاسم والدعاء على المنابر حتى أن القائم والمقتدى طلب منهما

(١) انظر المنتظم (٦١/٩ - ٦٢) ، والبداية والنهاية : (١٥٥/١٢) .

(٢) المنتظم : (٨١/٦) ، وانظر الكامل : (٢٨١/٨) .

(٣) تاريخ الخلفاء : (٤٢٦) .

ترك بغداد ومخادرتهم الى بلد غيرها أيا كان . وقد تزوج السلطان طغرل بك السلجوقي مريم ابنة قائم بأمر الله رغم أنه بعد أن حاول الامتناع بكسل ما يستطيع فلم يقدر على ذلك<sup>(١)</sup> .

وخطب للمستنصر العبيدي - على منابر بغداد وأسقط ذكر الخليفة القائم مع وجوده في بغداد وقد تقدم بيان ذلك .

وحدث بين السنة والشيعة فتنة عظيمة وقعت زمن القائم بأمر الله وسبب الفتنة أن الروافض نصبوا أبراجا كتب عليها : محمد وطبي خير البشر فمن رضي فقد شكر ، ومن أبى فقد كفر ، فأنكرت السنة اقتران اسم علي مع اسم النبي صلى الله عليه وسلم ، حدث ذلك في صفر سنة ثلاث وأربعين وأربعمائة<sup>(٢)</sup> . وكانت هذه الفتنة تتجدد كلما حدث حادث .

ولم يستطع القائم بأمر الله تسكين الفتنة مع محاولته ذلك وإرساله نقيبي العباسيين والعلويين للإصلاح بين الطرفين .

وحدث أيضا في زمن المقتدى سنة تسع وستين وأربعمائة فتنة بين الحنابلة والأشاعرة وسبب ذلك أن أبا نصر ابن القشيري سب الحنابلة ونسبهم الى التجسيم فاقتتل الفريقان وقتل خلق من الطرفين<sup>(٣)</sup> .

وكذلك وقعت فتنة بين الحنابلة والشافعية سنة سبع وأربعين وأربعمائة زمن القائم وسببها انكار الجهر بسم الله الرحمن الرحيم والترجيع في الأذان<sup>(٤)</sup>

---

(١) انظر قصة زواج السلطان طغرل بك ابنة الخليفة في المنتظم : (٨/٢١٨ و ٢٢٠ و ٢٢٦) ، والكامل : (٨/٩٢ - ٩٣) ، والبداية والنهاية : (١٢/٩٦) ، وسير أعلام النبلاء : (١٨/١١٠ - ١١١) .  
(٢) البداية والنهاية : (١٢/٦٨) ، وانظر المنتظم : (٨/١٤٩) ، والكامل : (٨/٥٩) .

(٣) انظر المنتظم : (٨/٣٠٥) ، والكامل : (٨/١٢٤) ، والبداية (١٢/١٢٤) .

(٤) الترجيع في الأذان : أن يكرر الشهادتين . فريب الحديث لابن الجوزي : (١/٣٨٢) ، وقال صاحب القاموس : الترجيع في الأذان : تكرير الشهادتين

جهرًا بعد انقائها : (٣/٢٩) وانظر : تاج العروس (٢١/٧٦) ثم انظر ما عني

(١) والقنوت في الفجر .

وفي سنة تسع وعشرين وأربعمائة طلب جلال الدولة من الخليفة القائم أن يتلقب بملك الملوك لكن الخليفة امتنع ثم وافق بعد فتوى الفقهاء بجواز ذلك .<sup>(٢)</sup>

(٣) وفي سنة ست وعشرين وأربعمائة استفحل أمر العيارين وقطاع الطرق من الأعراب وفيهم في بغداد وما حولها حتى كانوا يسلبون ~~من النساء~~ ما معهن ، وإذا أسروا أحداً طالبوه بغداً نفسه .<sup>(٤)</sup>

وفي سنة سبع وأربعين وأربعمائة قبض السلطان طغرل بك على الملك الرحيم أبي نصر فرزد بن الملك أبي كاليجار البوهي . وقد أنكر الخليفة على السلطان القبض على الملك الرحيم وقال للسلطان منكراً عليه ذلك : ( انهم - أي الملك وأتباعه - إنما خرجوا اليك بأمرى وأمانى فان اطلقتهم والا فأنا أفارق بغداد . )<sup>(٥)</sup>

ما سبق ذكره يتضح حالنا الى أي مدى وصلت اليه الخلافة من الضعف واستخفاف الملوك والسلطين بالخلفاء من تهديدهم باخراجهم من بغداد ، وارغامهم على أن يزوجوا السلطان بنت الخليفة واجبار الخليفة بتلقيب البوهي بملك الملوك والملك الرحيم وفيها من الاسماء المنهي عنها في الشرع ، وارهاس من أنهم الخليفة ، اضافة الى استفحال أمر العيارين والأعراب قطاع الطرق

(١) انظر الكامل : ( ٧٢ / ٨ - ٧٣ ) ، والقنوت : هو الدعاء والمراد به الدعاء فسي صلاة الفجر ، وانظر معنى القنوت في القاموس المحيط : ( ١٦١ / ١ ) انظر المفني ٨٥٤ / ٢

(٢) المنتظم : ( ٩٢ / ٨ ) ، والكامل : ( ١٦ / ٨ ) ، والبداية والنهاية ( ٤٧ / ١٢ - ٤٨ ) .

(٣) العيار : الكثير السبي ، والذهاب : القاموس المحيط : ( ١٠١ / ٢ ) ، وشاج العروس : ( ١٧٢ / ١ ) ، والمراد أن هؤلاء اللصوص العيارين كثيرو التردد على بغداد للسرية وفيها . قال الطبري في المغرب : ( ٩٢ / ٢ ) عن ابن الأنباري العيار من الرجال الذي يخلي نفسه وهواها لا يردعها ولا يزعجها ، وعسن الناطني هو الذي يتردد بلا عمل .

(٤) انظر : المنتظم : ( ٨٢ / ٨ ) ، والكامل : ( ٨ / ٨ ) ، والبداية والنهاية : ( ١٢ / ٤١ ) .

(٥) الكامل : ( ٧٢ / ٨ ) ، وانظر المنتظم : ( ١٦٤ / ٨ ) ، والبداية والنهاية : ( ٧٢ / ١٢ ) .



يزيد في ذلك ما حدث من كوارث عكرت صفو حياة أهل العراق ونفصت عليهم  
عيشهم فمنها ما حدث سنة ٤٤٩ هـ من المجاعة والقحط وزلزال سنة ٤٥٠ هـ .  
وفي سنة ٤٦٦ هـ فرقت بغداد من جراث زيادة مياه دجلة عن منسوبها .  
وفي سنة ٤٦٧ هـ هطلت أمطار فزيرة على بغداد قاسى منها الناس  
قربها ما حل بهم سنة ٤٦٦ هـ ، وفي سنة ٤٦٨ هـ جاء جراد كعدد الرهسل  
والحصى فأكل الغلات ، وفي سنة ٤٧٨ هـ وقع ببغداد طاعون هلك منه خلق  
كثير .

بالإضافة الى حوادث العوام من القيام على الأتراك البغداديين وجنود  
بعض السلاطين ، وكذا ما كان يحدث بين السنة وأهل الكرخ الشيعة من  
فتن تكاد تتكرر سنوياً .

..

..

..

(( المبحث الثاني ))

الحالة العلمية زمن المؤلف

يتبين لنا مما سبق ذكره في الحالة السياسية من الحروب والفتن صعوبة الحياة في تلك الفترة بالعراق، ومع ذلك فإن الحركة العلمية لم تتأثر بل ان العلماء متوافرون وكانت لهم هبة لدى العامة والخاصة وكان الخلفاء والسلاطين يوقرونهم ويأخذون بأقوالهم ويحطلون بما يفتون به .

كما أن الخلفاء يرجعون الى العلماء لمعرفة أحكام الشرع في القضايا التي تعترضهم، كما فعل الخليفة القائم بأمر الله، حين طلب السلطان جلال الدولة أن يلقب بملك الملوك فأحال الخليفة الأمر على العلماء ليعرف آراءهم في حكم التسمي بهذا اللقب فأجاب العلماء بجواز ذلك اللقب، وامتنع منحه الامام أبو الحسن الماوردي ومع ذلك كان الماوردي صديقاً لجلال الدولة ومن جلسائه لكن جلال الدولة أكبر الماوردي وقال له : ( أنا أتحق أنك لو حابيت أحدا لحابيتني لما بيني وبينك، مع كونك أكثر الفقهاء مالا وأوقاهم جاها وما حملك على مخالفتي إلا الدين وقد قربك ذلك مني وزاد حملك نفسي قلبي وقد متك على نظرائك عندي<sup>(١)</sup> .

كما أن الخلفاء والسلاطين، لم يكونوا يتعرضون لملء المذاهب فكان علماء كل مذهب ينشرون مذهبهم في المساجد والجوامع مثل جامع النصور وجامع القصر وجامع المهدي وغيرها وكذلك في سائر أنحاء الأمصار التي كان فيها علماء يعقدون حلقات التعليم والفتوى والمناقشات العلمية المفيدة سواء كانت بين علماء المذهب الواحد فيها بينهم أو بين علماء من مذاهب مختلفة .

إضافة الى ما ذكر أنشأ كثير من الخلفاء والسلاطين والوزراء مكاتباً ومدارس يدرّس بها العلماء، بعضها تكون مقصورة على مذهب معين وبعضها تكون

---

(١) المنتظم : (٩٧/٨ - ٩٨) ، وانظر الكامل : (١٦/٨) ، والبداية والنهاية

### لسائر المذاهب .

فمن الوزراء الذين أنشأوا مكاتب الوزير شاهر بن أردشير سنة  
أحدى وثمانين وثلاثمائة . حمل اليها الكتب في كل فن وسماها دار العلم  
وكان فيها أكثر من عشرة آلاف مبلد . هقيت الدار سبعين سنة واحترقت عند  
سجى طغرل بك سنة خمسين وأربعمائة<sup>(١)</sup> .

وكان لهذه المكتبة أهمية كبيرة لدى العلماء ما حدا بأبي الحسن  
محمد بن هلال الصاهي<sup>(٢)</sup> بإقامة دار . عوضاً عنها غربي بغداد وزودها بحوالي  
ألف كتاب ، وذلك سنة اثنتين وخمسين وأربعمائة<sup>(٣)</sup> .

كذلك أنشأ الوزير أبو منصور بهرام بن منافية داراً للكتب أوقفها على  
طلاب العلم جمع فيها تسع عشرة ألف كتاب ما فيها الا أصل وذلك سنة  
ثلاث وعشرين وأربعمائة<sup>(٤)</sup> .

وكذلك أنشأ الوزير الحسن بن علي بن اسحاق بن عباس ، الطلقب  
بنظام الملك وزير السلطانين ألب أرسلان وابنه ملك شاه أنشأ دور العلم ،  
والمدارس في بغداد ونيسابور وغيرها ، وهو أول من فعل ذلك ، ثم اقتدى  
به الناس سنة سبع وخمسين وأربعمائة ، وقد سميت مدرسة بغداد بالنظامية  
باسمه .

- 
- (١) المنتظم : ( ٢٢ / ٨ ) ، والكامل : ( ٣٢٤ / ٧ ) ، والبداية والنهاية : ( ٢١ / ١٢ ) .  
(٢) المنتظم : ( ٢١٦ / ٨ ) .  
(٣) انظر المنتظم : ( ٦٨ / ٩ ) ، والكامل : ( ١٦٢ / ٨ ) ، ووفيات الأعيان لابن خلكان  
( ١٢٩ / ٢ ) ، والبداية والنهاية : ( ١٥١ / ١٢ ) ، وآثار البلاد وأخبار العباد  
للقيروني : ( ٤١٢ ) .  
(٤) المنتظم : ( ٦٤ / ٨ ) ، والكامل : ( ٣٢ / ٨ ) ، والبداية والنهاية : ( ٥٤ / ١٢ ) .  
(٥) أنشأ نظام الملك هذه المدرسة إكراماً للإمام عبد الملك بن محمد الجويني اسم  
الحرمين . انظر : آثار البلاد وأخبار العباد ( ٣٥٢ ) .

ومن حرص هذا الوزير الجليل على نشر العلم انشاء المدارس فـ  
 أنشأ في مدينة ظاخر مدرسة وعين لها مدرسا وفقها وأجرى لهم في كل  
 شهر رأس غنم ، وقدر من السل<sup>(١)</sup> . وقد ترجم أولئك الفقهاء مختصر المزنسي  
 والام للشافعي الى اللغة اللكية ، لغة أهل تلك الديسار<sup>(٢)</sup> .

وأنشأ الوزير أبوشجاع محمد بن الحسين بن عبدالله الروذراوى مدرسة  
 ببغداد على مذهب الامام الشافعي<sup>(٣)</sup> ، وكان كثير الاحسان الى العلماء والفقهاء  
 مشفقا على الأيتام والفقراء<sup>(٤)</sup> .

وأنشأ الوزير تاج الطك أبو الغنائم مدرسة ببغداد أوقفها على الشافعية  
 سنة اثنتين أو ثلاث وشانين وأربعائة وسماها التاجية<sup>(٥)</sup> .

هذا بالاضافة الى المدارس التي أنشأها علماء وأوقفوها إما على فقهاء  
 مذهب معين أو على فقهاء جميع المذاهب مثل :-

المدرسة التي أنشأها أبو سعد المبارك بن علي المخرمي الحنبلي  
 البغدادي ، باب الأزج<sup>(٦)</sup> وقد عرفت المدرسة باسم الشيخ عبد القادر الجيلي  
 تلميذ المبارك المخرمي ، لأن عبد القادر درس بها بعد شيخه ووسعها وسكن

- 
- (١) ظاخر : مدينة أهلة بالسكان على ست مراحل من جنزة وهي قصبة بلاد لكران .  
 آثار البلاد : (٦٠٢) ، ولم يذكرها البكري في معجم ما استعجم ، وكذلك ياقوت  
 لم يذكرها في معجم البلدان .
- (٢) السل<sup>(١)</sup> : بسم السين وسكون اللام . ضرب من الشعير دقيق القشر صغار الحبوب .  
 معجم مقاييس اللغة : (٩٣/٣) ، وسجل اللغة : (٤٧٠/١) .
- (٣) آثار البلاد وأخبار العباد للامام القزويني : (٦٠٢) .
- (٤) طبقات الشافعية للسبكي : (١٤٠/٤) .
- (٥) المنتظم : (٩٠/٩) ، والكامل : (١٧٧/٨) ، وطبقات الشافعية : (١٣٦/٤) ،  
 والبداية والنهاية : (١٦٣/١٢) .
- (٦) المنتظم : (٤٦/٩) ، والكامل : (١٥٣/٨) ، والبداية والنهاية : (١٤٥/١٢) ،  
 وتاريخ الخلفاء : (٤٢٥) .
- (٧) المنتظم : (٢١٦/٩) ، وحاشية رقم واحد من الكامل لابن الأثير : (٢٩١/٨) ،  
 وسير أعلام النبلاء : (٤٢٨/١٩) ، والبداية والنهاية : (١٩٩/١٢) ونيسل

بها فعرفت به .<sup>(١)</sup>

وهناك مدرّس أنشأها محي الدين يوسف بن أبي الفرج عبدالرحمن ابن علي الجوزي ابن الواظ المشهور بدشق<sup>(٢)</sup> وهذه المدرسة هي السّمتي نسب اليها والد الامام المشهور محمد بن أبي بكر المسروق بابن قسيم الجوزية فوالده أبو بكر كان قريبا على هذه المدرسة .

وهناك الكثير من المدارس التي أنشئت في بغداد ابتداء من القرن السادس وما بعده حتى سقوط بغداد كالجامة المستنصرية وغيرها .

وللاستزادة في هذا المجال انظر كتاب تاريخ علماء المستنصرية<sup>(٣)</sup> للأستاذ ناجي معروف حيث توسع في ذكر المدارس والمذاهب التي تدرسها .

هذا ما يتعلق بانشاء المدارس أما ما يتعلق بوفرة العلماء في عصر

المؤلف فساذكر المشهورين منهم :

١ - أبو سعود أحمد بن محمد بن عبدالله البجلي الامام الحافظ المسند

ولد سنة ٣٦٠ هـ ، وتوفي سنة ٤٤٩ هـ .<sup>(٤)</sup>

٢ - أبو سعد محمد بن عبدالرحمن بن محمد بن أحمد النيسابوري الجنزروذي

مسند خراسان الشيخ الفقيه مولده بعد الستين وثلاثمائة ، وتوفي سنة

<sup>(٥)</sup>  
٤٥٣ هـ .

---

طبقات الحنابلة : (١٦٦/١) ، والأزج بفتح الهزة والزاي محله شرقي بغداد ،

انظر : معجم البلدان : (١٦٨/١) .

(١) ذيل طبقات الحنابلة : (١٦٦/١ - ١٦٧) .

(٢) انظر سير أعلام النبلاء : (٢٣/٢٧٤) ، وذيل طبقات الحنابلة وذكر أن المدرسة

أنشئت ببغداد : (٢٥٩/٤) ، والأعلام : (٢٣٦/٨) .

(٣) تاريخ علماء المستنصرية : (١/٣٢ حتى ٤١) .

(٤) انظر سير أعلام النبلاء : (١٨/٦٢) ، وتذكرة الحفاظ : (٣/١١٢٥) ، والمعبر :

(٢٢٠/٣) ، وطبقات الحفاظ : (٤٣١) .

(٥) انظر معجم البلدان : (٢/١٧١) ، واللباب : (٣/١١٣) ، وسير أعلام النبلاء :

(١٨/١٠١) ، والمعبر : (٣/٢٣٢) .

٣ — أبو الفضل بن الرحمن بن أحمد بن الحسن بن بشار العجاسي

الامام القد ، الزاهد ، أحد العلماء العاطلين ، ولد سنة ٣٧١ هـ  
وكان كثير الترحال لطلب العلم ، وسمع الكثير ، توفي سنة ٤٥٤ هـ<sup>(١)</sup>.

أما من طاهرهم المؤلف فيهم :

٤ — أبو عبدالله محمد بن سلامة القاضي الفقيه العلامة صاحب كتاب

الشهاب وغيره سند زمانه ، توفي سنة ٤٥٤ هـ<sup>(٢)</sup>.

٥ — الامام الحافظ الثبت الفقيه أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي ،

صاحب السنن الكبرى وغيرها شيخ المحدثين توفي سنة ٤٥٨ هـ<sup>(٣)</sup>.

٦ — وأبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم القرطبي الأندلسي شيخ

الظاهرية الامام الفقيه الحافظ صاحب المحلى شهرته تفنى عن ترجمته  
توفي سنة ٤٥٦ هـ<sup>(٤)</sup>.

٧ — الحافظ الكبير أبو صر يوسف بن عبدالله بن عبد البر النعماني القرطبي

المالكي صاحب التمانيف المشهورة توفي سنة ٤٦٣ هـ<sup>(٥)</sup>.

٨ — المحدث الحافظ الشهير أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب

البغدادي الفقيه الشافعي صاحب تاريخ بغداد وغيره توفي سنة ٤٦٣ هـ<sup>(٦)</sup>.

---

(١) انظر سير أعلام النبلاء: (١٣٥/١٨) ، والمعبر: (٢٣٤/٣) وتذكرة  
الحفاظ: (١١٢٨ / ٢).

(٢) المعين: (١٣١) ، وسير أعلام النبلاء: (٩٢/١٨).

(٣) المعين: (١٣٢) ، وسير أعلام النبلاء: (١٦٣/١٨) ، ووفيات ابن قنفذ  
(٢٤٦).

(٤) المعين: (١٣٢) ، وسير أعلام النبلاء: (١٨٤/١٨) ، ووفيات ابن قنفذ  
(٢٤٧) وساء الذهبي في السير البحر .

(٥) المعين: (١٣٣) ، وسير أعلام النبلاء: (١٥٣/١٨) ، ووفيات ابن قنفذ  
(٢٤٩).

(٦) المعين: (١٣٣) ، وسير أعلام النبلاء: (٢٧٠/١٨) ، ووفيات ابن قنفذ  
(٢٥١).

٩ — الامام أبو اسحاق الشيرازي شيخ الشافعية في وقته القدوة المجتهد  
ابراهيم بن علي شيخ الاسلام توفي رحمه الله سنة ٤٧٦ هـ .<sup>(١)</sup>

١٠ — أبو المعالي عبد الطك بن عبدالله بن يوسف الجوهري امام الحرمين  
الامام الكبير شيخ الشافعية توفي سنة ٤٧٨ هـ .<sup>(٢)</sup>

١١ — أبو عبدالله محمد بن علي بن محمد الداخاني الحنفي العلامة مفتي  
العراق ، توفي سنة ٤٧٨ هـ .<sup>(٣)</sup>

١٢ — أبو نصر علي بن هبة الله بن علي المعروف بابن مأكولا الامام الحافظ  
الناقد ، اختلف في سنة وفاته .<sup>(٤)</sup>

١٣ — أبو الحسن علي بن محمد الهراسي المعروف بالكيا هراسي شيخ  
الشافعية ، توفى سنة ٥٠٤ هـ .<sup>(٥)</sup>

١٤ — أبو حامد محمد بن محمد بن محمد الغزالي حجة الاسلام وقد حضر  
أبو الخطاب وابن عقيل درسا له في المدرسة النظامية ، توفي رحمه الله  
سنة ٥٠٥ هـ .<sup>(٦)</sup>

وهناك علماء برزوا في جميع الفنون في الحديث والفقه وعلوم القرآن  
واللغة العربية والأصول والمنطق وغير ذلك في عصر مؤلفنا وقد تركهم

(١) المعين : (١٣٧) ، وسير أعلام النبلاء : (٤٥٢/١٨) ، ووفيات ابن قنفذ :  
٢٥٦ .

(٢) المعين : (١٣٧) ، وسير أعلام النبلاء : (٤٦٨/١٨) ، ووفيات ابن قنفذ :  
٢٥٧ .

(٣) المعين : (١٣٧) ، وسير أعلام النبلاء : (٤٨٥/١٨) ،

(٤) سير أعلام النبلاء : (٥٦٩/١٨) ، والمعين : (١٤٠) ، وتذكرة الحفاظ : ( ٤ /  
١٢٠١) ، وطبقات الحفاظ : (٤٤٤) .

(٥) المعين (١٤٩) ، وسير أعلام النبلاء : (٣٥٠/١٩) ، ووفيات ابن قنفذ : (٢٦٥) .

(٦) انظر المختار : (١٦٩/٩) ، وذيل طبقات الحنابلة : (١٤٦/١) .

(٧) المعين : (١٤٩) ، والسير : (٣٢٢/١٩) ، ووفيات ابن قنفذ : (٢٦٦) .

رغبة في الاختصار ، ولا فهم علماء لهم قدرهم ومنزلتهم وسكانتهم في النفوس .  
هذا وما ن صنفنا أبو الخطاب - رحمه الله - منزلا عن الناس ،  
متحدا بنفسه ، بل انه كان يتقابل مع علماء عصره جل هم الفائدة فكان  
يحضر دروس من يستفيد منهم سواء كانوا على مذهبه أم لا ؟ وسواء كانوا  
من طبقة أو من هو دونها ، فقد قدم أبو حامد الغزالي - رحمه الله -  
سنة أربع وثمانين وأربعمائة ، ودرس في المدرسة النظامية وحضر دروسه  
أبو الخطاب وابن عقيل الحنبلين ، كما صرح بذلك ابن الجوزي <sup>(١)</sup> ، علما  
بأن أبا الخطاب كان أكبر من الغزالي بحوالي ثلثي عشرة سنة ولم ينعم  
ذلك من حضور دروسه وكان عمر أبي حامد آنذاك أربعاً وثلاثين سنة  
وكان عمر أبي الخطاب اثنتين وخمسين سنة .

كما كان من شيوخ أبي الخطاب علماء لم يكونوا حنابلة . مثل أبي  
عبدالله الحسين بن محمد الوني الشافعي <sup>(٢)</sup> ، ومحمد بن علي بن محمد الحنفي  
المعروف بالدامغاني <sup>(٣)</sup> .

<sup>(٤)</sup>  
وقد وصف أبو الخطاب بالمناظرة : والمناظرة لا تكون الا بين شخصين  
في أمرين ، وهذا واضح لمن قرأ كتاب الانتصار وكتابه الأصولي التمهيد فإنه  
كان يدافع فيهما عن المذهب دفاع عالم مطلع متكن ولهذا وصفه بعض مسن  
ترجموه بالمناظرة <sup>(٥)</sup> . أي يناظر علماء المذاهب الأخرى ويجادلهم لمعرفة الحق  
والانتصار له .

- 
- (١) المنتظم : (١٦٩/٩) ، وذيل طبقات الحنابلة : (١٤٦/١) .
  - (٢) انظر سير أعلام النبلاء : (٩٩/١٨) ، وطبقات الشافعية للسبكي : (٣٢٤/٤) .
  - (٣) انظر سير أعلام النبلاء : (٤٨٥/١٨) ، والجواهر المضيئة : (٢٦٩/٣) .
  - (٤) قال الزبيدي في تاج العروس : (٢٥٤/١٤) ، والمناظرة : أن تناظر أخاك  
في أمر ، وقال أيضا : المناظرة : المباحثة والباراة في النظر ، ولعل المناظرة :  
أخذت من هذا المعنى .
  - (٥) ذيل طبقات الحنابلة : (١١٧/١) ، وشذرات الذهب : (٢٨/٤) ، ومعجم  
المؤلفين : (١٨٨/١٠) ، والبداية والنهاية : (١٩٤/١٢) .



(( البحث الثالث ))

حالة المذهب الحنبلي في عصر المؤلف  
وما قبله

هناك أسباب كثيرة جعلت المذهب الحنبلي لم ينتشر انتشارا سريعا في البداية بخلاف المذاهب الثلاثة الأخرى التي كانت قد استقرت وانتشرت وكثر أتباعها من العلماء الذين تولوا القضاء والتدريس وغير ذلك . ويقول أبو الوفاء بن عقيل مبينا سبب عدم انتشار مذهب الامام أحمد في أول الأمر يقول : هذا المذهب انما ظله أصحابه ، لأن أصحاب أبي حنيفة والشافعي ، اذا برع واحد منهم في العلم ، تولى القضاء وغيره من الولايات ، فكانت الولاية لتدريسه واشتغاله بالعلم ، فاما أصحاب أحمد : فلم يزل فيهم من تعلق بطرف من العلم الا ويخرجه ذلك الى التعبد والترهب ، لغلبة الخير على القوم فينقطعون عن التشاغل بالعلم . انتهى (١) .

واستطيع أن أجمل الأسباب التي أحرقت انتشار هذا المذهب بما يلي :

أولا : نهى الامام أحمد - رحمه الله - عن كتابة آرائه وأقواله . ويصر على ذلك ، ولم تدون آرائه وأقواله ، الا بعد موته ، ولو لم يهين الله لأحمد تلاميذه دونوا آرائه وأقواله لذهب فقهه ، فقد جمع أبو داود عن أحمد مسائل وكذلك ابنه صالح وعبد الله والأشعث وإسحاق الكوسج وابن هانئ وغيرهم كثير . . وقد جمع الخلال جل ما روى عن أحمد في كتاب سماء - الجامع لعلوم أحمد بن حنبل - .

(١) نقلا من كتاب ذيل طبقات الحنابلة لابن رجب : ( ١٥٢/١ ) ، ضمن ترجمته ابن عقيل - رحمه الله .

(٢) يقول الامام ابن القيم في أعلام الموقعين - وكان - أي أحمد - رضي الله عنه شديد الكراهة لتصنيف الكتب . . . ويكره أن يكتب كلامه ويشتد عليه جدا - انتهى ( ٢٨/١ ) نشر مكتبة الكليات الأزهرية عام ١٣٨٨ هـ ، وانظر : مناقب الامام أحمد لابن الجوزي : ( ٢٥١ ) ، وكتاب ابن حنبل لمحمد أبو زهرة : ( ١٦٥ ) طبعته دار الفکر .

ثانيا : انتشار علماء المذاهب الثلاثة الأخرى في أقطار العالم الاسلامي وانتشار المذاهب في تلك الأقطار ، فكان في العراق والمشرق الاسلامي مذهب أبي حنيفة ، وفي الحجاز ومصر والشام واليمن مذهب الشافعي ، وفي المغرب والأندلس مذهب مالك ، اضافة الى مذهب الثوري والأوزاعي والليث وغيرهم .

ثالثا : بعد الحنبلة عن السلطة - أي عدم توليهم القضاء والتدريس ومن ثم ينتشر المذهب ، فقد تولى أصحاب أبي حنيفة القضاء كأبي يوسف ومحمد بن الحسن وزفر ، وكذلك فعل أصحاب مالك وأصحاب الشافعي ، حيث تولوا القضاء ونشروا المذهب .

رابعا : الطريقة التي كان يعالج بها الحنبلة ازالة ما هو منكر بالقسوة والشدة ما جعل العامة تنفر منهم <sup>(١)</sup> ، وما ذلك الا من حرصهم وشدة تسكهم بدينهم .

خامسا : وصف خصومهم لهم بصفات ليست صحيحة وخاصة ما كان يتعلق بصفات الله تعالى وتحريف العامة عليهم .

سادسا : النزعة الحديثية التي غلبت على أحمد - رحمه الله - حتى عسده محمد بن جرير الطبري محدثا لا فقيها ولهذا السبب لم يعتد بخلافه في كتابه اختلاف الفقهاء .

ولهذا السبب لم يذكره ابن قتيبة في كتابه المعارف على اعتباره محدثا، وعلى نهجهم سلك بعض من ألف في اختلاف الفقهاء، مثل الطحاوي والديلمسي والنسفي والأصيلي المالكي في كتابه الدلائل

---

(١) انظر حوادث سنة ٣٢٣ هـ في المنتظم (٢٤٩/٦)، والكمال : (٢٤٨/٦) ،  
وبداية والنهاية : (٢٠٤/١١) .

والغزالي في كتابه الوجيز وغيرهم<sup>(١)</sup>.

ونتج عن هذا القول اتهام الحنابلة بعدم القدرة على فهم النصوص فيها ، وأنهم لا يتعدى فهمهم ظاهر النص فقط ولهذا وصفوا بالحشوية ، وهذا السبب جعل ابن خلدون يقول في مقدمته : فأما أحمد بن حنبل فنقلدوه قليل لعدم مذهبه عن الاجتهاد وأصالة في معاضدة الرواية وللأخبار بعضها ببعض<sup>(٢)</sup>.

وقوله : لعدم مذهبه عن الاجتهاد ، ان كان مراده تسكهم بالسنة فصحيح ، وان كان لعدم قولهم بالاجتهاد فليس بصحيح .

سابعاً : محاربة السلطة للحنابلة كما فعل الخليفة العباسي الراضي حسين هدد الحنابلة قائلاً : وأمير المؤمنين يقسم بالله قسماً جهداً يلزم الوفاء به لكن لم تنتهوا عن مذموم مذهبكم ومعوج طريقكم ليوسعنكم ضرباً وتشريداً وقتلاً وتبديداً وليستعملن السيف في رقابكم والنسار في منازلكم ومحالككم<sup>(٣)</sup>.

وكان هذا الفعل من الخليفة بتدبير من الوزير محمد بن علي

ابن الحسن المعروف بابن مظلة .

هذا وقد حبس الامام الحسن بن علي البربري لانهكاره على أهل البدع باليد واللسان الخليفة القاهر بأمر الله ثم اخبره من الحبس<sup>(٤)</sup> وكان ذلك سنة ٣٢١ هـ .

اجتمعت كل هذه الأمور وأضعفت المذهب الحنبلي وحدثت مسن

انتشاره . . ومع ذلك كان الفقهاء الحنابلة حريصين على نشر المذهب

---

(١) انظر الفكر السامي بتاريخ الفقه الاسلامي : ( ٢٥ / ٢ ) لمحمد بن الحسن الحنبلي

وابن حنبل لمحمد أبو زهرة ( ٧ / ) .

(٢) مقدمة ابن خلدون ( ٨٠٣ ) دار الكتاب اللبناني طبعة عام ١٩٨٢ م .

(٣) الكامل لابن الأثير : ( ٢٤٨ / ٦ ) .

(٤) انظر : طبقات الحنابلة ( ١٨ / ٢ ، ٤٤ ) ، وسير اعلام النبلاء ( ٩١ / ١٥ - ٩٢ ) .

سواء من قبل المؤلف أو في عصره وما بعده .

فقد كان ماء المذهب يعقدون الحلقات لتدريس العلوم والمناظرة في بغداد وغيرها من البلدان ما ساعد على نشر المذهب في تلك الديار ، وكذلك تولوا القضاء فكان توليهم سببا في انتشار المذهب .  
فقد تولى أبو يعلى القضاء وقد توفي سنة ٤٥٨ هـ وهو مسن شيخ أبي الخطاب .

وكذلك تولى أبو على يعقوب بن ابراهيم بن أحمد بن سطور العكرى البرزنجي تولى القضاء زمن القاضي أبي يعلى ، وقد افتي ودرس وانتفع به خلق ، وتوفي سنة ٤٨٦ هـ .<sup>(١)</sup>

وأبو البركات طلحة بن أحمد بن طلحة الماقولي القاضي درّس وناظر ودرس على أبي يعلى وتوفي سنة ٥١٢ هـ .<sup>(٢)</sup>

وكذلك تولى أبو سعد المبارك بن على بن الحسين المخرمي القضاء بهاب الأنج ببغداد وهو تلميذ أبي يعلى الفراء وأبي على يعقوب البرزنجي قال فيه ابن رجب : كان حسن السيرة ، جميل الطريقة ، سديد الأقضية : وتوفي - رحمه الله - سنة ٥١٣ هـ في الحرم<sup>(٣)</sup> وهو الذي أنشأ مدرسة بهاب الأنج .

وكذلك تولى أبو الحسين محمد بن محمد أبي يعلى القاضي الفراء القضاء وقد تفقه على أبيه وغيره ، وهو صاحب الطبقات ، قتل

(١) انظر ذيل طبقات الحنابلة : (٧٣/١ - ٧٤ - ٧٥) ، والمنتظم : (٨٠/٩) ، والنهاية : (١٨٨/٢) ، والبرزنجي : نسبة الي برزنجين وهي قرية كبيرة من قرى بغداد . انظر : اللباب في تهذيب الأنساب : (١٣٧/١) ، ومعجم البلدان : (٣٨١/١) .

(٢) انظر المنتظم : (٢٠٢/٩) ، وذيل الطبقات : (١٣٨/١) ، والنهاية : (٢٤٨/٢) ، والشذرات : (٣٤/٤) .

(٣) طبقات الحنابلة : (٢٥٨ - ٢٥٩) ، والمنتظم : (٢١٥/٩) ، وسمر اعلام النبلاء : (٤٢٨/١٩) ، وذيل طبقات الحنابلة : (١٦٦/١) والنهاية : (٢٥٠/٢) .

رحمه الله سنة ٥٢٦ هـ شهيدا ، قتله بعض من يتردد عليه ويخدمه  
لأنه كان يبيت وحده ، وقد قتل جميع قاتلي قصاصا <sup>(١)</sup> .

وهناك كثير من فقهاء الحنابلة، تولوا القضاء في عصر أبي  
الخطاب، وقبله، وبعده، ما ساعد على نشر المذهب الحنبلي. وقد  
تركهم اختصارا ، وانا ذكرت من ذكرت من أجل أن أبين حالة  
المذهب، من حيث الانتشار ، ويلاحظ أن من ذكرتهم كلهم ممن  
طبقة أبي الخطاب، وعطهم هذا ساعد في نشر المذهب .

.. ..

---

(١) المنتظم : ( ٢٩/١٠ ) ، وذيّل طبقات الحنابلة : ( ١٢٦/١ ) ، والسنهج  
الأحمد . ( ٢٧٥/٢ ) ، والشذرات : ( ٢٩/٤ ) .

## (( البحث الرابع ))

### مدى انتشار التأليف في المذهب الحنبلي في عصر المؤلف

من المعلوم أن المذهب الحنبلي كان مهدؤه في بغداد فقد كان هو المذهب السائد فيها في القرنين الرابع والخامس ولم يكن له فيها منسازع وقد صرح بذلك الوزير النظام في رده على أبي إسحاق الشيرازي في فتنة حصلت بين الحنابلة وبعض الأشاعرة نقل ذلك ابن الجوزي فقال : ... فإن الغالب هناك - أي بغداد - مذهب الامام أبي عبدالله أحمد بن حنبل - رحمة الله عليه - ومحلّه معروف بين الأئمة وقدره معلوم في السنة (١) ...

عرفنا أن المذهب السائد في بغداد في القرنين الرابع والخامس هو مذهب الحنابلة ، نريد أن نعرف جهود علماء هذا المذهب في التأليف زمن أبي الخطاب .

١ - ونبدأ بالقاضي أبي يعلى شيخ أبي الخطاب ، وشيخ المذهب ، صاحب المصنفات النفيسة الفريدة ، له ما يزيد على ثمانية وخمسين كتاباً فسي العقيدة والنزه والتفسير والأصول والمناقب ، طبع له كتاب الأحكام السلطانية ، وثلاثة أجزاء من العدة في الأصول ، ..... وكتاب الروايتين والوجهين ، في ثلاثة أجزاء (٢) . والتهمة بين مخطوط ومفقود (٣) وتوفي سنة ٤٥٨ هـ .

٢ - علي بن محمد بن عبدالرحمن أبو الحسن الأمدى البغدادي : له كتاب عدة الحاضر وكفاية السافر في الفقه وهو كتاب نفيس في أربع مجلدات (٤) وتوفي سنة ٤٦٨ هـ .

- 
- (١) المنتظم : (٢١٢/٨) ، وانظر طبقات الشافعية للسبكي : (٢٣٥/٤) ضمن ترجمة أبي إسحاق الشيرازي .
  - (٢) حقق كتاب العدة الدكتور / أحمد بن علي بن سير الباركي ، وحقق الروايتين والوجهين الدكتور / عبدالكريم بن محمد اللاحم .
  - (٣) ترجمة ابنه في الطبقات : (١٩٣/٢) حتى (٢٣٠) ، وانظر تاريخ بغداد : (٢٥٢/٢) ، والمنتظم : (٢٤٣/٨) .
  - (٤) طبقات الحنابلة : (٢٣٤/٢) ، وذيل طبقات الحنابلة : (١/٨-٩) ، والنهاية

٣ - أبو الحسن بن الحسين بن أحمد المعبري المعروف بابن جدا ، له  
مؤلف بالأصول<sup>(١)</sup> . توفي سنة ٤٦٩ هـ .

٤ - الشريف عبد الخالق بن عيسى بن أحمد الهاشمي العباسي امام الحنابلة  
في وقته . صنف : رؤوس المسائل وجزء في أدب الفقه ، وبعض فضائل  
أحمد وترجيح مذهبه وغيرها ، وتوفي سنة ٤٧٠ هـ ، وكتابة رؤوس المسائل<sup>(٢)</sup>  
يوجد منه نسخة في مكتبة بريدة العامة بدون رقم .

٥ - الحسن بن أحمد بن عبدالله المعروف بابن الهنا البغدادي أبو طلس  
صنف التصانيف الكثيرة في الفقه والحديث والفرائض وأصول الدين والمناقب  
وغیرها . لا أعلم أن له كتابا مطبوعا ، توفي سنة ٤٧١ هـ . ومصنفاته<sup>(٣)</sup>  
تزيد عن ٢٨ كتابا .

٦ - أبو الفتح عبدالوهاب بن أحمد بن عبدالوهاب بن جلبية البغدادي الحراني  
قاضي حران . صنف كتبها منها : مختصر المجرى ، رؤوس المسائل ،  
أصول الدين ، أصول الفقه ، وغيرها . قتل الروافض في سنة ٤٧٦ هـ .<sup>(٤)</sup>

٧ - أبو اساميل عبدالله بن محمد بن طلي بن محمد الهروي الأنصاري ، شيخ  
الاسلام الفقيه المفسر ، له تصانيف كثيرة منها - كتاب ذم الكلام ، كتاب  
الفاروق ، كتاب منازل السائرين ، وله قصيدة نونية طويلة ذكر فيها أصول  
السنة ومدح الامام أحمد . توفي سنة ٤٨١ هـ .<sup>(٥)</sup>

الأحمد : (١٤٦/٢) .

(١) طبقات الحنابلة : (١٣٤/٢) ، وذيل الطبقات : (١١/١) ، والمنهج الأحمد :

٠ (١٤٨/٢)

(٢) طبقات الحنابلة : (٢٣٧/٢ - ٢٤١) ، والذيل : (١٥/١) ، والمنهج الاحمد :

٠ (١٥١/٢)

(٣) الطبقات : (٢٤٣/٢) ، والذيل : (٣٢ - ٣٦) ، والمنهج الأحمد : (١٦٥/٢) .

(٤) انظر طبقات الحنابلة : (٢٤٥/٢) ، وذيل طبقات الحنابلة : ٤٢/١ ، والمنهج

الأحمد : (١٧٣/٢) .

(٥) طبقات الحنابلة : (٢٤٧/٢) ، وذيل الطبقات : (٥٠/١) ، والمنهج الأحمد

(١٨١/٢) ، وطبقات المفسرين للداودي : (٢٤٩/١) .

وكتابه منازل السائرين هو الذى شرحه العلامة ابن القيم — رحمه الله —  
في كتابه مدارج السالكين .

٨ — جعفر بن أحمد بن الحسين بن أحمد بن جعفر السراج المقرئ  
المحدث الفقيه أبو محمد صنف كتبها منها : كتاب المبتدأ وكتاب  
مناسك الحج ، وكتاب الخرقى وفهرها . وله يد في الأدب ، توفى  
سنة ٥٥٠ هـ . ومصنفاته المذكورة نظمها شعرا .<sup>(١)</sup>

٩ — طى بن عقيل بن محمد بن عقيل أبو الوفاء الامام الفقيه ، الأصولي ،  
المقرئ ، الامام العلامة البحر ، صاحب المصنفات الكثيرة والمفيدة ،  
مثل الانتصار لأهل الحديث ، والواضح في أصول الفقه ، وعده الفقه ،  
والمفردات ، والمجالس النظرية ، والتذكرة ، والارشاد ، وكلها فني  
الفقه وأشهر كتبه : الفنون ، والفصول . توفى سنة ٥١٣ هـ .<sup>(٢)</sup>

١٠ — طى بن عبد الله بن نصر بن السرى الزاغوني الفقيه المحدث الواسع  
أبو الحسن ، أحد أعيان المذهب صنف كتب كثيرة منها : الاقناع ،  
والواضح ، والمفردات . وكلها في الفقه ، والايضاح في أصول الدين ،  
وفهر البيان في أصول الفقه ، والتلخيص ، وعويص السائل الحسابية  
في الفرائد ، وصنف في التاريخ ، ومناسك الحج ، توفى سنة ٥٢٧ هـ .<sup>(٣)</sup>

وهناك غير هؤلاء من علماء الحنابلة الذين جالوا في جميع بلاد  
التأليف في علوم القرآن والسنة في أصول الدين والعقيدة والفقه وأصوله  
والتاريخ وغير ذلك ومن قرأ تراجمهم في طبقات ابن أبي يعلى وطبقات  
ابن رجب والمنتظم لابن الجوزى وغير ذلك عرف قدر أولئك الرجال  
وانما تركهم حبا في التخفيف والاختصار . ولم أطلع على شيء مطبوع  
من مصنفات الحنابلة . غيا سَمِىَ سَمِىَ ما ذَكَرْتُ أَنَّهُ مَطْبُوعٌ .

- 
- (١) سير أعلام النبلاء : (٢٢٨/١٩) ، وذييل طبقات الحنابلة : (١٠٠/١) ،  
والمنهج الأحمد : (٢١٣/٢) .  
(٢) سير أعلام النبلاء : (٤٤٣/١٩) ، وذييل الطبقات : (١٤٢/١) ، والمنهج  
الأحمد : (٢٥٢/٢) ، وقد ذكر ابن رجب في الطبقات : (١٥٦/١) ، والعلي  
في المنهج الأحمد : (٢٦٢/٢) . مصنفاته .  
(٣) سير أعلام النبلاء : (٦٠٥/١٩) ، وذييل طبقات الحنابلة : (١٨٠/١) ،  
والمنهج : (٢٧٧/٢) .



(( الفصل الثالث ))

دراسة المؤلف

ويشتمل على ما أحسست

- المبحث الأول : ثناء العلماء عليه .
- المبحث الثاني : طلبه للعلم .
- المبحث الثالث : شيوخ المؤلف .
- المبحث الرابع : في تلاميذه .
- المبحث الخامس : آثار المؤلف العلمية .
- المبحث السادس : عقيدة المؤلف .
- المبحث السابع : أسرة المؤلف .
- المبحث الثامن : أدب وشعر المؤلف .

..

..

.

## (( المبحث الأول ))

### ثناء العلماء طيِّب الله

وصف أبا الخطاب مترجموه بصفات حميدة ونعتوه بنعموت محمودة منها :  
الامامة في العلم مع الورع وحسن الأخلاق والعقل وسرعة الجواب ، والظرافة  
مع العدالة والثقة وفير ذلك ، ويكفي الرُّحدا وسعة أن تكون تلك  
الصفات فيه . واليك ما قاله فيه من ترجموه :

فقد وصفه ابن الجوزي في المنتظم فقال : " ... وكان ثقة ثبتا  
غزير الفضل والعقل وله شعر مطبوع<sup>(١)</sup> .

وقال فيه الامام الذهبي : الشيخ الامام العلامة الورع شيخ الحنابلة :  
وقال فيه أبو الكرم الشهرزوري : كان الكيما اذا رأى أبا الخطاب  
الكلوذاني مقبلا قال : قد جاء الجبل<sup>(٢)</sup> .

وقال أبو بكر بن النور : كان الكيما الهراسي اذا رأى أبا الخطاب  
قال : قد جاء الفقيه<sup>(٣)</sup> .

وقال السلفي : هو ثقة رضى ، من أئمة أصحاب الامام أحمد ، يفتي  
على مذهبه ويناطس<sup>(٤)</sup> .

- 
- (١) المنتظم : (١٩٠/١) .  
(٢) سير أعلام النبلاء : (٣٤٨/١٩) .  
(٣) نفس المصدر السابق .  
(٤) سير أعلام النبلاء : (٣٤٩/١٩) ، وذيل طبقات الحنابلة : (١١٢/١) ،  
والمنهج الأحمد : (٢٣٢/٢) ، وشذرات الذهب : (٢٨/٤) .  
(٥) سير أعلام النبلاء : (٣٤٩/١٩) ، وذيل طبقات الحنابلة : (١١٢/١) ،  
وشذرات الذهب : (٢٨/٤) .

وقال فيه ابن رجب صاحب ذيل الطبقات : كان حسن الأخلاق ،  
ظريفاً مليح النادرة ، سريع الجواب ، حادّ الخاطر ، وكان مع ذلك كامل الدين  
فزهر العقل ، جميل السيرة ، مرضي الفعّال ، محمود الطريقة ، حدث بالكثير  
من سموعاته مع صدق واستقامة ، وكانت له يد حسنة في الأدب ، ويقول  
الشعر اللطيف<sup>(١)</sup> .

وقال فيه العليمي : كان أبو الخطاب - رضي الله عنه - فقيهاً عظيماً ،  
كثير التحقيق ، وله من التحقيق والتدقيق الحسن في مسائل الفقه وأصوله  
شيء كثير جداً<sup>(٢)</sup> .

وقال فيه ابن العماد الحنبلي : كان إماماً علامة ورعاً صالحاً وافر العقل ،  
حسن المحاضرة ، جيد النظم<sup>(٣)</sup> .

..

..

..

---

(١) ذيل طبقات الحنابلة : ( ١١٧/١ ) ، ونظماً العليمي في المنهج الأحمد :

• ( ٢٣٧/٢ )

(٢) المنهج الأحمد للعليمي : ( ٢٣٧/٣ ) .

(٣) شذرات الذهب في أخبار من ذهب : ( ٢٧/٤ ) ، وهذا الوصف نقله ابن العماد  
عن الذهبي في العبر : ( ٢١/٤ ) .

(( البحث الثاني ))

طلبه للعلم

كل من ترجم أبا الخطاب - رحمه الله - لم يذكر متى بدأ أبو الخطاب يطلب العلم ومكانه سنة حين بدأ . وكذا لم يذكروا أنه رحل في طلب العلم ، والظاهر أنه لم يرحل لكونه قادراً على أن يستعبد من ترجمته متى بدأ يطلب العلم ويكون ذلك على وجه التقريب لأنني لم أجده من ذكر ذلك .

فأقول : ان أبا الخطاب درس الفرائض على أبي عبد الله الحسين ابن محمد الوضي<sup>(١)</sup> ، بتشديد النون - ومعلوم أن أبا عبد الله الوضي توفي في ذي الحجة سنة ٤٥٠ هـ ، أربعين وخمسين فيكون عمر أبي الخطاب ثمانين سنة . ولابد أن أبا الخطاب قد بدأ في طلب العلم قبل ذلك بزمان ، لأن الفرائض علم لا يبدأ بتعليمه قبل أن يكون عنده مبادئ من علوم القرآن والسنة والفقه ومعلوم أن من يبدأ بطلب العلم يبدأ بحفظ القرآن الكريم وحفظ القرآن الكريم يأخذ وقتاً .

ويرى أبو الخطاب عن أبي علي محمد بن الحسين الجازي<sup>(٢)</sup> كتاب : الجليس الصالح الكافي والأنيس الناصح الشافي ، ورواه الجازي عن مؤلفه أبي الفرج المعافي بن زكريا النهرواني المعروف بالجريري نسبة لمحمد بن جرير الطبري لأنه تمذهب بمذهبه فنسب اليه<sup>(٣)</sup> .

والجازي ولد سنة ٣٦٤ هـ وتوفي سنة ٤٥٢ هـ ويكون عمر أبي الخطاب - وقت

- 
- (١) سير أعلام النبلاء : (١٨/٩٩ - ١٠٠) ، وطبقات الشافعية للسبكي : (٤/٣٧٤) ، وفي اسمه واسم أبيه خلاف فسماه ابن الجوزي الحسن في المنتظم : (٨/١٩٢) .
- (٢) انظر : المنتظم (٨/٢١٢) ، والكامل : (٨/٩٠) ، واللباب في تهذيب الأنساب (١/٢٥١) ، ومعجم البلدان : (٢/٩٤) .
- (٣) انظر تاريخ بغداد : (١٣/٢٣٠) ، ووفيات الأعيان : (٥/٢٢١) ، وتذكرة الحفاظ : (٣/١٠١٠) ، والبداءة والنهاية : (١١/٣٦٦) ، وخية الوعاة : (٢/٢٩٣) .

وفاة الجازرى — عشرين سنة .

وهذا الكتاب الذى رواه أبو الخطاب وهو الجليس طبع منه مجلدان باسم  
الجليس الصالح الكافى ، والأنيس الناصح الشافى ، وهو كتاب أدب فيه قصص  
وحكايات ومدحه الذهبى فى التذكرة حين ذكر اسم هذا الكتاب ضمن ترجمة  
المعافى قال : وفيه عجائب ، وقال فيه ابن كثير فيه فوائد كثيرة جمة .  
ومن المؤلف أن من يروى كتبها وهو فى هذه السن يكون ذا باع بالعلم  
ونخرج من هذا بأن أبا الخطاب بدأ فى طلب العلم فى سن مبكرة أى فى  
حدود العقد الأول من عمره وقد يكون قبل ذلك . والله أعلم .

..

..

..

(( المبحث الثالث ))

شيخ أبي الخطاب

بدأ أبو الخطاب في طلب العلم في سن مبكرة كما بينا ذلك ، ولذلك نراه قد أخذ عن علماء كثيرين في شتى العلوم والفنون ، وصر في علوم كثيرة ، وصنف وافتى وناظر .

وسأكتفي في ترجمة شيوخه بترجمة مختصرة ذاكرة سنتي الولادة والوفاة .

وسيكون الترتيب حسب سنة الوفاة .

١ - أبو عبدالله الحسين بن محمد بن عبدالواحد الوئلي<sup>(١)</sup> العلامة امام الفرضيين ذكر له من ترجمة مصنفات لم يسموها ، توفي - رحمه الله - شهيدا حيث قتل في فتنة البساسيري سنة ٤٥٠ هـ .

٢ - أبو طالب محمد بن علي بن الفتح بن محمد بن الفتح العشاري الشيخ الجليل الثقة الصالح مولده سنة ٣٦٦ هـ ، قال فيه الذهبي : كسان أبو طالب فقيها ، عالما ، زاهدا ، خيرا ، مكبرا ، وتوفي سنة ٤٥١ هـ .

٣ - محمد بن الحسين بن محمد الجازري المعروف بالنهرواني ، وهو الذي روى عنه أبو الخطاب كتاب الجليس ومولده سنة ٣٦٤ هـ ، قال في - الخطيب البغدادي : كتب عنه وكان صدوقا ، توفي سنة ٤٥٢ هـ .

---

(١) بفتح الواو وتشديد النون . ذكر ذلك ياقوت في معجم البلدان : ( ٣٨٥/٥ ) ، وقال : ون قرية من قرى قوهستان ، واليهما ينسب الوئلي صاحب الفرائض ، وقوهستان منطقة بين هراة ونيسابور . معجم البلدان : ( ٤١٦/٤ ) ، والبرقوقي المعطار في خبر الأقطار : ( ٤٨٥ ) .

(٢) انظر سير أعلام النبلاء : ( ٩٩/١٨ - ١٠٠ ) ، وطبقات الشافعية للسبكي : ( ٣٧٤/٤ ) .

(٣) تاريخ بغداد : ( ١٠٧/٣ ) ، وطبقات الحنابلة : ( ١٩١/٢ - ١٩٢ ) ، وسير

أعلام النبلاء : ( ٤٨/١٨ - ٥٠ ) ، والمنتظم : ( ٢١٧/٨ ) ، ومعجم البلدان تاريخ بغداد : ( ٢٥٥/٢ - ٢٥٦ ) ، والكامل : ( ٩٠/٨ ) .

٤ - أبو محمد الحسن بن علي بن محمد بن الحسن الجوهري الشيرازي  
ثم البغدادي مولده سنة ٣٦٣ هـ ، الامام النحدث الصدوق العلامة  
مسند الآفاق قال فيه الخطيب : كان ثقة أميناً ، كتبنا عنه وتوفي  
سنة ٤٥٤ هـ .<sup>(١)</sup>

٥ - أبو يعلى القاضي محمد بن الحسين بن محمد بن خلف ، الاسـمام  
العلامة شيخ الحنابلة صاحب التعليقة الكبرى وغيرها ، وهو أول من  
صنف وقعد في أصول المذهب الحنبلي وكل من صنف في الأصول بعده  
من الحنابلة فهو عيال عليه ، وعليه تفقه أبو الخطاب فأخذ عنه وأكثر  
وكثيراً ما يذكره في مسنده ، قال فيه الخطيب : كتبنا عنه وكان ثقة ،  
ولد - رحمه الله - سنة ٣٨٠ هـ وتوفي في محرم سنة ٤٥٨ هـ .<sup>(٢)</sup>

٦ - أبو علي الحسن بن غالب بن علي المقرئ ويعرف بابن المبارك ، قال  
فيه الخطيب : كان له سمعة وهيبة وظاهر صلاح ، لكنه انتقده لكذبـه  
في بعض القراءات ونقلها عن العلماء ، مولده سنة ٣٦٦ هـ ، ووفاته سنة  
٤٥٨ هـ في رمضان .<sup>(٣)</sup>

٧ - أبو الحسن محمد بن أحمد بن محمد الهاشمي العباسي القاضي ، ولد  
سنة ٣٨٤ هـ ، قال فيه الخطيب : حدث شيئاً يسيراً . . . وكان صدوقاً ،  
وقال الذهبي في السير قال : أحمد بن صالح كان ثقة مأموناً ، وتوفي  
- رحمه الله - سنة ٤٦٤ هـ .<sup>(٤)</sup>

- 
- (١) تاريخ بغداد : (٣٩٣/٧) ، والمنتظم : (٢٢٧/٨) ، سير أعلام النبـلاء :  
(٦٨/١٨) .  
(٢) تاريخ بغداد : (٢٥٦/٢) ، وطبقات الحنابلة : (١٩٣/٢ - ٢٣٠) ، والمنتظم  
(٢٤٣/٨) ، سير أعلام النبـلاء : (٨٩/١٨) .  
(٣) تاريخ بغداد : (٤٠٠/٧) ، والمنتظم : (٢٤٢/٨) ، وذكره الذهبي في السير في  
نهاية ترجمة أبي يعلى : (٩١/١٨) .  
(٤) تاريخ بغداد : (٣٥٦/١) ، والمنتظم : (٢٧٤/٨) ، سير أعلام النبـلاء :  
(١٣٨/١٨ - ٢٣٩) .

٨ - أبو جعفر - بن أحمد بن محمد السلي المعروف بابن السلمة ،  
الامام الثقة ، شيخ الجليل ، ولد سنة ٣٢٥ هـ . قال الخطيب فيه :  
كُتبت عنه وكان ثقة ، وقال الذهبي في السير كان صحيح الأصول  
كثير السماع جميل الطريقة ، توفي - رحمه الله - سنة ٤٦٥ هـ .<sup>(١)</sup>

٩ - أبو عبدالله محمد بن علي بن محمد الدامغاني الحنفي العلامة شيخ  
قضاة العراق ، قال الذهبي فيه : كان ذا جلالة وحشة وافرة السي  
الغاية ، مولده سنة ٣٩٨ كما ذكر ذلك الخطيب ، ووفاته سنة ٤٧٨ هـ .<sup>(٢)</sup>  
وغير هؤلاء من لم يتسن لنا معرفتهم ، لأن من ترجم لأبي  
الخطاب ذكر هؤلاء ، ثم يقول وغيرهم ما يدل على أن له شيوخا لم  
يذكروا .

..

..

..

---

(١) تاريخ بغداد : ( ٣٥٦/١ - ٣٥٢ ) ، والمنتظم : ( ٢٨٢/٨ ) ، وسير أعلام  
النبلاء : ( ٢١٣/١٨ - ٢١٤ - ٢١٥ ) .

(٢) تاريخ بغداد : ( ١٠٩/٣ ) ، والمنتظم : ( ٢٢/٩ ) ، واللباب في تهذيب  
الأنساب : ( ٤٨٦/١ ) ، وسير أعلام النبلاء : ( ٤٨٥/١٨ ) .  
ملاحظة : الخطيب البغدادي - رحمه الله - ترجم لأحمد الهاشمي - وابن السلمة ،  
والدامغاني ، طما أن وفاتهم تأخرت عن وفاة الخطيب ، وأنا ترجم لهم  
في حياتهم لاشتغالهم .



(( البحث الرابع ))

تلاميذ المؤلف

كان أبو الخطاب — رحمه الله — حريصا على طلب العلم منذ أن كان بافعا . وقد حصل علوما كثيرة ، أهله للتدريس والتأليف ، ولذلك قصد طلبة العلم ، وحرصوا على الأخذ والرواية عنه ، والنهل ما عنده من العليوم المختلفة .

وسأذكر هنا من أخذ عنه العلم ، وسأرتبهم حسب وفاتهم . وهم : —

١ — أبو سعد عبد الوهاب بن حمزة بن عمر البغدادي الفقيه العدل . ولد سنة ٤٥٧ هـ : أثنى عليه ابن الجوزي فقال : كان مرضي الطريقة ، جميل السيرة من أصل السنة . توفي — رحمه الله — سنة ٥١٥ هـ<sup>(١)</sup> .

٢ — أبو الحسن : بن الحسن الدواحي ، أخذ عن أبي الخطاب الفقيه الحديث ، لم استطع العثور على سنة ولادته ، توفي سنة ٥٢٦ هـ<sup>(٢)</sup> .

٣ — أبو بكر أحمد بن محمد بن أحمد الدينوري ، أحد الفقهاء الأعيان ، قال ابن البيزي : قال أسعد المهيني شيخ الشافعية : ما اعترض أبو بكر الدينوري على دليل أحد الا ثلث منه ثلثة ، له كتاب : التحقيق في مسائل التعليق ، لم يذكر ترجموه سنة ولادته ، وتوفي سنة ٥٣٢ هـ<sup>(٣)</sup> .

٤ — أبو جعفر محمد بن محفوظ بن أحمد بن الحسن الكلوزاني ، ثقة على أبيه أبي الخطاب . ولد سنة ٥٠٠ هـ ، وتوفي سنة ٥٣٣ هـ ، له كتاب الفريد . وستأتي له مزيد ترجمة في الكلام عن أسرته<sup>(٤)</sup> .

- 
- (١) المنتظم : (٢٢٩/١) ، وذيل طبقات الحنابلة : (١٧٢/١) ، والزهج الأحمد : (٢٧١/٢) ، وشذرات الذهب : (٤٧/٤) .
- (٢) ذيل الطبقات : (١٧٨/١) ، والزهج الأحمد : (٧٦/٢) ، والشذرات (٧٩/٤) .
- (٣) المنتظم : (٧٣/١٠) ، والبداية والنهاية : (٢٢٨/١٢) ، وذيل الطبقات (١٩٠/١) ، والزهج الأحمد : (٢٨٤/٢) ، والشذرات : (٩٨/٤) .
- (٤) ذيل الطبقات : (١٩١/١) ، والزهج الأحمد : (٢٨٥/٢) ، وشذرات الذهب : (١٠٣/٤) .

- ٥ — أبو الفتح عبدالله بن هبة بن أحمد بن محمد السامري ، الفقيه ،  
أخذ الفقه عن أبي الخطاب ، وحدث عنه باليسير ، وكان مولده سنة  
(١)  
٤٨٥ هـ ، ووفاته سنة ٥٤٥ هـ .
- ٦ — أبو محمد عبدالرحمن بن محمد بن علي الحلواني ، الفقيه الامام ، ولد  
سنة ٤٩٠ هـ ، وبرع بالفقه والأصول ، وله فيها مصنفات . توفي سنة  
(٢)  
٥٤٦ هـ .
- ٧ — أبو علي أسد بن عبدالرحمن بن محمد بن نجا المعروف بابن شاتل  
الأزجي النضي ، قال ابن رجب - رحمه الله - أنه سمع من البهاري سنة  
٤٥٤ هـ ثم قال : كذا ذكره القطيعي وفيه نظر ، - كأنه يشكك في  
ذلك - ، وأجد تحديدا لولادته ، وكانت وفاته سنة ٥٤٨ هـ ، وطلبي  
(٣)  
قول القطيعي يكون جاوز المئة . والله أعلم .
- ٨ — أبو الفضل : محمد بن ناصر بن محمد بن علي بن عمر السلامي البغدادي  
الامام الحافظ ، مولده سنة ٤٦٧ هـ ، الأديب اللغوي وحدث ببغداد ،  
كان في أول حياته شافعيًا ، ثم انتقل إلى مذهب أحمد لرؤيا ضامية  
رآها ، توفي - رحمه الله - سنة ٥٥٠ هـ .  
(٤)
- ٩ — أبو بكر : محمد بن خداداد العراقي المأموني الباردی الحداد الأديب ،  
الفقيه . وخداداد : - بخاء - وذال معجمين ، ثم الف ثم دال مهلة  
ثم ال - - - ثم ذال معجمة . أثنى عليه كثيرا . توفي - رحمه الله -

- 
- (١) ذيل الطبقات : (٢١٩/١) ، والمنهج الأحمد : (٣٠٤/٢) ، والشذرات : (٤) /  
(١٤٣) ، وذكر وفاته سنة ٥٤٦ هـ .
- (٢) المنتظم : (١٤٦/١٠) ، وذيل الطبقات : (٢٢١/١) ، والمنهج الأحمد :  
(٣٠٥/٢) ، وطبقات المفسرين لنداودي : (٢٧٤/١) ، وشذرات الذهب :  
(١٤٤/٤) .
- (٣) ذيل طبقات الحنابلة : (٢٢٣/١) ، والمنهج الأحمد : (٣٠٩/٢) ، وشذرات  
الذهب : (١٤٧/٤) ، وسماه صاحب الشذرات حمد .
- (٤) المنتظم : (١٦٢/١٠) ، وسير أعلام النبلاء : (٢٦٥/٢٠) ، وذيل طبقات الحنابلة  
(٢٢٥/١) ، والمنهج الأحمد : (٣١٠/٢) .

سنة ٥٥٢ هـ .<sup>(١)</sup>

- ١٠- أبو العباس : أحمد بن مهلهل بن عبدالله بن أحمد البرداسي ،  
المقرئ الزاهد الضريع ، قرأ الفقه أولا على أبي الخطاب ثم على  
أبي بكر الدينوري ، وتوفي في غرة جمادى الأولى سنة ٥٥٤ هـ .<sup>(٢)</sup>
  - ١١- أحمد بن معالي - ويسى معالي عبدالله - اسنان له - : بن بركة الحربي ،  
وصفه ابن الجوزي ، بحسن الفهم والفطنة في المناظرة ، إلا أنه كان  
متلويا في المذهب حيث أنه كان حنبليا ثم حنфия فشافعيًا فحنبلية ، توفي  
في ثامن عشر جمادى الأولى سنة ٥٥٤ هـ .<sup>(٣)</sup>
  - ١٢- أبو حكيم : إبراهيم بن دينار بن أحمد بن الحسين النهرواني السمرقاني  
الفقيه أنفرضي ، ولد سنة ٤٨٠ هـ ، والرياز لعلها نسبة إلى بيع الرز .<sup>(٤)</sup>  
وقد صنف كتابا شرح به الهداية لأبي الخطاب في تسع مجلدات  
ولم يكمله ، توفي سنة ٥٥٦ هـ .<sup>(٥)</sup>
  - ١٣- أبو المعمر : عبدالله بن سعد بن الحسين الوزان العطار ويسى خزيفة  
بالزاي والياء . ولد سنة ٤٨٠ هـ ، وتوفي سنة ٥٦٠ هـ ، أخذ الفقه عن  
أبي الخطاب الكلوزاني وأخذ القراءات عن أبي الخطاب الجراح .<sup>(٦)</sup>
- 
- (١) اللباب في تهذيب الأنساب : (١٥٩/٣) "الباردي" ، وذيل الطبقات  
(٢٣١/١) ، والمنهج الأحمد : (٣١٤/٢) ، والشذرات : (١٦٤/٤) .
  - (٢) ذيل الطبقات : (٢٣٦/١) ، والمنهج الأحمد : (٣١٦/٢) ، والشذرات  
(١٧٠/٤) .
  - (٣) المنتظم : (١٩٠/١٠) ، وسير أعلام النبلاء : (٣١٥/٢٠) ، وذيل الطبقات  
(٢٣٢/١) ، والمنهج الأحمد : (٣١٦/٢) ، والشذرات : (١٧٠/٤) .
  - (٤) ذكر ابن الأثير في اللباب : (٢٢/٢) ، أحمد بن محمد بن عطية الرياز ومحمد  
ابن عبيد الله الرياز ثم قال وخلق كثير ينسبون كذلك فلعل صاحبنا منهم .
  - (٥) المنتظم : (٢٠١/١٠) ، والسير : (٣٩٦/٢٠) ، وذيل الطبقات : (٢٣٩/١) ،  
والمنهج الأحمد : (٣٢٢/٢) ، والشذرات : (١٧٦/٤) .
  - (٦) سير أعلام النبلاء : (٤٣٨/٢٠) ، وذيل الطبقات : (٢٨٩/١) ، والمنهج  
الأحمد : (٣٦٢/٢) ، والشذرات : (١٨٩/٤) .

١٤ — أبو محمد عبد قادر بن أبي صالح أنجيلي الهاشمي الحسني من ذرية

الحسن بن — رضي الله عنهما — ولد سنة ٤٧١ هـ وأثنى عليه —  
مترجموه وذكروه له كرامات وغير ذلك .

وقال ابن رجب في الطبقات : ان مولده سنة ٤٩٠ أو ٤٩١ هـ مخالفاً  
بذلك جميع من ترجم له ، وهو الذي وسع مدرسة المخرمي ، وكانت  
وفاته سنة ٥٦١ هـ .<sup>(١)</sup>

١٥ — أبو طالب : المبارك بن علي بن محمد بن علي بن خضير البغدادى

الصيرفي البزاز ، الامام المحدث والصادق المفيد ، ولد سنة ٤٨٣ هـ .  
قال : الذهبي عنه في السير : بورك له في حديثه وحدث بأكثر سموعاته ،  
كان في سعة من الدنيا فأنفقها في طلب الحديث وعلى أهله الى أن افتقر  
توفي — رحمه الله — سنة ٥٦٢ هـ .<sup>(٢)</sup>

١٦ — أبو الحسن : سعد الله بن نصر بن سعيد الدجاني ويعرف بابن الحيوانى

الفقيه الواعظ ، المقرئ ، ولد سنة ٤٨٢ هـ وهو الذي روى عن أبي الخطاب  
كتاب الهداية وقصيدته في السنة المعروفة باسم عقيدة أهل الأثر ، أثنى عليه  
توفي سنة ٥٦٤ هـ .<sup>(٣)</sup>

١٧ — أبو عبد الله . لم بن ثابت بن زيد بن القاسم بن أحمد بن النحاس البزاز

البغدادى ويعرف بابن جوالق بضم الجيم ولد سنة ٤٩٤ هـ تفقه على —  
أبي الخطاب وعده على أبي بكر الدينوري ، توفي — رحمه الله — سنة ٥٧٢ هـ .<sup>(٤)</sup>

(١) المنتظم : (٢١٩/١٠) ، وسير أعلام النبلاء : (٤٣٩/٢٠) ، والبداية والنهاية :

(٢٦٨/١٢) ، وذيل الطبقات : (٢٩٠/١) ، والنجوم الزاهرة : (٣٧١/٥) ،  
وشذرات الذهب : (١٩٨/٤) ، وفوات الوفيات : (٣٧٣/٢) ، والاعلام (٤٧/٤) .

(٢) تذكرة الحفاظ : (١٣١٩/٤) ، وسير أعلام النبلاء : (٤٨٧/٢٠) ، والنجـ  
وم الزاهرة (٣٧٦/٥) ، وشذرات الذهب : (٢٠٦/٤) .

(٣) المنتظم : (٢٢٨/١٠) ، وذيل الطبقات : (٣٠٢/١) ، وشذرات الذهب  
(٢١٢/٤) ، وفوات الوفيات : (٤٦/٢) .

(٤) المنتظم : (٢٦٨/١٠) ، وذيل الطبقات : (٣٣٧/١) ، وشذرات الذهب (٢٤٣/٤) .

١٨ - أبو الفتح : أحمد بن أبي الوفا\* عبدالله بن عبدالرحمن الصائغ الاسام  
الفقيه ، ولد في بخران سنة تسعين وأربعمائة ، وهناك قول آخر أنه  
ولد سنة سبعين وأربعمائة ولقد لزم أبا الخطاب وخدمه وأخذ عنه  
الفقه ، وتوفي - رحمة الله عليه - سنة ٥٢٦ هـ أو ٥٢٥ هـ ، فيكون  
قد زاد على مئة سنة على قول من قال انه ولد سنة ٤٢٠ هـ ، وجزم  
صاحب النجوم الزاهرة بأن وفاته سنة ٥٢٥ هـ نقلا عن تاريخ الذهبي<sup>(١)</sup>.

١٩ - أبو الفضل : وفا بن أسعد التركي الخباز<sup>(٢)</sup>.

هؤلاء هم الذين اشتهروا بالأخذ عن أبي الخطاب ، وهناك كثيرون  
تركهم من تلاميذ أبي الخطاب ، للتخفيف أولا ، ولأحالاتي على مصادر  
تراجم أبي الخطاب ، حيث ذكروا ضمن من أخذ عنه .

وقد ذكر تلاميذ أبي الخطاب لجمال من المكانة العلمية المرموقة حيث  
اشتهر بالفقه والأصول اضافة الى ما كان يعرف عنه من اتباع الأثر ، ولذلك  
نراه سلك في العقيدة سلك أهل السنة والجماعة في الأساء والصفات اثباتها  
من غير تأويل ولا تحريف ولا تعطيل .

يؤيد ما أقول قصيدته المشهورة المعروفة باسم عقيدة أهل الأثر والتي  
مطلعها :

دع عنك ذكـار الخـليط الخـجـجـجـج  
والشوق نحو الآنـسـات الخـجـجـجـج<sup>(٣)</sup>  
والنوح في طلال سمـجـجـجـج انسا  
تذكـار سمـجـجـجـج شغل من لم سمـجـجـجـج

(١) نيل طبقات الحنابلة : ( ٣٤٧/١ ) ، والنجوم الزاهرة : ( ٨٦/٦ ) ، وشذرات

الذهب : ( ٢٤٩/٤ ) .

(٢) شذرات الذهب : ( ٢٦٢/٤ ) .

(٣) الخمر : بسم الخاء وتشديد الدال مع فتحها : وهي من النساء ، الحبيبة .

الصاح : ( ٤٦٨/٢ ) ، والخمر : جمع ومفرد ها خمرية .

والخمر : أيضا : هي من النساء البكر التي لم تحسن قط ، وقبل هي الحبيبة

الطويلة السكوت ، والخافضة الصوت ، الخفرة المسترة قد جاوزت الأعصار ولم تعنس :

المحكم لابن سيم ، ( ٨٤/٥ ) ، ولسان العرب ( ١٦٢/٣ ) ، وتاج العروس ( ٥٦-٥٥/٨ ) .

## المبحث الخامس

### آثار المؤلف العلمية

أفنى أبو الخطاب حياته في خدمة العلم ، ففي أول حياته كان يطلب العلم على الشيوخ العلماء المتضلعين بالعلم مثل أبي يعلى الفراء وأبي محمد الجوهري وأبي طالب العشاري وغيرهم .

ثم نرى أبا الخطاب أخذ مجلسه للتدريس وبدأ أيضا بالتأليف لكني لم أجد في كتبه التي بين أيدينا وهي الهداية وعقيدة أهل الأثر ، وكذا الانتصار ما يدلنا متى بدأ أبو الخطاب بالتأليف ، هل بدأ بالتأليف مع بدايته للتدريس أم أنه بدأ بالتدريس ثم بعد ذلك بدأ بالتأليف . هذا سيأتي — ان شاء الله — بعد أن تطبع جميع مؤلفات أبي الخطاب ، ثم يبدأ بالمقارنة حيث يمكن بالاستقراء أن نميز بين التأخر منها حيث يحيل عادة على المتقدم كما جرت بذلك عادة المؤلفين . أما آثار أبي الخطاب فهي : —

#### أولا : الكتب المؤلفة بالفقه والأصول ونبدأ بالمطبوع منها :

١ — الهداية : وهو كتاب متوسط في مجلدين ، طبع في مطابع القصيم عام ١٣٩٠ هـ . وقد حققه الشيخان : اسماعيل الأسطوري ، وصالح السليمان العمري وأخوه الاستاذ ناصر العمري .

٢ — التمهيد في الأصول وليس لأبي الخطاب كتاب سواء في الأصول ، وقد قام بنشره مركز البحث العلمي وأحياء التراث الإسلامي بمكة جامعة أم القرى بتحقيق الدكتورين مفيد أبو عشة ومحمد بن علي بن إبراهيم .

#### ثانيا : المخطوط :

٣ — الانتصار في المسائل الكبار ويسى الخلاف الكبير وسأتكلم عنه فيما بعد — إن شاء الله — .

- ٤ - رؤوس المسائل : ويسى الخلاف الصفي<sup>(١)</sup>.
- ٥ - العبادات الخمس ، وقد شرح هذا الكتاب أبو عبدالله محمد بن أبي المكارم الفضل بن بختيار البغدادي المتوفى سنة ٦١٢ هـ .
- ٦ - مناسك الحج<sup>(٢)</sup>.
- ٧ - التهذيب في الفرائض ، وذكر الزركلي في الأعلام أنه يوجد في مكتبة شستريتي برقم ٣٧٧٨ . في إيرلندا<sup>(٣)</sup>.
- ٨ - القصيدة المشهورة بالدالية وقد طبعت كثيرا باسم عقيدة أهل الأثر<sup>(٤)</sup>، كما أنها توجد ضمن ترجمة أبي الخطاب في المنتظم والمنهج الأحمد وغيرها .
- ٩ - مجموعة قصائد تدل على قربة أدبية .

هذا وقد اعتنى العلماء بكتب أبي الخطاب عناية فائقة وخاصة كتاب الهداية هذا الكتاب النفيس العظيم بين شارح ومختصر، وحق لهم ذلك، فهو مرتب خصب لمن أراد الشرح والزيادة، وهو مورد عذب لمن أراد الاختصار والابجاز ، ونحن نحمد الله الذي حفظ لنا هذا الجواهر النفيس .

- 
- (١) انظر السير : (٣٤٩/١٨) ، وذيل الطبقات : (١١٦/١) ، والمنهج الأحمد : (٢٣٤/٢) ، وافيح المكنون : (٥٤٧/١) ، والأعلام : (٢٩١/٥) ، ومعجم المؤلفين : (١٨٨/٨) .
  - (٢) انظر : الذيل (١١٦/١) ، والمنهج : (٢٣٤/٢) ، وانظر أيضا : الذيل (١٢٣/٢) ، بشذرات الذهب : (٧٦/٥ - ٧٧) .
  - (٣) انظر الذيل : (١١٦/١) ، والمنهج : (٢٣٤/٢) .
  - (٤) الأعلام : (٢٩١/٢) ، وذيل الطبقات : (١١٦/١) ، والمنهج : (٢٣٤/٢) ، وافيح المكنون : (٣٤١/١) ، والأعلام : (٥٩١/٥) ، ومعجم المؤلفين : (١٨٨/٨) .
  - (٥) طبعت ضمن الرسائل الكمالية وتوجد في المنتظم : (١٩١/٩ - ١٩٢) ، والمنهج الأحمد : (٢٣٤، ٢ - ٢٣٥ - ٢٣٦) ، ومقدمة الهداية : (٤/١ - ٥) ، وسماها

هذا وقد شرح الهداية عدد من العلماء منهم :

١ - أبو البقاء : عبدالله بن الحسين بن عبدالله بن الحسين العكسرى :  
المولود سنة ٥٣٢ هـ ، والمتوفي سنة ٦١٦ هـ وكان فقيها لغويا مفسرا  
وفرضيا<sup>(١)</sup> .

وأبو البقاء هو صاحب كتاب : "التبيان في اعراب القرآن " مطبوع  
ويسمى خطأ املاء ما من به الرحمن وكتاب المشوف المعلم الذى طبعته  
جامعة أم القسرى . له كتاب شرح الهداية في مجلد لطيف وترجم  
مؤلفاته على خسين كتابا مذكورة في مواضع ترجمته .

٢ - أبو عبدالله محمد بن الخضر بن محمد بن تيمية الفقيه المفسر المولود  
سنة ٥٤٢ هـ ، والمتوفي سنة ٦٢٢ هـ شرح الهداية لأبي الخطاب فسي  
مجلدات ولم يمت<sup>(٢)</sup> .

٣ - أبو البركات مجد الدين عبد السلام بن عبدالله بن أبي القاسم بن تيمية  
الحرائي جد تقي الدين أبي العباس شيخ الحنابلة في وقته ، ولد سنة  
٥٩٠ هـ تقريبا وتوفي سنة ٦٥٢ هـ ، وهو صاحب كتاب المحرر وكتاب  
المنتقى من أخبار المصطفى . شرح الهداية في كتاب سماه منتهى الغاية  
في شرح الهداية يفيض منه أربع مجلدات الى الحج ، والباقي لم يبيضا<sup>(٣)</sup> .

- 
- الذهبي في السير قصيدة في المعتقد : (٣٤٩/١٩) .
- (١) وفيات الأعيان : (١٠٠/٣) ، وسير أعلام النبلاء : (٩٢-٩٣-٩٤/٢٢) ، وذييل طبقات الحنابلة : (١٠٩/٢ ، ١١١ ، ١١٣) ، وشذرات الذهب : (٦٨/٥) .
- (٢) وفيات الأعيان : (٣٨٦/٤) ، وسير أعلام النبلاء : (٢٨٨-٢٨٩/٢٢) ، وذييل طبقات الحنابلة : (١٥٦/٢ ، ١٥٣ ، ١٥٦) .
- (٣) سير أعلام النبلاء : (٢٩١-٢٩٢-٢٩٣) ، وفوات الوفيات : (٢٢٣/٢) - (٢٢٤) ، وذييل طبقات الحنابلة : (٢٤٩/٢ - ٢٥٤) ، والنجوم الزاهرة : (٢٣/٧) ، وشذرات الذهب : (٢٥٧/٥) .



٤ - أبو الفضائل صفي الدين عبدالمؤمن بن عبدالحق بن عبدالله القطيبي  
المولود سنة ٦٥٨ هـ ، والتوفي سنة ٧٣٩ هـ ، له كتب كثيرة منها  
شرح المعبر وشرح العدة . اختصر الهداية في كتاب سماه : ادراك  
الغاية في اختصار الهداية : في مجلد صغير ثم شرحه في أربع  
جلدات .<sup>(١)</sup>

٥ - أبو حكيم ابراهيم بن دينار النهرواني : شرح الهداية في تسع  
جلدات ومات ولم يتمه ، مولده سنة ٤٨٠ هـ ، ووفاته ٥٥٦ هـ .<sup>(٢)</sup>

٦ - أبو محمد عبدالله بن أحمد بن محمد بن قدامة . اختصر الهداية في  
مجلد واحد ومعلوم أن الموفق ولد سنة ٥٤١ هـ ، وتوفي سنة ٦٢٠ هـ .<sup>(٣)</sup>

..

..

..

- 
- (١) ذيل طبقات الحنابلة : (٤٢٩/٢) ، وشذرات الذهب : (١٢١/٦) .  
(٢) سير أعلام النبلاء : (٣٩٦/٢٠) ، وذيل طبقات الحنابلة : (٢٣٩/١ - ٢٤٠) ،  
والمنهج الأحمد : (٣٢٢/٢ - ٣٢٣) ، وشذرات الذهب : (١٧٦/٤) وهدية  
العارفين : (٩/١) .  
(٣) سير أعلام النبلاء : (١٦٨/٢٢) ، وفوات الوفيات : (١٥٨/٢ - ١٥٩) ، وذيل  
طبقات الحنابلة : (١٣٣/٢ - ١٤٩) ، وشذرات الذهب : (٨٨/٥ - ٩٢) .

(( المبحث السادس ))

عقيدة أبي الخطاب

لقد سلك أبو الخطاب سلك أهل السنة والجماعة وطريقة السلف الصالح بالايان بأسماء الله وصفاته وأمرائها كما جاءت من غير تكيف ولا تشيل ولا تأويل ولا تحريف ، يؤيد ما نقول قصيدته الدالية المعروفة باسم عقيدة أهل الأشر وسأورد منها ما يؤيد ما ذهب إليه :-

قالوا : فهل نصف الاله ؟ ابن لنا .. قلت الصفات لذى الجلال السرمدي  
قالوا : فهل لك الصفات قديمة .. كالذات ؟ قلت كذاك لم يتجدد  
قالوا : فهل لله عندك شبهة ؟ .. قلت المشبه في الجحيم الموصد<sup>(١)</sup>  
قالوا : فأنت تراه جسما مثلنا ؟ .. قلت الجسم عندنا كالطحند<sup>(٢)</sup>  
قالوا : فهل هو في الأماكن كلها ؟ .. فأجبت بل في العلوم ذهب أحمد<sup>(٣)</sup>  
قالوا : فترحم على العرش استوى ؟ .. قلت : الصواب كذاك أخبر سيدي  
قالوا : فما معنى استواء ؟ ابن لنا .. فأجبتهم هذا سؤال المعتسدي  
قالوا : النزول نقلت ناقله لنا<sup>(٤)</sup> .. قوم تسكهم بشرع محمد<sup>(٥)</sup>  
قالوا : فكيف نزوله ؟ فأجبتهم .. لم ينقل التكيف لي في سند  
قالوا : فيوصف أنه متكلم .. قلت السكوت نقيضة المتوحد<sup>(٦)</sup>

- 
- (١) وفي كتاب الرسائل الكالية عجز هذا البيت : قلت المشبه في الجحيم الموصد ، بدلا من الموصد .  
(٢) وفي كتاب الرسائل الكالية قلنا بدلا من قوله مثلنا .  
(٣) كذا نهاية شطر هذا البيت في المنتظم ومقدمة الهداية ، وفي المنهج الأحمد ، والرسائل الكالية . قلت : الأماكن لا تحيط بسيدي .  
(٤) في المنتظم قال : ناقله له بدلا من ناقله لنا .  
(٥) وكذا الشطر الثاني في المنتظم والهداية وفي المنهج الأحمد والرسائل الكالية : قوم هم نقلوا شريعة أحمد .  
(٦) في المنهج الأحمد والرسائل : تصفه بدلا من يوصف .

قالوا : فما انت قرآن قلت كلامه .. من غير ما حدث وغير تجدد  
 قالوا : الذر خلوه ؟ قلت كلامه .. لا ريب فيه عند كل مسدد<sup>(١)</sup>  
 قالوا : فأفعال العباد فقلت ما .. من خالق غير الإله الأمجد  
 قالوا : فهل فعل القبيح مراده .. قلت الإرادة كلها للسيد  
 لو لم يرد له لكان ذاك نقصاً<sup>(٢)</sup> .. سبحانه عن أن يعجز في الردى  
 قالوا : فما الايمان ؟ قلت مجابها .. هل تصديق بغير تبليد<sup>(٣)</sup>  
 قالوا : فينظر بالعيون ؟ ابن لنا .. فأجبت رؤيته لمن هو مهتدي<sup>(٤)</sup>  
 قالوا : فهل لله علم ؟ قلت ما .. من عالم الا يعلم مرتدي

هذه الأبيات أبانت لنا عقيدة أبي الخطاب بيانا شافيا كافيا وانما كما أن مسن  
 ترجمه اثني عليه ثناء يدل على رضاهم فقد قال العلامة ابن رجب في ذيل الطبقات  
 ... وكان مع ذلك كامل الدين ، فزهر العقل ، جميل السيرة ، مرضي الفعـال ،  
 محمود الطريقة ، وس ابن رجب نقل العليبي في المنهج الأحـد<sup>(٥)</sup> .

.. ..

- 
- (١) في المنهج فما يدل الذي ، وموحد يدل مسدد .
  - (٢) في المنهج والرسائل لو لم يرد له كان . كان .
  - (٣) في الرسائل الكمالية : بغير تردد .
  - (٤) سقط البيتان من المنهج الأحمد والرسائل الكمالية .
  - (٥) الذيل : (١١٢/١) ، والمنهج : (٢٣٦/٢) .

(( المبحث السابع ))

أسرة أبي الخطاب

ان المعلومات التي استطعنا الحصول عليها من المصادر التي بسين أيدينا، معلومات شحيحة جدا . فلم تذكر شيئا عن أسرة أبي الخطاب . والذي ظهر لي — والله أعلم — أن أسرة أبي الخطاب لم يشتهر أحد منهم بطلب العلم ، ولو فعلوا لوجدنا لهم ذكرا، وخاصة في كتب التراجم المطولة كتاريخ بغداد ، والذيل عليه . لكن لم أجد ما يروى الظأ عن هذه الأسرة الكريمة ، وهذا هو الذي جعلني أسبل الى أن هذه العائلة لم يسرز منها أحد سوى أبي الخطاب .

أما ابن أبي الخطاب فله ابنان فقط . وهما اللذان وجدت لهما ترجمة بسيرة :-

وأولهما : أبو جعفر : محمد بن أبي الخطاب محفوظ بن أحمد بن الحسن الكوزاني . الفقيه ، ابن الفقيه ، ولد سنة ٥٠٠ هـ أي قبل وفاة أبيه بعشر سنين .

قال ابن رجب : قال ابن القطيبي : وثقه على أبيه ، ورع في الفقه ، وأنكر ابن رجب ، على ابن القطيبي : أن يكون ورع في الفقه ، على أبيه ، لأن من كان عمره عشر سنين ، لا يمكن أن يحدث منه ذلك في تلك السن .

وأرى أن قول ابن القطيبي صحيح ، بحيث يكون محمد درس الفقه ، على أبيه أولا . ثم على غيره بعد وفاة أبيه . ورع في الفقه بعد ذلك .  
(١)  
وصنف محمد هذا ، مؤلفا سماه الفريد ، وتوفي سنة ٥٣٣ هـ .

---

(١) ذيل طبقات الحنابلة : (١٩١/١ - ١٩٢) ، والمنتجع الأحمد : (٢٨٥/٢ - ٢٨٦) ، وشذرات الذهب : (١٠٣/٤) ، وهديّة العارفين : (٨٨/٢) ، وإيضاح المكنون : (٣١٩/٢) ، ومجمع المؤلفين : (١٢٥/١١) .

وثانيهما : أبو الفرج أحمد بن الخطاب محفوظ بن أحمد بن الحسن الكلوزاني ، ذكر ضمن ترجمة أخيه ، ونقل ابن رجب عن كتاب تاريخ القضاة لابن السدائي أن أبا الفرج أحمد بن محفوظ هو المتوفى سنة ٥٣٣ هـ ، لكن كل من ترجم لمحمد بن محفوظ ذكروا أنه هو المتوفى في تلك السنة .

حفيد أبي الخطاب :

وله حفيد هو : محفوظ بن أحمد بن محفوظ بن أحمد بن الحسن الكلوزاني البغدادي الحنيلي ، ذكره ابن رجب وقال : أن أبا الحسن القطيعي نقل عنه سنة ولادة عمه محمد بن محفوظ ، ولم يذكر ابن رجب عنه ولا عن أبيه شيئا .<sup>(٢)</sup> وتوفي سنة ٥٨٣ هـ

..

..

..

---

(١) ذيل طبقات الحنابلة : (١٩٢/١) ، والمنهج الأحمد : (٢٨٥/٢ - ٢٨٦) .

(٢) ذيل طبقات الحنابلة : (١٩٢/١) ، ونظر التكملة لمؤلفات المنقذ : ٧٥/١

(( المبحث الثامن ))

أدب وشعر أبي الخطاب

كثير من ترجموا أبا الخطاب وصفوه بالأدب والشعر : فقال ابن الجوزي في المنتظم : كان ثقة ثباتا غزير الفضل والعقل وله شعر مطبوع<sup>(١)</sup> . ثم ذكر<sup>(٢)</sup> قصيدته الدالية .

وقال ياقوت في معجم البلدان : «الكثير الفضل والعلم والأدب والكتابة» وله شعر حسن جيد<sup>(٣)</sup> .

وقال ابن الأثير في اللباب : «كان غزير الفضل وله شعر رقيق»<sup>(٤)</sup> .

وقال الذهبي في السير : كان ثقة مفتيا صالحا ، عابدا ورعا ، حسن

العشرة ، له نظم إائق . وقال ناقلا كلام ابن النجار : وصف في المذهب والأصول ، والخلاف ، والشعر الجيد<sup>(٥)</sup> .<sup>(٦)</sup>

وقال الدماطي : وصف في المذهب والأصول ، وكانت له يد حسنة في الأدب ، ويقول الشعر اللطيف<sup>(٧)</sup> .

وقال ابن رجب : وكانت له يد حسنة في الأدب ويقول الشعر اللطيف وله قصيدة دالية في السنة معروفة ومقطعات عديدة من الشعر<sup>(٨)</sup> .

وقال العليمي : وكانت له يد حسنة في الأدب ، ويقول الشعر اللطيف<sup>(٩)</sup> ، ثم ذكر القصيدة الدالية<sup>(١٠)</sup> .

وقال ابن العماد : كان اماما حليمة ، ورعا صالحا ، وافر العقل فزير العلم حسن المحاضرة جيد النظم<sup>(١٠)</sup> .

- 
- |      |   |
|------|---|
| (١)  | المنتظم : (١٩٠/٩) .   |
| (٢)  | وهي المعروفة بمقيدة أهل الأثر ، وسبق ذكرها في صحيفة رقم (٨) . |
| (٣)  | معجم البلدان : (٤٧٧/٤) .                                      |
| (٤)  | اللباب في تهذيب الأنساب : (١٠٧/٣) .                           |
| (٥)  | هكذا في السير ولعل صحة العبارة وله الشعر الجيد .              |
| (٦)  | سير أعلام النبلاء : (٣٤٩/١٩ - ٣٥٠) .                          |
| (٧)  | المستفاد من ذيل تاريخ بغداد : (٢٢٦) .                         |
| (٨)  | ذيل طبقات الحنابلة : (١١٧/١) .                                |
| (٩)  | المنهج الأحمد : (٢٣٤/٢) .                                     |
| (١٠) | شذرات الذهب : (٢٧/٤) .  |



وقال أيضا :<sup>(١)</sup>

كيف أخفى هواكم وطيمه .. شاهد الحزن ، والنحول بينم  
وإذا اللائسون لاموا فطرفني .. في هواكم أعي وسمعي أصم  
أنتم للفؤاد هم وللعيون سهار وللجوانح سقم  
كل يوم تجدون على قلبي عذابا وليس للقلب جـرم  
ولئن دام ذا ولا دام منكم .. تلفت مهجتي وفي ذاك اثم  
وله كذلك :<sup>(١)</sup>

علام أجازي بالوصال قطيمة .. وبالحب بغضا ؟ ان ذا لعجيب  
وكم ذا التجبي منك في كل ساعة .. أما لفؤادي من رضاك نصيب  
لئن لان جنبي عندكم فهو والهوى .. منيع ولكن الحبيب حبيب  
وان كان ذنبي عندكم كفى بكم .. فما أنا منه ما حبيت أتوب  
غرامي بكم حتى المات مضاعف .. وقلبي لكم عندى على رقيب

وقال ابن رجب نقلا عن السمعاني - ولم أجده في الأنساب فلعله نفسي

ذيل تاريخ بغداد أن أبا الخطاب جاءته فتوى في بهتين من شعر وهما :<sup>(٢)</sup>

قل للامام أبي الخطاب مسألة .. جاءت اليك وما يرجي سواك لها  
ماذا على رجل دام العلاء فهذا .. لاحت لناظره ذات الجمال لها  
فكتب عليها أبو الخطاب :

قل للأديب الذي وافى بمسألة .. سرت فؤادي لما أن أصغت لها

(١) ذيل طبقات الحنابلة : (١١٩/١) .

(٢) ذيل طبقات الحنابلة : (١١٢/١ - ١١٨) ، والنهج الأحمد : (٢٣٢/٢) .



إن الذي فتنه عن عبادته .. خريزة ذات حسن فانشئ ولها

إن تاب ثم قضى عن عبادته .. فرحة الله تخشى من عصيولها

وروى أحمد بن أبي الوفاء عبد الله بن عبد الرحمن المائغ تلميذ أبي

(١) الخطاب له هذين البيتين :-

أنا شيخ وللمشايع بالآلا .. داب علم يخفى على الشبان

فإذا ما ذكرتني فتأرب .. فهو قرض يرد بالمسـيزان

..

..

..

---

(١) ذيل طبقات الحنابلة : ( ٢٤٧ / ١ ) .

(( الفصل الرابع ))

الآراء التي خالف فيها المؤلف المذهب

(( الفصل الرابع ))

الآراء التي خالف فيها المؤلف

المذهب

كان أبو الحسب - رحمه الله عليه - قد انفرد عن الأصحاب بآراء كما ذكر

(١)

ذلك ابن رجب - رحمه الله - .

١ - فمن ذلك ما قاله في الهداية : في كتاب الصلاة باب صلاة التطوع ،

(٢)

بأن للعصر سنة قبلها بأربع ركعات .

٢ - ومنها قوله في الانتصار والهداية : بأن الكفار لا يملكون أموال المسلمين

بالقهر وهذا نصه كما في الهداية : \* وهل يملك الشركون أموال المسلمين

بالقهر ؟ ظاهر كلام أحمد - رحمه الله - أنهم لا يملكونها <sup>(٣)</sup> ولا نصيب منهم يملكون .

٣ - وما قاله في الهداية : في كتاب الصيام ، باب صوم النذر والتطوع

ومن دخل في حج تطوع أو عرة تطوع ، لزمه اتعاها ، فإن أفدها ، أو

(٤)

فات وقت الحج فهل يلزمه القضاء ؟ على روايتين .

قال ابن رجب : لم يذكر ذلك - لزوم قضاء حج وعرة التطوع - في

(٥)

كتاب الحج ولا في غير الهداية .

٤ - وما قاله في الهداية بأن من نذر هديا بعينه لا يجوز له إبداله ولا بيعه

(٦)

لزوال ملكه عنه ، وصرح بمخالفته لأحمد والأصحاب حيث يقول من نذر

هديا بعينه جاز بيعه وإبداله بخير منه نص عليه واختاره عامة أصحابنا ...

ثم يقول وهذا أن يزيل ملكه عنه .

(١) ذيل الطبقات : (١٢٠/١) .

(٢) الهداية : (٣٨/١) ، وذيل الطبقات : (١٢٠/١) .

(٣) الهداية : (١١٩/١) ، وانظر المغني : (٤٣٣/٨) ، والشرح الكبير :

(٢١٩/٤) ، والبدع : (٣٥٦/٣) ، والانصاف : (١٥٩/٤ - ١٦٠) ، وذيل

الطبقات : (١٢٠/١) .

(٤) الهداية : (٨٦/١) .

(٥) الذيل : (١٢١/١) .

(٦) الهداية : (١٠٩/١) ، وانظر الذيل : (١٢٠/١) .

٥ — وما قاله : بأن الزرافة حرام وألحقها بذوات الأنساب من السباع .<sup>(١)</sup>  
قال ابن رجب : قال السامري : وهو سهو منه .

٦ — وما قاله في كتاب النكاح ، باب ما يحرم في النكاح من كتاب الهداية  
قال : فان اشترى أخت زوجته أو خالتها أو عمتها صح الشراء  
ولا يحل له وطء أحدها حتى يطلق الزوجة . . . ثم قال : فإن  
اشتراهن في عقد صح الشراء ولا يحل وطء أحدها حتى يُحَرِّمَ  
الأخرى باخراج عن ملكه .<sup>(٢)</sup> هكذا خالف أبو الخطاب المذهب حيث  
يجوز الجمع بين الأختين ولا تحرم أحدهما الا بمجرد وطء الأخرى  
لا بمجرد أن يحرمها هو وانما اذا وطئها حرمت الثانية .<sup>(٣)</sup>

٧ — وقال في الهداية في كتاب النكاح ، باب ما يحرم في النكاح . قال :  
فإن تلوط بغلام فعكه في تحريم المصاهرة حكم المرأة — يحرم عليه  
أن يتزوج بأسفاته ونسائه ويحرم على الغلام أمهات الواطئ ونسائهن ،  
عند أصحابنا ، وعندى أن حكمه حكم المباشرة فيما دون الفرج فيخرج على  
روايتين .<sup>(٤)</sup> وقد أشار صاحب الكافي لإتفراد أبي الخطاب بهذا .<sup>(٥)</sup>  
وقوله — رحمه الله — وعندى أن حكمه حكم المباشرة فيما دون الفرج ،  
— يفهم اعتداده برأيه رحمه الله — ونقل ذلك الراى عنه كثيرا ونفعل  
مثل ذلك بأن يذكر مسألة ثم يأتي بقول الأصحاب ، وإن كان لـ  
راى بـ .

- 
- (١) الهداية : (١١٥/٢) ، والذيل : (١٢٠/١) .  
(٢) الهداية : (٢٥٢/١ — ٢٥٣) .  
(٣) الكافي : (٤١/٣ — ٤٢) ، والمبدع : (٦٤/٧) ، وانظر طبقات الحنابلة :  
(١٢١/١) .  
(٤) الهداية : (٢٥٢/١) .  
(٥) الكافي : (٣٩/٣) ، والشرح الكبير : (٢١٥/٤) ، والمبدع : (٦١/٧) .

فهو يقول في باب عقد الذمة وأخذ الجزية ، اذا مات الامام أو عزل أو ولي غيره فان عرف مبلغ ما شرط عليهم من الجزية والضيفة أقرهم عليها ، وان لم يثبت عنده ذلك رجع الى قولهم فيها يسوغ أن يكون جزية ، فبيان بان له ، أنهم نقضوا من الشروط عليهم رجع عليهم بذلك ، وعندى أنه يستأنف عقد الذمة معهم على ما يؤدى اليه اجتهاده .<sup>(١)</sup>

ويقول في باب كتاب الصوم : فلان نوى المراهق صوم رمضان من الليل ثم بلغ في أثناء النهار بالاحتلام أو السن ، فقال شيخنا : يتم ولا قضاء عليه ، وعندى عليه القضاء كما لو بلغ في أثناء الصلاة .<sup>(٢)</sup>

ويقول في قدر التراب الذى يستعمل في غسل الانا من ولوغ الكلب : أنه ليس له حد ولا بد أن يستوعب التراب محل الولوغ .<sup>(٣)</sup>

ويقول في كتاب الطهارة باب التيمم وهو يتكلم على من به جرح وعلى جرحه نجاسة يستضر بازالته . يقول : فان كان على جرحه نجاسة يستضر بازالته تيمم وصلى ولا اعادة عليه ، واذا تيمم للنجاسة عند عدم الماء وصلى لزمته الاعادة عندى ، وقال أصحابنا لا يلزمه الاعادة .<sup>(٤)</sup>

ويقول في كتاب الصلاة باب صفة الصلاة : وهو يتكلم عاذا يقول الامام والمأموم عند الرفع من الركوع يقول . . فان كان مأموما ، فقال أصحابنا : لا يزيد على قول ربنا ولك الحمد . وعندى أنه يقول ذلك كالامام والسنفرد .<sup>(٥)</sup>

ويقول في باب الصلاة باب صلاة التطوع وهو يتكلم عن صلاة الضحى يقول :

(١) الهداية : (١٢٥/١) ، وانظر : الانصاف : (٢٣١/٤) .

(٢) الهداية : (٨٢/١) .

(٣) الفروع أشار الى هذا القول دون أن ينسبه لأحد . ولكن المرداوى في تصحيح الفروع

الطبع بحاشية الفروع : (٢٣٦/١) صرح بنسبة هذا القول لأبي الخطيب

وكذلك في الانصاف : (٣١٢/١) ، وذييل طبقات الحنابلة : (١٢٤/١) .

(٤) الهداية : (٢١/١) .

(٥) " : (٣٣/١) .

(١)

ولا يستحب مداومة عليها عند أصحابنا ، وعندى يستحب ذلك .

ويقول في كتاب الاعتكاف : هل للمعتكف اقراء القرآن وتدریس العلم

يقول : وذكر أصحابنا أنه لا يستحب له اقراء القرآن وتدریس العلم ومناظرة

الفقهاء . وعندى أنه يستحب له ذلك ، اذا قصد به طاعة الله تعالى

(٢)

لا الباهة .

وقال في كتاب الاقرار باب من يصح اقراره ومن لا يصح : فإن أقر

بدين لو ارث (و) أجنبي بطل الاقرار في حق الوارث وصح في حق الأجنبي

(٤)

في أحد الوجهين ، وبطل فيها في الآخر ، وأصلها تفریق الصفة .

هذا الذى في الهداية جعل لزوم حصة الأجنبي وجها ، والمعروف عن

أبي الخطاب - رضة الله عليه - أن الراجح عنده عدم اللزوم ، والنصـور

من المذهب هو لزوم حصة الأجنبي في الإرث . (٥)

وقال - رضة الله - في كتابه الانتصار بالقسم المفقود - اذا وجد

شاة بوضیعة في الجربة فانه يجوز له أخذها ونهبها ، ويلزم ضمانها اذا جاء

(٦)

مالكها ، واذا وجدها بمصر وجب تعريضها .

فأبو الخطاب - ووافقه ابن الزاغوني - اشترط ضمانها لجواز أخذها .

هذه بعض المسائل التي انفرد أبو الخطاب بها عن المذهب ، ومن

قرأ كتاب الهداية علم قدر هذا الامام وعرف فضله ومنزله ومكانته ، وهو يعتبر من

(١) الهداية : (٣٨/١) .

(٢) الهداية : (٨٨/١) .

(٣) سقطت الواو من مطبوع الهداية وهي موجودة في المعرر وشرحه وغيرهما .

(٤) الهداية : (١٥٥/٢) .

(٥) انظر : المعرر : (٣٧٥/٢) وأيضا كتاب النكت والفوائد السنية المطبوع - مع

المحرر : (٣٧٥/ ) ، والكافي : (٥٢٠/٤) ، وانشرح الكبير : (١٢٦/٣) ،

والبدء : (٢٩٩/١٠) .

(٦) المغنى : (٧٣٦/٥) ، والبدء : (٢٧٩/٥) ، والانصاف : (٤٠٢/٦) .

أركان المذهب ولذلك يعتد برأيه ، وكثيرا ما يورد قولين في المذهب ثم يرجح أحدهما على الآخر كأن يقول : وهي الصحيحة عندي أو يقول والأقوى عندي . انظر مثالا لذلك .. الهداية (٤٢/١) و ٧٠ و ٧٨ ، و ٨١ و ٨٨ ، و ١٤٣ ، و ١٥٠ ، و (١٥١/٢) .

وأحيانا يختار مسألة دون أن يقول الأقوى أو الصحيحة بل يكفي بقوله عندي فقط .. انظر مثالا لذلك .. الهداية : (٤٤/١) و ٤٥ ، و ٥٨ ، و ٥٩ ، و ٦٨ ، و ٧٠ ، و ٧٥ ، و ٧٧ ، و ٧٨ ، و ٨٢ ، و ٩١ ، و ٩٣ ، و ٩٤ ، وغير ذلك . وانظر الانتصار صفحة (١٣٠٧) ، (١٣١٨) حيث يقول : والأشبه عندي . وأحيانا يخالف الأصحاب فينفرد برأيه كما مر قريبا ، واليك مثالا لذلك : قال في كتاب الزكاة : باب زكاة الفطر : فان تكفل بنفقة شخص فقال أصحابنا : المنصوص تلزمه فطرته ، لأنه من يمين ، وعندي لا تلزمه فطرته ، لأنه لا تلزمه نفقته .<sup>(١)</sup>

وقال في كتاب الجهاد ، باب عقد الهدنة : ويجوز أن نعقد الأمان للرسول والمستأمن وكم يجوز أن يقيم بدارنا بخير جزية ؟ قال أصحابنا : يجوز مدة الهدنة وعندي لا يجوز أن يقيم سنة فصاعدا بخير جزية .<sup>(٢)</sup>

هذا وقد ألف الوزير أبو المظفر، عبيد الله بن يونس الأزجي البغدادى ، وزير الخليفة ، ألف كتاب ، في أوامر أبي الخطاب ، في الفرائض والوصايا وتوفي<sup>(٣)</sup>

(١) الهداية : (٧٥/١) .

(٢) الهداية : (١٢٣/١) .

(٣) انظر : ذيل تاريخ بغداد لابن النجار : (١٦٩/٢) ، وسير أعلام النبلاء : (٢٩٩/٢١) ، وذيل طبقات الحنابلة : (٣٩٢/١) ، وهدية العارفين (٤٦٢/١) ، والأعلام : (١٩٨/٤) ، ومعجم المؤلفين : (١٦٦/٦) ، وقد تحرف اسمه فسي ذيل طبقات الحنابلة وفي شذرات الذهب : (٣١٣/٤) الى عبد الله والصحيح عبيد الله بالتصغير .

ابن يونس سنة ٩٣٥ هـ وقيل غير ذلك .

ومع ما أخذ على أبي الخطاب فلا ينقص قدره فلكل جواد كهوة ولكل

عالم زلة . كما يقال :-

وهناك مسائل انغرد فيها أبو الخطاب ولم أجدها في الهداية ، وابن  
رجب الذي ذكرها في الطبقات لم يبين هل هي في الانتصار أم في  
الهداية ، لكني رجعت الى مظانها في الهداية فلم أجدها ، فلمعلها تكون  
ضمن القسم المفقود من الانتصار . وأنا لا أبرئ أبا الخطاب من الخطأ ،  
فالكمال لله والعصمة لأئمه . ومع ذلك فلا يقلل من شأنه فخطؤه السي  
صوابه لا يذكر ، وهذه كتب فقه الحنابلة ملأى بآراء أبي الخطاب مثل  
المفني والكافي والمتنع والمحرم والفروع والبدع والانصاف والافتاع ومتهب  
الارادات وغاية المنتهى وكشاف القناع وغيرها من كتب الفقه الحنبلي .

..

..

..



(( الباب الثاني ))

النص المحقق

ويشتمل على فصلين

الفصل الأول : دراسة النص المحقق .

الفصل الثاني : المآخذ على المؤلف .

..

..

(( الفصل الأول ))

دراسة النص المحقق

ويشتمل على ثلاثة مباحث

- المبحث الأول : مصادر المؤلف .
- المبحث الثاني : توثيق نسبة الكتاب للمؤلف .
- المبحث الثالث : وصف المخطوطة .

.. ..

(( الدهيت الأول ))

مصادر المؤلف وطريقته في الاستفادة من  
تلك المصادر

لقد تتلمذ أبو الخطاب على عدد من الشيوخ منهم الحنفي والشافعي  
إضافة إلى شيوخه من الحنابلة وما قرأه بنفسه نحصل له بذلك حصيلـة  
علمية ليست بالقليلة ، في علوم مختلفة كالحدِيث والفقه والعربية والأدب وغير  
ذلك .

ومصادر أبي الخطاب من خلال كتاب الزكاة في كتابه الانتصار هي  
التي سأحدث عنها : من خلال كتب الحديث والفقه ، وسأذكر مصادره  
في الحديث أولاً مرتبين حسب سنة الوفاة ، وهم كالآتي :-

١ - أحمد بن محمد بن حنبل أبو عبدالله ذكره في الصفحات ١٦٣ ،  
٣٢٩ ، ٣٢٨ ، ٦٦٤ ، كما ذكره في صفحة ٢٦٢ بعد أن ذكر  
حديثاً سببه إلى أحمد ولم يروه أحمد .

٢ - محمد بن اسماعيل البخاري ذكره في الصفحات : ١٦٣ ، ١٨٣ ،  
٣٥٠ ، ٣٣٥ .

٣ - سلم بن الحجاج القشيري أبو الحسين ذكره في الصفحات : ١٦٣ ،  
١٨٣ ، ٣٣٥ ، ٣٣١ .

٤ - سليمان بن الأشعث السجستاني أبو داود ذكره في الصفحات : ٣٠٠ ،  
٣٢٩ .

٥ - محمد بن عيسى الترمذي أبو عيسى ذكره في الصفحات : ٢١٢ ،  
٢١٨ ، ٣٠٠ ، ٣٢٩ .

هؤلاء هم أصحاب السانيد والمصاح والسنن وأما غير هؤلاء فهم :-

- ٦ - أبو عبد القاسم بن سلام الهروى : نقل عنه من غريب الحديث فـ في  
الصفحات ١١١ ، ١٤٩ ، ١٦٥ ، ١٨٦ ، ١٩٣ ، ٢٣٥ .  
ونقل عنه من كتابه الأموال مرتين : في صفحة ٢٣٥ ، ٢٣٦ .
- ٧ - عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينورى ، ذكره في صفحة ١٣٠ .
- ٨ - محمد بن جرير الطبرى ذكره في صفحة ١٢١ .
- ٩ - محمد بن اسحاق بن خزيمة ذكره في الصفحات : ٣٠٠ ، ٣٢٩ .
- ١٠ - عبد الرحمن بن محمد أبي حاتم بن إدريس الحنظلي ، صاحب الجرح والتعديل  
ذكره ، ٣٠٠ ، ٣١٣ ، ٣٢٩ .
- ١١ - أحمد بن سلمان بن الحسن النجاد ذكره في صفحة ٩٨ .
- ١٢ - أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد الدارقطني ذكره كثيرا وهو أكثر من  
أخذ عنه في كتاب الزكاة ، وما يؤيد اعتاده على الدارقطني تضعيفه  
لمحمد بن عمرو بن عطاء لأن الدارقطني ضعفه حيث ذكره في الصفحات : ٩٧ ،  
٩٧ ، ١١٢ ، ١٣١ ، ١٣٧ ، ١٧٣ ، ١٨٩ ، ٢١٢ .
- ١٣ - أبو القاسم عبة الله بن الحسن بن منصور الطبرى اللالكائي ذكره فـ في  
الصفحات : ٢١٢ ، ٢١٢ ، ١١٤ ، ١١٦ ، ٢٣٦ .
- ١٤ - أبو الطيب طاهر بن عبد الله بن طاهر الطبرى ، روى عنه أبو الخطاب  
في صحيفة ٨ : ٢١٢ ، بواسطة شيخه أبي يعلى حيث يقول : روى شيخنا  
عن أبي الطيب الطبرى وأبو الطيب توفي سنة ٤٥٠ هـ .
- ١٥ - اسماعيل بن اسحاق الجهمي صاحب كتاب الأموال ذكره في صفحة ٢٣٨ .
- ١٦ - أحمد بن محمد بن هاني الأثرم : راوى سائل عن الامام أحمد وله كتاب  
السنن ذكره أبو الخطاب في صحيفة ١٣٤ . حيث ذكر أثرا رواه الأثرم  
عن ابن عمر وجابر وسعيد بن المسيب والحسن البصرى والشعبي في أن زكاة  
الحلي اعاره .
- ١٧ - ابن نصر المائى ٢٦١

أما مصادر في الفقه ، فما هو معلوم بأن الصنف حنبلي المذهب  
ولذلك نراه نقل عن علماء الحنابلة من سبقوه فأكثر في نقله عنهم وخاصة  
من أصحاب الإمام أسد ونقلوا عنه . وهم :

١ - أبو طالب : عصمة بن أبي عصمة ، نقل عنه رأى أحمد في الصفحات  
٩٥ ، ٢١٠ ، ٢١٣ ، ٢١٥ ، ٢١٨ .

٢ - إسحاق بن منصور الكوسج ، نقل عنه في الصفحات : ٢٠٣ ، ٢٨٦ ،  
٢٨٨ .

٣ - أحمد بن محمد بن هاني ، الأثرم نقل عنه كثيرا في الصفحات  
٩٥ ، ١٠٥ ، ١١٣ ، ١٤٦ ، ١٨١ ، ٢٥٩ ، ٣٢٣ ،  
٣٢٨ ، ٣٣٠ .

٤ - صالح بن أحمد بن حنبل ، نقل عنه في الصفحات : ١٦٢ ، ١٨١ ،  
٢١٠ ، ٢٨٦ .

٥ - حنبل بن إسحاق بن حنبل ، نقل عنه في الصفحات : ١٠٥ ، ١٨٢ ،  
٢٣٣ ، ٣١٧ .

٦ - إسحاق بن إبراهيم بن هاني ، نقل عنه مرة واحدة في صفحة ٢٥٨ .

٧ - عبد الملك السهوني ، نقل عنه في الصفحات التالية : ١٤٦ ، ٢٥٨ .

٨ - حرب الكرمانى ، نقل عنه في الصفحات التالية : ١٤٤ ، ١٨٢ ، ٢١٠ .

٩ - أبو الحارث أحمد بن محمد الصائغ نقل عنه في الصفحات الآتية : ١٤٧ ،  
١٦٢ ، ٢٥٨ ، ٣٢٨ .

١٠ - إبراهيم بن الحارث نقل عنه في الصفحات التالية : ٩٥ ، ١٠٥ ،  
١٤٦ ، ٢٥٩ ، ٣٢٣ ، ٣٣٠ .

١١ - مهنا بن يحيى الشامي : نقل عنه مرتين : ١٠٠ ، ١٤٧ .

١٢ - عبدالله بن أحمد بن حنبل ، نقل عنه في الصفحات التالية : ٢١٠ ،  
٢٣٣ ، ٢٥٨ ، ٢٧٨ ، ٣٢٨ .

١٣ - أحمد بن القاسم نقل عنه مرة واحدة في صفحة ١٠٥ .

١٤ - بكر بن محمد ، نقل عنه مرة واحدة في صفحة ٢٥٨ .

أما نقله عن علماء الحنابلة من لم يدركوا أحمد أو من بعدهم  
فهم كالتالي :-

١ - عبدالعزيز بن جعفر غلام الخلال ، نقل من كتابه الشافعي في صفحة

١٠٠ . ودرج باسم الكتاب ونقل عنه بدون ذكر اسم الكتاب فسي

الصفحات : ١٤٧ ، ٢٠١ ، ٢١٣ ، ٢١٤ ، ٢١٤ ، ٢٥٩ .

٢ - عمر بن القاسم الخرقى ، نقله مرة واحدة في صفحة ١٤٧ .

٣ - عمر بن أحمد بن ابراهيم البرمكي الحنبلي ، نقل عنه قولاً لـمالك

- رحمه الله - يوافق قول الحنابلة في صفحة رقم ٢١١ .

٤ - الحسن بن حامد ذكره في الصفحات التالية : ١٤٥ ، ٣٤٢ .

٥ - محمد بن أحمد بن أبي موسى الهاشمي الحنبلي نقل عنه من كتابه :

الارشاد وصرح بذلك في صفحة رقم ١٠٦ .

٦ - شيخه محمد بن الحسين الفراء أبو يعلى يذكره كثيراً ولا يسمى كتبه

ولعله سمع منه مباشرة . انظر مثلاً الصفحات : ١٠٨ ، ١٠٩ ، ١٤٧ ، ٢٥٩ ،

٢٨٧ ، ٢٨٨ ، وغيرهما .

أما مصادر في المذاهب الأخرى ، فإنه لم يسم أحداً من علماء المذاهب

الثلاثة سوى أبي سفيان وأبي يوسف ومحمد بن الحسن وزفر ، ومالك والشافعي

وداود ومحمد الاستقرائي تبين لي أنه يستقي مصادره في المذهب الحنفي من

المبسوط للسرخسي ت ٤٩٠ هـ ، وأحكام القرآن للجصاص ٣٧٠ هـ ، والكتاب للقدوري المتوفى

سنة ٤٢٨ هـ وكتب الطحاوى ٣٢١ هـ ، كالمختصر ، وشرح معاني الآثار وغيرها

من كتب علماء السلفية المتأخرين الناقليين عن علماء المذهب المتقدمين وقد

نقل أبو الخطاب عن تلك الكتب .

أما مصادره في مذهب مالك : فهي موطأ مالك ، ت سنة ١٧٩ ، والمدونة ،

والتصديق ، والكافي ، لابن عبد البر ، ت سنة ٤٦٣ هـ ، والخفقي للهاجي ت سنة ٤٧٦ هـ .  
أما مصادره في مذهب الشافعي فهي الأُم للشافعي والمهذب للشميرازي ،  
وحلية العلماء للقفال الشاشي ، وكتب الغزالي كالوسيط وغيرها ، علما بأن  
الشاشي والغزالي من معاصري أبي الخطاب .

وطريقة استفادته من تلك المصادر تكون على قسمين : أما أن ينتقل  
منها بالنص وهذا يكون حينما ينقل من كتب الحديث ، وقد يختلف أحيانا  
ما نقله عما هو موجود فيها نقل عنه ، وسأضرب لذلك أمثلة في المآخذ على  
المخطوطة ، وأما أن يكون بالمعنى وهذا يكون في معرفة آراء العلماء في  
المذاهب الثلاثة ويعبر عن ذلك بأسلوبه هو ، كأن يقول : وهذا القول قال  
به مالك بعد أن يكون عبر عن رأي مالك بأسلوبه بعد أن فهم وعرفه .

أما مسائل الإمام أحمد فإنه يأتي بالحكم ثم يقول نحن طبعه أو أومأ اليه  
في رواية حنبل مثلا تأتي باسم الراوي عن أحمد من أصحابه ، ولعله يفعل  
ذلك توثيقا للرواية وتقوية لها .

وأخيرا أستدعي أن أحصر مصادر أبي الخطاب في كتاب الزكاة من  
كتابه الانتصار : بأن أبا الخطاب نقل عن ستة عشر كتابا من كتب الحديث  
التي تروى بالسند من الصحاح والسنن والسانيد .

ونقل عن أربعة عشر رجلا من أصحاب الإمام أحمد الذين روي عنه .  
ونقل عن ستة من علماء الحنابلة عن طريق كتبهم . . حيث يسي الكتاب  
الذي نقل عنه وأحيانا يسي اسم العالم فقط .

يضاف إلى ذلك نقله عن علماء المذاهب الثلاثة الأخرى وداود الظاهري  
فيكون مجموع ما صرح بالنقل عنه أربعين . .

وهذا العدد من المصادر ليس بالقليل ، وأنا يدل على علم هذا الإمام  
وتبحره وسعة أفقه وكثرة اطلاعه ، وفرحه الله رحمة واسعة .

(( المبحث الثاني ))

توثيق نسبة الكتاب الى المؤلف

لا يختلف اثنان في نسبة كتاب الانتصار في السائل الكبار ويعبرف  
بالخلاف الكبير لأبي الخطاب محفوظ بن أحمد الكوناني فكل من ترجم له  
ذكر الانتصار ونسبه اليه ، وكذلك نقل علماء الحنابلة من أبي الخطاب آراءه ،  
وهم لم يدركوه ومعلوم أنهم نقلوا رأيه من خلال كتبه .

ومن نقل عنه كثيرًا صاحب الغني الامام موفق الدين أبي محمد  
عبدالله بن قدامة لكنه - كما دته رحمه الله - ينقل عن أبي الخطاب ،  
ولا يذكر اسم الكتاب المنقول عنه .

فلو أخذنا كتاب الزكاة من كتاب الفروع لابن مفلح لرأيناه يذكر أبا الخطاب  
مرة دون ذكر اسم الكتاب ، ومرة يقرنه بالانتصار وثالثة يقرنه بالهداية .

فقد صرح برأى أبي الخطاب في الانتصار في الجزء الثاني في الصفحات

الآتية : ٣٦٢ ، ٣٧١ ، ٣٧٢ ، ٣٨٤ ، ٤٥٨ ، ٥٠٠ ، ٥٠١ ، ٥٢٤ ، ٥٢٨ ،  
٥٧٩ ، ٥٨١ ، ٥٨٣ ، ٦٢٧ ، ٦٣٥ ، ٦٥٧ ، وكذا صرح صاحب تصحيح الفروع  
بالنقل عنه في صفحة ٣٧٣ ، ٣٩٢ .

وقد نقل ابن مفلح في الفرع في مسألة زكاة الفصلا والعاجيل والسخال  
عنه رأيا ، ونص أبي الخطاب صحيفة ٣١٨ . "الأشبه عندي أن تجب في ست وثلاثين  
من الفصلا ما يتصاف سنة على الواجب " . الفروع : ٣/٣٧٢/٣٧٣ .

وهو يتكلم من وجهت عليه الزكاة وليس عنده الا صغار فيقول كما مثل في  
خمس وعشرين يؤد . فصل له شهر وفي ست وثلاثين ماله شهران وفي ست  
وأربعين ما له ثلاثة أشهر ويجب في واحد وستين ماله أربعة أشهر ، لأن الزيادة  
في الكبار بهذا المقدار ، لأن بنت مخاض لها سنة وبنت لبون لها سنتان  
وحقه لها ثلاث سنين وجذعة لها أربع سنين .



وأكثر ابن رجب النقل عن أبي الخطاب ، فقد نقل ابن رجب في كتابه القواعد في نهاية كتابه في السألة الثالثة قال : استفاد بعهد النصاب في أثناء الحول ، صفحة ٤٠٥ ، نقل عن أبي الخطاب في الانتصار قوله أن المال المستفاد لا يضم الى أصل المال المستفاد لا يضم الى أصل المال وإنما هو ككتاب منفرد ، وهذا الكلام موجود في صفحة ٣١٨ من الانتصار<sup>(١)</sup>.

ونقل ابن رجب عن أبي الخطاب أن حلي الرجال المباح للنساء لا يكسر لأنه ينتفع به للنساء فهو ككتاب الحرير . قال ذلك ابن رجب في كتاب أحكام الخواتيم صحيفة ١٣٨ .

ونصر أبي الخطاب في الانتصار صفحة ١٣٠٦ هو " فأما حلي الرجال فيصلح للنساء فلا يكسر كما لا تحرق أثواب الحرير لصلاحها لذلك :

ونقل المرداوي في كتابه الانصاف في معرفة الراجح من الخلاف الجزء الثالث ص ١٧ في مسألة القراض هل يملك العامل الربح بالظهور قال المرداوي بعد أن ذكر أن العامل يملك الربح بالظهور قال وأما حصة المضارب إذا قلنا لا يملكها بالظهور فلا يلزم رب المال زكاتها ثم قال : " وحكى أبو الخطاب في انتصاره عن القاضي - وهو أبو يعلى شيخ أبي الخطاب - يلزم رب المال زكاته ونص أبي الخطاب في الانتصار صفحة ٣٣٣ ب قال ... والثاني أنه لا يملك المضارب شيئاً من الربح إلا بعد القسمة والقبض ، والزكاة في رأس المال والربح جميعاً على رب المال وهو اختيار شيخنا " .

---

(١) ان ابن رجب نقل كثيراً عن أبي الخطاب في الانتصار في أبواب كثيرة غير الزكاة ،

وهي كالاتي : ٤٠ - ٥١ - ٥٤ - ٥٨ - ٦٢ - ٦٦ - ٦٩ - ٧١ - ٨٦ - ٨٧ - ٨٩ -

٩٨ - ١١٠ - ١١٩ - ١٢١ - ١٥١ - ١٦٣ - ١٧٥ - ١٨٢ .

فقوله وهو اختيار شيخنا هو ما نقله المرداوى على أنه رأى للقاضي أبي يعلى ، وقال أيضا في زكاة الفحلان : ان السن يتغير في الواجب فيها كما يتغير في الكبار ص (٦٠) ورأى أبي الخطاب تقدم بهانه قريبا وهو في صفحة ٣١٨ أ ، وقال في ص (٧٨) في مسألة المال المستفاد وهو ينقل - أى المرداوى - قول ابن رجب في القواعد ثم يشير الى قول أبي الخطاب في الانتصار وهو في صفحة ٣١٨ ب من الانتصار .

وقال ابن مفلح صاحب البدع : (٤١٢/٢) في باب تعجيل الزكاة قال : واختار - يعنى أبا الخطاب - في الانتصار أنه لا يجوز - أى تعجيل زكاة الحب والتمر - حتى يشتد الحب ، ويبدو صلاح الثمرة .

ونص قول أبي الخطاب في الانتصار صفحة ٣٤٢ ب \* وزكاة الحبس يجوز تعجيلها عند انعقاد الحب وكذلك زكاة الثمر اذا صار بلحا \* .

ما تقدم يبين لنا نماذج من اقتباسات علماء الحنابلة من كتاب الانتصار في الزكاة .

أما من تريم لأبي الخطاب ونسب اليه الانتصار ضمن مؤلفاته فهم : ابن رجب في ذيل الطبقات : (١١٦/١) حيث قال وصف كتبنا حسانا فسي المذهب والأصول والخلاف وانتفع بها لحسن قصده ، فمن تصانيف الهداية والخلاف الكبير المسمى بالانتصار في السائل الكبير .

وقد رأيت ابن رجب في القواعد والمرداوى في الانصاف كثيرا ما يقولان : وهو قول أبي الخطاب في الخلاف . انظر الانصاف : (١٥٨/٣) ، ولأبي الخطاب كتابان : الأول : اسم الخلاف الكبير ، والثاني الخلاف الصغير وهو رؤوس السائل .

وعن ابن رجب نقل العليبي في المنهج الأحمد : (٢٣٤/٢) .

أما الذهبي في سير أعلام النبلاء<sup>(١)</sup> فقد ذكر بعض مصنفات أبي الخطاب

---

(١) سير أعلام النبلاء : (٣٤٩/١٩ - ٣٥٠) .

ولم يذكر الانتصار منها حيث ذكر الهداية ورؤوس المسائل وأصول الفقه  
يريد به التمهيد لكنه نقل عن ابن النجار قوله وصنف في المذهب والأصول  
والخلاف ، فعلمه يشير الى سائر كتبه<sup>(١)</sup> .

ونذكره اسماعيل البغدادي في كتابه ايضاح المكنون وهدية العارفين  
فقد قال في ايضاح المكنون<sup>(٢)</sup> : الانتصار في المسائل الكبار لأبي الخطاب  
محفوظ بن أحمد بن الحسن بن أحمد الكلوزاني البغدادي الحنبلي المتوفى  
سنة ٥١٠ هـ ، وقال في هدية العارفين<sup>(٣)</sup> : محفوظ بن أحمد بن الحسن بن  
أحمد الكلوزاني أبو الخطاب البغدادي الحنبلي ولد سنة ٤٣٢ هـ ، وتوفي  
سنة ٥١٠ هـ له من تصانيف الانتصار في المسائل الكبار ..

وقال غير الدين الزركلي في كتابه الاعلام<sup>(٤)</sup> : محفوظ بن أحمد بن الحسن  
الكلوزاني .. من كتبه التمهيد في أصول الفقه والانتصار في المسائل الكبار .

وقال عمر رضا كحالة في معجم المؤلفين<sup>(٥)</sup> : محفوظ بن أحمد بن الحسن  
الكلوزاني البغدادي الأزجي الحنبلي أبو الخطاب ... من تصانيفه التمهيد  
في أصول الفقه ، رؤوس المسائل ، الهداية في فروع الفقه الحنبلي ، التهذيب  
في الفرائض ، الانتصار في المسائل .

..

..

..

---

(١) سير أعلام النبلاء : (٣٤٩/١٩ - ٣٥٠) .

(٢) (١٣٠/١) .

(٣) (٦/٢) .

(٤) (٢٩١/٥) .

(٥) (١٨٨/٨) .

(( المبحث الثالث ))

وصف المخطوطة

لم يوجد من نسخ هذا الكتاب - حسب علي-سوى نسخة واحدة فقط  
ولمست هذه النسخة ناطة حيث تنتهي بتمجيل الزكاة ولم تكتمل .

ويظهر أن نقى هذا الكتاب حصل منذ مدة لمست بالقصيرة حيث أن  
المرداوى صاحب الانصاف وغيره لم يحصل الا على أجزاء منه كما نرى على ذلك  
في مقدمته حين ذكر الكتب التى اطلع عليها ونقل منها حيث يقول سـاردا  
أسماء الكتب التى نقل عنها ... والهداية برؤوس المسائل والعبادات ، وأجزاء  
من الانتصار<sup>(١)</sup> ، وكما هو معلوم أن وفاة المرادوى سنة ٨٨٥ هـ .

والانتصار لأبي الخطاب لم يشتهر كاشتهار الهداية والتبديد له أيضا  
وسبب ذلك أن الهداية يعتبر مختصر بالنسبة للانتصار وأيضا فإن الهداية يأتي  
بالراجح من المذهب أو يقتصر على قول أو قولين ، أما الانتصار فإنه يأتي  
بقولين ، ويأتي بأراء المذاهب الثلاثة الأخرى وأدلتها ثم يرد عليهم ثم يردهم  
على رده عليهم ، وهكذا دواليك ، أى أنه = كما يسمى في عصرنا - فقه مقارن  
ولهذا تركه كثير من الحنابلة وأخذوا ينقلون عن الهداية وبدأوا باختصاره  
وشرحه . لهذا السبب غلبت شهرة كتاب الهداية على شهرة كتاب الانتصار ، أما  
كتاب التبديد فإن سبب شهرته هي قلة كتب الأصول في مذهب أحمد زمن  
المؤلف وقبلة وعده بقليل - حيث لم يؤلف في أصول الفقه - فيما أعلم -  
قبله سوى شيخه أبي يعلى حيث ألف العدة<sup>(٢)</sup> والكفاية له أيضا والواضح لاهن عقيل<sup>(٣)</sup> .

ويقول د . عبد الله التركي عن التبديد ... وهو كتاب له قيمة العلمية  
أيضا بالنسبة لكتب الأصول المؤلفة من غير الحنابلة ، وبالنسبة للحنابلة الذين

(١) الانصاف للمرداوى : ( ١٤ / ١ ) .

(٢) طبع منه ثلاثة أجزاء بتحقيق الدكتور / أحمد بن علي سرور المباركي ، وطبعت أنه  
سيكمل بقية الكتاب .

(٣) أصول مذهب الامام أحمد : للدكتور / عبد الله التركي ( ٧١١ ) .

(١)  
كتبوا بعده حيث يتلون منه، ويشيرون الى ما فيه من آراء واختيارات .  
وكما قلت لا توجد سوى نسخة واحدة فريدة توجد بالمكتبة الظاهرية  
بدمشق - وقد قامت بتصويرها مشكورة جامعة أم القري ، وقد قامت  
الجامعة الاسلامية بأخذ صورة عنها وسجلتها بقسم المخطوطات برقم ( ٤٢١٠ ) -  
( ٤٢٤٢ ) فلم - .

ونص المحقق بروكلمان في كتابه تاريخ الأدب العربي القسم الألماني  
أن الانتصار لا يوجد منه الا نسخة واحدة في العالم هي نسخة دمشق وذكر  
أن رقمها هو ( ٥٤٥٤ )<sup>(٢)</sup> .

#### أما وصف المخطوطة الخاص بالزكاة فتسقط :

- ١ - فإن المخطوطة كتبت بخط نسخ جميل ومنقوط في الغالب الأكر ، وعدد  
الأسطر : ما بين عشرين الى اثنين وعشرين سطرا ، وعدد كلمات كل سطر  
تتراوح ما بين اثنتي عشرة كلمة الى ست عشرة كلمة ، وقد يزيد عن ذلك  
أو ينقص بكلمة أو بكلمتين لكن الأغلب كما ذكرنا .
- ٢ - درج الناسخ على عدم الالتزام بالقواعد الإملائية وخاصة ما يتعلق بالهمزات  
إم كان مودعها في أول الكلمة أو وسطها أو آخرها . مثل أخذ تكتب ،  
أخذ وأوعيد ، أوعيد ، ومعلوم أن هناك فرقاً بين همزة القطع فيجب  
كتابتها وهمزة الوصل التي لا تكتب ومثل مسألة ، والساعة يكتبها - سله  
والساية .
- ٣ - عدم التفريق بين ما يكتب الألف المقصورة أو المدودة فيكتب مثلاً زكى لسا  
مضى ، هكذا زكا لسا مضى ، وأعطى ويُعطى - أعطى - يُعطى .

---

(١) المصدر السابق : (٦) .

(٢) تاريخ الأدب العربي ، القسم الألماني : (١/٦٨٧) .

- ٤ - عدم كتابة الألف التي تقع في وسط الكلمة مثل مالك - الحارث - ثلاثة -  
تكتب ملك - حرت - ثلثه .
- ٥ - وضع نقطتين على الألف المقصورة مثل إلى - على - معنى تكتب - الي ،  
علي ، معني ..
- ٦ - المخطوطة تكتب تخلص من ضبط الكلمات بالشكل الا ما ندر وخاصة  
الفتح أو النحر ، وهو قليل .
- ٧ - لم يكتب على المخطوطة تاريخ نسخ بسبب وجود النقص لكن كتب في نهاية  
المخطوطة قرأ هذا المجلد السيد الفقيه العالم عبد الخالق بن الشيخ  
الصالح عبدالله بن عباس ، وضعت علامة التصحيح على السين من اسم  
عباس .
- وعبد الخالق هذا قرأه على زين الفقهاء جمال الله ابن الديساس  
الحنبلي ، ولم أجد ترجمة الأول ، ولم اتمكن من معرفة اسم الثاني لكي  
أترجم له وعلى ضوء هاتين الترجمتين أحاول تحديد زمن كتابة المخطوطة ،  
لكني لم أياس حيث عرضت هذه الكتابه على فضيلة الدكتور أكرم ضياء العمرى  
لدرأيته بأنواع الخطوط وأزمنة كتابتها فقال : ان تاريخ كتابة المخطوطة  
يتراوح ما بين القرنين الثامن أو التاسع الهجريين .

منهج التحقيق الذي سرت عليه في تحقيق المخطوطة :

- ١ — قمت بعزو الآيات القرآنية الكريمة ، ذاكرا اسم السورة ورقم الآية في السورة .
- ٢ — خرجت الأحاديث النبوية الشريفة ، من مظانها في كتب السنة ، الصحاح والسانيد والسنن ، مع الحرص على ذكر من خرج الحديث ما أمكنني ولا اكتفي بالصحيحين ، مع بيان درجة الحديث في غير الصحيحين ، وليس ذلك مطرودا .
- ٣ — نسبت الآثار الواردة في المخطوطة الى أصحابها ، ما استطعت التمس ذلك سهيلا .
- ٤ — أحلت آراء الفقهاء الى مواردها ، وخاصة أقوال أئمة المذاهب وأصحابهم من كتبهم ان وجدت أو كتب الأصحاب .
- ٥ — ترجمت الأعلام الوارد ذكرهم في المخطوطة ، ترجمة موجزة ، محيلا على مصادر ترجمة العلم المترجم لمن أراد الزيادة .
- ٦ — أرجعت الأبيات الشعرية الى مواضعها في دواوين الشعر اذا كان صاحب البيت له ديوان أما اذا لم يكن له ديوان فقد قمت بتخريجه من كتب اللغة والأدب مع نسبة البيت الى قائله .

٧ — علت فهارس للمخطوطة هي :

- ١ — فهارس للآيات القرآنية الكريمة .
- ٢ — فهارس للأحاديث النبوية الشريفة .
- ٣ — فهارس للآثار .
- ٤ — فهارس للأعلام .
- ٥ — فهارس للأبيات الشعرية .
- ٦ — فهارس للمصادر والمراجع .
- ٧ — فهارس للكلمات الغريبة .
- ٨ — فهارس الأماكن والبلدان .
- ٩ — فهارس للموضوعات .

(( الفصل الثاني ))

الآخذ على المخطوطة



(( الفعل الثاني ))

الآخذ على المخطوطة

لا يخلو أمر عمل من الأعمال من هفوات وملاحظات ، لأن الكمال لله وحده جل شأنه ، والعصمة من الله لأنبيائه ورسله .  
أما سائر الناس فلا يخلو ما يقومون به من النقص ، ولذلك لو أعصار انسان النظر في كتاب كبه ، لكنت له على ذلك الكتاب اصلاحات وتعديلات وفير ذلك والآخذ التي تؤخذ على كتاب الانتصار - الكتاب الخاص بالزكاة - قليلة ، بل قليلة جدا بالنسبة الى حجم الكتاب . وأنا أريد أن أحصر هذه الآخذ في نقاط فأقول هي :-

١ - يسقط كثيرا كلمة وسلم من قولنا صلى الله عليه وسلم عند ذكر النبي ويكتفي بقوله صلى الله عليه . انظر مثالا لذلك صحيفة رقم ٣٠٥ أ حيث كررها ثلاث مرات وصحيفة رقم ٣٠٥ ب كررها مرتين ، وصحيفة رقم ٣٠٧ أ كررها مرتين وصحيفة ٣٠٧ ب وصحيفة ٣٠٨ أ وصحيفة ٣١١ ب .

قال العلامة احمد شاکر - رحمه الله - في مقدمة تحقيقه لكتاب الرسالة<sup>(١)</sup> : وما يلاحظ في النسخة أن الصلاة على النبي لم تكتب عند ذكره في كل مرة ، بل كتبت في القليل النادر ، بلفظ - صلى الله عليه - وهذه طريقة العلماء المتقدمين ، في عصر الشافعي وقبله ، وقد شدد بها التأخرون ، وقالوا ينهي المحافظة على كتابه الصلاة والتسليم ، بل زادوا أنه لا ينهي للناسخ أن يتقيد بالأصل اذا لم توجد فيه ، وقد ثبت عن أحمد بن حنبل أنه كان لا يكتب الصلاة وأجابوا عن ذلك بأنه كان يهمل لفظا ، أو بأنه كان يتقيد بما سمع من شيخه فلا يزيد عليه ، والذي اختاره أن يتقيد بالناسخ بالأصل الذي يعتد عليه في النقل ( . . . ) انتهى ولعل أبا الخطاب - رحمه الله - كان يقتدى

---

(١) الرسالة للامام الشافعي ص ( ٢٥ ) من المقدمة .

بأحمد وغيره من العلماء المتقدمين .

والرأى الذى أراه هو أن يكتب الصلاة والتسليم معا لأن الله سبحانه وتعالى أمر بالصلاة والتسليم معا في قوله تعالى (( ان الله وملائكته يصلون على النبي يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما ))<sup>(١)</sup> .

ولحديث كعب بن عجرة رضي الله عنه : " قيل يا رسول الله — أما السلام عليك فقد عرفناه ، فكيف الصلاة عليك . . " وحديث أبي سعيد الخدري : " قلنا يا رسول الله هذا التسليم ، فكيف نصلي عليك " .<sup>(٢)</sup>

وفي رواية أبي داود عن كعب بن عجرة : " قال : قلنا أو قالوا يا رسول الله ، أمرتنا أن نصلي عليك وأن نسلم عليك . . " ، فنقول كعب رضي الله عنه — أمرنا أن نصلي عليك وأن نسلم عليك وان كان خاصا بالصلاة فإن السلام — سور بالصلاة والسلام على النبي في كل حين ، ويتأكد اذا كتب ما يدوم ويبقى وتتناقله الأجيال مثل المصنفات وغيرها .

٢ — تضعيفه لمحمد بن عمرو بن عطاء حيث قال في صحيفة ٣٠٧ ب أن خبر عائشة برويه محمد بن عطاء وهو ضعيف جدا .

وهذا الاسم غريب منه — رحمه الله — حيث اعتمد على قول الدارقطني — رحمه الله — محمد بن عطاء مجهول .<sup>(٤)</sup> وسبب تجهيل الدارقطني له هو أنه نسب الى جده فلم يعرفه الدارقطني ، والا فهو ثقة من رجال البخاري ومسلم وغيرها .

- 
- |     |   |
|-----|---|
| (١) | سورة الأحزاب : آية رقم ٥٦ / .   |
| (٢) | رواهما البخاري مع الفتح : ( ٥٣٢ / ٨ ) ، وروى الأول الترمذي : ( ٢٥٣ / ٢ ) ، وروى الثاني ابن ماجه : ( ٢٩٢ / ١ ) . |
| (٣) | أخرجه أبو داود : ( ٥٩٨ / ١ ) .  |
| (٤) | ( ١٠٦ / ٢ ) .   |

(١) وكيف يكون ضعيفا وقد قال فيه ابن أبي حاتم . ثقة صالح الحديث .  
وقد عرف عن ابن أبي حاتم تشدده في الرجال . وقال فيه الامام الذهبي  
في الكاشف<sup>(٢)</sup> : وثقه أبو حاتم ، وكان ذا هيبه ووقار وعقل ومروءة ، يصلح  
للخلافة . وقال فيه ابن حجر ثقة من الثالثة ، مات في حدود العشرين<sup>(٣)</sup> .  
وأبو الخطاب يعتمد كثيرا على الدارقطني وينقل عنه وناهيــــــــــــــــك  
بالدارقطني من امام ولكن لو رجع بالاضافة الى كتب الدارقطني الى كتب  
غيره من كتب الرجال والجرح والتعديل لعرف أن محمدا هذا ثقة ،  
والدارقطني - رحمه الله - حينما نسب الى جده لم يعرفه فجهله ، ولو  
نسب الى أبيه ثم جده لعرفه وأعطاه حقه .

٣ - سرعة اصدار الأحكام قبل التثبت من ذلك قوله في مسألة زكاة السخايل  
حينما ذكر قول أبي بكر والله لو منعوني عناقا وكذلك رويت والله لو منعوني  
عقالا ، وأبو الخطاب كأنه لم يطعن على رواية "عقالا" فقال في صحيفة  
رقم ١٣١٥ ، فأما رواية العقال فلم تثبت ، ولو رويت فالمراد بالعقال  
زكاة عام ..

(٤) فقله : فأما رواية العقال لم تثبت قول فيه نظر لأن الامام مسلما<sup>(٤)</sup>  
- رحمه الله - لم يرو في صحيحه الا رواية "عقالا" وهذا لعله سهو  
من المصنف - رحمه الله - والا فهي بالاضافة الى رواية سلم عند البخاري<sup>(٥)</sup>  
وأبي داود<sup>(٦)</sup> .

٤ - نسبة بعض الأحاديث الى غير رواتها كما في خبر عثمان في صحيفة رقم

- 
- |     |                                |
|-----|--------------------------------|
| (١) | الجرح والتعديل : (٢٩/٨) .      |
| (٢) | (٨٤/٣) .                       |
| (٣) | تقريب الترمذي : (٣١٣) .        |
| (٤) | صحيح مسلم : (٥٢/١) .           |
| (٥) | البخاري مع الفتوح : (٢٥٠/١٣) . |
| (٦) | سنن أبي داود : (١٩٨/٢) .       |

١٣٢٨ حيث نسب هذا الأثر عن عثمان إلى أحمد، وأحمد — رحمه الله — لم يخرج في السند لأن ابن حجر — رحمه الله — في تلخيص الحبير (١) ذكر من خرج أثر عثمان ولم يذكر أحمد منهم وكذلك العلامة أحمد محمد شاكر — رحمه الله — في تحقيقه لكتاب الخراج ليحيى بن آدم (٢) ذكر رواية هذا الأثر وسكت عن أحمد .

وقد بحثت عن هذا الأثر في سند عثمان من سند أحمد ، فلم أجده .

هـ — نقل أبو الخطاب عن الأثر عن أحمد — رحمه الله — في مسألة زكاة الحنظل أن أحمد قال : يروى عن خمسة عشر من أصحاب النبي عليه السلام ، في صحيفة رقم ٣٠٥ ب ، وفي صحيفة رقم ٣٠٧ أ .

والحقيقة أن الأثر روى عن أحمد قوله يروى عن خمسة من أصحاب النبي — صلى الله عليه وسلم — وليسوا خمسة عشر وهم : عبد الله بن عمر بن الخطاب ، وجابر بن عبد الله ، وأنس بن مالك ، وعائشة أم المؤمنين ، وأسامة بنت أبي بكر الصديق — رضي الله عنهم أجمعين ، وبأني تخريج أقوال هؤلاء الصحابة الكرام — رضي الله عنهم — في القسم المحقق (٣) .

.. .. .

---

(١) (١٦٣/٢ — ١٦٤) .  
 (٢) الخراج ليحيى بن آدم حاشية رقم (٢) .  
 (٣) انظر : صحيفة رقم (١٦٨/٢٩١) من هذه الرسالة .

(( مبحث خـاس ))

لمعرفة مدى تأثير قول المصنف في المذهب مع مقارنته بالمذاهب المعتمدة

نأخذ مثالا على ذلك

سألة زكاة الفصـلان ، والمـجـاجـيل ، والسـخـال :

فلأبي الخطاب رأى، لم يسبقه أحد، في المذهب الى القول به . وهو يتكلم  
عن زكاة الفصـلان، اذا كانت خمس وعشرين، فأكثر حيث يقول: في صحيفة (٣١٨-أ)  
والأشبه عندي أن تجب في ست وثلاثين من الفصـلان ، ما يتضاعف سنه على  
الواجب في خمس وعشرين مرة ، وفي ست وأربعين فصـلا ، ما يتضاعف سنه على  
ذلك ضعفين ، وفي احدى وستين ما يتضاعف ثلاثة .

مثاله : يجب في خمس وعشرين واحدة منها، ما لها شهر ، ويأخذ في  
ست وثلاثين ما له شهران ، وفي ست وأربعين ماله ثلاثة أشهر ، وفي احدى  
وستين ما له أربعة أشهر ، لأن الزيادة في الكبار بهذا المقدار تكون، لأن بنت  
مخاض لها سنة و بنت لبون لها سنتان ، وحقه لها ثلاث سنين ، وجذعة لها  
أربع سنين ، وذلك يجب أن نقول في البقر .

أما الغنم يؤخذ منها عدد، يتزايد النصب كما في الكبار - انتهى .

هذا الرأي لأبي الخطاب، وجهه، من حيث النظر ، ولم يسبقه أحد من الحنابلة  
وسوف أقارن هذا القول، بأقوال المذاهب الأخرى . ثم نذكر من نقل عنه هذا  
القول من علماء الحنابلة . . ونبدأ بالمذهب الحنفي .

١ - لأبي حنيفة - رحمه الله - ثلاثة أقوال في سألة زكاة الفصـلان ، والمـجـاجـيل، والسـخـال ،

وقد أخذ أصحابه بهذه الأقوال وهي :-

الأول : يجب في الصغار ما يجب في الكبار . أى يؤخذ عن الصغار كبيرة ،

وهو قال زفر .

الثاني : يجب في الصفار واحدة صغيرة منها ، وبه قال أبو يوسف ووافقه الطحاوي .

الثالث : لا يجب في الصفار شي\* ، وبه قال محمد بن الحسن .<sup>(١)</sup>

وهذا القول هو الراجح كما صرح بذلك الكاساني في بدائع

الصنائع وغيره .<sup>(٢)</sup>

٢ — وذهب مالك — رحمه الله — إلى أن الفعلان والعاجيل والسخال ، تجب فيها الزكاة ، ولكن لا تؤخذ منها . بل تؤخذ كبيرة . ونص كلام مالك — رحمه الله — كما في المدونة . . " إذا كانت عجاجيل كلها ، أو فصلانا كلها ، أو سخالاً كلها ، وفي عدد كل صنف ، منها ما تجب فيه الصدقة ، فعلى صاحب الأربعين من السخال أن يأتي بجذعة ، أو ثنية من الغنم ، وعلى صاحب الثلاثين من البقر ، إذا كانت عجولاً كلها ، أو يأتي بتبيع ذكر ، وإن كانت فصلانا ، خساً وعشرين ، فعليه أن يأتي بأثره مخاض ، ولا يؤخذ من هذه الصفار شي\* ، لأن عمر ابن الخطاب قال : نأخذ الجذعة والثنية ، ولا نأخذ المخاض ولا الأكلة ، ولا العربي ولا فحل الغنم ، وذلك عدل بين غداة المال وخياره .<sup>(٣)</sup>

٣ — وللامام الشافعي — رحمه الله — قولان في الجديد والقديم :

فاللؤلؤ الجديد : يؤخذ من الصفار صغيرة ، إذا كانت ضماً ، وإن كانت

(١) مختصر الطحاوي : (٤٥) ، والمبسوط : (١٥٧/٢ — ١٥٨) ، وتحفة الفقهاء :

(١/١ — ٤٤٨) ، وبدائع الصنائع : (٨٧٣/٢) .

(٢) بدائع الصنائع : (٨٧٣/٢) ، واللباب في الجمع بين السنة والكتاب :

(٢٧٣/٢) ، وفتح القدير : (١٨٦/٢) ، والبحر الرائق شرح كنز الدقائق :

(٢٤٤/٢) ، وابن عابدين في حاشيته : (٢٨٢/٢) .

(٣) المدونة الكبرى : (٣١٢ — ٣١٣) ، وانظر قول مالك في الموطأ : (٢٦٥/١)

ورسالة أبي زيد القيرواني المطبوع بهاش الفواكه الدواني : (٤٠١/١) ، والكافي

(١/١ — ٢) ، والمنتقى : (١٤٢/٢ — ١٤٣) ، والفواكه الدواني : (٤٠١/١) ،

وحاشية العدوي : (٤٤٦/١) .

ابلا أو بقسرا : أخذ منها — أى الابل، أو البقر — كبيرة بالقسط ، ثم يقوم النصاب من الكبار ، ثم يقوم فرضه ، ثم يقوم النصاب من الصغار ، ثم يقوم فرضه ، ثم يخرج كبيرة بالتقسيم بين الفرضين . هذا رأى لأبي اسحاق وغيره .

وسألك وجه آخر وهو : ان كان ، ما يتغير فيه الفرض بالسكن ، وجب المنصور عليه أى كبيرة ، وان كان ما يتغير الفرض فيه بالعدد ، وجبت صغيرة ، والوجه الأول أصح من الثاني . ولأبي حامد رأى وهو أنه يؤخذ من الصغار، صغيرة بكل حال كالغنم . وهذا أصحابها وهو المعتقد .

والقول القديم : يؤخذ من الصغار كبيرة ، لكن دون الكبيرة (١)  
الماخوذة من الكبار في القيمة .

٤ — وأما مذهب أهل الظاهر : فقال ابن حزم في المحلى ... ووجدنا الخرفان والجديان ، لا يقع عليها اسم شاة ، ولا اسم شاة في اللغة ، التي أوجب الله تعالى علينا بها دينه ، على لسان رسوله — صلى الله عليه وسلم . فخرجت الخرفان والجديان عن أن تجب فيها زكاة .

وقال أيضا .. فان زكاة ماشية لم يحل عليها حول ، لم يأت به قرآن ، ولا سنة ، ولا اجماع . وأما من ملك خرفانا ، أو عجولا ، أو فحلانا . سنة كاملة ، فالزكاة فيها واجبة عند تمام الحول ، لأن كل ذلك يسمى ضا ، وقرا ، وابلا . (٢)

(١) هذه الآراء انظرها في المذهب : (٢٠٢/١-٢٠٣) ، وحلية العلماء :

(٤٦/٣) ، والمجموع : (٣٧١/٥-٣٧٢) ، ومغني المحتاج : (٢٧٦/١)

ونهاية المحتاج : (٥٨/٣) ، وشرح المحلى على الشهاج المطبوع بحاشية

قليوبي وصيرة : (١٠/٢-١١) ، وقلبيوبي وغيره : (١٠/٢-١١) .

(٢) المحلى : (٤١٣/٥)

٥ - وأما مذهب الحنابلة ، فقد روى عن أحمد قولان :

الأول : أن الفصّلان والعجاجيل والسخال ، إذا انفردت ليس فيهما شيء ، وهذه رواية حرب الكرماني ، وحنبل بن اسحاق .

القول الثاني : أن الفصّلان ، والعجاجيل ، والسخال فيها زكاسة من جنسها ، إذا انفردت ، وهذه رواية صالح بن أحمد والأثرم .  
(١)  
وهي الرواية الراجحة ، والمعتمدة في المذهب .

ورأى أبي الخطاب المتقدم لم أجد ، من قال به ، من علماء المذاهب الثلاثة ، لكنني وجدت قولاً عند الشافعية قريباً منه ، ولم ينسبه أحد إلى قائل معين . وهو : يجوز أخذ الصغار مطلقاً كالغنم ، لئلا يخف برب المال ، لكن يجتهد الساعي ، ويحترز عن التسوية بين التليل والكثير . فيأخذ من ست وثلاثين فصلاً ، فوق الفصيل المأخوذ في خمس وعشرين ، وفي ست وأربعين فصلاً ، فوق المأخوذ في ست وثلاثين ، وعلى هذا القياس .  
(٢)

وبد نقل علماء الحنابلة ، عن أبي الخطاب ، رأيه هذا فسي صغار الأبل ، فقد نقل ، عنه ابن مفلح في الفروع وقال : وقيل : تضعف زيادة السن لكل رتبة من الأبل ، واختاره في الانتصار .  
(٣)

وقال المرادوي في الانصاف : الوجه الثالث : قاله أبو الخطاب في الانتصار : يضعف سن المخرج ، في الأبل . فيخرج عن خمس وعشرين واحدة منها ، ويخرج عن ست وثلاثين واحدة منها كمن واحدة منها

(١) كتاب الروايتين والوجهين : (٢٣٠/١ - ٢٣١) ، والمغنى : (٦٠٢/٢) ،

والمجموع : (٢١٥/١) ، والفروع : (٣٧٥/٢) ، والبدء : (٣٢٠/٢) .

(٢) المجموع : (٣٧٢/٥) ، وانظر مغنى المحتاج : (٣٧٦/١) ، ونهاية المحتاج

(٣/٥٨) ، وشرح المحلى المطبوع بهامش حاشية قليوبي وغيره : (١١/٢) .

(٣) الفروع : (٣٧٢/٢) .



مرتين . وفي ست وأربعين مثل واحدة ثلاث مرات ، وفي احدى وستين مثلها أربع مرات ، والعجول على هذا ، وأطلقهن المجد<sup>(١)</sup> في شرحه<sup>(٢)</sup> .  
فالمرداوى — رحمه الله — جعل رأى أبي الخطاب وجها فسي المذهب ، ولكنه لم يذكر أحدا . قال به غير أبي الخطاب .

لكنه — أى المرداوى — نقل عن السامري في المستوعب أن<sup>(٣)</sup> —  
قال : يخرج عن خمس وعشرين فصيلا واحدا منها ، وعن ست وثلاثين فصيلا واحدا منها ، ومعه شاتان أو عشرون درهما . وعن ست وأربعين واحدا منها ، ومعه الجبران مضاعفا مرتين ، فيكون أربع شياء أو أربعون درهما ، أو شاتان مع عشرين درهما ، وعن احدى وستين واحدا منها . ومعه الجبران مضاعفا مرتين . فيكون ست شياء أو ستين درهما . ويخرج عن ثلاثين عجلا واحدا منها ، وعن أربعين واحدا وثلاث<sup>(٤)</sup> قيمة آخر .

والفرق بين قولى أبي الخطاب والسامري : هو أن قول أبي الخطاب الزيادة تكون في سن المخرج الأخوذ كلما زاد النصاب .

(١) يريد بالمجد مجد الدين عبد السلام بن تيمية ويقصد بالشرح : شرح كتاب الهداية للمجد حيث شرح الهداية لأبي الخطاب ولم يته ، وقد تقدم بيان هذا .

(٢) الانصاف : (٦٠/٣) .

(٣) هو أبو عبدالله محمد بن عبدالله بن الحسين السامري المعروف بأبن سنيمة مولده سنة (٥٣٥ هـ) ، وتوفي سنة (٦١٦ هـ) .

والسامري نسبة الى سامرا العراق : ذيل الطبقات : (١٢١/٢) .

(٤) الانصاف : (٦١/٢) ، وأشار صاحب الفروع الى رأى السامري (٣٧٣/٢) .

أما قول السامري : فان سن الفصيل لا يتغير ، وأن السن  
يتغير هو زيادة الدراهم وكثرة الشياه .

ونقل المرداوى أيضا : عن أبي الخطاب وجها آخر وهو أن  
الذى يضاعف الأهل دون البقر . ونسب هذا القول الى الانتصار<sup>(١)</sup> .

ونصر المؤلف مر قريبا ، حيث نص على أن البقر يجب فسي  
صغارها - أى العجاويل - ، كما يجب في صغار الأهل . ونسب  
أبي الخطاب هو - بعد أن ذكر ما يجب في الفعلان - قال : " وكذلك  
يجب أن نقول في البقر . فاما الفم فالزيادة فيها بالعدد .. ولا  
أدرى من أين أتى المرداوى بهذا القول للمصنف ، هل سقط من  
المخطوطة التي بين أيدينا ، أما هو وهم من المرداوى . والله  
أعلم .

والرأى الذى قال به المصنف في الفعلان والعجاويل رأى سديد ،  
وقول وجيه من حيث النظر .

حيث أن الشرع أوجب في خمس وعشرين من الكبار، بنت مخاض .  
وهي ما لها سنة ، وفي ست وثلاثين من الكبار بنت لبون . وهي  
ما لها سنتان - وفي ست وأربعين حقة - وهي ما لها ثلاث سنين ،  
وفي إحدى وستين جذعة - وهي ما لها أربع سنوات - .

فوجب أن يؤخذ من الفعلان ، فصيل له شهر واحد عن خمس  
وعشرين ، وفصيل له شهران عن ست وثلاثين ، وفصيل له ثلاثة أشهر  
عن ست وأربعين ، وفصيل له أربعة أشهر عن إحدى وستين . لأن الزيادة

في الكبار ، بهذا المقدار تكون ، فوجب أن تكون في الزيادة فسي  
الصغار بهذا المقدار تكون ، فوجب أن تكون في الزيادة في الصغار  
بهذا المقدار كذلك . هذا أولا ..

وثانيها : ليس من اليسر أن نطالب من عنده واحد وستون فصيلا ، بجذعسة  
وهو لا يملك الا فصلانا . وكذلك من ملك ستة وأربعين فصيلا ، نطالبه  
بحقة ، وهو لا يملك الا فصلانا .

وليس من المقبول أن نطالبه بشراء كبيرة من غيره ، وهو لا يملك  
الا صفارا بدليل أن من وجبت عليه حقه وليست عنده الا بنت لبون  
أخذت منه ودفع شاتين أو عشرين درهما - كما نمر على ذلك حديث  
أنس الذي رواه البخاري وغيره (١) .  
بلم يؤمر بشراء الحقة الواجبة عليه .

وليس من المقبول أيضا أن نقول : ليس عليك زكاة وهي قد بلغت  
نصابا وهي سائمة ، لأن اسم الأبل يشمل الكبار والصغار .  
اذن فليس لنا عليه سبيل ، الا أن نطالبه بها عنده .  
والله من وراء القصد وهو الهادي الى سواء السبيل .

.. ..

---

(١) البخاري مع الفتح : (٣١٦/٣) ، وابن ماجه : (٥٧٥/١) ، وأبو داود :

## مسألة زكاة الضال والمنصوب :

هل تجب الزكاة فيهما ، أم لا تجب ؟ هناك روايتان عن الامام أحمد حيث نقل عنه ، الميموني ، والأثرم ، وإبراهيم بن الحارث ، لا زكاة فيه . لأن كل مال منع الانسان من الانتفاع به ، ولم تكن يده ثابتة عليه . لم تجب عليه فيسه زكاة .

ونقل مهنا ، وأبو الحارث : وجوب الزكاة لأن ملك المنصوب منسبه ، باق عليه ، وانما زالت يده عنه ، وزوال ذلك ، لا يمنع كالوديعة .<sup>(١)</sup>

ونص أبي الخطاب في الانتصار (٣٠٧ - أ) . فان قيل : فيلزم المال الضال والمنصوب ، لا استثنى له ، ولا هو مغرط فيه ، وتجب الزكاة .

قلنا : لا نسلم من يقول لا تلزمه زكاته ، وهو أظهر الروايتين عندى . وهذا ترجيح منه ، لايجاب الزكاة في المال ، الضال ، والمنصوب . وقد نقل عنه من بعده ترجيحه لهذه الرواية .<sup>(٢)</sup>

## وأما أقوال المذاهب الأخرى ، فالبك بيانها :

فقد ذهب أبو حنيفة وأصحابه ، والشافعي في القديم ، الى أن المال الضال والمنصوب وإنجمود ، الى عدم وجوب الزكاة فيه لأنه خرج عن ملكه وتصرفه . وهي الرواية المرجحة عند الحنابلة .<sup>(٣)</sup>

(١) كتاب الروايتين والوجهين : (٢٤٤/١) ، وانظر الهداية : (٦٣/١ - ٦٤) ، والمذهب الأحمد : (٤٣) ، والمحرم : (٢١٩/١) ، والهدع : (٢٩٧/٢) ، والانصاف : (٢٢ - ٢١/٣) .

(٢) الانصاف : (٢١/٣) .

(٣) انظر المبسوط : (١٧١/٢ و ١٩٧) ، وتحفة الفقهاء : (٤٦٠/١) ، وفتح القدير (١٦٤/٢ - ١٦٥) ، وحاشية ابن عابدين : (٢٦٦/٢) ، وانظر الأم : (٥٥/٢) ، والمذهب : (١٩٣/١) ، والمجموع : (٢٩٤/٥) ، وانظر الهداية : (٦٤/١) ، والانصاف : (٢١/٣) .

وذهب الشافعي في الجديد : الى وجوب الزكاة في المال الضال والمفصوب لعدم زوال ملكه عنه وصحبها النوى وغيره ، وهو قول زفر ، ممن الحنفية ، والرواية الرابعة عند الحنابلة<sup>(١)</sup> .

وذهب مالك وأصحابه ، الى أن المال المفصوب والضال والمجمود وما في حكمه كالمدفون وغيره ، الى أقوال ثلاثة ، ذكرها ابن عبد البر وهي :-  
الأول : أنه يزكيه لكل سنة ، ان كان غيابه سنين طويلة ، وهو قول ابن القاسم ، وأشهب ، وسحنون في المضمون خاصة .

الثاني : أنه لا يزكيه .

الثالث : يزكيه لسنة واحدة ، وهو قول ابن القاسم ، وأشهب ، وسحنون ، في غير المضمون كالضال والمفصوب والمجمود وكالدين<sup>(٢)</sup> .

وبعد عرض أقوال المذاهب الأربعة : نرى أن الراجح من مذهبي الشافعي ، وأحمد ، وهو قول زفر من الحنفية وابن القاسم وأشهب وسحنون من المالكية ، اذا كان مضمونا هو وجوب الزكاة .

هذا الترجيح وجيه من حيث النظر ، لأن الضال والمفصوب لا يزول الملك عنه . لأن الضال قد يعود ، والمفصوب يرد ، والجاحد يقرر ، والمدفون ينهش ويوجد . اذن فترجيح أبي الخطاب يستند الى رأى قوى . والله أعلم .

..

..

..

(١) المصادر : سابقة للحنفية والشافعية والحنابلة .

(٢) الكافي : ( ٢٩٣/١ - ٢٩٤ ) ، وانظر الموطأ : ( ٢٥٣/١ ) ، والمنتقى :

• ( ١١٢/٢ - ١١٣ ) .



[illegible][illegible]

# نزيحة الوجوه من المطر إلى وجه آخر أوردته نيكوس كتاب الزكوة

والله ان زوجي الذي على شرفه ان كان في  
ووضعها عند الله كما قلت في الزكوة فاني ان كانت في يد  
الاما بعدت المال ارجو ووافها فان كانت في يد الفقراء فلي  
يحبها الله ارجو ايضا على قول اني لا املك الا ارجو لانها لا  
تتمها الا الله فانه يرفعها فان لم يرفعها فاني لا املكها  
لانها كانت على وجه ملكه وان يرفعها الله فاني لا املكها  
يحبها الله والاعطى لاربعه منه بعد الفسوخ خلاف الزكوة فانها في  
يد الزكاة لا ترفع والاربع اقامت بعد فقهه للمعروف في دفعه والله  
دفعه عنها حتى يبقى ما لم يرفع اذ ثبت في اخذ الزكاة انما  
بالله وانما الله فانه يرفعها فان لم يرفعها فاني لا املكها  
فانه يرفعها والله فاني لا املكها فانه يرفعها والله فاني لا املكها  
او الله فانه يرفعها والله فاني لا املكها فانه يرفعها والله فاني لا املكها

وطار في سنة كل الهمم وكافق في خفا والفتل

والله ان زوجي الذي على شرفه ان كان في  
ووضعها عند الله كما قلت في الزكوة فاني ان كانت في يد  
الاما بعدت المال ارجو ووافها فان كانت في يد الفقراء فلي

والله ان زوجي الذي على شرفه ان كان في  
ووضعها عند الله كما قلت في الزكوة فاني ان كانت في يد



(( ثانيا : القسم المحقق ))

وفيه من مسائل ما يلي :

- ١ - زكاة المعلوفة .
- ٢ - زكاة الحلبي .
- ٣ - زكاة المال الضال والمغصوب .
- ٤ - زكاة عوض الخلع والمهر .
- ٥ - زكاة الخيول .
- ٦ - زكاة السخال والفلان والعجاجيل .
- ٧ - زكاة المال الستفاد في أثناء الحول .
- ٨ - زكاة الأوقاص .
- ٩ - زكاة الديون .
- ١٠ - زكاة العامل في مال القراض .
- ١١ - زكاة الخليفة .
- ١٢ - نقص التدساب في بعض الحول .
- ١٣ - بعض تعجيل الزكاة .

..

..

..

(( كتاب الزكاة ))

(١) ( ٣٠٤ - أ ) الزكاة لله تعالى في المال أوجب صرفه الى من وصفه  
من عباده بحق الرزق والعلقة لهم .

(١) الزكاة في اللغة : لها معان كثيرة أوردها ابن سيده في كتابه المحكم  
والسحيط الأعظم : ( ٩٤ / ٢ ) فقال : -  
الزكاة : سدود النماء والربح ، والزكاة ما أخرجه من الثمر .  
والزكاة : الصلاح ، وزكا الرجل يزكو زكوا : تنعم وكان في خصب .  
قال أبو علي : الزكاة : صفوة الشيء .

وزكى الرجل يزكو زكوا : تنعم وكان في خصب ، وزكى يزكى : عطش  
والزكى : قصور : الشفع من العدد .. انتهى  
قال ابن منظور في لسان العرب : ( ٣٥٨ / ١٤ ) : وأصل الزكاة فسي  
اللفظة الطهارة ، والنماء والبركة والمدح .  
وقال ابن فارس في كتابه : معجم مقاييس اللغة : ( ١٧ / ٣ ) بعد أن ذكر  
معاني الزكاة قال : والأصل في ذلك كله راجع الى هذين المعنيين  
وهما النماء والطهارة . انتهى

وتأتي بمعنى المدح ومنه قوله تعالى (( ولا تزكوا أنفسكم هو أعلم بمن  
اتقى )) . سورة النجم : آية / ٣٢ . انظر كتاب الراغب الأصفهاني : مفردات  
القرآن : ( ٢١٤ ) .  
وأما تعريف الزكاة في الشرع : فان المصنف - رحمه الله عليه -  
لم يذكر لها تعريفا - كما دلت - في الانتصار وفي كتابه الهداية  
حيث يبدأ بالأحكام .. وسأكتفي بتعريف الحنابلة فقط فأقول : -

قال محمد البعلبي في كتابه المطلع على أبواب الفتوح ( ١٢٢ ) وهي  
في الشرع اسم لمخرج مخصوص ، بأوصاف مخصوصة ، من مال مخصوص  
لطائفة مخصوصة .

وهذا التعريف كاد أن يكون أوفى التعاريف ، لولا أنه قال  
في أوله وهي اسم لمخرج مخصوص ، والزكاة حق أوجبه الله على من ملك  
نصابا وقد ورد الحديث الصحيح بذلك .

وتحتاج الى معرفة سبب وجوب الزكاة ، والى معرفة الواجب ، والى من  
تجب عليه ، والى من تصرف اليه .

فنقول وبالله التوفيق . . إن سبب وجوب الزكاة على الانسان ملكه لمال  
يحتل المواساة ، ومعنى ذلك أن يكون فاضلا عن قدر حاجته ، يدل على  
ذلك أن الزكاة تضاف الى المال ، فنقول : زكاة المال والاضافة انما تكون على  
السبب ، وقد قال تعالى (( وفي أموالهم حق للسائل والمحروم ))<sup>(١)</sup> فبين أنها  
حق في المال .

ولأنها تب شكرا لنعمة المال<sup>(٢)</sup> ، كما يجب الصوم والصلاة شكرا لنعمة  
البدن ، فدل على أن ملك المال سبب وجوبها .

فاذا ثبت هذا وجب أن نبين صفة المال الذي تجب فيه وصفة ما لا تجب  
فيه . فنقول مسألة ٣٠

وقال ابن مفلح في الفروع : وهي شرعا حق يجب في مال خاص : ( ٢١٦/٢ )  
وزاد ابن مفلح صاحب المبدع وحفيد صاحب الفروع زاد على تعريف جده :  
لطائفة مخصوصة ، في وقت مخصوص .

وأوفى تعريف وأشمل هو ما قاله الحجاوي في الاقتاع : ( ٢٤٢/١ ) ،  
فقال : هي حق واجب في مال مخصوص ، لطائفة مخصوصة ، في وقت  
مخصوص . وشرحه البهوتي بقوله : حق واجب خرج به السنون ، وخرج بقوله  
في مال مخصوص . ما يجب في كل الأموال : كالنفقات ، وقوله لطائفة  
مخصوصة خرجت الدية لأنها حق للورثة . وقوله في وقت مخصوص خرج  
نحو النذر ، والكفارة : انظر كشف القناع : ( ١٩٢/٢ ) .

(١) سورة الذاريات ، آية رقم ١٩/١٠ .

(٢) ورد في صحيح البخاري أن أبا بكر قال : " والله لأقاتلن من فرق بين  
الصلاة والزكاة ، فإن الزكاة حق المال . . . " البخاري مع الفتح :  
( ١٦٢/٣ ) .

(٣) ( ٣٠٤ ب ) الجزء السابع عشر من كتاب الانتصار في المسائل الكبار على  
مذهب الامام أبي عبدالله أحمد بن محمد بن حنبل - رضي الله عنه - تصنيف  
الشيخ الامام أبي الخطاب محفوظ بن أحمد بن الحسن الكلواني - رحمه  
الله - لديني بن مقبل بن أحمد بن بركة بن الصدر نفعه الله بالعلم .  
فيه من المسائل الزكاة في المعلوفة ولا تجب الزكاة في الحلي والمال الضال  
والمنصوب . وعوض الخلع والمهر ولا زكاة في الخيل ، وتجب الزكاة في السخال والفصال  
والعجاجيل والمال المستفاد في أثناء الحول وبعض لا زكاة في الأوقاض .

(( بسم الله الرحمن الرحيم ))

### من مسائل الزكاة

**سألة :** لا تجب الزكاة الا في مال معد للنماء <sup>(١)</sup> والزيادة <sup>(٢)</sup> ، كالسوائيم <sup>(٣)</sup> من بهيمة الأنعام ، وغير ذلك ما يبيته مسألة بعد مسألة ، نص عليه في رواية الأثرم ، وأبي طالب ، وإبراهيم بن الحارث ، لا نون الزكاة الا في السائمة .

(١) **والمال المعد للنماء والزيادة أربعة أصناف هي :-**

(١) السائمة من بهيمة الأنعام .

(٢) الخارج من الأرض .

(٣) الأثبان .

(٤) عروق التجارة .

وما لم يعد للنماء والزيادة ، وأما هو للاستعمال ، فلا زكاة عليه ، كالعقارات ، غير المعدة للتجارة . انظر البدع : (٢٩١/٢) ، وكشاف القناع : (١٩٢/٢ - ١٩٣) ، وغاية المنتهى : (٣٨٥/١) .

(٢) **السوائيم :** جمع سائمة وهي المواشي التي ترعى ، يقال سامت العاشية تسوم سوما . اذا رعت ، وقد خصها بعض أهل اللغة بالاهل خاصة . لكن الأكثر على أن السائمة اسم يشمل جميع ما يرعى . ولا يعلف أو كسان الأظب رعيها وإن اطفت . انظر الصحاح : (١٩٥٥/٥ - ١٩٥٦) ، والنهاية (٤٢٦/٢) ، ومثال الطالب شرح طوال الفرائب : (٥٥٩) ، والمغرب (٤٢٣/١) ، والقاموس المحيط : (١٣٥/٤) .

(٣) هو أبو بكر أحمد بن محمد بن هاني الأثرم الطائي الكوفي الاسكافسي ، حافظ أمار ، جليل القدر لم أجد سنتي ولادته ووفاته . لكنه ولد في خلافة الرشيد هارون وتوفي بعد الستين والمائتين ، له ترجمة في طبقات الحنابلة : (٦٦/١) ، وتذكرة الحفاظ : (٥٢٠/٢) ، وسير اعلام النبلاء (٦٢٣/١٢) ، وطبقات الحفاظ : (٢٥٦) ، والمنهج الأحمد : (٢١٨/١) ، وتاريخ بغداد : (١١٠/٥) .

(٤) هو أبو طالب عصمة بن أبي عصمة العكبري صاحب الامام أحمد قديما وسمي منه مسائل هي أول مسائل تروى عن أحمد بعد موته ، توفي سنة ٢٤٤ هـ ، وله ترجمة في تاريخ بغداد : (٢٨٨/١٢) ، وطبقات الحنابلة : (٢٤٦/١) ، ومناقب الامام أحمد (١٣٢) ، والمنهج الأحمد : (١٢٨/١) .

(٥) هو إبراهيم بن الحارث بن مصعب بن الوليد بن عباد بن الصامت ، من كبار أصحاب الامام أحمد ، وكان أحمد يرفع قدره ويعظمه ولم أجد سنتي ولادته

(٥) (٤) (٣) (٢) (١)  
ولا زكاة في العوامل ، وهو قول أبي حنيفة ، والشافعي ، وقال مالك

وفاته . له ترجمة في تاريخ بغداد : (٥٥/٦) ، وطبقات الحنابلة :  
(٩٤/١) ، وتهذيب التهذيب (١١٢/١) ، وخلاصة تذهيب تهذيب  
الكامل : (٤٢/١) ، والسنج الأحمد : (٣٧٠/١) .

(١) ذهب الحنابلة الى أن العوامل لا زكاة فيها ، وإنما الزكاة في السوائم  
فقط . استدلين بقوله صلى الله عليه وسلم " في سائمة الغنم اذا بلغت  
أربعين الى عشرين ومائة " رواه مالك في الموطأ : (٢٥٥/١) ، وأحمد  
(١٢/١) ، والبخاري مع الفتح : (٣١٧/٣) ، والداري : (٣٢٠/١) ،  
وأبو داود (٢٢١/٢) ، والنسائي : (٢٠٥/١٤) .

ينظر سائمة يدل على نفي الوجوب في غير السائمة :  
إشراك رأى بوجوب الزكاة في العوامل رجحه ابن مفلح في الفروع  
(٣٥٣/٢) ، ونصر أحمد على عدم الوجوب . انظر المبدع : (٣١١/٢) ،  
والانصاف : (٤٥/٣) ، وغازية المنتهى : (٢٩٢/١) .

(٢) العوامل : جمع عاملة ، وهي البئر التي يستقى عليها ويحرق ، وتستعمل  
في الأشغال وهذا يشمل الابل أيضا . انظر : النهاية : (٣٠١/٣) ،  
ولسان العرب : (٤٧٧/١١) ، والقاموس المحيط : (٢٢/٤) .

(٣) الحنفية لم يختلفوا في عدم وجوب الزكاة في العوامل . انظر : أحكام القرآن  
للجصاص : (٣٦١/٤) ، والمبسوط : (١٦٥/٢) ، وبدائع الصنائع :  
(٨٧٢/٢) ، واللباب شرح الكتاب : (١٤٥/١) ، وحاشية رد المحتار على  
الدر المختار : (٢٧٦/٢) .

(٤) للشافعية في مسألة زكاة العوامل قولان :  
الأول : وهو الصحيح عندهم ، لا زكاة فيها . لأنها مثل ثياب البسطن  
وأثاث الدار . والله ذهب الشيرازي والنووي وغيرهما .  
الثاني : تجب الزكاة في العوامل ، كما تجب في غيرها ، وكونها عاملة  
أما هو زيادة انتفاع ، وذلك لا يمنع الزكاة .

انظر تهذيب : (١٩٤/١) ، والمجموع : (٣٠٣/٥ ، ٣٠٤) ، ومغني  
المحتار : (٣٧٩/١ - ٣٨٠) ، ونهاية المحتاج : (٦٧/٣ - ٦٨) .

(٥) ذهب مالك وأصحابه الى وجوب الزكاة في العاملة والمعلوفة ، استدلين  
بعموم قوله صلى الله عليه وسلم " في كل أربعين شاة شاة " رواه أحمد  
(٣٥/٣) ، وابن ماجه : (٥٧٧/١) ، والترمذي (٨/٣) ، وانظر : موطأ  
مالك : (٢١٢/١) ، والثاني : (٣١٢/١) ، والمنتقى للهاجي : (١٣٦/٢) ،  
وحاشية المدوني : (٤٣٨/١) ، وبلغه السالك : (٢٠٧/١) .

ومع أهل الظاهر<sup>(١)</sup> : تجب في العوامل والمعلوفة<sup>(٢)</sup> .

لنا : ما روى الدارقطني بإسناده عن علي - رضي الله عنه - عن

النبي - صلى الله عليه - أنه قال : " ليس في البقر العوامل<sup>(٤)</sup>

شيء " . وإسناده عن ابن عباس - عن النبي عليه السلام أنه

(١) ذهب أهل الظاهر إلى أن الزكاة تجب في السائمة والمعلوفة والمتخذة للركوب والحراث . وغير ذلك من الإبل والبقر والغنم . . . . . وذهب أبو بكر بن داود بن علي إلى أن البقر لا زكاة إلا في سائتها فقط ، والإبل والغنم تزكي سائتها وغير سائتها سواء . . . . . وقال أبو بكر ابن المنس : لا زكاة في غير سائمة البقر والغنم ، وأما معلوفتها فلا زكاة فيها .

والإبل : لم يختلفوا في وجوب زكاة سائتها وغيرها . انظر المحلى (٤٦/٦) .

(٢) المعلوفة : اسم مفعول من علف ، والمعلوفة تسمى العليفة هي : الناقة أو الشاة يعلفها صاحبها ، ولا يرسلها إلى الرعى . انظر : الصحاح (١٤٠٦/٤ - ١٤٠٧) ، والمغرب : (٢٨/٢ - ٢٩) ، والقاموس المحيط : (١٨٣/٣) .

(٣) هو أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد الدارقطني ، الإمام الحافظ شيخ الإسلام ، من بحور العلم وإمام من أئمة الحديث ، ولد في محلة دارقطن وهي حي من أحياء بغداد سنة ٣٠٦ هـ ، وتوفي سنة ٣٨٥ هـ ، له ترجمة في تاريخ بغداد : (٣٤/١٢) ، ومعجم البلدان : (٤٢٢/٢) ، وتذكرة الحفاظ : (٩٩١/٣) ، وسير أعلام النبلاء : (٤٤٩/١٦) ، وطبقات الشافعية للسبكي : (٤٦٢/٣) ، والوفيات لابن قنفذ (٢٢٠) .

(٤) الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم لا تكب جملة السلام بعد الصلاة في الأظب وهي طريقة العلماء المتقدمين منذ عصر الشافعي وقبله ، وكان أحمد - رحمه الله - يفعل ذلك ، وفسر ذلك بأن أحمد : كان يصلي لفظاً - أي يصلي ويسلم لفظاً - أو أنه كان يتقيد بما سمع من شيخه . فلا يزيد عليه . انظر مقدمة أحمد شاك - رحمه الله - لكتاب الرسالة للشافعي (٢٥) .

(٥) سنن الدارقطني : (١٠٣/٢) ، ورواه ابن أبي شيبة : (١٣٠/٣) ، وأبو داود : (٢٢٩/٢) ، وابن خزيمة : (٢٠/٤) ، والبيهقي : (١١٦/٤) ، ورواه عبد الرزاق موقوفاً : (١٩/٤ - ٢٠ - ٢١) ، ورواه ابن زنجويه فسي كتابه الأموال : (٨٤٥/٢) . قال الزيلعي في نصب الراية (٣٦٠/٢) ، قال ابن القطان : هذا سند صحيح وكل من فيه ثقة معسوف .

(١)

قال : " ليس في البقر العوامل صدقة " . وبأسناده عن عمرو بن

شعيب عن أبيه عن جده عن النبي - صلى الله عليه ( قال ) (٢) " ليس

في الابل العوامل - صدقة - " . (٣) (٤)

وروى النجاد عن عائشة عن النبي - صلى الله عليه - " أن الله

(٥) بنذر

(١) سنن الدارقطني : ( ١٠٣/٢ ) ، وثقة الحديث " ولكن في كل ثلاثين تبيع ،

وفي كل أربعين سن أو سنة " ، ورواه ابن عدى في الكامل : ( ١٢٩٣/٣ )

والحديث فيه سوار بن مصعب الهذلي قال فيه ابن عدى : ( ١٢٩٤/٣ )

وطاعة ما يرويه ليست محفوظة وهو ضعيف . وقال فيه يحيى بن معين

ضعيف . وليس بشي . تاريخ يحيى بن معين ( ٢٤٣/٢ ) ، وقال أحمد

متروك الحديث ، الجرح والتعديل : ( ٢٧٢/٤ ) ، وقال البخاري : منكر

الحديث ، الضعفاء الصغير ( ٥٦ ) ، وقال النسائي متروك الحديث . كتاب

الضعفاء والمتروكين ( ٥١ ) .

والحديث أيضا فيه : ليث بن أبي سليم مضطرب الحديث . كتاب الضعفاء

والمتروكين للنسائي ( ٩٠ ) ، والجرح والتعديل : ( ١٧٧/٢ - ١٧٨ ) ، والضعفاء

الكبير : ( ١٤/٤ ) .

(٢) زيادة على المخطوطة يقتضيها السياق .

(٣) كلمة " صدقة " ليست في المخطوطة . والزيادة من الدارقطني ، والكامل

لابن عدى ، والبيهقي .

(٤) سنن الدارقطني : ( ١٠٣/٢ ) ، والكامل لابن عدى : ( ٢٠٣٥/٦ ) ، والبيهقي

( ١٦/٤ ) ، وضعف ابن حجر أسناده في التلخيص الحبير : ( ١٥٧/٢ ) ،

والحديث فيه غالب بن عبد الله الجزري العقيلي ، قال فيه يحيى بن معين :

ضعيف ، تاريخ يحيى : ( ٤٦٨/٢ ) ، وقال البخاري في التاريخ الصغير :

( ١٤٠/٢ ) منكر الحديث ، وكذلك قال في الضعفاء الصغير ( ٩٢ ) ، وقال

النسائي متروك الحديث ، كتاب الضعفاء والمتروكين : ( ٨٦ ) ، والجرح

والتعديل : ( ٤٨/٧ ) ، والضعفاء الكبير : ( ٤٣١/٣ ) ، والجروح : ( ٢٠١/٢ ) .

(٥) هو أبو بكر أحمد بن سلمان بن الحسن بن إسرائيل المعروف بالنجاد

الامام المحدث والعالم الفاضل الناسك ، ولد سنة ٢٥٣ هـ وتوفي سنة

٣٤٨ هـ ، له ترجمة في تاريخ بغداد : ( ١٨٩/٤ - ١٩١ ) ، وطبقات

وضع الصدقة . فليس على الأهل النواضح صدقة \* ، وهذه نصوم قاضية  
 أن قوله عليه السلام \* في أربعين شاة شاة \* ، وفي خمس سنن  
 الأهل شاة \* ، وغد ... البعير من الأهل \* أن السراة به اذا كانت

الفقهاء : ( ١٢٠ ) ، وطبقات الحنابلة : ( ٧/٢ ) ، وتذكرة الحفاظ : ( ٣/٨٦٨ ) ، وسير أعلام النبلاء : ( ٥٠٢/١٥ ) ، وطبقات الحفاظ : ( ٣٥٥ ) ،  
 والسنن : ( ٥٠/٢ ) .

(١) النواضح : جمع ناضح للذكر، والأنثى ناضحة : وهي الأهل وغيرها، التي  
 يستقي عليها الماء : انظر الصحاح : ( ٤١١/١ ) ، والنهاية : ( ٦٩/٥ ) ،  
 وتاج العروس : ( ١٨٤/٢ ) .

(٢) رواه عبد الرزاق عن علي ومعاذ بلفظ : \* ليس على عوامل البقر صدقة \*  
 ( ١٩/٤ - ٢٠ ) ، وينحوه رواه ابن أبي شيبة عن الضحاك بلفظ : \* ليس  
 على البقر العوامل ولا على الأهل النواضح التي يستقي عليها وينغزى  
 عليها في سهل الله صدقة \* : ( ١٣١/٣ ) ، وانظر : سنن أبي داود  
 ( ٢٢٩/٢ ) ، وسنن الدارقطني : ( ١٠٣/٢ ) ، والسنن الكبرى للبيهقي  
 ( ١١٦/٤ )

وهذا الحديث موقوف عند عبد الرزاق وابن أبي شيبة ومرفوع النبي  
 صلى الله عليه وسلم ، والحديث لا يخلو من مقال .

(٣) رواه ابن أبي شيبة : ( ١٣١/٣ ) ، والدارمي : ( ٣٢٠/١ ) ، وابن ماجه  
 ( ٥٧٧/١ ) ، وأبو داود : ( ٢٢٨/٢ ) ، والترمذي : ( ٨/٣ ) ، والنسائي :  
 ( ٢٠ ، ١٤/٥ ) ، وابن الجارود ( ١٢٦ ) ، والحاكم : ( ٣٩٤/١ ) ، والبيهقي  
 ( ٨٨/٤ )

(٤) رواه ابن أبي شيبة : ( ١٢١/٣ ، ١٢٢ ) ، والدارمي : ( ٣٢١/١ ) ، وابن ماجه  
 ( ٥٧٣/١ - ٥٧٤ ) ، وأبو داود : ( ٢١٨/٢ ) ، بلفظ \* في كل خمس  
 ذود شاة \* ، والترمذي : ( ٨/٣ ) ، والنسائي : ( ١٩/٥ ) ، وابن الجارود :  
 ( ١٢٥ ) ، والحاكم : ( ٣٩٣/١ ) ، والبيهقي : ( ٨٨/٤ ) .

(٥) هذا جزء من حديث لفظه \* غد الحب من الحب والشاة من الغنم والبعير  
 من الأهل والبقرة من البقر \* . رواه ابن ماجه : ( ٥٨٠/١ ) ، وأبو داود : ( ٢/٢٥٤ ) ،  
 والدارقطني : ( ١٠٠/٢ ) ، والحاكم : ( ٣٨٨/١ ) .

والحديث فيه انقطاع ما بين معاذ وبين عطاء بن يسار ، لأن معاذاً  
 توفي سنة ١٨ هـ كما ذكر ذلك ابن الأثير ، في أسد الغابة : ( ١٩٧/٥ ) ،  
 قال ابن حجر في تهذيب التهذيب : ( ٢١٨/٧ ) بعد أن ذكر مولد عطاء  
 سنة ١٩ هـ ، ويتكلم عن رواية عطاء عن معاذ قال ( وفي سماعه منه نظر ) ،  
 وعطاء ثقة في الرواية ، وثقه ابن معين ، وأبو زرعة والنسائي وغيرهم ، عن تهذيب  
 التهذيب : ( ٢١٧/٧ - ٢١٨ ) .



(١)

سائمة، وقد درج بذلك في قوله عليه السلام " في سائمة الغنم الزكاة " .

وقال أحمد - رحمه الله - في رواية سنها <sup>(٢)</sup> . يروى عن علي <sup>(٣)</sup> وجابر <sup>(٤)</sup> ومعاذ <sup>(٥)</sup>

ابن جبل أنهم قالوا : ليس في المعامل صدقة .

ذكره أبو بكر في الشافعي <sup>(٦)</sup> .

(١) تقدم قريبا لكن بعض الرواة رواه بلفظ : ( وفي صدقة الغنم في سائمتها ) . . . .

البخاري مع الفتح : ( ٣١٧/٣ ) ، وكذلك رواه من ورد ذكرهم في الفقرة ( ٣ ) من الصفحة السابقة .

(٢) هو أبو عبدالله سنها بن يحيى الشامي السلمي من كبار أصحاب أبي

عبدالله أحمد بن حنبل ، وكان أحمد يكرمه ، ويعرف له حق الصحبة ،  
لزم الامام أحمد ثلاثا وأربعين سنة . وروى عنه مسائل كثيرة .

لم يذكر ترجموه سنتي ولادته ولا وفاته ، له ترجمة فسي : تاريخ بغداد :

( ٢٦٦/١٣ ) ، وطبقات الحنابلة : ( ٣٤٥/١ ) ، والسنهج الأحمد : ( ٤٤٩/١ ) .

(٣) انظر الروايات المروية عن علي في هذه المسألة في مصنف عبد الرزاق : ( ١٩/٤ ) ،

ومصنف ابن أبي شيبة : ( ١٣٠/٣ ) ، وسنن أبي داود : ( ٢٢٩/٢ ) ، وسنن

الدارقطني : ( ١٠٣/٢ ) ، والسنن الكبرى للبيهقي : ( ١١٦/٤ ) ، وابن زنجويه

في الأموال : ( ٨٤٥/٢ ) .

(٤) انظر الروايات المروية عن جابر في هذه المسألة : مصنف عبد الرزاق : ( ١٩/٤ ) ،

ومصنف ابن أبي شيبة : ( ١٣١/٣ ) بنحوه ، والبيهقي : ( ١١٦/٤ - ١١٧ ) ،

بنحوه أيضا ، وصحح البيهقي سننه لكنه قال : لكن الأثر موقوف ، ورواه ابن زنجويه

في الأموال : ( ٨٣٤/٢ ) .

(٥) انظر الروايات المروية عن معاذ في هذه المسألة في مصنف عبد الرزاق : ( ٢٠/٤ ) ،

ومصنف ابن أبي شيبة : ( ١٣٠/٣ ) ، وذكر البيهقي في السنن : ( ١١٦/٤ )

أنه يروى عن معاذ بن جبل أثر موقوف . ولم يذكر ذلك الأثر ،

وابن زنجويه في : ( ٨٤٥/٢ ) .

(٦) هو أبو بكر عبد العزيز بن جعفر بن أحمد بن يزيد بن معروف ، المشهور

بغلام الخلال ، ولد سنة ٢٨٥ هـ ، وهو من أعيان المذهب ، واشتهر

بسعة العلم وكثرة الرواية . توفي سنة ٣٦٣ هـ .

والشافعي كتاب من كتبه في المذهب ، وله غيره : التنبيه ، وزاد المسافر ،

وغيرهما . له ترجمة في تاريخ بغداد : ( ٤٥٩/١٠ - ٤٦٠ ) ، وطبقات

الحنابلة : ( ١١٩/٢ ) ، والسنهج الأحمد : ( ٦٨/٢ ) ، وشذرات الذهب :

( ٤٥/٣ ) وهدية العارفين : ( ٥٧٧/١ ) ، والاعلام : ( ١٥/٤ ) ، وسر

أعلام النبلاء : ( ١٤٣/١٦ ) .

والفقه : أنا أجمعنا على أن النصاب الواحد يتجدد الوجوب<sup>(١)</sup> فيه  
بتجدد الحول ، والحول ليس سبب الوجوب بالاجماع ، وإنما هو  
شرط الوجوب ، وسبب الوجوب المال على ما بيننا .

ولو وجبت الزكاة باعتبار عين المال مطلقا لم يتجدد الوجوب  
بتجدد الحول .

إلا ترى أن الحج لما كان سببه وجود البيت لم يتجدد الوجوب  
فيه بتجدد الحول . فلما تجدد الوجوب في الزكاة بتجدد الحول فسي  
نصاب واحد ثبت أنه لا يتعلق بعين المال مطلقا . وإنما يتعلق  
بمال معد للنماء والزيادة . لأن النماء والزيادة يتجددان بتجدد  
الحول فتجدد الوجوب أيضا بتجددهما ، وبالماله<sup>(٢)</sup> البذلة<sup>(٣)</sup> والمهنة لا يعد

(١) المال الذي يبلغ نصابا ويحول عليه الحول تجب فيه الزكاة . وكلما  
تجدد الحول وجبت الزكاة .

قال ابن المنذر في الإجماع : (٤٩) ، وأجمعوا على أن المال  
إذا حال عليه الحول . أن الزكاة تجب فيه .  
وقال أيضا : وأجمعوا على أن الزكاة تجب في المال بعد دخول الحول .  
فمن أدرك ذلك بعد وجهه عليه . أن ذلك يجزى عنه - انتهى .  
يفهم من هذا الكلام أن حولان الحول شرط لوجوب الزكاة . يؤيد  
ذلك أننا نرى كثيرا من الفقهاء يقولون في كتبهم : إن حولان الحول  
شرط من شروط وجوب الزكاة .

(٢) البذلة : بكسر الهمزة واسكان الذال المعجمة - ما يمتحن من الثياب ،  
يقال : جاءنا فلان في مباله أي في ثياب بذلته ، وابتذال الثوب وغيره  
استهان . . . الصحاح : (١٦٣٢/٤) ، وانظر : لسان العرب : (٥٠/١١) ،  
وقال : والبذلة من الثياب : ما يلبس ويمتنع ولا يهان ، والمبال  
هي الثياب التي تبتذل ، والتبذل : ترك التزين .

(٣) المهنة : بفتح الميم واسكان الهمزة وفتح النون : "الخدمة" ، وحكى  
أبو زيد والكسائي المهنة بالكسر ، وأنكره الأصمعي . . . والهاهن : الخادم  
وقد سمن القوم يمهنتهم مهنة أي خدمهم . الصحاح : (٢٢٠٩/٦) ، وانظر :  
المحكم لابن سيده : (٢٤١/٤) ، والمغرب : (٢٨٠/٢) ، ولسان العرب :  
(٤٢٤/١٣) ، والقاموس المحيط : (٢٧٥/٤) ، وزاد صاحب اللسان :  
وامتهنت الشيء ابتذلته ، فلعل المراد بالمهنة الأشياء المبتذلة .

- للنماء فلا يتجدد فيه الوجوب كالثياب<sup>(١)</sup> ، والحلي<sup>(٢)</sup> ، والعبيد<sup>(٣)</sup> .  
احتج الخصم<sup>(٤)</sup> : بقوله تعالى (( خذ من أموالهم صدقة ))<sup>(٥)</sup> .  
قلنا : هي مخصصة على الأموال المرصدة للنماء<sup>(٦)</sup> بدليلنا ، وقد

(١) الثياب : ان كانت للاستعمال فلا زكاة عليها ، وان كانت للتجارة ، ففيها زكاة . والمصنف أراد الأول بدليل قوله وبماالهذلة والسنة . . . . ثم قال كالثياب والحلي . . .

(٢) سيأتي الكلام من الحلي في مسألة مستقلة ان شاء الله .

(٣) وردت الأحاديث الصحاح في عدم وجوب الزكاة على العبد والفرس؛ فمنها ما روى البخاري : " ليس على المسلم في فرسه وظلامه صدقة " وحديث آخر عنه - صلى الله عليه وسلم - أنه قال : " ليس على المسلم صدقة فسي عده ولا فرسه " . البخاري مع الفتح : ( ٣٢٧/٣ ) ، وسلم : ( ٦٧٥/٢ ) - ( ٦٧٦ ) ، وكذلك رواء مالك في الموطأ : ( ٢٧٧/١ ) ، والدارمي : ( ٣٢٣/١ ) وأبو داود : ( ٢٥٢/٢ ) ، والترمذي : ( ١٥/٣ ) ، والنسائي : ( ٢٦/٥ ) ، ويشترط أن تكون العبيد لغير التجارة . فإن كانت للتجارة ففيها زكاة .

(٤) لم أجده هذا الموضع .

(٥) سورة التوبة : رقم / ١٠٣ ، والأمر في الآية هنا مطلق غير مقيد بشرط ، ولم يبين نوع المأخوذ ، ولا المأخوذ منه ، ولا مقدارها . ثم جاءت السنة فبينت ذلك كله وقيدت المطلق وخصصت العام . الجامع لأحكام القرآن : ( ٢٤٦/٨ ) .

(٦) الرائد للشئ : المراقب له . والرصد - بفتح الصاد - القوم يرصدون كالحرص وفيردم . والرصد موضع الرصد - باسكان الصاد - المصاح : ( ٤٧٤/٢ ) ، والقاموس المحيط : ( ٣٠٥/١ ) ، وانظر تاج العروس : ( ٩٩/٩ ) - ( ١٠٢ ) ، ويريد المصنف بالمرصدة : الأموال المدة للنماء والزيادة ، المتخذة له .

(٧) يريد بالدليل : الأدلة التي استدل بها في عدم وجوب الزكاة على الإبل والبقر المواصسل .

(١) دخلها التخصيص بالاجماع .

بدليل : ان ثياب البذلة وعبيد الخدمة ، مال ولا يؤخذ منه الزكاة .

واحتج<sup>(٢)</sup> : بأنه ملك نصاها من بهيمة الأنعام حولا . فوجب فيه الزكاة بالسائمة .

قلنا : السائمة مرصدة للنماء والزيادة بخلاف العوائل ، فسيان<sup>(٣)</sup> المقصود ظهريها فهي كالبنغال والحمير . وهذا لأن الله سبحانه أوجب الزكاة في الأموال ، لا لعينها<sup>(٤)</sup> لكن باعتبار النماء والزيادة ولهذا (٣٠٥ - ٣٠٦) مال التجارة لما كان مرصدا للنماء وجبت فيه الزكاة ، فلو نواه للقبية سقطت عنه الزكاة . والمال واحد لا خراجه عن الارصاد للنساء<sup>(٥)</sup> والزيادة . وكذلك اذا صافت المرأة الذهب حليا لها<sup>(٦)</sup> .

واحتج : بأن الزكاة تجب لشكر نعمة المال . ونعمة أموال

(١) ذهب بعض المفسرين الى أن هذه الآية المتقدمة نزلت في أبي لهبسة ، وجد بن قيس ، وأوس بن خدام ، وشعلبة بن وديعة حين ربطوا أنفسهم بسوارى المسجد بسبب تخلفهم عن رسول الله فلما أطلقوا جاءوا بصدقاتهم الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وتابوا ما فعلوا . انظر : تفسير الطبري : (١١/١٦ - ١٧) ، وتفسير ابن كثير : (٢/٤١٢) ، وانظر : اسد الغابة : (١/١٢٠) .  
ونما على هذا السبب يمكن أن يقال : انه لا يراد منها الزكاة .

(٢) لم أجد هذا الاحتجاج .

(٣) المقصود العمل عليها من حرث وحمل للأنتقال والسقي وغير ذلك .  
(٤) معلوم أن الأموال التي ليست للنماء والزيادة لا زكاة عليها ، مثل دور السكنى وثياب البذلة وعبيد الخدمة وكالسيارات اليوم المعدة للاستعمال ، وان كثرت وارتفع ثمنها . وتجب الزكاة في هذه الأشياء اذا صارت معدة للتجارة ، لأنها تكون من عروض التجارة .

(٥) القبية : بضم القاف وكسرهما وسكون الون وفتح الياء ثم هاء من الاقتناء ، أى الادخار انظر : الصحاح : (٦/٢٤٦٧ - ٢٤٦٨) ، وسجل اللغة : (٣/٧٣٤) ، والمغرب : (٢/١٦٨) .

(٦) مسألة زكاة الحلي ستأتي - إن شاء الله - مفصلة في المسألة التالية .

المهنة والهداسة أكثر من غيرها . لأن حاجته اليها أكثر <sup>(١)</sup> . فكانست  
بالوجوب أجدر .

**قلنا :** فيجب أن تجب الزكاة في كل مهنة من الشباب والمهنة  
والحلي وغير ذلك . والله أعلم بالصواب .

..

..

..

---

(١) أي الانسان فالضيق يعود عليه .

**مسألة :** لا زكاة في الحلبي المباح<sup>(١)</sup> ، نص عليه في رواية حنبل<sup>(٢)</sup> والأشهر وابن القاسم<sup>(٣)</sup> وأبراهيم بن الحارث وهو قول مالك<sup>(٤)</sup> . ( ٢ )

(١) اختلفت الروايات في حلبي النساء هل فيه زكاة أم لا ؟ فعن أبي عبد الله روايتان : الأولى منهما وهي التي ذكرها المصنف أن الحلبي لا زكاة فيه ، مستدلاً بحديث جابر - رضي الله عنه - قال : " ليس في الحلبي زكاة " . رواه الشافعي في مسنده : ( ٩٦ ) ، وعبد الرزاق : ( ٨٢ / ٤ ) ، وابن أبي شيبة : ( ١٥٥ / ٣ ) ، والدارقطني : ( ١٠٧ / ٢ ) ، والبيهقي : ( ١٣٨ / ٤ ) ، والحديث في رفعه مقال ، وأصح ما قيل فيه : أنه موقوف على جابر ، وفيه آثار تروى عن ابن عمر وأنس وعائشة وأسامة بنتي أبي بكر الصديق - رضي الله عنهم أجمعين - . انظر موطأ مالك : ( ٢٥٠ / ١ ) ومصنف عبد الرزاق : ( ٨٢ / ٤ - ٨٣ ) ، ومصنف ابن أبي شيبة : ( ١٥٤ / ٣ - ١٥٥ ) ، والدارقطني : ( ١٠٩ و ١٠٧ / ٢ ) ، والبيهقي : ( ١٣٨ / ٤ - ١٣٩ و ١٤٠ ) ، وغيرهم ثم انظر : ندب الراية : ( ٣٧٤ / ٢ - ٣٧٥ ) ، والتلخيص الحبير : ( ٢٧٦ / ١ ) ، وأرواء الغليل : ( ٢٩٤ / ٣ ) ، وأورد صاحب المغني : أسامة من قالوا بعدم زكاة الحلبي من الصحابة ومن بعدهم : ( ١١ / ٣ ) .

**والرواية الثانية :** أن الحلبي فيه زكاة ، وهذه الرواية مرجوحة فسي المذهب .

(٢) هو أبو علي حنبل بن اسحاق بن حنبل ابن عم الامام أحمد - رحمه الله - سمع من أحمد - وأكثر عنه ، طبع له كتاب محنة الامام أحمد - يريد مسألة خلق القرآن التي أثارها المعتزلة ، ولد قبل المائتين ، وتوفي سنة ٢٧٣ هـ ، انظر تاريخ بغداد : ( ٢٨٦ / ٨ ) ، وطبقات الفقهاء للشيرازي ( ١٢٠ ) ، وطبقات الحنابلة : ( ١٤٣ / ١ ) ، وتذكرة الحفاظ : ( ٦٠٠ / ٢ ) ، وسير أعلام النبلاء : ( ٥١ / ١٣ ) ، وما بعدها ، والمنهج الأحمد : ( ٢٤٥ / ١ ) .

(٣) ابن القاسم لم يتبين لي من المقصود به . هل هو أحمد بن القاسم صاحب أبي عبيد القاسم بن سلام ، روى عن الامام أحمد مسائل كثيرة ، وهو الذي أكاد أجزم بأنه هو المعني به ولم أجده له سنة ولادة أو وفاة ، له ترجمة في تاريخ بغداد : ( ٣٤٩ / ٤ ) ، وطبقات الحنابلة : ( ٥٥ / ١ ) ، والمنهج الأحمد : ( ٣٦١ / ١ ) . حدث عن أحمد كراهته النظر إلى النصراني ، لما سئل عن ذلك قال : لا أقدر أن انظر إلى من افترى على الله وكذب فيه . انظر طبقات الحنابلة : ( ٥٦ / ١ ) ، والمنهج الأحمد : ( ٣٦١ / ١ ) .

(٤) موطأ مالك : ( ٢٥٠ / ١ - ٢٥١ ) ، والمدونة : ( ٢٤٥ / ١ - ٢٤٦ ) ، والكافي : ( ٢٨٦ / ١ ) ، والمنتقى : ( ١٠٦ / ٢ - ١٠٧ ) .

وفي رواية أخرى أنها تجب ، ذكرها ابن أبي موسى <sup>(٢)</sup> في

(١) هذه هي الرواية الثانية في حلي النساء عند الحنابلة توجب الزكاة فيه ، وحجة هم في ذلك ما يأتي :-

١ - ما رواه عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال : " أتت امرأة من أهل اليمن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ومعها ابنة لها ونسي يدها مسكتان من ذهب فقال : (هل تعطين زكاة هذا ) ؟ قالت لا ، قال : (أيسرك أن يموتك الله بهما بسوارين من نار ) " . رواه أبو عبيد في الأموال ( ٣٩٧ ) ، وبنحوه ابن أبي شيبة ( ١٥٣ / ٣ ) ، وأحمد : ( ٢٠٤ / ٢ و ٢٠٨ ) ، وأبو داود : ( ٢١٢ / ٢ ) ، والترمذي : ( ٢٠ / ٣ - ٢١ ) ، والنسائي : ( ٢٨ / ٥ ) ، والبيهقي : ( ١٤٠ / ٤ ) .

٢ - عن عبد الله بن شداد بن الهاد أنه قال : دخلنا على عائشة زوج النبي - صلى الله عليه وسلم - فقالت : دخل علي رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فرأى في يدي فتحات من ورق فقال ما هذا يا عائشة ؟ فقلت صنعتهن أتزين لك يا رسول الله قال : " أتؤدين زكاتهن ؟ قلت : لا أو ما شاء الله . قال : هو حسبك من النار " . رواه أبو داود : ( ٢١٣ / ٢ ) ، والدارقطني : ( ١٠٥ / ٢ - ١٠٦ ) ، والحاكم : ( ٣٨٩ / ١ ) ، وقال : صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه . والبيهقي : ( ١٣٩ / ٢ ) ، وانظر التلخيص : ( ١٧٥ / ١ - ١٧٦ - ١٧٨ ) .

ووجوب زكاة حلي النساء مروى عن عمر وابن مسعود وابن عباس ، وعبد الله بن عمرو والزهرى والثورى وعطاء ومجاهد ، وللتوسع فسي هذه المسألة والاطلاع على رأى الفريقين فليراجع الأموال لأبي عبيد : ( ١٩٧ ) ، ومعالم السنن للخطابي : ( ١٧ / ٢ ) ، والمحلى لابن حزم : ( ٩٢ / ٦ - ٩٣ ) ، والمغنى : ( ١٥ / ٣ ) ، والجمع : ( ٤٩٠ / ٥ ) ، وأضواء البيان : ( ٣٩٨ / ٢ ) ، وأدلة الفريقين لا تخلو من مقال .

(٢) هو أبو علي محمد بن أحمد بن أبي موسى الهاشمي القاضي ، كان عالماً بالقدر عند الامامين : القادر بالله ، والقائم بأمر الله . ولد سنة ٣٤٥ هـ . وتوفي سنة ٤٢٨ هـ ، له ترجمة في تاريخ بغداد : ( ٣٥٤ / ١ ) ، وطبقات الفقهاء : ( ١٧٢ ) ، وطبقات الحنابلة : ( ١٨٢ / ٢ ) ، والنجوم الزاهرة : ( ٥ / ٢٦ ) ، والمنتج الأحمد : ( ١١٤ / ٢ ) ، وهو من ولد معبد بن العباس - رضى الله عنهما .

- (١) الارشاد وهو قول أبي حنيفة وأصحابه .  
(٢) وداود وعن الشافعي (٣) كالذهبي .

(١) انظر المبسوط : (١٩٢/٢) ، ودائع الصنائع : (٨٤٢ - ٨٤١/٢) ،  
واللهاب في الجمع بين السنة والكتاب : (٣٨٥ - ٣٨٤/١) ، واللهاب  
شرح النصاب : (١٤٨/١) .

(٢) انظر الحلبي لأبي محمد علي بن أحمد بن حزم : (٩٢/٦ - ٩٣ - ٩٤)  
واستدل بآثار تروى عن عمر ، وابن مسعود ، وعبد الله بن عمرو بن العاص  
وعائشة ، وغيرهم ، ثم مناقشته لمخالفيه : (٩٥) .

وداود هو أبو سليمان داود بن علي بن خلف ، امام أهل  
الظاهر ونشأ مذهبهم ، كان ورطاً ناسكاً زاهداً ، ولد سنة ٢٠٠ هـ ،  
وقيل ٢٠٢ هـ . قال فيه أبو العباس ثعلب : " كان داود عقله أكثر من  
علمه ، توفي سنة ٢٢٠ هـ ، له ترجمة في تاريخ بغداد : (٣٦٩/٨) ،  
وفيات الأعيان : (٢٥٥/٢) ، وتذكرة الحفاظ : (٥٧٢/٢) ، وطبقات  
الشافعية : (٢٨٤/٢) .

(٣) يروى عن الشافعي - رحمه الله - في مسألة زكاة الحلبي روايتان :  
أحدهما : أن حلبي النساء ليس فيه زكاة ، وذلك إذا كان الحلبي يلبس  
أو يدخر ، أو يعار ، أو يكرى وكذلك من ورث ، أو اشترى  
ذهباً فأعطاه امرأة من أهله أو خدماً هبة أو عارية ، أو أوصاه  
لذلك فلا زكاة عليه .

#### الرواية الثانية :

ذكرها الشافعي في كتابه الأم : (٤٤/٢) ، بصيغة التضعيف  
حيث قال : " وقد قيل في الحلبي صدقة وهذا ما استخير الله  
فيه " . قال الربيع : وقد استخار الله عز وجل فيه ، أخبرنا  
الشافعي : ليس في الحلبي زكاة . الأم (٤٤/٢) ، والمهذب  
للشيرازي : (٢١٥/١) ، وحلية العلماء : (٨٣/٣) ، والجموع  
(٤٨٨/٥) ، وما بعدها .



لقد : ما رواه شيخنا <sup>(١)</sup> عن القاضي أبي الطيب الطبري <sup>(٢)</sup> باسناد .  
عن جابر بن عبد الله عن النبي - صلى الله عليه - أنه قال :  
" ليس في الحلي زكاة " <sup>(٣)</sup> .

- 
- (١) يريد المصنف - رحمه الله - بقوله شيخنا القاضي أبا يعلى محمد ابن الحسين بن محمد بن خلف .  
انظر المدخل لابن بدران : (٤٣٢) ، ومفاتيح الفقه الحنبلي للدكتور سالم على الثقفي : (٦٤/٢) ، وأبو يعلى ولد سنة ٣٨٠ هـ ، وتوفي سنة ٤٥٨ هـ ، له ترجمة في تاريخ بغداد : (٢٥٦/٢) ، وطبقات الحنابلة : (١٩٣/٢) ترجمة مطولة ، وسير أعلام النبلاء : (٨٩/١٨) ، والمعبر : (٢٤٥/٣) ، والمنهج الأحمد : (١٢٨/٢) ، وشذرات الذهب : (٣٠٦/٣) .
- (٢) هو أبو الطيب طاهر بن عبد الله بن طاهر الطبري الشافعي القاضي ، سكن بغداد ، وأخذ العلم عن علمائها ، مولده سنة ٣٤٨ هـ ، وتوفي سنة (٤٠٠ هـ) ، عاش مئة وستين ، له ترجمة في تاريخ بغداد : (٥٨/٩) ، واللباب : (٢٢٤/٢) ، والمعبر : (٢٢٤/٣) ، وسير أعلام النبلاء : (٦٦٨/١٧) ، وطبقات الشافعية : للنسبي (١٢/٥) .
- (٣) أخرجه الشافعي في مسنده (٩٦) بلفظ : أن رجلا سأل جابر بن عبد الله عن الحلي أنها الزكاة ؟ فقال جابر : لا ، فقال : وإن كان يبلغ ألف دينار . فقال جابر كبير : وعبد الرزاق : (٨٢/٤) عن عمرو بن دينار أنه سأل جابر بن عبد الله . . ولفظ الشافعي أن عمرو بن دينار سمع رجلا يسأل الشافعي ، والأموال (٣٩٩) ، وابن أبي شيبة : (١٥٥/٣) عن أبي الزبير عن جابر بلفظ : (لا زكاة في الحلي قلت أنه ألف دينار قال يعار وليس) ، والدارقطني : (١٠٧/٢) بلفظ المصنف والبيهقي : (١٣٨/٤) بلفظ الشافعي . وابن زنجويه في الأموال : (٩٧٨/٣) ، والحديث موقوف على جابر وليس مرفوعا .

(١) فلان قيل : هذا يرويه عافية بن أيوب . وهو ضعيف .

قلنا : لا يكفي في التضعيف هذا حتى يبينوا وجه ضعفه .

(٢) فلان قيل : نحمله على الجوهر لأن اسم الحلية تقع عليه بدليل

قوله تعالى : (( وتستخرجون حلية تلبسونها )) (٣)

(١) عافية بن أيوب راوى الحديث : اختلف في توثيقه وتضعيفه : فقال

ابن أبي حاتم : سئل أبو زرعة عن عافية بن أيوب فقال : أبو عبيدة عافية بن أيوب هو مصرى ليس به بأس .

قال ابن الجوزى في التحقيق : قالوا عافية : ضعيف ما عرفنا أحدا طعن فيه .

وقال البيهقي : مجهول ، وقال الذهبي : تكلم فيه ما هو بحجة وفيه جهالة . وقال ابن حجر في التلخيص : وعافية قيل ضعيف . وقال في لسان الميزان : بعد ذكر من روى عنهم عافية ومن روى عن عافية فليس هذا بمجهول .

والذى يتبين لي أن الحديث موقوف وليس مرفوعا ، وأن الذى وقفه عافية ، وقال ابن عبد الهادى : الصواب وقفه عافية لا نعلم أحدا تكلم فيه . انظر : الجرح والتعديل : ( ٤٤ / ٧ ) ، وميزان الاعتدال : ( ٢٠٨ / ٢ ) ، ونصب الراية : ( ٢٧٤ / ٢ - ٣٧٥ ) ، ولسان الميزان ( ٢٢٢ / ٣ ) وتلخيص . نحير : ( ١٧٦ / ٢ ) ، وأروا : الخليل : ( ٢٩٤ / ٣ - ٢٩٥ ) . وانظر نعر كلام ابن الجوزى في عافية في كتابه : التحقيق ورقة رقم ( ١٩٧ ب ) مخطوط .

(٢) الجوهر : هو كل حجر يستخرج منه شيء ينتفع به .

وأخرج عبد الرزاق بسنده عن ابراهيم ، قال : ليس في الجواهر والياقوت زكاة الا أن يكون للتجارة : ( ٨٥ / ٤ ) ، وأيضا أخرج هذا الأثر ابن زنجويه في الأموال : ( ٩٤٣ / ٣ ) ، ورواه البيهقي عن علي : ( ١٤٦ / ٤ ) موقوفا ، وروى عن عمرو بن شعيب يرفعه الى النبي - قوله : " لا زكاة في حجر " وضعفه البيهقي . وانظر هذه المسألة في أحكام القرآن للجصاص : ( ٣ / ٥ - ٤ ) .

الجوهر : مثل الزبرجد والزمرى واللؤلؤ وغير ذلك . انظر : الصحاح : ( ٤٨٠ / ٢ ) ، ولسان العرب : ( ١٥٢ / ٤ ) ، والقاموس المحيط : ( ٤١٠ / ١ ) .

(٣) سورة فاطر : آية رقم ١٢ / ٠

قلنا : هو عام على أن اسم الحلية عند أبي حنيفة لا تقسح  
على الجواهر .<sup>(١)</sup> ولهذا لو حلف لا يلبس حلياً فلبس جوهراً لا يحنث .<sup>(٢)</sup>  
مهر آخر : روت فريضة بنت أبي أمانة قالت حلاني رسول الله  
صلى الله عليه - رحانا . وحلى أختي وكنا في حجره فلم تؤخذ  
زكاة حليها قط .<sup>(٤)</sup>

(١) وأبو حنيفة يقول : " ليس في شيء من اللؤلؤ والجواهر زكاة إذا كان  
يلبس ، وإن كان للتجارة ففيها الزكاة " . الآثار لأبي يوسف ( ٨٩ ) .  
(٢) الحنث : يذكر الحاء وسكون النون : الاثم والذنب . تقول : بلغ  
الغلام الحنث أي المعصية والطاعة .  
والحنث : الخلف في اليمين تقول : أحنثت الرجل في يمينه فحنثت  
أي لم يهر فيها . الصحاح : ( ٢٨٠ / ١ ) ، والقاموس المحيط : ( ١ / ١ )  
( ١٧١ ) .

(٣) هي أم عبد الطك فريضة وتسمى الفارعة بنت أبي أمانة أسعد بن زرار ،  
الصحابي المشهور النجارية الأنصارية ، أوصى بها أبوها وأختها حبيبة  
وكبشة إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - ولما بلغت زوجها النسبي  
- صلى الله عليه وسلم - من نهيظ بن جابر ، ولم أجد لها سنسنة  
ولادة أو وفاة . لها ترجمة في ابن سعد : ( ٤٤٠ / ٨ ) ، والاستيعاب  
لابن عبد البر : ( ١٠٣ / ١٣ ) ، وأسد الغابة : ( ٢١٤ / ٧ ) ، والاصابة  
( ٦٦ / ١٣ ) باسم الفارعة و ( ٨٩ / ١٣ ) باسم فريضة .

(٤) روى هذا الحديث أبو عبيد في قريب الحديث : ( ١٠٩ / ١ - ١١٠ ) ،  
وابن سعد : ( ٤٧٨ / ٨ - ٤٧٩ ) ، وأورد ابن عبد البر في ترجمته  
زينب بنت نهيط وذكر الحديث بدون سند . الاستيعاب : ( ٣٣ / ١٣ ) ،  
وزينب بنت نهيط هي : بنت الفارعة ، ومن أخرجوا الحديث لم يذكروا  
أن الحلبي زكي أو لم يذكروا . وأورد الحديث أيضا بدون سند الزمخشري  
في الفائق : ( ٦٥ / ٢ ) ، وابن الأثير في النهاية : ( ٢٣٤ / ٢ ) ، وقال  
ابن حجر في الاصابة : وأخرج ابن منده من طريق إبراهيم بن محمد

قال أبو عبيد : الرعاش : (١) القوط وحكامه عن أبي عمرو بن العلاء . (٢)

لا قيل : يحتل أنهن كن صفارا أو كان ذلك أقل من نصاب ، (٣)

ابن أبي يحيى عن محمد بن عمار بن حزم أنه سمع زينب بنت نبيسط ، امرأة أنس تحدث عن أسها فريضة بنت أبي أمامة قالت : جاءت إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - رعات من ذهب فحلى أختي حبيبة وكبشة منها فلم يؤخذ منها صدقة . . الاصابة : (٦٦/١٢) .

(١) الرعاش : بكسر الراء واحد رعث ورعث يتسكن العين وفتحها : وهو القوط . قال أبو عبيد والرعث أيضا : في غير هذا المعنى من الصوف . . . قريب الحديث لأبي عبيد : (١١٠/١) ، وانظر الصحاح : (٢٨٣/١) ، والفاق للزمخشري : (٦٥/٢) ، والنهاية : (٢٣٤/٢) .

(٢) هو أبو عمرو بن العلاء المقرئ النحوي البصري الإمام مقرئ أهل البصرة اختلف في اسمه ف قيل : زيان بالزاي والباء ، وقيل يحيى وقيل العربيان والأول أصح . ولد سنة ٦٨ هـ وقيل سنة (٢٠ هـ) . وهو أحد القراء السبعة . قال أبو عبيد : كان أبو عمرو أظم الناس بالأدب والعربية والقرآن والشعر ، توفي سنة ١٥٤ هـ ، له ترجمة في المعارف لأبن قتيبة (٢٣٥) ، وفي وفيات الأعيان : (٤٦٦/٣) ، ومعركة القراء الكبار للذهبي (٨٣/١) ، ونخبة الوعاة : (٢٣١/٢) ، وشذرات الذهب : (٢٣٢/١) .

(٣) اختلف السلف والخلف في مال الصغير هل فيه زكاة أم لا ، فذهب عمر وعلي وعائشة والحسن بن علي ومالك والشافعي وأحمد إلى وجوب الزكاة في مال الصغير واليتيم : انظر موطأ مالك : (٢٥١/١) ، والمجموع (٢٨١/٥) - (٢٨٣) ، والمغني : (٦٢٢/٢) ، وذهب أبو حنيفة وغيره إلى عدم وجوب الزكاة في مال الصبي لأن الصلاة لا تجب عليه وكذلك الزكاة لا تجب عليه ، حتى تجب الصلاة . انظر بدائع الصنائع : (٨١٤/٢) ، والهداية مع فتح القدير : (١٥٤/٢) . وذهب ابن سعود وابن أبي ليلى والأوزاعي إلى وجوبها لكن لا تخرج عنه فإذا بلغ أخبر بما عليه فلن شاء دفع وإن شاء لم يدفع وأمره إلى الله . انظر : مصنف عبد الرزاق : (٧٠/٤) ، والأسوال (٤٠٧) ، والبيهقي : (١٠٨/٤) ، ومعالم السنن : (٣٨/٢) ، وحبشية العلماء للشاشي : (٩/٣) ، ثم انظر معنى هذا الاعتراض في فتح القدير (٢١٧/٢) .

قلنا : قولها زكاة حلينا يقتضي أنه أن ما تجب فيه الزكاة .

وقولها قط يقتضي أنه لم يأخذ في حال الصفر ولا في حال الكسر ،

وروى الدارقطني وهبة الله الطبري <sup>(١)</sup> بإسنادها عن ابن عمر <sup>(٢)</sup> وجابر

ابن عبد الله <sup>(٣)</sup> وأنس <sup>(٤)</sup> وعائشة <sup>(٥)</sup> وأسامة <sup>(٦)</sup> . وانفرد هبة الله بالرواية عن حفصة <sup>(٨)</sup>

(١) هو أبو القاسم هبة الله بن الحسن بن منصور الطبري اللالكائي الاسام الحافظ المجهود . قال الخطيب : كان يفهم ويحفظ ، كان الطبري شافعيًا ، وكان محبا للسنة ، توفي سنة (٤١٨ هـ) ، له ترجمة في تاريخ بغداد (٧٠/١٤ - ٧١) ، والمنتظم : (٣٤/٨) ، وتذكرة الحفاظ : (١٠٨٣/٣) ، وسير أعلام النبلاء : (٤١٩/١٧) ، والمسير : (١٣٢/٣) .

(٢) روى عنه مالك في الموطأ : (٢٥٠/١) ، والشافعي : (٩٦) ، في السند ، وأبو عبيد في الأموال : (٣٩٩) ، والدارقطني : (١٠٩/٢) ، والبيهقي : (١٣٨/٤) .

(٣) سند الشافعي (٩٦) ، وصنف عبد الرزاق : (١٩/٣ ، ٨٢) ، والأموال (٣٩٩) ، وصنف ابن أبي شيبة : (١٥٥/٣) ، والدارقطني : (١٠٧/٢) ، والبيهقي : (١٣٨/٤) .

(٤) رواه عنه أبو عبيد في الأموال : (٤٠٠) ، والدارقطني : (١٠٩/٢) ، والبيهقي : (١٣٨/٤) .

(٥) روى عنها مالك بالموطأ : (٢٥٠/١) ، والشافعي بالسند : (٩٧) ، وعبد الرزاق في المصنف : (٨٣/٤) ، وأبو عبيد : (٤٠٠) ، وابن أبي شيبة : (١٥٤/٣ - ١٥٥) ، والدارقطني : (١٠٥/٢ و ١٠٧) ، والبيهقي : (١٣٨/٤) ، لكن الذي في الدارقطني أنها قالت : لا بأس بلبس الحلي إذا أعطى زكاته ..

(٦) روى عنها ابن أبي شيبة : (١٥٥/٣) ، والدارقطني : (١٠٩/٢) ، والبيهقي : (١٣٨/٤) .

(٧) لم استطع العثور على من روى عن حفصة - وحفصة هي أم المؤمنين ، زوجة النبي ، وبت عمر توفيت سنة (٤٥ هـ) ، لها ترجمة في ابن سعد : (٨١/٨ - ٨٦) ، والاستيعاب : (٢٥٧/١٢ - ٢٦٠) ، وأسد الغابة : (٦٥/٧ - ٦٦ - ٦٧) ، والاصابة : (١٩٧/١٢) .

وعبد الله بن يزيد الخطمي<sup>(١)</sup> : أنهم قالوا : لا زكاة في الحلي .  
 وقال - أسد رحمه الله - في رواية الأثرم يروى فيه عن خمسة عشر<sup>(٢)</sup>  
 من أصحاب النبي عليه السلام ، يعني أنه لا زكاة فيه .  
 فإن قيل : قد روى عن عمر وابن مسعود<sup>(٣)</sup> : أنها كانتا

(١) لم استطع العثور على من روى عنه وهو عبد الله بن يزيد بن حصن  
 الخطمي الأوسي الأنصاري ، أبو موسى . له ولأبيه صحة ، شهيد  
 الحديث وهو ابن سبع عشرة سنة ، شهد مع علي الجمل وصفين والنهروان  
 توفي بالكوفة زمن ابن الزبير ، له ترجمة في ابن سعد : (١٨/٦) ،  
 والاستيعاب : (٥٣/٧) ، أسد الغابة : (٤١٦/٣ - ٤١٧) ، الاصابة  
 (٢٤٤/٦ - ٢٤٥) ، وتهذيب التهذيب : (٧٨/٦) .

(٢) الروايات المروية عن الامام أحمد أن الذين قالوا من أصحاب النبي  
 - صلى الله عليه وسلم - بعدم زكاة الحلي هم ابن عمر وجابر وأنس وعائشة  
 وأسامة . وقال الزيلعي في نصب الراية . قال صاحب التنقيح ، قال  
 الأثرم : سمعت أبا عبد الله أحمد بن حنبل يقول خمسة من الصحابة  
 كانوا لا يرون في الحلي زكاة . نصب الراية : (٣٧٥/٢) ، وأكدت  
 هذا القول كتب الحنابلة . انظر : المغني (١١/٣) ، والشرح الكبير :  
 (٦٦٥/١) ، والفروع : (٤٦٣/٣) ، والبدع : (٣٦٩/٢) ، والانصاف  
 (١٤٨/٣) . وطى هذا فهم خمسة لا خمسة عشر ، وقد تكرر مثل هذا  
 في (١٢٩) .

(٣) روى عن عمر ابن أبي شبة : (١٥٣/٣) ، والبيهقي : (١٣٩/٤) ، وذكر  
 قول عمر من غير سند الخطابي في معالم السنن : (١٧/٢) ، وابن حزم  
 في المسلى : (٩٣/٦) ، والمصنف في عدة القارى : (٣٣/٩) .

(٤) روى عنه عبد الرزاق : (٨٣/٤) ، وأبو عبيد في الأموال : (٣٩٨) ، والبيهقي  
 (١٢٩/٤) ، والدارقطني : (١٠٨/٢) . ثم انظر هذا الاعتراض : فسي  
 أحكام القرآن للجصاص : (٣٠٣/٤) .

بوجبان الزكاة في الحلبي .

قلنا : لم يثبت ذلك عنهما فمن رواه من أصحاب الحديث ؟  
مع انه قد روى الطبري في سننه عن الحسن <sup>(١)</sup> أنه قال زكاة الحلبي أن يمار  
ويلبس . ولا أعلم أحدا ( ٣٠٦ - أ ) من الخلفاء طلب للحلي زكاة <sup>(٢)</sup> .  
وعن القاسم بن محمد <sup>(٣)</sup> قال : ما أدركت أحدا أخذ صدقة الحلبي <sup>(٤)</sup>  
فهذا يدل على بطلان ما روى عن عمر وابن سمعون من الإيجاب .

(١) هو الحسن بن أبي الحسن البصري واسم أبي الحسن يمار ، ولد لستين  
بقيتا من خلافة عمر - رضي الله عنه - من كبار التابعين وسيد مسن  
سادات المسلمين . توفي سنة ١١٧ هـ ، له ترجمة في طبقات ابن سعد  
( ١٥٦ / ٢ ) ، وطبقات خليفة بن خياط : ( ٢١٠ ) ، والتاريخ الصفيير  
للبخاري : ( ٢٧٠ / ١ ) ، وطبقات الفقهاء للشيرازي : ( ٨٧ ) ، وتذكرة  
الحفاظ : ( ٧١ / ١ ) ، وسير أعلام النبلاء : ( ٥٦٣ / ٤ ) ، وطبقات الحفاظ  
( ٢٨ ) ، وخلاصة تذهيب التهذيب : ( ٢١٠ / ١ ) .

(٢) روى أبو عبيد بسنده عن الحسن قوله زكاة الحلبي طارئة : الأموال ( ٤٠٠ ) ،  
وروى عبد الرزاق بسنده عنه قوله : لا زكاة في الحلبي : ( ٨٣ / ٤ ) وروى  
ابن أبي شيبة بسنده عن الحسن قوله : لا نعلم أحدا من الخلفاء  
قال في الحلبي زكاة . وقوله : ليس في الحلبي زكاة يمار ويلبس . وقوله  
لا زكاة في الحلبي . صنف ابن أبي شيبة : ( ١٥٥ / ٣ ) .

(٣) هو أبو محمد وأبضا أبو عبد الرحمن القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق  
- رضي الله عنه - الامام الحجة والعالم القدوة ، أحد الفقهاء السبعة ،  
ولد في خلافة علي - رضي الله عنه - أخذ العلم عن عمته عائشة  
وجدته لأبيه أسما بنت عيسى - رضي الله عنها وعن عائشة - توفي سنة ١٠٧ هـ  
له ترجمة في طبقات ابن سعد : ( ١٨٢ / ٥ ) ، وطبقات خليفة ( ٢٤٤ ) وتاريخ  
خليفة ( ٣٣٨ ) ، وحلية الأولياء ( ١٨٣ / ٢ ) ، وتذكرة الحفاظ ( ٩٦ / ١ ) ، وشذرات  
الذهب : ( ١٣٥ / ١ ) .

(٤) أخرج أبو عبيد بسنده عن القاسم أنه قال : " ما رأيت أحدا يفعل " يرمده .

وقد روى عن جماعة من التابعين كسعيد بن المسيب وطاوس وعبيد الله  
ابن عبد الله بن عتبة بن مسعود وغيرهم أنهم لم يروا في ذلك زكاة .

## بذلك زكاة الحلبي . الأسوال : (٤٠٠) .

- (١) هو أبو محمد سعيد بن المسيب بن حزن المخزومي القرشي المدني ، ولد لستين مهتا من خلافة - عمر رضي الله عنه - قيل لأربع ، سعيد التابعين الزاهد الورع عالم المدينة وأحد الفقهاء السبعة . قال فيه أحمد بن حنبل : مرسلات سعيد بن المسيب صحاح . توفي سنة ٩٣ هـ ، وقيل سنة ٩٤ هـ . له ترجمة في طبقات ابن سعد : (١١٩/٥) ، وطبقات خليفة : (٢٤٤) ، وتاريخ خليفة (٣٠٦) ، والجرح والتعديل : (٥٩/٤) ، والبداية والنهاية : (١١١/٩) ، والنجوم الزاهرة : (٢٢٨/١) ، وخلاصة تذهيب التهذيب : (٣٩٠/١) .
- (٢) هو أبو عبد الرحمن طاوس بن كيسان الفارسي اليمني . الفقيه القدوة عالم اليمن كان من أئمة فارس الذين أرسلهم كسرى لأخذ اليمن . ولد نسي خلافة عثمان أو قبلها بقليل . توفي سنة ١٠٦ هـ . له ترجمة في طبقات ابن سعد : (٥٣٢/٥) ، وطبقات خليفة (٢٨٢) ، وتاريخ خليفة : (٣٣٦) ، والمعرفة والتاريخ : (٧٠٥/١) ، وحلية الأولياء : (٣/٤) ، وتهذيب التهذيب : (٨/٥) .
- (٣) هو أبو عبد الله عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود الهذلي المدني الضمير أحد الفقهاء السبعة ، وعبد الله بن مسعود الصحابي الجليل عم أبيه ، وهو مع تقدمه في العلم ، شاعر وهو الذي أدب عمر بن عبد العزيز ، أمير المؤمنين ، ولد في خلافة عمر - رضي الله عنه - أو بعدها ، وتوفي سنة ٩٨ هـ على الأصح ، له ترجمة في طبقات ابن سعد : (٢٥٠/٥) ، والتاريخ الصغير للبخاري : (٢١٠ و ٢٢٥) ، والمعرفة والتاريخ : (٥٦٠/١) ، وطبقات الفقهاء : (٦٠) ، وحلية الأولياء : (١٨٨/٢) ، والنجوم الزاهرة : (٢٣٦/١) ، وطبقات الحفاظ : (٣٢) .



(١)

نقله هبة الله الطبري .

(١) روى عن سعيد بن السيب في زكاة الحلي روايتان :

أحدهما : أن الحلي لا زكاة فيه وإنما يحار ويلبس رواها أبو عبيد  
في الأموال : (٤٠٠) ، والبيهقي في السنن : (١٤٠/٤) .

### والرواية الثانية :

أن الحلي فيه زكاة رواها عنه عبد الرزاق في المصنف : (٨٤/٤)  
وذكر الرواية عنه الخطابي في المعالم : (١٢/٢) ، والتركمانسي  
في الجوهر النقي حاشية سنن البيهقي : (١٤٠/٤) ، وعدة  
القاري ، شرح صحيح البخاري : (٣٣/٩) .

وروى عبد الرزاق في المصنف عن طاوس قوله : ليس في الحلي زكاة  
وإنها لسفينة إن تحلت بها تجب فيه الزكاة : (٨٢/٤) ، وابن أبي شيبة  
في المصنف أن طاوس قال : لا زكاة في الحلي : (١٥٥/٣)

والرواية الثانية عن طاوس أن الحلي فيه زكاة رواها أبو عبيد بسنده  
في كتاب الأموال (٣٩٩) ، وفي سند أبي عبيد شجاع بن الوليد وثقه  
جماعة من أهل الحديث وضعفه آخرون . انظر ميزان الاعتدال : (٢٦٤/٢)  
وذكر الرواية عنه عدة القاري : (٣٣/٩) .

وأما الثام بن حجر . فجميع من رواه عن عائشة أنها كانت تلي بنات  
أخيها ولا تزكي حليمين ، كانت رواياتهم بسندهم عن الثام بن حجر .  
أن عائشة كانت تلي . . . انظر موطأ مالك : (٢٥٠/١) ، ومصنف عبد الرزاق  
(١٣/٤) ، والأموال : (٤٠٠) ، ومصنف ابن أبي شيبة : (١٥٤/٣ - ١٥٥) ،  
وسند الشافعي : (٩٦) ، وعدة القاري : (٣٣/٩) بدون سند .

وأما سعيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود ظم أشر على أحمد  
ذكر له هذا القول سوى المغني : (١١/٣) .

والفقه أنه مال عدل به عن النماء الحريل <sup>(١)</sup> الى استعمال مباح فلم تتعد به زكاة . أصله ثياب البذلة وعبيد الخدمة ودور السكنى والاهل السواحل، وهذا صحيح . لأن الزكاة حيث أوجبت، إنما أوجبت في مال حرصه للنماء، والزيادة، بهدليل أنها تجب في بهيمة الأنعام . إذا كانت سائمة، لكونها معدة للنماء، ولا تجب في العوائل والمسننة . لقطعها <sup>(٢)</sup> عن ذلك <sup>(٣)</sup> .

وتجب في سائر الأموال . إذا كانت للتجارة . لأن التجارة أصل للزيادة والنماء . ولا تجب فيها إذا نواها للقتية <sup>(٤)</sup> لأنه قطعها عن ذلك وكذلك الدراهم والدنانير لما جعلت أثمان الأشياء . . . والأشبان متعمنة للتجارة . والتجارة سبب لحصول الربح والنماء ووجب فيها الزكاة فإذا اتخذها حليا على وجه محل له شرعا . خرجت بهذا الاستعمال <sup>(٥)</sup>

- 
- (١) كلمة لم استطع قراءتها وقد كتبت هكذا الحريل، وإعلاء الموصول .  
 (٢) المسننة : هي التي يعلقها صاحبها حتى تسمن : والتسمين خلاف المهزول . انظر الصحاح : (٢١٣٨/٥) .  
 (٣) أي لقطعها عن كونها سائمة .  
 (٤) القتيبة : بكسر القاف المعجمة وسكون النون . تقدم تفسيرها في صحيفة رقم (١٠٣) .  
 (٥) الضمير يعود على الدراهم والدنانير . أي إذا صاغها حليا . وقولسه : (على وجه محل) كأن يجعلها حليا لأهله أو حلية لسيده أو لمصحفه أو لأنفه ضرورة .

أما إذا أراد الحلية من فعله هذا هربا من الزكاة فإن الزكاة تجب عليه وإن اتخذها حليا لأنه لم يفعل ما فعل الأهراب من الزكاة وتحايلا في إسقاطها .

(١) عن كونها شئنا مرصدة للنساء فلم تجب الزكاة فيها .

(٢) ولا يلزم على هذا اذا صافها أو انبأ ، لأن ذلك الاستعمال محرم

شرطاً ، والمحرم مطرح <sup>(٣)</sup> مجتنب فكان وجوده كعدمه في الشرع وثبتنا على الأصل في الإيجاب .

(٤) لأن قيل : لو صح هذا لوجب أن نقول في الرجل اذا اقتنى ثياب

(١) هذه هي الرواية الراجحة عند الحنابلة : انظر مسائل الامام أحمد  
رواية ابن هانئ : (١١٣/١) ، وسأله رواية ابنه عبدالله : (١٦٤) ،  
والهداية لأبي الخطاب : (٧٢/١ - ٧٣) ، وكذلك مختصر الخرقسي  
(٣٧) ، والمغني : (١١/٣ - ١٢) .

(٢) الضمير في ( صافها ) يعود على الدراهم والدنانير . والمعنى : أن من  
صاغ الدراهم والدنانير أو انبأ أن الزكاة تلزمه . لأن هذا الفعل لا يحل  
له شرعاً . ووجب الزكاة على من صاغ الدراهم والدنانير أو انبأ ما لا  
خلاف فيه . انظر مختصر الخرقسي : (٣٧) ، والمغني : (١٦/٣ - ١٧) .

(٣) مطرح : مأخوذ من الطرح وهو الرمي واللقاء والابعاد . انظر : الصحاح  
(٣٨٦/١ - ٣٨٧) ، والمغرب : (١٨/٢) ، والقاموس المحيط : (٢٤٥/١ -  
٢٤٦) .

والمجتنب : مأخوذ من الجنب وهو الناحية . قال تعالى : (( واجنبني  
وسني أن نعبد الأصنام )) . سورة ابراهيم : آية ٣٥/٠ .

والمراد تنحية هذا القول وتركه . انظر الصحاح : (١٠١/١ - ١٠٢)  
والقاموس المحيط : (٥٠/١) .

(٤) اطلاق الاقتناء هنا : هو يحتمل أن يكون يلبسها بنفسه ويحتل أن يكون  
للتجارة ، فان كان لنفسه فهو محرم وعليه الزكاة لأن الحرير محرم على  
الرجال لقوله صلى الله عليه وسلم ( من لبس الحرير في الدنيا ظن يلبسه في  
الآخرة ) . البخاري مع الفتح : (٢٨٤/١٠) ، وأما النساء فهو مباح لهن

الحرير أو جعل إبله وهبده لقطع الطريق <sup>(١)</sup> . أن تجب الزكاة <sup>(٢)</sup> .

هذا : إذا كانت الثياب الحرير للتجارة فجعلها لنفسه . وقطع  
إبله وهبده عن السوم لقطع الطريق لم تسقط الزكاة . لأن ذلك  
الاستعمال محرم فاطرح على ما بيننا . وهذا لأن من أصلنا أن  
النهي يدل على فساد النهي <sup>(٣)</sup> عنه وقد سلمه شيخنا <sup>(٤)</sup> واعتذر بأن نسي  
الثياب انقطعت نية التجارة . وفي الإبل انقطعت نية السوم . وقطع

لما روى البخاري عن أنس أنه رأى على أم كلثوم عليها السلام بنسبت  
رسول الله - صلى الله عليه وسلم - حرير . البخاري مع الفتح :  
(٢٩٦/١٠) . فان كانت للتجارة فلا خلاف في وجوب الزكاة فيها .

(١) قطاع الطريق : عرفهم المصنف بأنهم هم "الذين يشهرون السلاح  
ويخيفون السبيل في البراري والصحاري" الهداية : (١٠٦/٢) ، وعرفهم  
الخرقي بقوله هم "الذين يعرضون للقوم بالسلاح في الصحرا" فيخصونهم  
المال مجاهرة" . مختصر الخرقي : (١١٥) .

(٢) انظر : معنى هذا الاعتراض في أحكام القرآن للجصاص : (٣٠٤/٤) .

(٣) وهو قول الحنفية والمالكية والشافعية . مثاله : "نهى النبي عن بيع  
الشار حتى يبدو صلاحها" . أخرجه البخاري مع الفتح : (٣٩٤/٤) ،  
وسلم : (١١٦٥/٣) ، وابن ماجه : (٧٤٦/٢) ، وأبو داود : (٢٥٢/٣) ،  
وفيههم .

فالنهي عن بيع الشار حتى يبدو صلاحها يقتضي فساد البيع . انظر  
العدة في أصول الفقه لأبي يعلى : (٤٣٢/٢ - ٤٣٣ - ٤٣٤) ، وروضة  
الناظر لابن قدامة : (١١٣ - ١١٤ - ١١٥) ، والسودة لآل تيمية (٧٤) ،  
والأحكام للأسدي : (٤٨/٢) .

(٤) يقصد بذلك شيخه محمد بن الحسين الفراء أبا يعلى - وقد تقدم مثل هذا .

النية مباح <sup>(١)</sup> . وفيه ضعف لأن قطع النية لأجل المعصية محرم فيجب  
إطراحه ، والبناء على الأصل في الإيجاب .

فإن قيل : فيجب إذا أعلفها بعلف غصب أن تسقط الزكاة <sup>(٢)</sup>  
قلنا : كـذا نقول وإن سلم فأنها سقطت بالاعتلاف وليس  
من فعله — ثم السوم يراد لخفة المؤونة <sup>(٤)</sup> وبالعلف المنسوب كرت المؤونة .

فإن قيل : يلزم على ما ذكرتم إذا دفن من ماله واقتطع عشرين  
مثقالا للنفقة فإنه بذلك قد عدل ( ٣٠٦ - ب ) به عن البناء  
( فلا ) تجب الزكاة فيه <sup>(٥)</sup> .

قلنا : بدفنه لم يخرج أن يكون شئنا . وكذلك باقتطاعه للنفقة  
لأنه لا يمكنه أن ينفق إلا أن يشتري بها . وبالشراء قد صارت شئنا

(١) يجوز قطع النية ظو اشتري شيئاً بقصد التجارة ثم بدا له أمر آخر فقطع  
نية التجارة ونوى به القنية صح ذلك وسقطت عنه الزكاة . انظر مختصر  
الخرقي ( ٣٨ ) ، والهداية ( ٧٣/١ ) ، والمغنى : ( ٣٦/٣ ) .

(٢) انظر الخرقى : ( ٣٨ ) ، والهداية : ( ٧٣/١ ) ، والمغنى : ( ٣٦/٣ ) - ١٢  
و ( ٣٦ ) .

(٣) لأن اسم السوم سقط عنها فلا تجب فيها الزكاة أولاً . وثانياً : لأن الغصب  
لا يكون إلا في حق الآخرين فيكون حكمها حكم المعلوفة لسقوط السوم  
عنها ، وقد أشار إلى ذلك الخرقى وابن قدامة — رحمهما الله — . انظر :  
الخرقي : ( ٣٨ ) ، والمغنى : ( ٤٩/٣ ) .

(٤) قال الجرجاني في التعريفات : ( مؤنة : اسم لما يتحمله الإنسان من ثقل  
النفقة التي ينفقها على من يليه من أهله وولده ) . التعريفات ص ( ١٩٦ ) ،  
وانظر : المطلع على أبواب المقنع : ( ١٦١ ) ، والقاموس المحيط : ( ٢٧١/٤ ) .

(٥) انظر : معنى هذا الاعتراض في أحكام القرآن للجصاص : ( ٣٠٤/٤ ) .

والشراء واليمن . سبب لحصول النماء . فلهذا وجبت الزكاة . وفي  
سألتنا<sup>(١)</sup> خرج بالاستعمال أن يكون ثناء فخرج أن يكون معدا للنماء .  
فلم يجب فيه شيء .

طريقة أخرى : نقول إيجاب الزكاة في الحلي لا يخلو أن يجب  
مع قيام الاستعمال المباح الذي لا يجوز منعه فهذا يفيضي إلى  
الاجحاف<sup>(٢)</sup> بالمالكة لأن الأحوال مترادف عليه ولا نماء له وتحتاج إلى  
أن تؤدى من عين أخرى . وفي ذلك مالا عهد للشرع به في الزكاة<sup>(٣)</sup>  
لمعظم الاجحاف .

وأما أن تمنع من استعماله وتوجب تكثيره ففي ذلك من .....<sup>(٤)</sup>  
ومنع السباح وكسر الأغراض<sup>(٤)</sup> ما قد تنزه حكمة الشرع عنه فثبت أنه لا وجه

- (١) يريد بالسألة : سألة أن الحلي لا زكاة فيه .
- (٢) قوله : ( فهذا يفيضي إلى الاجحاف . . ) أى أن الزكاة إذا وجبت في الحلي وزكته مالكة أفضى ذلك إلى أحد أمرين لا ثالث لهما . وهما :  
أما أن تزكي حليها من الحلي نفسه ، ومن ثم نجد الحلي يتناقض . وهذا ما لا يعرف له نظير في الشرع ، وأما أن تزكي حليها من عين أخرى وفي هذا خسارة على المالكة لأنها تزكي ما لا ينوونه ضرر واجحاف بالمالكة .
- (٣) كلمة لم استطع قراءتها ورسها هكذا ( الحمر ) ولعلها التحكيم . أو التجبر . أو أخرجه .
- (٤) الأغراض : جمع غرض . والغرض في الأصل : الهدف الذى يرمى فيه .  
الصاح : ( ١٠٩٣ / ٣ ) ، ومقصد المصنف هنا : الأشياء المستعملة عادة في البيوت .

لا يجاب الزكاة فيه ، ولا يلزم الحلي المحظور للرجال والأواني فإنما  
 تأمره بكسر ذلك وسبكه وضربه دنائير لأنه محرم الاستعمال والابحار .  
 فإن قيل : لو كان كذلك لم يجب على من كسره الضمان .  
 قلنا : لا ضمان على من كسر أواني الذهب والفضة والصليب<sup>(٣)</sup>  
 والتماثيل<sup>(٤)</sup> ، فأما حلي الرجال فيصلح للنساء فلا يكسر كما لا تحرق  
 أثواب الحرير لصلاحها لذلك<sup>(٥)</sup> والمعذر فيه أنه ان اقتناء لنفسه فهو  
 محرم شرعا . فما عدل به الى استعمال مباح بخلاف سألتننا .

(١) يشير هنا الى أن من اتخذ حليا من الرجال لتحريمه عليهم ، وقد  
 تقدم ما يدل على ذلك ، أو اتخذها أوانيا وهو أى الاتخاذ محرم  
 أيضا ، ومن فعل ذلك أمر بتغييره وتلزمه الزكاة .

(٢) السبك : من سبك سبك سبكا ، وسبك الفضة : أذابها وخلصها .  
 انظر : الصحاح : (١٥٨٩/٤) ، والمغرب : (٣٨٠/١) ، والسياسة  
 جمع سبيكة .

(٣) الصليب : واحد جمعه صلب ، وصلبان . الصحاح : (١٦٤/١) ، وقال  
 المطرزي : الصليب شيء مثلث كالتثال تعبده النصارى ، ومنه كره الصليب  
 أى تصوير الصليب لأنه من علامات الكفر . المغرب : (٤٢٨/١) .

(٤) التماثيل : جمع تماثيل بكسر التاء المعجمة وهو الصورة . انظر : الصحاح  
 (١٨١٦/٥) ، والقاموس المحيط : (٥٠/٤) .

وزاد المطرزي في المغرب بقوله : ( والتماثيل ما تصنعه وتصوره مشبها  
 بخلق الله تعالى من ذوات الروح والصورة ) . انتهى . . . المغسرب :  
 (٢٥٢/٢) .

(٥) أى لم يذبح أثواب الحرير للنساء حيث يجوز لهن لبسه لورود النص بذلك .

ولا يلزم السبائك والتبر<sup>(١)</sup> . فإنه لا ضرر عليه في كسر ذلك وطبعه للتجارة لأن مصير ذلك الى دار الضرب . فإنه لا يقع لـه<sup>(٢)</sup> إلا بذلك فإن لم يفعل فقد عطل منفعة جهلا منه وتغريطا . فلزمه زكاته . كما لو قطع الاناث من بهيمة الأنعام عن الذكور في حال السوم فإنه يلزمه الزكاة .

(١) التبر . بكسر التاء المعجمة الشئ من فوق وسكون الباء الموحدة من تحت . قال عنه الجوهري " ما كان من الذهب غير مضروب . فإذا ضرب التبر فهو عين ولا يقال تبر إلا للذهب وبعضهم يقوله للفضة أيضا " . الصحاح : (٦٠٠/٢) ، وقال ابن منظور : ( التبر : الذهب كله وقيل هو من الذهب والفضة وجميع جواهر الأرض من النحاس والفضة والشبه والزجاج ، وغير ذلك ما استخرج من المعدن قبل أن يماغ ويستعمل ) . لسان العرب : (٨٨/٤) ، ثم انظر المضرب (١٠٠/١) ، والقاموس المحيط : (٣٩٣/١) ، والذي يعتمد عليه مسن هذه الأقوال أن التبر ما كان من ذهب أو فضة على حد سواء لقوله صلى الله عليه وسلم : " الذهب بالذهب تبرها وعينها . والفضة بالفضة تبرها وعينها " . رواه أبو داود : (٦٤٤/٣ - ٦٤٥ - ٦٤٦) ، والنسائي : (٢٤٢/٧) ، والبيهقي : (٢٧٧/٥) ، فالرسول الكريم صلى الله عليه وسلم - سعى الذهب تبراً وسعى الفضة تبراً فدل على أنها يسميان بذلك على حد سواء " .

(٢) أى أن السبائك والتبر لا تحصل الفائدة منها إلا إذا ضربها وحسبها الى . لانير ، ودرهم أو الى حلى .



وكذلك اذا دفن دراهمه . . قلنا : قد فرطت في قطعها عما  
أرصدت له . التجارة والتنمية لغير غرض صحيح فعليك الزكاة . بخلاف  
الحلي فانه عدل به الى غرض صحيح ، فصار كما لو عدل بالسائبة  
الى الأعمال السباحة .

لأن الحل : يلزم على ما ذكرته الدراهم الثقة <sup>(٢)</sup> والمعمورة <sup>(٣)</sup>  
اذا جعلها للزينة فانه قد عدل بها الى استعمال مباح وتلزم الزكاة . <sup>(٤)</sup>

(١) من دفن ماله ولم يرصدها للتجارة والتنمية تلزمه الزكاة لأن فعله  
هذا جاء تفريطاً منه فلم تسقط الزكاة عنه .

ومن صاغ السباك والتبر حلها فهذا بخلاف من دفن ماله فالثاني  
منها تلزمه الزكاة بلا خلاف أما الأول وهو الذي صاغ السباك والتبر  
حلها فالمعتد عند المالكية والشافعية والحنابلة أن لا زكاة نسي  
الحلي لأنه لم يرصد للنساء والتجارة . انظر الموطأ : (٢٥٠/١) ، والأم  
للإمام الشافعي : (٤٤/٢ - ٤٥) ، والهداية للمصنف : (٧٢/١ - ٧٣) ،  
والمغني : (١١/٣ - ١٢) .

(٢) انظر أحكام القرآن : (٣٠٤/٤) .

(٣) الثقب : الخرق النافذ بفتح الخاء المعجمة وسكون الراء المهملة ،  
والثقة مثله ، وانا يقال هذا فيها بقل ويصغر . وجلد مثقب ، والنساء  
ثقبين البراقع : جعلن فيها ثقباً . المغرب : (١١٨/١) ، وانظر  
القاموس المحيط : (٤٣/١) .

(٤) العروى : بضم العين وسكون الراء هو خلاف اللبس . القاموس المحيط :  
(٣٦٣/٤) ، فعمل الصنف أراد بالعمرة التي ذهبت الكتابة التي عليها  
وانسحبت فكانها تعرت . انظر : المدع (٣٧٥/٢) .

وفي مسائل أحمد رواية اسحاق بن هاني : سألت أبا عبد الله عن  
رجل يكون عنده دراهم صحاحا : يزكى ظله : قال : لا يزكى الا صحاحا  
ينظر الى قدر ما بينهما من الزيادة فيخرجه : (١١٧/١) .

قلنا : يحتل أن لا نسلم ونقول هي كسالتنا ويحتل أن يكون فيها الزكاة <sup>(٢)</sup> لأنها راجعة للتجارة . وما تجدد فيها صناعة <sup>(٣)</sup> اخرجتها عن الثمن المعتاد الذي تقوم به الأشياء بخلاف ( ٣٠٧ - ١ ) الحلبي فانها لا تقوم به المتلفات والجراحات <sup>(٤)</sup> . فقد خرج عن أصله المرصد له .

طريقة أخرى : ايجاب الزكاة في الذهب والفضة لا يخلو أن يكون لعيونها أو لمعنى فيها . لا جائز أن تكون لأعيانها لأنفسه لو كان كذلك لما اختلف الحال بين كثيره وقليله <sup>(٥)</sup> . لأن الحكم المتعلق بالعين لا يختلف بالقلّة والكثرة كالدما <sup>(٦)</sup> ، فلما اعتبر الشرع عددا هو النصاب وأصدا هو الحول .

- 
- (١) يريد : الدراهم المثقبة والمعراه اذا جعلها للزينة ويريد بقوله : ( مسالتنا ) مسألة زكاة الحلبي .
- (٢) لأنها دراهم والدراهم فيها الزكاة وتقوم بها الأشياء وبها تشتري الأغراض .
- (٣) ( ما ) هنا نافية أي : لم تتجدد فيها صناعة تخرجها .
- (٤) اذا أتلّف انسان مال انسان آخر قوم المتلف بالدنانير أو الدراهم ولا يمكن تقويمه بالحلي مثلا .
- (٥) أي بين ما بلغ النصاب ، وما لم يبلغه .
- (٦) يقصد بقوله ( كالدما ) اذا اشترك جماعة في قتل واحد . فإن الجماعة يقتلون بالواحد وهو قول جمهور الفقهاء . وانظر المذهب : ( ٢٢٣ / ٢ ) ، والمبسوط : ( ١٢٦ / ٢٦ - ١٢٧ ) ، والكافي لابن عبد البر : ( ١٠٩٨ / ٢ ) ، وداية المجتهد : ( ٣٩٩ / ٢ - ٤٠٠ ) ، والمغنى : ( ٦٧١ / ٢ ) ، ونصيب الرأية : ( ٣٥٣ / ٤ ) ، ثم انظر : فقه عمر بن الخطاب للرحيلي : ( ٢٠٩ / ٢ - ١١٠ ) ، وفقه سعيد بن المسيب : ( ٢٢ / ٤ - ٢٣ ) ، وفقه الأوزاعي : ( ٢٦٨ / ٢ ) ، وفقه أبي ثور ( ٦٧٩ ) .

قلنا : انه اعتبر ما لاَّ يحتل المواساة لكثرة ارفاقه ونسائه وهذا

انما يكون اذا ينقلب في التجارات والمعاملات وقد عدم في الحلي .

فإن قيل : انما اعتبر الشرع الحول لثلاث تترادف الزكاة على

المال فتستغرقه .

قلنا : فكان يجب اذا وجد المال تجب زكاته في الحال . ثم

لا يؤخذ منه الا بعد حول آخر فلما قلتم لا زكاة فيه حتى يحول

عليه الحول بطل ما ذكرتم .

فإن قيل : لو كان المراد النماء لوجب اذا ركز المال أن لا تجب

الزكاة .

قلنا : هناك هو المفرد في التنمية المضيق للمنفعة فلم يلتفت الى

(١) المواساة : المشاركة والمساهمة في المعاش والرزق ، النهاية لابن الأثير :

• (٥٠/١)

(٢) الترادف : بمعنى التتابع . انظر : الصحاح : (١٣٦٤/٤) ، والنهاية :

(٢١٥/٢ - ٢١٦) ، والمراد : ألا تتابع عليه الزكاة فتستغرق المال

وتستوعبه .

(٣) الرّكز : الغرز في الأرض : بفتح الراء السهلة ، أما الرّكز : بكسر الراء

فهو الصوت الخفي . والركاز : بكسر الراء : دفن أهل الجاهلية ، كأنه

ركز في الأرض ركزا .

وما ركزه الله في الأرض من المعادن مثل الذهب والفضة وغيرها من

المعادن أي كان نوع الراكز . انظر : الصحاح (٨٨٠/٣) ، والمغريب :

(٣٤٤/١) ، والقاموس المحيط : (١٨٣/٢) ، وتاج العروس : (١٥٩/١٥ -

• (١٦٠

(٤) فرط يفرط فرطا : والفرط التقصير والتضييع وكذلك التفریط . انظر : الصحاح

(١١٤٨/٣) ، والقاموس المحيط : (٣٩١/٢) ، وتاج العروس (٥٢٧/١٩) .

فعله واعتمدا على القاعدة المعقولة المسهدة في الشرع .  
 لأن قيل : فيلزم المال الضال والمنصوب لا استثناء له <sup>(١)</sup> ولا هو  
 مفطر فيه وجوب الزكاة .

قلنا : لا نسلم من يقول لا يلزمه زكاته وهو أظهر الروايتين  
 عندى . <sup>(٢)</sup>

(١) لا استثناء له : يقصد أن الغاصب إذا فصب مال غيره ونما ذلك المال ،  
 فإن النماء يكون تبعا لأصل المال واستثناء الغاصب للمال لا قيمة  
 له . وقد نص على ذلك المحنف في كتابه الهداية حيث يقول : " فإن  
 فصب دنانير واشترى بها سلعة فربح ، فالسلعة وربحها لمالك الدنانير .  
 ثم قال : " وإن كان اشترى السلعة في ذاته - أى دينا - ثم  
 نقد الدنانير احتل أن يكون الحكم كذلك واحتل أن يرد مثل الدنانير  
 وتكون السلعة وربحها له " . الهداية لأبي الخطاب : ( ١٩٤ / ١ ) ، وانظر :  
 المتق ( ١٤٦ ) ، والكافي : ( ٣٩٣ / ٢ ) .

(٢) اختلف الحنابلة في حكم زكاة المنصوب الى قولين :

الأول طهبا : لا زكاة في المال المنصوب حتى يقبضه وحجة من قال  
 بهذا القول : أنه مال خرج عن يده وتصرفه وصار منوطا منه فلم يلزمه  
 زكاته كمال المكاتب .

القول الثاني : فيه الزكاة وحجة القائلين به : أن ملكه - أى المنصوب  
 منه - عليه تام فلزمته زكاته كما لو نسي عند من أودعه أو كما لو أسر  
 أو حبس . وحيل بينه وبين ماله . ورجح المصنف هذه الرواية .

ولا زكاة على كلا القولين الا بعد قبض المال المنصوب .  
 والحكم في المال المنصوب والسروق والسجود والضال واحد .  
 المعنى : ( ٤٨ / ٣ ) ، وانظر الشرح الكبير : ( ٥٩٦ / ١ ) .

(١) عبارة أخرى : أنه نوع مال تجب الزكاة فيه بشرطين . فوجب  
أن يتنوع نوعه بين نوعا تجب فيه الزكاة (٢) . ونوعا لا تجب فيه الزكاة  
كالعواشي وسائر الأموال ، ونريد بالشروطين الحول والنياب (٣) . وفيه  
احتراز من الحبوب (٤) .

احتج الخصم : لما روى عن النبي - صلى الله عليه - أنه قال  
" كل مال لم تؤد زكاته فهو كنز وإن كان ظاهرا . وكل ما أديت  
زكاته فليس بكنز وإن كان مدفونا " (٥) . وأشار بالكنز إلى أن الله

(١) الضمير يعود إلى الذهب والفضة فهي تنقسم إلى قسمين :

قسم فيه الزكاة وهو الذي بلغ عشرين مثقالا ومن الفضة الذي بلغ  
مئتي درهم . وقسم لا زكاة فيه كالحلي .

(٢) وهو المعد للتجارة والنساء والزيادة : وهذا النوع فيه الزكاة بلا خلاف  
إذا بلغ نصابها وحال عليه الحول : قال ابن النذر : " وأجمعوا على أن  
في مئتي درهم خمسة دراهم ، وأجمعوا على أن الذهب إذا كان عشرين  
مثقالا وقيته مئتا درهم أن الزكاة تجب فيه " . الاجماع : ( ٤٨ ) .

(٣) يريد بالعواشي : الموامل والنواضح - وقد تقدم بيانها - أي فـ

السائمة - ويريد بقوله : ( سائر الأموال ) : أي الأموال المعسدة  
للاقتناء وليست للتجارة ، وغير ذلك . <sup>نوع لا زكاة فيه / ونوع فيه الزكاة</sup>  
<sup>وهو المعد للتجارة وكذا الموامل سم بهيم النظام</sup>

(٤) احتراز المصنف من الحبوب : لأن الحبوب لا يعتبر فيها حلول الحول

وانما المعتبر فيها ظهور الثمر، ويدو الصلاح . انظر الهداية : ( ١ / ٧٠ -

( ٧١ ) ، والمفني : ( ٢ / ٧٠٢ ) ، والكافي : ( ١ / ٣٠٤ ) .

والحبوب لا تنقسم إلى قسمين بل هي قسم واحد فقط فيه الزكاة .

(٥) رواه الشافعي في مسنده : ( ٨٢ ) ، ومحمد بن جرير الطبري في تفسيره

( ١١٨ / ١٠ ) ، والبيهقي : ( ٤ / ٨٢ - ٨٣ ) ، وكلهم عن ابن عمر موقوفا .

ورواه البيهقي مرفوعا وموقوفا وقال : هذا هو الصحيح موقوف ( ٤ / ٨٢ و ٨٣ )

تعالى توعّد الذين يكتزون الذهب والفضة بالعذاب بقوله (( والذين يكتزون الذهب والفضة )) الآية . وهذا عام في الصوغ وغيره .<sup>(١)</sup>  
<sup>(٢)</sup>  
<sup>(٣)</sup>

قلنا : هذا لا يتناول مسألتنا بالاجماع لأنها من مسائل الاجتهاد ولا عقاب على من لم يوجب فيها .<sup>(٤)</sup>

ولهذا قال أحمد - رحمه الله - روى عن خمسة عشر من أصحاب<sup>(٥)</sup>

وروى بنحوه الامام ابن خزيمة : (١١/٤ - ١٢) عن عبدالله . ولعله ابن عمر راوى الحديث . انظر الترفيب والترهيب : (١/٥٢٠ - ٥٢١) ، و اشار البخارى الى ذلك حيث اخرج أن أعرابيا قال لابن عمر : أخبرني عن قول الله (( والذين يكتزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله )) . قال ابن عمر رضي الله عنهما \* من كتزها ظم يؤذ زكاتها فويل له ، وانما كان هذا قبل أن تنزل الزكاة ، فلما أنزلت جعلها الله طهرا للأموال \* البخارى مع الفتح : (٢/٢٧١) ، زاد ابن ماجه رحمه الله \* ثم التفت فقال : ما أبالي لو كان لي أحد ذهباً أعلم عدده وأزكبه ، وأعمل فيه بطاعة الله عز وجل : (١/٥٦٩ - ٥٧٠) .

(١) التوبة : آية رقم ٣٤ / ، وتكلم الآية (( والذين يكتزون الذهب والفضة ، ولا ينفقونها في سبيل الله فيشرهم بعذاب الم )) .

(٢)

(٣) انظر معنى هذا الاعتراض في أحكام القرآن : ٣٠٣/٤ ، والبسوط : (٢/

(١٩١ - ١٩٢) ، وندائع الصنائع : (٢/٨٤٢) .

(٤) نعم السجته المخطئ \* لا اثم عليه بالاجماع كما ذكر المصنف لكن لا يلزم الخصم عدم الاستدلال بهذه الآية على وجوب الزكاة هنا .

(٥)

وصوابه عن خمسة وهم ابن عمر وجابر وأنس وعائشة وأسامة وليسوا خمسة عشر . انظر قول ابن قدامة صاحب المغنى : (٢/١١) ، وابن قدامة صاحب

الشرح الكبير : (١/٦٦٥) ، والفروع : (٣/٤٦٢) ، والبدع : (٢/٣٦٩) ،

والانصاف : (٣/١٣٨) ، والروض المربع : (١٦٥) ، وشرح منتهى الارادات :

(١/٤٠٤) ، والمقنع الذى طبعه حاشية تنسب لسليمان بن عبدالله بن محمد

ابن عبد الوهاب : (١/٣٣١) ، وبنار السبيل في شرح الدليل : (١/١٩٥)

فهؤلاء طائفة الحنابلة منهم المتقدم ومنهم التأخر كلهم نصوا على أن

الروى عن أحمد خمسة ، ولم أشر على أحد من طائفة الحنابلة قال أنهم خمسة

عشر . . . فلعلها سبق قلم . وقد تقدم بيان مثل هذا ص (١١٣) .

رسول الله . صلى الله عليه - أنه لا زكاة في الحلبي منهم ابن عمر<sup>(١)</sup>  
 وجابر وعائش<sup>(٢)</sup> وأسما<sup>(٣)</sup> - رضي الله عنهم - فوجب حمل (٣٠٧ - ب) ،  
 العموم على فقير المصوغ .

واحتج بقوله عليه السلام : " في الرقة ربع العشر " .<sup>(٥)</sup>

الجواب : أن الرقة عبارة عن الورق . يقال : ورق ورقة كما  
 يقال وعد وسدة ووزن وزنة ووصل وصلة ..

فإن قيل : قال ابن قتيبة<sup>(٦)</sup> : الرقة الفضة في اللغة<sup>(٧)</sup> ، قال  
 الشاعر<sup>(٨)</sup> :

وخالد من ديله على ثقة .. لاذهب ينجيكم ولا رقة<sup>(٩)</sup>  
<sup>(١٠)</sup>

(١) ، (٢) ، (٣) ، (٤) سبق في صحيفة رقم (١١٣) من هذه الرسالة تخريج أقوالهم .

(٥) أخرجه مالك في الموطأ : (٢٥٩/١) ، والشافعي في السند : (٩٠) ، وأحمد

(١٢/١ و ١٢٢ - ١٢) والبخاري مع الفتح : (٣١٨/٣) ، وأبو داود :

(٢٤٤/٢) ، والنسائي : (١٤/٥ و ٢٠) ، كلهم بلفظ : ( وفي الرقة

ربع العشر ) . ثم انظر هذا الاعتراض في أحكام القرآن : (٣٠٤/٤) .

(٦) هو أبو محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري الروزي اللخمي

المشهور صاحب التمانيف الكثيرة ، ولد سنة (٢١٣هـ) . واختلف في

سنة وفاته فقيل (٢٧٠هـ) ، وقيل (٢٧٦) . والثاني أرجح : له ترجمة

في تاريخ بغداد : (١٧٠/١٠ - ١٧١) ، ووفيات الأعيان : (٤٢/٣) -

(٤٣) ، وسير أعلام النبلاء : (٢٩٦/١٣) ، والبداية والنهاية : (٥٥/١١) ،

ونخبة الرواة : (٦٢/٢ - ٦٣) .

(٧) انظر : غريب الحديث لابن قتيبة : (١٨٨/١) ، وقال : " والرقة أيضا الفضة " .

وفي (٢٨١) قال " الورق الفضة بكسر الراء " . وقال في تفسير غريب

القرآن (٢٦٥) ، والورق : الفضة ، دراهم كانت أو غير دراهم .

(٨) الاستشهاد بالبيت ليس من كلام ابن قتيبة وليس في كتابه الغريب .

(٩) في المخطوطة كتب " ينجيكم " . وهو تحريف والصواب ينجيكم كما هو مثبت

أعلاه والتصحيح من لسان العرب : (٣٧٥/١٠) .

(١٠) هذا البيت نسبته ابن برّي كما قال ابن منظور للصحابي الجليل خالد

(١)  
فطابق الرقة بالذهب ، والذهب عبارة عن المصوغ وغيره كذلك الرقة .  
قلنا : قد روى عن ابن جرير الطبري <sup>(٢)</sup> أنه قال : لا يسمى  
المصوغ من الفضة رقة كما لا يسمى المنسوج من القطن قطناً . وقول  
الشاعر طلب به القافية ولم يرد به المطابقة لجميع الجنس بل طابق  
بعضه ببعضه وهو المصروب .

واحتج بما روى عن عائشة قالت : " رأى النبي - عليه السلام -  
في يدي فتحات من ذهب فقال ما هذه يا عائشة . قلت : فتحات <sup>(٣)</sup>

— ابن الوليد - رضي الله عنه - والبيت الذي قبله :

ان السهام بالردى ملوكة .. والحرب ورها العلال مطلق

انظر : لسان المصرب ( ٣٧٥/١٠ ) .

(١) قال الجوهري : " الورق : الدراهم المضروبة وكذلك الرقة والها " عوض  
من الواو " : الصحاح : ( ١٥٦٤/٤ ) ، وقال الطبري : " الورق بكسر الراء  
المضروب من الفضة وكذلك الرقة وجمعها رقون " المغرب : ( ٣٥٠/٢ ) ،  
وقال ابن شيمه في غريب الحديث : " الورق والفضة اذا ضربت دراهم  
فهي ورق " : ( ١٨٢/١ ) .

(٢) هو أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد الطبري ، الامام العلم المجتهد  
عالم زمانه وصاحب التصانيف المشهورة . ولد - رحمه الله - سنة ( ٢٢٤ هـ )  
وتوفي سنة ( ٣١٠ هـ ) ، وطلب العلم بعد سنة أربعين ومائتين . قال  
عنه الخطيب البغدادي : " كان أحد أئمة العلماء ، يحكم بقوله ، ويرجع  
الى رأيه لسعفته وفضله " له ترجمة في تاريخ بغداد : ( ١٦٢/٢ ) ،  
وفيات الأعيان : ( ١٩١/٤ ) ، والمعين في طبقات السحدثين : ( ١٠٨ ) ،  
ومعرفة الغراء الكبار : ( ٢١٢/١ ) ، وكتاب الوفيات لابن قنفذ : ( ٢٠٣ ) ،  
والنجوم الزاهرة : ( ٢٠٥/٣ ) ، وطبقات المفسرين للداودي : ( ١٠٦/١ ) .

(٣) الفتحات : جمع فتحة ، وهي الخاتم . قال ابن الأثير : " فتح : جمع  
فتحة وهي خواتيم كبار تلبس في الأيدي . ، ربما وضعت في أصابع  
الأرجل . وقبل هي خواتيم لا فصوص لها " . النهاية : ( ٤٠٨/٣ ) ، وانظر  
غريب الحديث : لابي عبد ( ٣١٢/٤ ) .



أتزين لك بها . فقال : أتؤدين زكاتها ؟ قلت لا قال : هي حسبك  
من النار<sup>(١)</sup> . وروى أنه رأى امرأتين يطوفان بالبیت وعليهما سواران من  
ذهب فقال : أتحيان أن يسوركما الله بسوارين من نار ؟ قالتا : لا  
قال : فأديا زكاتها<sup>(٢)</sup> .

(٣)  
الجواب : أن خبر عائشة برويه محمد بن عطا وهو ضعيف جدا

(١) رواه أبو داود : (٢١٣/٢) ، عن عائشة بلفظ : " دخل علي رسول الله  
— صلى الله عليه وسلم — فرأى في يدي فتحات من ورق . فقال : ما  
هذا يا عائشة ؟ فقلت صنعتهن أتزين لك يا رسول الله ، قال :  
أتؤدين زكاتهن ؟ قلت : لا أو ما شاء الله ، قال : هي حسبك من  
النار . والدارقطني : (١٠٥/٢ - ١٠٦) ، والحاكم : (٣٨٩/١ - ٣٩٠)  
والبيهقي : (١٣٩/٤) ، وانظر : معنى هذا الاعتراض في أحكام القرآن  
(٣٠٣/٤ - ٣٠٤) ، وفتح القدير : (٢١٦/٢) .

(٢) أخرجه أبو عبيد في الاسـوال : (٣٩٢) ، وابن أبي شيبة :  
(١٥٣/٣) ، وأحمد : (١٧٨/٢ و ٢٠٤ و ٢٠٨) ، وأبو داود (٢١٢/٢)  
والترمذي : (٢٠/٣ - ٢١) ، والنسائي : (٢٨/٥) ، والدارقطني :  
(١٠٩/٢) ، والبيهقي : (١٤٠/٤) ، وجميع من ذكر لم يرووه بنفسـ  
اللفظ الذي ذكره المصنف وقد اختلفت ألفاظ من روه اختلافا يسيرا . ولم  
يوردوا لفظة : " يطوفان بالبیت " ، وإنما هما امرأة ، وابنة لها ، من  
البن مأتا رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فلما رأى ما عليهما . قال  
ما قال . والحديث من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده .  
انظر هذا الاعتراض في أحكام القرآن : (٣٠٣/٤) ، والمبسوط : (١٩٢/٢)  
واللباب في الجمع بين السنة والكتاب : (٣٨٤/١) ، وفتح القدير :  
(٢١٦/٢) .

(٣) هو محمد بن عمرو بن عطاء ، ثقة أخرج له البخاري مع الفتح (٣٠٥/٢) ،  
ونسبه الدارقطني الى جده فلم يعرفه ولذلك قال عنه مجهول في سننه  
(١٠٦/٢) ، وهو ثقة قال فيه ابن أبي حاتم عن أبيه ثقة صالح الحديث .

ثم يحتل أن هذا كان في صدر الاسلام <sup>(١)</sup> حيث كان الحلي محرما .  
ولهذا روت فاطمة بنت قيس <sup>(٢)</sup> أن النبي - عليه السلام - قال : " من  
تصور بسوارين من ذهب سوره الله بسوارين من نار ومن تطوق بطسوق

== ثم قال : سئل أبو زرعة عنه فقال : مدينني قرشي من بني عامر بن لؤى  
ثقة ، وقد نسبته الامام البخارى وأبو داود والحاكم والبيهقي الى أبيه  
ثم جده وقال الحاكم هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه  
ووافقه الذهبي . وقال الذهبي في السير أحد الثقات . انظر : تاريخ  
يحيى بن معين : (٥٣٣/٢) ، والجرح والتعديل : (٢٩/٨) ، والكاشف  
(٨٤/٣) . وسير أعلام النبلاء : (٢٢٥/٥) ، ونصب الراية : (٣٧١/٢) ،  
وتهذيب التهذيب : (٣٧٣/٩) ، وخلاصة تهذيب التهذيب الكمال :  
(٤٤٤/٢) ، ورواه الخليل : (٢٩٧/٣) .

(١) ذهب كثير من أهل الحديث الى أن النهي الوارد في الذهب إنما كان  
في صدر الاسلام قبل فرض الزكاة . انظر : السنن الكبرى للبيهقي :  
(١٤٠/٤) ، والترغيب والترهيب : (٥٥٧/١ و ٥٥٨) ، وقال آخرون :  
ان النهي الوارد منصب على من لم يترك ماله . انظر صحيح ابن خزيمة  
(١١/٤ - ١٢) .

(٢) هي فاطمة بنت قيس بن خالد الفهرية القرشية ، أخت الضحاك بن قيس .  
وهي أسن منه . تزوجت أبا عمرو بن حفص بن الخيرة ، فطلقها . وفي قصة  
طلاقها أحكام فقهية . ثم خطبها معاوية ، وأبو جهم ، فاستشارت رسول الله  
- صلى الله عليه وسلم - فأمرها أن تتزوج أسامة بن زيد . لها ترجمة  
في طبقات ابن سعد : (٢٧٣/٨) ، والاستيعاب : (١٢٩/١٣ - ١٣٠) مع  
الاصابة وأسد الغابة : (٢٣٠/٧) ، والاصابة مع الاستيعاب : (٨٥/١٣ -  
(٨٦) .

(١) من ذهب طوقه الله بطوق من نار .

جواب آخر : أن الزكاة المذكورة في الحلي اعارته ولهذا روى  
الأثر <sup>(٣)</sup> وغيره عن ابن عمر <sup>(٤)</sup> وجابر وسعيد بن المسيب <sup>(٥)</sup> والحسن البصري  
والشعبي <sup>(٦)</sup> ، وفسرهم أنهم قالوا : زكاة الحلي اعارته ورواه

(١) لم أجده بهذا اللفظ وقد روى الدارقطني عن فاطمة بنت قيس :  
أنها تقول : " أتيت النبي - صلى الله عليه وسلم - بطوق فيه سبعون  
مثقالا من ذهب فقلت يا رسول الله خذ منه الفريضة فأخذ منه  
مثقالا وثلاثة أرباع مثقال " : ( ١٠٧/٢ ) ، وأعله الدارقطني بأبي بكر  
الهدلي وقال فيه : متروك ولم يأت به غيره . وانظر : أخبار  
اصبهان لأبي نعيم : ( ٣٤٤/١ ) ، وروى أحمد : ( ٤٤٠/٢ ) ، والنسائي  
( ١٣٧/٨ ) ، واللفظ له عن أبي هريرة قال : " كت قاعدا عند  
النبي - صلى الله عليه وسلم - فأتته امرأة ، فقالت يا رسول الله  
سوارين من ذهب . قال سواران من نار ، قالت يا رسول الله : طوق  
من ذهب ، قال طوق من نار . قالت قرطين من ذهب . قال :  
قرطين من نار ، وكان عليها سواران من ذهب فرمت بهما . قالت :  
يا رسول الله : إن المرأة إذا لم تتزين لزوجها صلت عنده . قال :  
ما يمنع إحداهن أن تصنع قرطين من فضة ثم تصفوه بزعفران أو بعبير .  
(٢) هذا ما سربه السلف الزكاة في الحلي وأن المراد بها الإحارة  
وستأتي .

(٣) كلمة ( غيره ) : كررت مرتين .

(٤) انظر ص ( ١١٢ و ١١٣ ) ، من هذه الرسالة ففيها أقوالها .

(٥) انظر ص ( ١١٤ و ١١٦ ) " " " تجد ما ذهبها إليه .

(٦) هو أبو عمرو طاهر بن شراحيل الشعبي الهمداني ، ولد في خلافة  
عمر رضي الله عنه لست سنين ملين ، وقيل سنة ٢١ هـ . وكان قسوى  
الذاكرة . قال عن نفسه : وما كتبت سوداء في بيضاء قط ولا حدثتني  
رجل بحدث فأحببت أن يعيده علي ولا حدثتني رجل بحدث  
الا حفظته . توفي - رحمه الله - سنة ١٠٤ هـ كما قال البخاري ، له  
ترجمة في طبقات ابن سعد : ( ٢٤٦/٦ - ٢٥٦ ) ، وطبقات خليفة  
( ١٥٧ ) ، وتاريخ خليفة : ( ٣٣٠ ) ، والتاريخ الصغير : ( ٢٤٣/١ ) ،

(١) ..... من أصحاب الشافعي عن النبي - صلى الله عليه - أنه قال

• زكاة الحلي اعارته •<sup>(٢)</sup>

لأن قيل : العارية غير واجبة فكيف يتواعد عليها بالنار قيل :<sup>(٣)</sup>

كما تواعد ( ٣٠٨ - أ ) في قوله تعالى : (( فويل للمعلمين )) الى قوله

(( ويصنعون الماعون )) وهي اعارة اثاث البيت من القدر والدلو<sup>(٤)</sup>  
(٥)

والمعارف لابن قتيبة : ( ١٩٨ - ١٩٩ ) ، وتذكرة الحفاظ : ( ٧٩ / ١ ) ، وطبقات

الحفاظ : ( ٢٢ - ٢٣ ) •

وقد روى قول الشعبي عبدالرزاق : ( ٨١ / ٤ - ٨٢ ) ، وأبو عبيد في

الأموال ( ٤٠١ ) ، وابن أبي شيبة : ( ١٥٥ / ٣ ) ، والبيهقي : ( ١٤٠ / ٤ ) •

(١) كلمة لم استطع قراءتها ورسها هكذا • الناس •

(٢) الذي يظهر أنه ليس بحديث مرفوع ، وإنما هو من قول السلف وكل مسن

ذكره لم يرفعه • انظر الأم : ( ٤٥ / ٢ ) ، وعبدالرزاق : ( ٨٢ / ٤ ) ، والأموال

( ٣٩٩ - ٤٠٠ - ٤٠١ ) ، وصنف ابن أبي شيبة : ( ١٥٥ / ٣ ) ، وسنن

البيهقي : ( ١٤٠ / ٤ ) ، وانظر مسائل الإمام <sup>عنه</sup> برواية اسحاق بن هانئ : ( ١ /

١١٣ ) ، وأيضا رواية ابنه عبدالله : ( ١٦٤ ) •

وقال السخاوي بعد إيراده هذا الأثر يذكره الفقهاء ، ثم ذكر جماعة

من السلف قالوا هذا القول •

وقال العجلوني : • يقع في كلام بعض الفقهاء • انظر : المقاصد الحسنة

للسخاوي ( ٢٢٤ ) ، وكشف الخفاء • ومزيل الألباس للعجلوني : ( ٥٣٠ / ١ ) •

(٣) وهي هبة منعمة لا تملك وهي مندوب اليها لا واجبة لما فيها من التعاون

بين المسلمين • انظر : الهداية لأبي الخطاب : ( ١٨٩ / ١ ) ، والكافى :

( ٣٨١ / ٢ ) ، والمتنع : ( ١٤٤ ) ، ثم انظر معنى هذا الاعتراض في أحكام

القرآن : ( ٣٠٤ / ٤ ) ، وبدائع الصنائع : ( ٨٤٢ / ٢ ) •

(٤) الأيمان : ٤ / ٧ من سورة الماعون •

(٥) الدلو : واحدة الدلاء التى يستقى بها • الصحاح : ( ٢٣٣٨ / ٦ ) ، ولسان

العرب : ( ٢٦٤ / ١٤ ) •

(١) والنخل وما أشبهه وكذا تواعد عليه السلام بقوله : " من كان له ابل أو بقرة فلم يؤد حقها بطح لها بقاع قرقر فتطؤه بأظلافها وتنطحه بقرونها كلما مر عليه أхраها عادت أولاهها " فقل ما حقها يا رسول الله قال : " اغارة دلوها واطراق فحلها ومنحة لبنها " .<sup>(٣)</sup>

وأحتج بما روى الدارقطني بإسناده عن فاطمة بنت قيس أن النبي صلى الله عليه - قال : " في الحلي زكاة " .<sup>(٤)</sup>

(١) النخل : بضم النون وسكون النون وضم الخاء وكذلك فتحها : ما ينخل به وينخل به ومنه نخل الدقيق : غربته . الصحاح : (١٨٢٧/٥) ، وانظر لسان العرب : (٦٥١/١١) .

(٢) في المخطوطة : (قرر) . . والتصحيح من أحمد ومسلم وأصحاب السنن والقرقر المستوى من الأرض الواسع وهو بفتح القافين . انظر النووي طس سلم : (٦٤/٧) .

(٣) أخرجه أحمد : (٢٦٢/٢ و ٢٨٣ و ٤٩٠ و ٣٢١/٣ و ١٥٢/٥) ، ومسلم : (٣١٩-٣١٨/١) ، والدارمي : (٦٨٥ و ٦٨٤ و ٦٨٢ و ٦٨١ و ٦٨٠/٢) وابن ماجه : (٥٦٩/١) ، وأبو داود : (٣٠٣/٢-٣٠٤) ، والنسائي : (١٨/٥) ، وابن الجارود في المتقى : (١٢٣) .

وبين رواياتهم ولفظ المؤلف اختلاف يسير وأقرها اليه لفظ النسائي .

(٤) رواه الدارقطني : (١٠٧/٢) ، وقال : أبو حمزة " هذا ميمون ضعيف " انتهى واسم أبي حمزة ميمون - وقال فيه أحمد بن حنبل أبو حمزة ميمون صاحب ابراهيم ضعيف الحديث . وقال يحيى بن معين فيه : كوفي ليس بشي . وقال ابن أبي حاتم : سألت أبي عن ميمون أبي حمزة القصاب فقال ليس بقوى يكتب حديثه .

وقال البخاري : ليس بذلك ، روى عنه الثوري ، وقال النسائي : ليس بثقة ، انظر : تاريخ يحيى بن معين : (٥٩٩/٢) ، والجرح والتعديل : (٢٣٣/٨-٢٣٤) ، والضعفاء الصغير للبخاري : (١٠٨) ، والمتروكين للنسائي (١٠٠) ، وميزان الاعتدال : (٢٣٤/٤-٢٣٥) ، ولسان الميزان : (٤٠٧/٧) ، والتعليق

المغنى شرح سنن الدارقطني : (١٠٧/٢) .  
انظر : معنى هذا الاعتراض في فتح القدير : (٢١٧/٢) .

والجواب : أنه يرويه أبو حمزة عن الشعبي . وقال الدارقطني  
 أبو حمزة ضعيف . ولو صح فجوابه ما تقدم في الأخبار التي قبله<sup>(١)</sup>  
 ثم نحمله على حلي الكرا<sup>(٢)</sup> .  
 واحتج : بأنه ملك نصاها من جنس الأثمان حولا كاملا . فوجب<sup>(٣)</sup>  
 عليه زكاته أصله إذا لم يكن حليا . أو كان حليا للرجل أو صافيه  
 أو انيا . وهذا صحيح لأن الزكاة تجب في الدراهم والدنانير باعتبار<sup>(٤)</sup>  
 ذاتها لا باعتبار الضرب والصنعة فيها يدل عليه أنه لو سبكها نقارا<sup>(٥)</sup>  
 أو أصدمة لم تسقط الزكاة ، لأن ذاتها موجودة فذلك وإن جعلها حليا  
 للنساء .

- 
- (١) يريد بالأخبار الأدلة المتقدمة التي استدل بها الموجبون للزكاة كأنه  
 يقول جوابنا على هذا الحديث على فرض صحته كجوابنا على ما تقدم  
 من أدلتكم .
- (٢) الحلي المحدث للكرا فيه الزكاة عند الحنابلة : انظر الهداية : (٧٣/١) ،  
 والمغني : (١٢/٣) ، والكافي : (٣١٠/١) ، والمقنع : (٥٧) ، والفرع  
 (٤٦٣/٢) ، والمبدع : (٣٧٠/٢) ، والانصاف : (١٣٩/٣) ، وكشاف  
 القناع : (٢٧٣/١ - ٢٧٤) ، وظاية المنتهى : (٣١٥/١) ، وغيرها .
- (٣) لأنها أثمان المبيعات وقيم التلغات . ثم انظر معنى هذا الاعتراض فسي  
 المبسوط : (١٩١/٢ - ١٩٢) ، وفتح القدير : (٢١٦/٢) .
- (٤) انظر المغني : (١٤/٣) .
- (٥) كتبت كلمة ( عليه ) فوق السطر وكتبت كلمة ( على ) في السطر ولم تشطب  
 أحدهما .
- (٦) النقرة : من الذهب والفضة : القطعة المزادة . وقيل هو ما سبك مجتمعا .  
 والنقرة : السبيكة ، والجمع نقار . لسان العرب (٢٢٩/٥) ، وانظر :  
 الصحاح : (٨٣٥/٢) ، والمغرب : (٢٢١/٢) ، وساج العروس : (١٤ /  
 ٢٧٦) .

الجواب : أنا لا نسلم أن الزكاة تجب فيها باعتبار ذاتها ، بل باعتبار ارمادها للنماء<sup>(١)</sup> والزيادة وترك العدول الى الابتذال<sup>(٢)</sup> والقنينة للترين . ثم يبطل بهاله المخصوب والضال فان الأوصاف موجبة ولا زكاة عندكم ورواية لنسأ<sup>(٣)</sup> .<sup>(٤)</sup>

ثم لا يجوز أن يقال هذا ، كما لا يجوز أن يقال في العوامل<sup>(٥)</sup> من بهيمة الأنعام والثياب وغيرها من الأموال . مكلف ملك من بهيمة الأنعام نصابا حولا وملك من العروض ما قيمته نصاب حولا فأشبه السائمة<sup>(٦)</sup> وأشبه مال التجارة ولا فرق بينهما .<sup>(٧)</sup>

والمعنى : في الأصل : أنه لم يعدل بها عن النماء السمس<sup>(٨)</sup>

- (١) انظر المغنى : (١٤/٣) .
- (٢) الابتذال : مصدر تبذل : يتبذل تبذلا وابتذالا : والتبذل : هو كما قال ابن منظور : ترك التزين والتهيو بالهيئة الحسنة الجميلة على جهة التواضع . لسان العرب : (٥٠/١١) .
- والعدول : الرجوع : ومعنى العبارة : كأنه يقول : ترك أن يرجع الى التواضع للترين .
- (٣) انظر : فتح القدير لابن همام : (١٦٢/٢) ، وحاشية ابن عابدين : (٢/٢٦٠ و ٢٩٠) .
- (٤) سبق أن بينت أن للحنابلة قولين في حكم زكاة المال المخصوب والضال صحيفة ( ١٢٢ ) من هذه الرسالة .
- (٥) سبق بيان حكم العوامل من بهيمة الأنعام والثياب غير المعدة للتجارة : ص ( ١٦ ) .
- (٦) مكلف مرفوع لأنه نائب فاعل للفعل يقال .
- (٧) أى لا يجوز أن يقال مكلف ..
- (٨) يريد الدنانير والدراهم .

(١) الاستعمال 'باح' وفي سألنا بخلافه .  
 واحد ( ٣٠٨ - ب ) بأنه حكم يتعلق بالذهب والفضة فاستوى  
 فيه قبل الصياغة وبعدها دليله الربا (٤) وهذا لأن الزكاة تتعلق بالذهب  
 والفضة باعتبار ذاتهما وذاتهما بعد الصياغة كما كانت قبلها . ألا ترى  
 أن الربا يجري فيها بعلة كونها الثمنية أو بعلة الوزن ثم يجري  
 في الحلبي كما يجري في الدنانير والدرهم دل على أن الصياغة  
 لم تؤثر . (٦)

والجواب : أنا لا نسلم أن الزكاة تتعلق بالذهب والفضة ،

- 
- (١) يريد الحلبي : أنه بعد للاستعمال 'باح' فلا زكاة فيه بخلاف الدنانير ،  
 والدرهم ، فهي معدة للنساء والزيادة ففيها زكاة .
- (٢) انظر قول الجصاص : ( ٣٠٤ / ٤ ) ، وهو قريب من هذا النص . والمبسوط  
 ( ١٩٢ / ٢ ) .
- (٣) انظر الكتاب مع شرحه للباب : ( ١٤٨ / ٢ ) ، وفتح القدير : ( ٢١٥ / ٢ ) ،  
 والدر المختار شرح تنوير الأبصار : ( ٢٩٧ / ٢ - ٢٩٨ ) .
- (٤) يشير بذلك إلى الحديث الشريف الذي رواه أبو داود والنسائي عن  
 عبادة بن الصامت - رضي الله عنه - في الربا ولم يفرق فيه بين المصوغ  
 وغيره ولفظ أبي داود : عن عبادة بن الصامت أن رسول الله - صلى الله  
 عليه وسلم - قال : \* الذهب بالذهب تبرها وعبئها والفضة بالفضة تبرها  
 وعبئها . . فن زاد أو ازداد فقد أربى . . أبو داود : ( ٦٤٤ / ٣ ) -  
 ( ٦٤٥ - ٦٤٦ ) ، ورواه النسائي : ( ٢٤٢ / ٧ - ٢٤٣ ) ، والبيهقي :  
 ( ٢٧٧ / ٥ ) ، والتبر هو : ما كان غير مضروب من الذهب والفضة . انظر :  
 المغرب ( ١٠٠ / ١ ) .
- (٥) صحت في الأصل بالصناعة .
- (٦) ( ١١٠ / ١٢ - ١١١ ) من كتاب المبسوط .



وانما تتعلق بمال مرصود للنساء بعدما اتخذها حلما لا تبقى معدة للنساء .

(١) فإن قيل : اعدادها للنساء بكونها ثمناً وهي أشان بدليل جريان الربا فيها بعلّة الثنية .  
(٢)

فيسئل : الثمن ما لا يمكن الانتفاع بعينه بل يتوصل باخراج عينه من اليد الى الانتفاع بعدما اتخذها حلماً أمكن الانتفاع بعينها للزينة فخرج عن كونه ثمناً وصار كالعروض .

(٣) ولهذا يتعين الحلّي عنده بالعقد فلو كان ثمناً كالدراهم والدنانير م يتعين بالعقد ، فأما الربا فلا يجري عندنا لكونها ثمناً بل لكونه موزوناً كما هو عنده ثم لا يجوز اعتبار الزكاة بالربا

---

(١) انظر معنى هذا الاعتراض في أحكام القرآن للجصاص : (٣٠٤/٤) ، والبسوط : (١٩٢/٢) .

(٢) القول بأن العلة في الذهب والفضة . الثنية هو قول المالكية والشافعية ورواية عن أحمد .

والقول الآخر : أن العلة فيهما الوزن وهو قول الحنفية والمشهور عن أحمد . انظر البسوط : (١١٣/١٢) ، وفتح القدير (٤/٧) ، وحاشية ابن عابدين : (١٦٩/٥) ، وانظر بداية الجشهد : (١٣٠/٢) وحاشية الخرخشي : (٥٦/٥) ، والفواكه الدواني : (١١٢/٢) ، وانظر المذهب : (٣٥٩/١) ، والمجموع : (٣٩٢/٩) ، وانظر المفهومي : (٦ و ٥/٤) ، والمبدع : (١٢٨/٤) ، وكشاف القناع : (٢٣٩/٣) .

(٣) الضمير يعود على أبي حنيفة - رحمه الله - وانظر : توضيح هذه المسألة في كتاب البسوط : (١٩٢/٢) .

لأن الرها أوسع باباً من الزكاة. ولهذا يتعلق بالقليل، والكثير، ولا يعتبر فيه الاسلام، والحرية، والحول، والنصاب. بخلاف الزكاة ولائنه قد فرق فسي الرها بين المصوغ وغيره، ولهذا أجرى الرها في الحديد، والفسر، ولم يجره في معموله. فكيف سوى بينهما في الذهب والفضة ؟ .

واحتج : بأنه مصوغ لو كان للرجل وجب فيه الزكاة فإذا كان للمرأة وجب فيه الزكاة كحلي الكرا<sup>(٣)</sup> والأوانس<sup>(٤)</sup> ، وإذا كان أكثر

(١) قال القرطبي : في تفسير قوله تعالى (( ذلك بأنهم قالوا إنما البيع مثل

الرها )) البقرة . آية / ٢٢٥ / . قال رحمه الله " معناه عند جميع المتأولين : في الكفار ولهم قبل ( فله ما سلف ) ، ولا يقال ذلك لمؤمن عاص بل ينقض بيعه . ويرد فعله ، وإن كان جاهلاً . لكن قد يأخذ العصاة في الرها بطرف من وعيد هذه الآية : ( ٣٥٥ / ٣ - ٣٥٦ ) وعدم اعتبار الاسلام قول الجمهور وخالف أبو حنيفة فأجاز بيع الدرهم بالدرهمين بين المسلم والحربي في دار الحرب . انظر المبسوط : ( ٥٦ / ١٤ ) .

(٢) لا يجري الرها في المصنوع عندهم لأجل الصنعة حيث تخرجه عن جنس الموزون .

(٣) أحكام القرآن للجصاص : ( ٣٠٤ / ٤ ) ، والمبسوط : ( ١٩٢ / ٢ ) ، وفتح القدير : ( ٢١٥ / ٢ ) .

(٤) ذهب المالكية والشافعية والحنابلة الى القول بعدم زكاة الحلي المباح سواء كان للرجل أو كان للمرأة . انظر الكافي لابن عبد البر : ( ٢٨٦ / ١ ) والمتقى للهاجي : ( ١٠٧ / ٢ - ١٠٨ ) ، ولفحة السالك : ( ٢١٩ / ١ ) ، والأم ( ٤٤ / ٢ - ٤٥ ) ، والمهذب : ( ٢١٥ / ١ ) ، وكناية الأخيار : ( ١٨٦ / ١ ) ، وقلوبي وغيره : ( ٢٣ / ٢ ) ، ومختصر الخرقى : ( ٣٧ ) ، والهداية : ( ٧٣ / ١ ) ، والمغنى : ( ١٥ / ٣ ) ، والاعتنا : ( ٢٧٣ ) . وكذلك الى القول بزكاة الحلي المحرم وكذلك الحلي المعد للكرا<sup>(٣)</sup> فيه الزكاة عند المالكية والحنابلة . انظر : الكافي : ( ٢٨٦ / ١ ) ، والمتقى : ( ١٠٨ / ٢ ) ، ولفحة السالك ( ٢١٩ / ١ ) ، وفي حلي الكرا<sup>(٣)</sup> تفصيل عند المالكية وفيه قسولان : -

من ألف مثقال<sup>(١)</sup> .

والجواب : أنه لا فرق عندنا بين الرجل والمرأة في ذلك  
لأنه لو ملك الرجل حلياً ليزين ( ٣٠٩ - أ ) به أمته أو بنته لـم  
تجب الزكاة .

---

انظر مختصر الخرقى ( ٣٧ ) ، والهداية : ( ٧٢/١ - ٧٣ ) ، والسفنى : ( ٣/١٦ و ١٧ ) ، والاقناع : ( ٢٧٣/١ ) .

والشافعية قالوا : لا زكاة في حلي الكراهة ، أما المحرم ففيه الزكاة .  
انظر الأم : ( ٤٤/٢ ) ، والسيوطي : ( ٢١٥/١ ) ، والمجموع : ( ٤٩٢/٥ - ٤٩٣ )  
وكتابة الأخبار : ( ١٨٦/١ ) ، وقليوبي وغيره : ( ٢٣/٢ - ٢٤ ) .

وعند الحنفية : تجب فيه الزكاة قولاً واحداً سواء كان للرجل  
أو للمرأة مباحاً أو محرماً . انظر الكتاب ومعه اللباب : ( ١٤٨/١ ) ،  
والسيوطي : ( ١٩٢/٢ ) ، ومذاهب الصائغ : ( ٨٤١/٢ ) ، وفتح القدير :  
( ٢١٥/٢ ) .

ومذهب الظاهرية كذهب الحنفية . انظر المحلى : ( ٩٢/٦ ) .

(١) يشير بذلك الى ما روى عن جابر - رضي الله عنه - : " حين سأله  
عروة بن دينار عن الحلي هل فيه زكاة ؟ قال : لا ، قلت : أى عروة بن  
دينار - ان كان ألف دينار قال : الألف كثير " . أخرجه عبد الرزاق  
( ٨٢/٤ ) ، واللفظ له والشافعي في السند : ( ٩٦ ) ، وأبو عبيد نسي  
الأموال : ( ٣٩٩ ) ، بلفظ ( عشرة آلاف ) ، وابن أبي شيبة : ( ١٥٥/٣ ) ،  
والبيهقي : ( ١٣٨/٤ ) ، وقال ابن حامد من الحنابلة : " يباح من ذلك  
- أى الحلي - ما يبلغ ألف مثقال فان بلغها فهو محرم وفيه الزكاة " .  
الهداية : ( ٧٢/١ - ٧٣ ) ، والسفنى : ( ١٢/٣ ) ، والشرح الكبير :  
( ٦٦٩/١ ) .

وكذلك اذا كان ما يحل له من خواتيم وقبيعة السيف ومعكسه<sup>(١)</sup>  
لو ملكت المرأة حلما لتزين به زوجها المخنث في صفته وجب عليها<sup>(٢)</sup>  
الزكاة وكذلك لو اتخذت حلما للسيف والمنطقة تشبيها بالرجال نظر<sup>(٣)</sup>  
الى الاستعمال المباح والمحظور<sup>(٤)</sup> ، فأما حلي الكرا فلم يعدل به عن  
النساء فهو لما لو صاغ حلما للتجارة ،

فإن قيل : فيجب اذا اقتطع عبده وابله عن التجارة السبي  
الكرا أن تجب الزكاة .

(١) الخواتيم : جمع خاتم بكسر التاء والمراد به الفضة . لنهي النبي صلى الله عليه وسلم - عن التخنم بالذهب ، كما روى البخاري ، وغيره من أبي هريرة ، وغيره ( أنه نهى عن خاتم الذهب ) . البخاري مع الفتح : ( ٣١٥ / ١٠ ) ، وسلم : ( ١٦٣٥ / ٣ - ١٦٣٦ ) وأبو داود ( ٤ / ٤٢٧ ) ، والترمذي : ( ٢٢٦ / ٤ ) ، وغيرهم . أما خواتيم الفضة فباح له .

(٢) قبيعة السيف : ما على طرف مقبضه من فضة أو حديد . الصحيح : ( ١٢٦٠ / ٣ ) ، وزاد ابن منظور وقيل : قبيعة السيف : رأسه الذي فيه منتهى اليد : لسان العرب : ( ٢٥٩ / ٨ ) .

(٣) المخنث : بضم الميم وفتح الخاء المدجمة وتشديد النون المفتوحة ، هو من به حين وتثنى . انظر : الصحيح : ( ٢٨١ / ١ ) ، والمغرب : ( ٢٧٢ / ١ ) ، ولسان العرب : ( ١٤٥ / ٢ ) ، والقاموس المحيط ( ١٧٢ / ١ ) .

(٤) المنطقة : مأخوذ من النطق ، جمع نطاق وهو ما انتطقت المرأة به أي شدته في وسطها . غريب الحديث لابن قتيبة : ( ٣٦٥ / ١ ) ، وانظر : غريب الحديث لأبي عبيد : ( ٢٥٧ / ٣ ) ، والنهاية لابن الأثير : ( ٧٥ / ٥ ) - ( ٧٦ ) .

(٥) يعني أن الحلي اذا كان مباح الاستعمال فلا زكاة فيه ، واذا كان محرم الاستعمال ففيه الزكاة .

قيل : الأصل في الأهل والعبيد أن لا زكاة ، وأنه تجب  
 بنية السوم ونية التجارة ، فإذا قطع النية <sup>(١)</sup> . عاد إلى الأصل . فأما  
 الذهب فالأصل فيه وجوب الزكاة إنما تسقط إذا عدل به عن النية <sup>(٢)</sup>  
 بكل وجه إلى الاستعمال المباح المحض وقد عدم ذلك في حلي الكرا <sup>(٣)</sup>  
 وأما الأواني فإن اقتنائها محرم وكذلك استعمالها فبقيت على أصلها <sup>(٤)</sup>  
 وأما إذا كثر فلا زكاة فيه ، نص عليه أحمد - رحمه الله - ففي  
 رواية حرب <sup>(٥)</sup> لا زكاة في الحلي إذا كان يلبس وإن كثر . وإنما سلم <sup>(٥)</sup>

(١) قوله : ( فإذا قطع النية ) : أي قطع النية في الأهل عن السوم  
 وقطع النية في العبيد عن التجارة سقطت الزكاة .

(٢) سبب وجوب الزكاة في حلي الكرا . البناء والزينة حيث يأخذ المكثري  
 مبلغاً معيناً من المستكرى مقابل الانتفاع بالحلي مدة معينة .

(٣) وهو وجوب الزكاة وما حرم استعماله لا تسقط عنه الزكاة .

(٤) هو أبو محمد ، وقيل أبو عبد الله حرب بن اسماعيل بن خلف الكرماني ،  
 الفقيه الحنيلي ، كتب سائل عن الإمام أحمد بن حنبل - قال الخلال :  
 " كان رجلاً جليلاً ، حثي العروزي على الخروج إليه . توفي سنة  
 ( ٢٨٠ هـ ) ، وقد قارب التسعين " وله ترجمة في الجرح والتعديل :  
 ( ٢٥٣ / ٣ ) ، وطبقات الحنابلة : ( ١٤٥ / ١ - ١٤٦ ) ، وسير أعلام النبلاء  
 ( ٢٤٤ / ١٣ ) ، وطبقات الحفاظ : ( ٢٧١ ) ، وشذرات الذهب : ( ١٧٦ / ٢ ) .

(٥) أي سلم بوجوب الزكاة في الحلي إذا كثر حيث يقول : " إذا بلسن  
 ألف مثقال رجعت فيه الزكاة وهو محرم . انظر : الهداية : ( ٧٢ / ١ - ٧٣ ) ،  
 والمغنى : ( ١٢ / ٣ ) ، والشرح الكبير : ( ٦٦٩ / ١ ) .

(١)  
ذلك ابن حامد، قال : لأنه يخرج عن حد الاستعمال فيصير اسرافا  
محرمًا فتجب فيه الزكاة لأجل ذلك . والله أعلم بالصواب .

..

..

..

---

(١) هو أبو عبد الله الحسن بن حامد بن علي بن مروان البغدادي، امام  
الحنابلة في وقته ومدرسه ومفتيهم، يعرف بالرواي، لأنه كان يستنسخ  
الكتب ويتقوت منها، توفي شهيدا في طريق مكة وهو ذاهب الى الحج  
سنة (٤٠٣هـ)، له ترجمة في تاريخ بغداد: (٣٠٣/٧)، وطبقات  
الحنابلة: (١٧١/٢)، ومناقب الامام أحمد: (٦٢٥)، ودول الاسلام  
للذهبي: (٢٤٢/١)، وتذكرة الحفاظ: (١٠٧٨/٣)، والنهج لأحمد  
(٩٨/٢)، وشذرات الذهب: (١٦٦/٣ - ١٦٧).

**مسألة :** إذا ضل ماله أو غصب أو كان على رجل مفلس فجده أو سرق

(٣) ثم رجع عليه لم يزكه لما مضى (١) ، نص عليه في رواية الأثرم (٢) ، والميموني

وابراهيم بن الحارث (٤) قال أبو حنيفة (٥) ، والشافعي في القديم (٦)

(١) مسألة المال الضال أو المصوب أو المجهود ونحو ذلك للحنابلة

فيها روايتان :

**الأولى :** أن الزكاة تجب ولكن لا يخرجها حتى يقبض المال . وهذه  
الرواية هي الصحيحة من المذهب . نص على ذلك أبو الخطاب في  
الهداية (١/٦٣ - ٦٤) ، وابن الجوزي : (١/٢١٩) ، وابن مفلح في المبدع :  
والجد بن تيمية في المحرر : (١/٢١٩) ، وابن مفلح في المبدع :  
(٢/٢٩٧) ، والرداوى في الانصاف : (٣/٢١) . ثم انظر : (٣/٤٨)  
من المغني ، وسائل الامام أحمد برواية ابنه عبد الله : (١٥٧) .

**الثانية :** أنه لا زكاة فيه وهذه الرواية مرجوحة وإن نصرها بعضهم

انظر : الهداية (١/٦٤) ، والمغني : (٣/٤٨) ، والسنن (٥٠) ، والفروع  
(٢/٢٢٣) ، والمبدع : (٢/٢٩٧ - ٢٩٨) ، والانصاف : (٣/٢٢) .

(٢) انظر الروايتين والوجهين : (١/٢٤٤) ، حيث أورد أبو يعلى في هذه  
السألة القولين .

(٣) هو أبو الحسن عبد الملك بن عبد الحميد بن مهران الميموني الرقي  
بفتح الراء وكسر القاف الشددة ، ولد سنة ١٨١ هـ كما روى عنه ذلك  
من كبار أصحاب الامام أحمد ، وكان أحمد يكرمه ويحترمه . له عن الامام  
سائل جبار ، توفي سنة ٢٧٤ هـ ، له ترجمة في الجرح والتعديل  
(٥/٣٥٨) ، وطبقات الحنابلة : (١/٢١٢) ، وتذكرة الحفاظ : (٢/٦٠٣)  
وسير أعلام النبلاء : (١٣/٨٩) ، وتهذيب التهذيب : (٦/٤٠٠) وطبقات  
الحفاظ : (٢٦٣) ، وشذرات الذهب : (٢/١٦٥) .

(٤) انظر الروايتين والوجهين : (١/٢٤٤) ، حيث أورد أبو يعلى في هذه السألة  
القولين .

(٥) انظر البسيط : (٢/١٧١ و ١٩٧) ، وفتح القدير : (٢/١٦٤ - ١٦٥) ،  
وحاشية ابن عابدين : (٢/٢٦٦) .

(٦) انظر الأم : (٢/٥٥) ، والمهذب : (١/١٩٣) ، والمجموع : (٥/٢٩٣) -  
(٢٩٤) .

(١) وروى عنه مهنا وأبو الحارث أن يزكيه لما مضى .  
(٢)

(٣) وهو اختصار شيخنا : الخرقى ، وأبي بكر وشيخنا مه قال  
(٤) الشافعى في الجديد . وقال مالك يزكيه لسنة واحدة .  
(٥) (٦) (٧) (٨)

(١) انظر الروايتين والوجهين : (٢٤٤/١) ، حيث أورد أبو يعلى في هذه  
السألة القولين .

(٢) هو أبو الحارث أحمد بن محمد الصائغ ، أحد أصحاب الإمام أحمد ،  
له عنه مسائل . كان أحمد يأنس به ويكره وسائله عن أحمد في بضعة  
عشر جزءاً ، وجوّد الرواية عن أحمد ، له ترجمة في تاريخ بغداد :  
(١٢٨/٥) ، وطبقات الحنابلة : (٧٤/١ - ٧٥) ، والزهج الأحمد  
٠ (٢٦٣/١)

(٣) هذه هي الرواية الراجعة في المذهب وسبق بيانها .

(٤) هو أبو القاسم عمر بن الحسين بن عبدالله الخرقى - بكسر الخاء - أحمد  
أئمة المذهب المشهورين ، ولم يشتهر له من المصنفات سوى المختصره  
وأما باقي كتبه فانه قد أودعها في دار تسمى دار سليمان فاحترقست  
الدار وفيها الكتب ، وذلك أنه لما ظهر سب الصحابة في بغداد خرج  
منها فأودع كتبه - توفي سنة ٣٢٤ هـ ، له ترجمة في تاريخ بغداد :  
(٢٣٤/١١) ، وطبقات الحنابلة : (٧٥/٢) ، ووفيات الأعيان (٤٤١/٣) ، ودول  
الاسلام : (٢٠٨/١) ، وتذكرة الحفاظ : (٨٤٧/٣) ، والبداية والنهاية  
٠ (٢٤٠/١١ - ٢٤١) ، والزهج الأحمد : (٦١/٢) ، والشذرات (٣٣٦/٢) .

(٥) أبو بكر هو : غلام الخلال عبدالعزيز بن جعفر وعند الحنابلة اثنان كل  
منهما يسمى أبا بكر . الأول منهما الخلال أبو بكر أحمد بن محمد بن  
هارون ، وشهرته بالخلال أكثر من كنيته ، والثاني : هو المتقدم وكنيته  
أشهر من اسمه .

(٦) هو أبو يعلى محمد بن الحسين الفراء ، وانظر تصحيح أبي يعلى لهذه  
الرواية في كتابه الروايتين والوجهين : (٢٤٤/١) .

(٧) انظر : الأم (٥٥/٢) ، والمهذب : (١٩٣/١) ، والمجموع : (٢٩٣/٥ - ٢٩٤)  
ورجح النووي هذه الرواية .

(٨) انظر : موطأ مالك : (٢٥٣/١) ، والكافي لابن عبد البر : (٢٩٣/١ - ٢٩٤) ،  
والمنتقى للهاجي : (١١٢/٢ - ١١٣) ، وفيه عندهم تفصيل .



(١) وجه الأول : ما روى عن عثمان وابن عمر - رضي الله عنهما -  
 (٢) أنها قالا ( لا زكاة في مال ضار ) ، والضرار المال الموجه  
 حقيقة إلا أنه لا يمكن التوصل إلى الانتفاع به فهو كالهالك ، يبدل  
 عليه ما روى أن عمر بن عبد العزيز - رحمه الله - لما انتهت الخلافة  
 (٣) إليه قال للخزان ردوا الأموال إلى أهلها ولا تأخذوا منهم الزكاة

(١) هكذا في المخطوطة : ( الأول ) يريد الرواية الأولى .

(٢) لم استطع العثور على أحد خرج به ، لكن أبا عبيد في الأموال (٣٨٩) ، ونحوه  
 روى ابن زنجويه في الأموال : (٩٥٢/٣) ، والبيهقي : (١٤٩/٤) ، واللفظ  
 لأبي عبيد أورد أثرًا عن عثمان في الدين ونصه : ( أن الصدقة تجب  
 في الدين الذي لو شئت تقاضيته من صاحبه والذي هو على مليء تدعه  
 حياً أو ممانعة ففيه الصدقة ) : (٣٨٩) ، وبهم من هذا الأثر  
 أن الصدقة لا تجب في ما لا يستطيع مقاضاته وأخذه منه ولعل هذا  
 النوع يسمى ضاراً . وقال أبو عبيد في الغريب : الضار هو الغائب  
 الذي لا يرجى ، فإذا رجي فليس بضار . غريب الحديث : (٢١/١) ،  
 وأيضاً : (٤١٧/٤) ، وانظر الفائق : (٣٤٨/٢) ، والنهاية : (١٠٠/٣)  
 وأخرجه البيهقي عن ابن عمر بسنده أنه قال : ( زكوا ما كان في أيديكم  
 وما كان من دين في ثقة فهو بمنزلة ما في أيديكم وما كان من دين  
 ظنون فلا زكاة فيه حتى يقبضه ) : (١٥٠/٤) ، وابن أبي شيبة : (١٦٢/٣)  
 ففعل في هذين الأثرين عن عثمان وابن عمر ما يؤيد أثر المصنف ،  
 كما أن السرخسي ذكر في المبسوط هذا الأثر : (١٧١/٢) عن علي  
 موقوفاً وسرفراً ، والكاساني في بدائع الصنائع : (٨٢٤/٢) كذلك  
 لكن صاحب فتح القدير نسب إلى علي ولم يرفعه وقبله فعل صاحب  
 الهداية . (١٦٦/٢) . وقال الزبيدي : قلت غريباً نصيباً لراي ٣٤٤/٢

(٣) لعل المراد بالخزان الولاية كما تدل على ذلك رواية ابن أبي شيبة :

(٢٠٢/٣) ، وغريب الحديث : (٤١٧/٤) ، والأموال لأبي عبيد : (٣٩٠) ،  
 والأموال لابن زنجويه : (٩٥٢/٣) .

واسم الوالي ميمون بن مهران هو الذي كتب له عمر بن عبد العزيز

— رحمهما الله — .

(١)  
فإنها أموال ضار وأراد به الأهل فأنها كانت هزلت فلا يمكن الانتفاع  
بها لهزالها .

(٢)  
فإن قيل : قد روى أبو عبيد في الغريب عن علي - رضي الله عنه -  
(٣)  
في الرجل يكون له المال الظنون يزكيه إذا رجع إليه إن كان صادقاً

(١) وأخرج نحوه عن عمر بن عبدالعزيز مالك في الموطأ : (٢٥٣/١) ، وأبو عبيد  
في الأموال : (٣٩٠ - ٣٩١) ، وأيضاً في غريب الحديث : (٤١٧/٤) ،  
وأيضاً : (٢١/١) ، والبيهقي بسنده عن مالك : (١٥٠/٤) ، والزمخشري  
في الفائق : (٣٤٨/٢) ، وابن الأثير في النهاية : (١٠٠/٣) ، وأخرج  
بنحوه ابن زنجويه في الأموال : (٩٥٧/٣) ، وابن أبي شيبة : (٢٠٢/٣) .

(٢) هو أبو عبيد القاسم بن سلام الهروي . الإمام الحافظ المجتهد  
ولد سنة ١٥٧ هـ ، أحد الأعلام الكبار . قال فيه إبراهيم الحربي : " كان  
كأنه جبل نفخ فيه الروح يحسن كل شيء " له من الصنفات : الأسئلة  
وغريب الحديث . توفي رحمه الله بمكة سنة ٢٢٤ هـ ، له ترجمة فني  
طبقات ابن سعد : (٣٥٥/٧) ، والجرح والتعديل : (١١١/٧) ، وتاريخ  
بغداد : (٤٠٣/١٢) ، وطبقات الفقهاء : (٩٢) ، ومعركة القراء الكبار :  
(١٤٢/١) ، والمقدّم الثمين بتاريخ البلد الأمين : (٢٣/٧) ، وخيصة  
الوعاء : (٢٥٣/٢) ، وشذرات الذهب : (٥٤/٢) .

(٣) غريب الحديث لأبي عبيد : (٤٦٤/٣) ، ونصه : " في الرجل يكون له الدين  
الظنون . قال : يزكيه لما مضى إذا قبضه إن كان صادقاً " . ورواه أيضاً  
في كتابه الأموال : (٣٩٠) ، وابن أبي شيبة في المصنف عن علي أيضاً  
(١٦٣/٣) ، لكنه رواه بلفظ " الدين المظنون " بزيادة الميم قبل الظاء  
ونحوه عبد الرزاق : (١٠٠/٤) ، وصحح الألباني سنده في الإرواء : (٣/  
٢٥٣) ، ويريد بذلك سنده في كتاب الأسئلة .

قال<sup>(١)</sup> : الظنون هو الذى لا يرجى<sup>(٢)</sup> .

قيل : معنى قوله يزكيه تورعا واستحبابا ولهذا قال : ان كان صادقا معناه : ان كان صادقا في ورعه . على أن الظنون هو المال المتردد بين الایاس وبين الرجوع اليه فهو كالدين على المقرر<sup>(٣)</sup> المغلس .

والفقه<sup>(٤)</sup> : أنه اذا سرق أو ضل فقد ختن عن يد مالكه وعن ارصاده للتنمية فلم يلزمه زكاته ، أصله اذا صاغه حليا مباحا أو علف الابل أو جعلها للعمل<sup>(٥)</sup> . وهذا لأننا قد بينا أن الزكاة انما تجب في المال المعد للنماء<sup>(٦)</sup> والزيادة وهذا المال ليس بمستثنى لأنه لا طريق

- 
- (١) القائل هو أبو عبيد يفسر معنى الظنون .  
 (٢) هذا التفسير الذى ذكره المصنف عن أبي عبيد قاله أبو عبيد في تفسير الضمار في الغريب : (٤١٧/٤ و ٢١/١) ، ونسب أبو عبيد الظنون بقوله : " هو الذى لا يدري صاحبه أم يقضيه الذى عليه الدين أم لا . كأنه الذى لا يرجوه . وكذلك كل أمر تطالبه ولا تدري على أى شيء أنت منه فهو ظنون " . الغريب : (٤٦٤/٣) ، ونحوه رواه ابن أبي شيبة في المصنف : (١٦٢/٣) ، وابن زنجويه في الأسوال : (١٥٤/٣) .  
 (٣) انظر مسألة الدين على المعدم ومن في حكمه في المجموع : (٢٩٧/٥) - (٢٩٨) .  
 (٤) الضمير يعود على المال .  
 (٥) هي العوامل والنواضح والثيرة . وقد تقدم حكم الزكاة فيها في أول الرسالة ص ( ٩٦ ) .  
 (٦) تقدم حكم ذلك أول هذه الرسالة : ص ( ٩٥ ) .

له الى الانتفاع به <sup>(١)</sup> بوجه فهو كالتأوى <sup>(٢)</sup> ، يؤكد هذا أن الأصل بيده عليه ولم يفتنه سوى التنمية . وفي المسروق وما وقع في البحر والمنصب قد خرج عن يده وتنميته فهو بإسقاط الوجوب أولى .

فإن قيل : لا نسلم أن بضالته وسرقته يخرج عن الأرصاء للنماء ، وإن فات النماء ،  
ألا ترى أنه لو كان نصاب من الماشية فهزل وانقطع نسله تجب فيه <sup>(٤)</sup>  
الزكاة وإن فات نماء ( ٣١٠ - أ ) لكونه من جنس النماء .

فيل : معلوم أن الأثان بنفسها لا تنم وكذلك الماشية لا تنمى إلا بالسوم والحفظ ، فأما بأنفسها ومع إلهام المالك منها لا يقال قد أرمدها للنماء فلا وجه للمانعة . وفارق الهزيمة ، فإن المالك يجتهد في سوما وتنميتها وهي في يده وتصرفه . وانتفاعه منها حاصل وإن قل عن الجهاد . ولهذا لا يجوز له أخذ الزكاة بهزال ماله وانقطاع نفعه ويجوز له أخذ الزكاة إذا غصب ماله أو سرق .

وطريقة أخرى : أنه مال ليس في يده ولا يمكنه الانتفاع به فلم

(١) أى لا طريق للمالك من الانتفاع بالمال المسروق والضال .

(٢) قال الجوهري في الصحاح : ( ٢٢٩٠/٦ ) ، التوى مقصور : هلاك المال يقال : توى المال بالكسر . يتوى توى ، وأتواه غيره . وانظر : مجمل اللغة ( ١٥١/١ ) ، ومعجم مقاييس اللغة : ( ٣٥٢/١ ) ، والنهاية في غريب الحديث ( ٢٠١/١ ) ، ومثال الطالب : ( ٣٥٦ ) .

وروى ابن أبي شيبة بسنده عن علي رضي الله عنه قال : سئل على عمن الرجل يكون له الدين على الرجل . قال : يزكيه صاحب المال ، فإن توى ما عليه وخشي أن لا يقضي قال : يسهل ، فإذا خرج أدى زكاة ماله ( ١٦٢/٣ ) .

(٣) يوجد فوق الحرف أن حرف جر صغير يشبه في كتابته كتابة ( في ) .

(٤) أى هزل النصاب .

(١)

يلزمه زكاته أصله مال مكاتبه ، وانما قلنا ذلك لأن زوال يسده عنه وانسداد طريق منفعتة دونه يجرى مجرى عدم ملكه له . لأن القصد بالملك الانتفاع به وثبوت اليد عليه لا وجود عينه ، ولهذا يلزم الغاصب ضمان العين بإزالة يد المالك عنها كما يلزم باتلافها ومع عدم الطسك لا تجب الزكاة . فكذا لا تجب مع ما ضاهاه وضارعه ولا يلزم المرهون . فإنه إن لم يكن في يده <sup>(٢)</sup> إلا أنه يملك ناه ، ونفعه حاصل ولا سيما عندهم يقبضه في الحال . <sup>(٣)</sup>

(٥) واحتج الخصم : بقوله <sup>(٤)</sup> : " لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول " <sup>(٥)</sup>

(١) قال أبو الخطاب في الهداية : " ويملك المكاتب بعقد الكتابة منفعه

واكسابه فله أن يبيع ويشترى ويؤجر ويستأجر " : (٢٤٢/١ - ٢٤٣) .

(٢) أى ان لم يكن الرهن في يد المالك الذى هو الراهن فهو يملك ناه الرهن .

(٣) انظر المذهب : (٤١١/١) ، وحاشية قليوبي ومعه في الحاشية شرح جلال الدين المحلي على منهاج الطالبين : (٢٧١/٢) ، ونفسي المحتاج : (١٣١/٢ - ١٣٢) ، ونهاية المحتاج : (٢٦٥/٤ - ٢٦٦) .

(٤) يريد ( بقوله ) رسول الله صلى الله عليه وسلم . ولم يذكر الجبلية الدعائية .

(٥) رواه بهذا اللفظ ابن ماجه : (٥٧١/١) ، ورواه مالك موقوفا بلفظ : " لا تجب في مال زكاة حتى يحول عليه الحول " : (٢٤٦/١) عن ابن عمر .

ورواه بنحوه أحمد عن علي : (١٤٨/١) ، موقوفا ولم يرفعه .

ورواه أبو داود عن علي : (٢٣٠/٢ - ٢٣١) وشك في رفعه .

والترمذى عن غير واحد من الصحابة : (١٦/٣ - ١٧) .

والدارقطنى بالفاظ مختلفة عن علي وابن عمر وعائشة وأنس : (٩٠/٢ - ٩١ - ٩٢) .

(١)

وهو مال قد حال عليه الحول .

الجواب : أنه أراد ما لا ينعقد عليه الحول . ولا نسلم

أن هذا المال قد جرى في الحول . ثم هو محمول على المال في يده  
وتصرفه بدليل أنه اعتبر الحول . وما اعتبره إلا بحصول النماء فسي  
الغالب وهذا لا بناء فيه .

واحتج : بأنه حر سلم ملك نصابا من الذهب فلزمه الزكاة

أصله إذا كان في يده وهذا لأن سبب وجوب الزكاة الملك لا شئوت

اليد بدليل أن الزكاة تجب على الراهن<sup>(٢)</sup> ويده غير ثابتة على الرهن  
وكذلك تجب على ابن السبيل<sup>(٣)</sup> (٣١٠ - ب) إذا رجع لما مضى

والبيهقي بن عدد من الصحابة عن علي وابن عمر وعائشة : (١٠٣/٤) -  
١٠٤

والحديث لا تخلو طرقه من ضعف لكن كثرة طرقه يقوى بعضها  
بعضا . انظر التلخيص الحبير : (١٥٦/٢) ، حيث يبين كل رواية ووجه  
ضعفها . ورواه الامام أبو داود : (٢٣٠/٢) ، عن علي مرفوعا ورواية  
أحمد هي من زوائد ابنه عبدالله حيث لم يذكر أباه في الرواية  
( ١٤٨/١ ) ، والحديث حسن يحتج به ، ورواه أيضا موقوفنا على طلي  
وابن عمر وعائشة ابن أبي شيبة : (١٥٩/٣) ، ورواه ابن عدي فسي  
الكامل : (٢٠٤/٢) مرفوعا .

والحديث صحيح بكثرة طرقه . انظر : ارواء الغليل : (٢٥٤/٣) -

٢٥٥ - ٢٥٦ - ٢٥٧ - ٢٥٨ .

(١) الضمير يعود على المال الضال والمغصوب .

(٢) قال في المغنى : ( أنه إذا رهن ماشية فعال الحول وهي في يده

المرتبه وجبت زكاتها على الراهن لأن ملكه فيها تام ، فإن أمكنه  
أداؤها من غيرها وجبت لأن الزكاة من مؤنة الرهن ومؤنة الرهن تلزم  
الراهن كسفة النصاب ) . المغنى : (٦٨٦/٢) .

(٣) ابن السبيل : " وهو كما عرفه المصنف في الهداية : (٨٠/١) : السافر

المنقطع به دون المنشي للسفر من بلده . وانظر : الكافي (٣٣٦/١) .  
ومعلوم أن ابن السبيل إذا انقطع يعطى من الزكاة وإن كان غنيها  
لانقطاعه وتجب عليه الزكاة إذا رجع إلى بلده .

وان لم تكن يده ثابتة على ماله وكذلك اذا دفن ماله في داره ونسي  
الموضع أو كان على مظل مقر ثم أيسر فأعطاه وكذلك اذا حبس عمن  
ماله فلن الزكاة في جميع هذه السائل تجب مع عدم اليد . لأجل  
حصول الملك . كذلك في سألتننا .<sup>(١)</sup>

**والجواب :** انا لا نسلم العلة في الأصل . وأنه وجبت الزكاة  
لأنه في ملكه وانما وجبت لأنه في يده وتصرفه . بخلاف الضمان  
والسرق ، فأما الرهن فيمكنه قبضه والتصرف فيه والانتفاع به ولهذا  
يقولون : لسه اجارته واستخدامه وقبض منافعه . وفي الجلة يمكنه<sup>(٢)</sup>

(١) وهي مسألة المال الضال والمضروب .

(٢) يشير بذلك إلى الحديث الشريف الروى عن النبي صلى الله عليه وسلم  
" لا يخلق الرهن من صاحبه الذي رهنه له غنمه وعليه غرمه " ، رواه  
الشافعي عن سعيد بن المسيب مرسلًا ومرة مرفوعًا عن أبي هريرة ،  
مسند الشافعي : ( ١٤٨ ) ، وعبد الرزاق مرسلًا عن سعيد : ( ٢٣٧/٨ -  
٢٣٨ ) ، واللعائى في شرح معاني الآثار : ( ١٠٠/٤ - ١٠١ - ١٠٢ ) مرسلًا  
عن سعيد والدارقطني : ( ٣٢/٣ - ٣٣ ) ، مرفوعًا ومرة مرسلًا عن سعيد  
وبين الدارقطني وجه ضعف الروايات المرفوعة عدا واحدة بلفظ :  
" لا يخلق الرهن له غنمه وعليه غرمه " ثم قال : وهذا اسناد حسن  
متصل . والحاكم : ( ٥١/٢ - ٥٢ ) ، والبيهقي : ( ٢٩/٦ - ٤٠ ) عمن  
طريق الشافعي .

والحديث لا يخلو من مقال ورجح الحفاظ ارساله لكن مراسيل  
سعيد - كما هو معلوم - يحكم لها بالرفع . وقال الحفاظ ابن حجر  
في التلخيص : " قوله : له غنمه وعليه غرمه " قيل انها مدرجة عمن  
قول ابن المسيب . ثم قال وروى ابن وهب هذا الحديث فجوده . وبين  
أن هذه اللانظة من قول سعيد بن المسيب . وأيده أبو داود في  
الراسيل : ( ١٤٣ ) ، وقال انها من كلام سعيد بن المسيب نقله عنه  
الزهري . التلخيص الحبير : ( ٣٦/٣ ) ، وانظر : ارواء الغليل : ( ٢٣٩/٥ -

فكأكه وتصرف وكيله فيه سكن . وكذلك اذا نسيه في داره يمكسه  
(١) نبش جميع الدار واستخراجه وتنميته فاذا لم يفعل فالتقصير جاء من  
قبله وكذلك اذا حبس عن ماله تصرف بوكيله والمال في يده حكما  
ولهذا لا يلزم حابسه ضمان المال بخلاف سالتنا . (٢)

فإن طريق الانتفاع بماله محدود عليه ويده مقبوضة عنه بقهر  
الغاصب واختفاء السارق والجهل به وضلال المال . فافترا فاما اذا كان  
على مقر غفل فلا نعرف فيه رواية ولا في جميع ما ذكرنا من السائل (٣)  
وان سلم فالمال هناك مرجو لأن الغفل قد يوسر . والمال غاد ورائع (٤)  
بخلاف سالتنا . فإن المال مؤوس منه فهو كالبالك . والله أعلم  
بالصواب .

- 
- (١) النبش : بفتح النون وسكون الباء هو كما قال المطرزي في المغرب :  
(٢٨٣/٢) " استخراج الشيء المدفون " ، وقال الفيروز أبادي في القاموس  
المحيط : (٣٠٠/٢) " ابراز المستور وكشف الشيء عن الشيء " . انظر  
لسان العرب : (٣٥٠/٦) ، وتاج العروس : (٣٩٢/١٢) .  
(٢) يريد بمسالتنا من ضل ماله أو سرق فأنه لا يزكيه .  
(٣) يريد بها مسألة زكاة المال الضال والمغصوب والمجود والمسروق .  
(٤) أي المال مؤمل رجوعه أكثر من رجوع المغصوب والمسروق والضال .  
(٥) مؤوس : كتبت بالمخطوطة : هكذا ( ما يوس ) وهذا لحن والتصحيح  
من المغرب : (٣٩٤/٢) ، والقاموس المحيط : (٢٧٠/٢) .



**سألة :** تجب الزكاة في المهر وهوض الخلع قبل القبض سواء كان معيناً (١)  
(٤) أو في الذمة اذا كان ثناً ، فإن كان إبلاً فاذا كانت معينة  
فيه قال الشافعي (٢) وأبو يوسف (٣) . وقال أبو حنيفة في احدى

(١) أى تزكيه اذا قبضته لما مضى وليس عليها قبل القبض شيء وانما تكون  
الزكاة بعد القبض لما مضى . انظر الهداية للمؤلف (١/٢٤) ، وذكر  
روایتين في هذه السألة .

**أحدهما :** أن الزكاة في الضال والمغصوب والصداق لا تجب حتى  
يقبضه ويستقر ملكه عليها .

**والرواية الثانية :** أن الزكاة تجب قبل القبض ، وصح المصنف الرواية  
الثانية . انظر سائل الامام أحمد ، رواية اسحاق الكوسج ، مخطوط برقم  
٢٢٢٧ صحيفة (١١٩) ، وسائل الامام أحمد ، برواية ابنه عبداللـه  
(١٥٦) ، مختصر الخرقى : (٣٨) ، والمغنى : (٥٢/٣) ، والكافى :  
(٢٨٠/١) ونصر ابن مفلح في الفروع : (٣٢٧/٢) عدم الزكاة قبل  
القبض حيث قال : " لا زكاة في صداق قبل الدخول حتى يقبض فيثبت  
الانعقاد " .

(٢) انظر الأم لشافعي في هذه السألة : (٦٦/٢) ، وأشار المذهب الى  
ذلك : (٢١٦/١) ، والجموع : (٦/٦) .

(٣) هو أبو يوسف يعقوب بن ابراهيم الانصارى الكوفى صاحب أبي حنيفة  
الامام ، كان من أصحاب الحديث ، ثم غلب عليه الرأى ومع ذلك فهو  
صاحب أثر . ولد سنة ١١٣ هـ وتوفي سنة ١٨٢ هـ ، له ترجمة فى  
تاريخ بغداد : (٢٤٢/١٤) ، وطبقات الفقهاء : (١٣٤) ، ووفيات الأعيان  
(٣٧٨/٦) ، وتذكرة الحفاظ : (٢٩٢/١) ، والنجوم الزاهرة : (١٠٧/٢)  
وطبقات الحفاظ : (١٢١) ، والجواهر المضية : (٦١١/٣) ، ثم انظر  
المبسوط : (٢٠٩/٣) ، والدر المختار وشرحه : (٣٠٦/٢ - ٣٠٧) حيث  
ذكر السرخسى في المبسوط قول أبي حنيفة وصاحبيه .

روايته : وسجد لا تجب حتى يقبض ويستأنف له حولا<sup>(٢)</sup> .  
 لنا : أنه مال ملكه، وأمكنها الانتفاع<sup>(٤)</sup> (به و) قبضه . فجرى في حصول  
 الزكاة . دليله ثمن المبيع، وعوض القرض، والميراث . وهذا لأن سبب وجوب  
 الزكاة، حصول الملك، وأماكن التصرف، والتنمية . وهذا موجود ( ٣١١ - أ ) في  
 الصداق . فإنها يمكنها، أن تقبض متى شاءت . وتنميته . فإن لم تفعل .  
 فالتفريط، جاء من قبلها . فلا يسقط الزكاة . كمن دفن ماله ولم يتجر فيه  
 وكما لو ترك في الأصل المقيس عليه<sup>(٥)</sup> .

(١) هو أبو عبدالله محمد بن الحسن الشيباني صاحب أبي حنيفة الامام العالم  
 ولد سنة ( ١٣٢ هـ ) وتوفي ( ١٨٩ هـ ) ، وقد أخذ عنه الشافعي علما  
 فزيروا . له ترجمة : في تاريخ بغداد : ( ١٢٢ / ٢ ) ، وطبقات الفقهاء  
 ( ١٣٥ ) ، ووفيات الأعيان : ( ١٨٤ / ٤ ) ، وسير أعلام النبلاء : ( ١٣٤ / ٩ ) ،  
 ولسان الميزان : ( ١٢١ / ٥ ) ، والنجوم الزاهرة : ( ١٣٠ / ٢ ) ، والجواهر  
 المضئئة : ( ١٢٢ / ٣ ) .

(٢) انظر : البسوط : ( ٢٠٩ / ٢ ) ، والدر المختار وشرحه المعروف بحاشية  
 ابن عابدين : ( ٣٠٦ / ٢ - ٣٠٧ ) .

(٣) أي الصداق وعوض الخلع .

(٤) كلمة ( به و ) ليست في المخطوطة ، وإنما زدتها لأن سياق الكلام يقتضيها .  
 وكذلك يدل عليها ما بعدها .

(٥) المقيس عليه ثمن المبيع وعوض القرض والميراث ، فطلبائع أن يأخذ ثمن  
 المبيع متى شاء ، فإن لم يفعل، فالتقصير جاء من قبله . وكذلك المقسترض .  
 ومثله الورثة . أنهم أن يتقسموا الميراث ، فإن لم يفعلوا، فالتفريط جاء من  
 قبلهم .

والمقيس هو الصداق وعوض الخلع، فالمرأة أخذ صداقها والمرجل أخذ  
 عوض الخلع من أمراته المخالعة . فإن لم يفعلها المقصران .  
 والجامع بينهما - أي المقيس والمقيس عليه - أن كلا منهما قادر على  
 أخذ حقه وتنميته .

يؤكد ما ذكرنا : أن ملك المرأة في الصداق أقوى من ملك البائع  
في الثمن بدليل أن المرأة آتية من انتقاض الملك في الصداق ، بالهلاك  
عندهم في المعين وغيره ، وعندنا في رواية . والبائع قبل تقبض المبيع ،  
لا يأمن انتقاض الملك في الثمن ، وهو إذا هلك المبيع في يده ،  
وكذلك للمرأة التصرف في الصداق ، قبل قبضه وتسليم نفسها ، وليس  
للبيع التصرف في الثمن ، قبل تقبض المبيع فإذا وجبت الزكاة في  
الثمن ، ففي الصداق أولى .

فإن قيل : المعنى في الأصل ، أنه ملك مستقر ، والصداق غير مستقر  
بدليل أنه يطلقها فيسقط نصفه ، وترتد فيسقط جميعه .

قلت : فهذا موجود بعد القبض للصداق ، ثم يجري في حول الزكاة .

- 
- (١) عندهم : أي عند الحنفية .
- (٢) انظر مسألة نساء الصداق وهلاكه في : مختصر الطحاوي : (١٨٧) ، والمبسوط : (٧١/٥) ، وانظر : المذهب : (٧٥/٢) ، ومغنى المحتاج : (٢٣٥/٣) — (٢٣٦-٢٣٧) ، ومختصر الخرقى : (٨٨) ، والهداية : (٢٦٧/١) ، والمغنى : (٦٩٨/٦) .
- (٣) لأن المرأة تملك صداقها بالعقد سواء قبضته أو لم تقبضه . انظر : المغنى : (٦٩٨/٦) ، والمذهب الأحمد : (١٣٢) .  
وقوله : وتسليم نفسها — أي للمرأة التصرف في الصداق قبل تسليم نفسها .
- (٤) انظر مختصر الطحاوي : (١٨٧) ، والمبسوط : (٩٠/٥) ، وهدايت الصنائع : (١٤٧٠/٣) ، وفتح القدير : (٣٢٢/٣) ، والمذهب : (٨١/٢) ، ومغنى المحتاج : (٢٣٥/٣) ، ونهاية المحتاج : (٣٥٥/٦) ، ومختصر الخرقى : (٨٨) ، والهداية : (٢٦٧/١) ، والمغنى : (٧١٤/٦) ، والمذهب الأحمد : (١٣٢) .
- (٥) قال صاحب الهداية الحنفية ووافقه صاحب فتح القدير : ( وإن كانت هي المرتدة فلها كل المهر إذا دخل بها . وإن لم يدخل بها فلا مهر لها ولا نفقة ) . الهداية مع فتح القدير : (٤٣٠/٣) .

طريقة أخرى : أن الزكاة تعتمد صفة الالتزام وكمال الملك فسي  
النصاب والحول . وهذه الشرائط موجودة فثبت أنه كالمقبوض . فـإن<sup>(١)</sup>  
منع الملك دللنا بأنها تملك التصرف فيه بعوض وغير عوض .

احتج الخصم : بأن المهر وعوض الخلع دين حصل لها عما ليس  
بمال فلم يجز في حول الزكاة قبل قبضه . دليله دين الكتابة والدية<sup>(٢)</sup>  
على العاقلة .<sup>(١)</sup>

وهذا لأن المداق غير مقصود في النكاح لأن مقصود النكاح  
السكن والاستمتاع ، والمهر إنما ثبت تبعاً . والتبع ما لم يتصل لا يصير<sup>(٤)</sup>  
مقصوداً . لا ترى أن ولد البهيمة إذا حدث قبل القبض لا يصير<sup>(٥)</sup>

- 
- (١) الضمير يعود على المهر ، وعوض الخلع .  
(٢) أي أن دين الكتابة ، والدية على العاقلة ، لا يبدأ حولها ، حسنتي  
يقبضها صاحبها .  
(٣) قال الجوهري في الصحاح : (١٧٧١/٥) عاقلة الرجل : هم عصبتها ،  
وهم القراية ، من قبل الأب ، الذين يعطون دية من قتله خطأ .  
وانظر المغني : ٢٨٣/٧ - ٢٨٤ .  
(٤) قال السرخسي - رحمه الله - في المبسوط : (١٩٤/٤) ، (والمقصود به :  
قضاء الشهوة) أي بالنكاح ، وانظر المذهب : (٧١/٢) ، وبداية المجتهد :  
(١٨/٢) .  
(٥) يعني بالبهيمة : الأمة ، إذا كان زوجها ملوكاً . والمعنى : أن الأمة  
إذا ولدت ، قبل قبض المشتري ، لا يصير المولود مقصوداً . وإذا ولد  
بعد القبض يكون مقصوداً ، فلو تلف ، سقط من الثمن بقدر قيمته ، وما  
ينطبق على الأمة ، ينطبق على الماشية .



واحد : بأن الزكاة لا تجب في الملك الناقص بدليل ما لوض  
ملك أو غصب وعلمته أنه لا يمكن الانتفاع به وهذا موجود في الصداق  
قبل القبض .

لنا : لا نسلم أن هذا ملك ناقص فإنها يمكنها قبضه  
وتنسيته والانتفاع به بخلاف المنصوب والصال . فإن طريق قبضه  
ومنفعته منسد فهو كالتالف . ثم يطل ما ذكره بأصل<sup>(١)</sup> عتتنا .  
والله أعلم بالصواب .

..

..

..

---

(١) وهي ما أشار إليه بقوله : ( لنا : أنه مال ملكه وأمكنها الانتفاع  
به وقبضه .. لأن سبب وجوب الزكاة حصول الملك وإمكان التصرف  
والتنمية ) ص ( ١٥٧ ) من هذه الرسالة .

**مسألة:** لا زكاة في الخيل . نمر عليه في رواية صالح وأبي الحارث وسه (١)  
(٥) قال مالك والشافعي وأبو يوسف (٢) (٣) (٤) ومحمد وداود (٥) . وقال أبو حنيفة: (٦)

في الخيل السائمة إذا كانت ذكورا وإناثا . الزكاة . فإن كانت  
ذكورا فلا زكاة فيها . وإن كانت إناثا فعلى روايتين . والزكاة  
دينار أو عشرة دراهم . أو بقوسها فيخرج من كل مائتي درهم  
خسة دراهم في كل حول .

(١) انظر مسائل الامام أحمد . رواية ابنه صالح ، مخطوط رقم (٦٠٩٠) صفحة  
(٢٩) ثم انظر السفي: (٦٢٠/٢) ، والشرح الكبير: (٥٩١/١) ،  
والمبدع: (٢٩١/٢) ، والافتاح: (٢٤٢/١) ، وكشاف القناع: (١٩٣/٢) .  
وصالح هو أبو الفضل صالح بن أحمد بن محمد بن حنبل ، ولد سنة  
(٢٠٣ هـ) ، وكان أبوه يحبه ويدعوه ، وكان كثير العيال سخيا  
روى عن أبيه مسائل جبار . توفي - رحمه الله - سنة (٢٦٦ هـ) ، له ترجمة  
في تاريخ بغداد: (٣١٧/٩) ، وطبقات الفقهاء: (١٦٩) ، وطبقات  
الحنابلة: (١٧٣/١) ، وتذكرة الحفاظ: (٦٢٩/٢) ، والبداية والنهاية  
(٤٦/١١) ، والتهذيب: (٢٣١/١) .

(٢) انظر موطأ مالك: (٢٧٧-٢٧٨) ، والكافي: (٢٨٤/١) ، والتمهيد:  
(٢١٤-٢١٥) ، والمنتقى: (١٧١/٢) ، وحاشية بلغة السالك: (١ /  
٢٠٦) .

(٣) انظر مسند الشافعي: (٩١-٩٢) ، والألم: (٢٨/٢) ، والرسالة: (١٨٨) ،  
والمهذب: (١٩٣/١) ، والمجموع: (٢٩٠/٥) .

(٤) انظر شرح معاني الآثار: (٢٦/٢) ، ومختصر الطحاوي: (٤٦) ، والمبسوط:  
(١٨٨/٢) ، وبدائع الصنائع: (٨٨١/٢) ، وفتح القدير: (١٨٣/٢) ، وحاشية  
ابن عابد: (٢٨٢/٢) .

(٥) انظر: المحلى: (٣٣٨-٣٣٩-٣٤٠) .

(٦) انظر: شرح معاني الآثار: (٢٧/٢) ، والمختصر: (٤٥-٤٦) ، والمبسوط:  
(١٨٨/٢) ، وبدائع الصنائع: (٨٨١-٨٨٢) ، والبحر الرائق: (٢٣٣/٢) .

لنا : ما روى أحمد بإسناده عن أبي هريرة عن النبي - صلى الله عليه - : " ليس على المسلم في عبده ( ٣١٢ - ١ ) ولا فرسه صدقة .<sup>(١)</sup>  
ذكره مسلم في صحيحه ، ورواه البخاري في صحيحه : " ليس على المسلم في فرسه وعلامة صدقة الا صدقة الفطر " قال أحمد هذا الحديث أصل .

فلان قيل : أراد به فرسه الذي يغزو عليه بدليل أن أبا هريرة روى هذا الحديث في مجلس مروان فبدره زيد بن ثابت فقال : أراد به الفرس الغازي .<sup>(٥)</sup>

- 
- (١) رواه أحمد : ( ٢٤٢ / ٢ و ٢٤٩ ) ، ومالك في الموطأ : ( ٢٧٧ / ١ ) ، والبخاري مع الفتح : ( ٣٢٧ / ٣ ) ، ومسلم : ( ٦٧٥ / ٢ - ٦٧٦ ) ، وعبد الرزاق : ( ٤ / ٣٣ ) . ومول يصف ذكره لم تعب غير سليم ولم يما يقال ذلك لهم لا يروي بالسند يروي بالسند فان ذلك أمر يقال رواه أو أخرجه مسلم .
- (٢) رواه البخاري مع الفتح : ( ٣٢٧ / ٣ ) بدون قوله : " الا صدقة الفطر " والزيادة عند مسلم : " ليس في العبد صدقة الا صدقة الفطر " : ( ٦٧٦ / ٢ ) ورواه أبو عبيد في الأموال : ( ٤١٧ ) ، والدارمي : ( ٣٢٣ / ١ ) ، وابن ماجه ( ٥٧٩ / ١ ) ، وأبو داود : ( ٢٥١ / ٢ ) ، والترمذي : ( ١٥ / ٣ ) ، والنسائي : ( ٢٦ / ٥ ) ، والمنتقى : ( ١٣٠ ) ، والطحاوي في شرح معاني الآثار : ( ٢٩ / ٢ ) ، وابن خزيمة : ( ٢٩ / ٤ ) ، والدارقطني : ( ١٢٧ / ٢ )
- (٣) هو أبو عبد الملك مروان بن الحكم الأموي القرشي ، ولد في عهد النبي صلى الله عليه وسلم - وهو ابن عم أمير المؤمنين عثمان وكاتبه ، ولاء معاوية المدينة مكة والطائف . توفي سنة ٦٥ هـ ، وهو جد الخلفاء الأمويين ، له ترجمة في طبقات ابن سعد : ( ٣٥ / ٥ ) ، وطبقات خليفة : ( ٢٣١ ) ، والجرح والتعديل : ( ٢٧١ / ٨ ) ، والاستيعاب : ( ٧٠ / ١٠ ) ، واسد الغابة ( ١٤٤ / ٥ ) ، والاصابة : ( ٣١٨ / ٩ ) .
- (٤) بدر بيدر : يقال بدرت الى الشيء أسرعت اليه ، والبادرة : الحدة ، والبادرة أيضا : النخبة السريعة . انظر الصحاح : ( ٥٨٦ / ٢ - ٥٨٧ ) ، ولسان العرب ( ٤٩ / ٤ )
- (٥) انظر هذا الاعتراض في المبسوط : ( ١٨٨ / ٢ ) .



قيل : لفظ الخبر عام فلا يخصه بقول زيد في رواية . ولأنه يسقط فائدة لتخصيص بالفرس فإن البعير الغازي لا زكاة فيه .

وروى " ما بإسناده عن علي - رضي الله عنه - أن رسول الله - صلى الله عليه - قال : " انى عفوت لكم عن صدقة الخيل والرقيق الا صدقة الفطر في الرقيق " .<sup>(١)</sup>  
<sup>(٢)</sup>

فإن قيل : المراد به العفو عن المطالبة فإنه يملكها فأما حق الفقراء فلا يملكه فيعفو عنه .<sup>(٣)</sup>

قيل : في الخبر " عفوت لكم عن صدقة الخيل " والمطالبة لا تسمى صدقة ، والثاني : أنه قرنه بالرقيق ولا زكاة في الرقيق بالاتفاق .<sup>(٤)</sup> الثالث : أنه قال : " الا زكاة الفطر في الرقيق " فاستثنى ذلك والمستثنى من جنس المستثنى منه ثم صدقة الفطر لا مطالبة فيها بحال .

(١) يريد الامام أحمد .

(٢) روى أحمد هذا الحديث عن علي من غير قوله : " الا صدقة الفطر في الرقيق " حيث اخرج ذلك أبو داود : ( ٢٥١ / ٢ ) ، انظر السند : ( ٩٢ / ١ ) ، ١٢١ - ١٢٢ ، ١٣٢ ، ١٤٥ ، ١٤٦ ، ١٤٨ ، ثم انظر مصنف عبد الرزاق : ( ٣٤ / ٤ ) ، والداري : ( ٣٢٢ / ١ ) ، وابن ماجه : ( ٥٧٠ / ١ ) ، ٥٨٠ ، وأبا داود : ( ٢٣٢ / ٢ ) ، والترمذي : ( ٧ / ٣ ) والنسائي ( ٢٧ / ٥ ) ، وابن خزيمة : ( ٢٩ / ٤ ) ، والطحاوي في شرح معاني الآثار ( ٢٨ / ٢ ) .

(٣) يوجد معنى هذا الاعتراض في شرح معاني الآثار : ( ٢٩ / ٢ ) ، وأحكام

القرآن للجصاص : ( ٣٦٣ / ٤ ) ، وبدائع الصنائع : ( ٨٨٢ / ٢ ) .

(٤) وذلك اذا كان الرقيق معدا للقيمة .

وأما إضافة العفو اليه فلأنه يعرف من جهته عن الله تعالى  
 كما يقال : أباح أحمد كدي وحرمة الشافعي . ولا خلاف أن ذلك<sup>(٢)</sup>  
 ليس اليها وإنما يعرف من جهتها عن الله تعالى ورسوله عليه السلام ،  
 ولأن المطالبة لا يملك إسقاطها . قال تعالى (( خذ من أموالهم صدقة ))<sup>(٣)</sup>  
 أخر أخر : روى أبو عبيد في غريب الحديث عن النبي - صلى الله  
 عليه - أنه قال : " ليس في الجبهة ولا في النخة ولا ( في ) الكسعة<sup>(٤)</sup>  
 صدقة " .<sup>(٥)</sup>

- 
- (١) في مكة جبلان كلاهما بهذا الاسم ، الأول : بضم الكاف ثم دال بعدها ،  
 ألف . كدي : وهو جبل بأسفل مكة وهو الذي خرج منه النبي - صلى الله  
 عليه وسلم - هاجرا . والثاني : بضم الكاف وفتح الدال ثم يا شديدة  
 جبل بأعلى مكة لمن خرج إلى اليمن . معجم البلدان : (٤٤٠/٤ - ٤٤١)  
 وانظر : شارح الأنوار على صحاح الآثار للقاضي عياض : (٣٥٠/١) . وكدي  
 المعروفة الآن هي جنوب مكة في طريق السفلة وهي داخل مكة الآن .  
 وقوله : ( أباح أحمد كدي وحرمة الشافعي ) أي جعل أحمد كديا خارجا  
 عن الحرم ويعلمها الشافعي من الحرم .
- (٢) اسم الإشارة سود على ما يفهم من سياق الكلام وهو التحريم والاباحة .
- (٣) سورة التوبة : آية رقم ١٠٣ / وقية الآية : (( تطهرهم وتزكهم بها وصل  
 عليهم ان صلاتك سكن لهم والله سميع عليم )) .
- (٤) كلمة ( في ) ليست في المخطوطة والزيادة من أبي عبيد .
- (٥) رواه أبو عبيد في الغريب : (٧/١) ونحوه رواه أبو داود في المراسيل :  
 (١٣٥) ، وقال : قال كثير : يرون أن الجبهة الخيل ، والنخة : الأهل  
 العوامل والنواضح ، والكسج : صغار الغنم ، وقيل النخة صغار الغنم  
 والكسج الحمير ، وابن قتيبة في غريب الحديث : (١٨٨/١) ، والبيهقي  
 في السنن : (١١٨/٤) . وجزم ابن فارس : أن الكسعة هي الحمير ،  
 وقال : والكسعة الحمير سميت ، لأنها تضرب أبدا على مؤخرها في السوق .  
 انتهى . مقاييس اللغة : (١٧٧/٥) .

(١)  
قال أبو عبيدة : الجبهة : الخيل ، والنخعة : بفتح النون : الرقيق ،  
(٢)  
والكسعة : الحسير .

فإن قيل : نحمله على الذكور ( ٣١٢ - ب ) .

قلنا : هو تخصيص بخير دليل .

(٣)  
خير آخر : روى حارثة بن مضرب قال : حجبت مع أمير المؤمنين

(١) في المخطوطة : ( أبو عبيد ) على أن القائل هو أبو عبيد القاسم بن سلام .  
والصواب أبو عبيدة معمر بن النخعي ، والتصحيح من المخطوطة نفسها  
ورقة رقم ( ٣١٥ - ب ) سطر ( ١٧ ) ، ومن أبي عبيد في الغريب ومن البيهقي .  
وأبو عبيدة هو : معمر بن النخعي التيمي مولاهم الإمام العلامة النحوي  
صاحب التصانيف ، ولد سنة ( ١١٠ هـ ) ، واختلف في سنة وفاته فقبيل  
سنة ( ٢٠٩ ) ، وقيل ( ٢١٠ ) ، وقيل ( ٢١١ ) وقيل ( ٢١٢ هـ ) ، له ترجمة  
في تاريخ بغداد : ( ٢٥٢ / ١٣ ) ، ووفيات الأعيان : ( ٢٣٥ / ٥ ) ، وتذكرة  
الحفاظ : ( ٣٧١ / ١ ) ، وسير أعلام النبلاء : ( ٤٤٥ / ٩ ) ، ونخبة الوعاة  
( ٢٩٤ / ٢ ) ، وطبقات المفسرين : ( ٣٢٦ / ٢ ) .

(٢) غريب الحديث لأبي عبيد : ( ٧ / ١ ) ، وانظر : غريب الحديث للخطابي :  
( ١٧٦ - ١٧٧ ) ، والفائق للزمخشري : ( ١٠٧ / ٢ ) ، وأيضا : ( ٤١٦ / ٣ ) ،  
والنهاية : ( ٢٩٨ / ٢ و ١٧٣ / ٤ و ٣١ / ٥ ) ، والقاموس المحيط : ( ٨١ / ٣ ) ، وتاج  
العروس : ( ١٢٣ / ٢٢ ) .

(٣) في المخطوطة : ( مصرف ) ميم ، ثم ، صاد مهلهة ، ثم ، را ، ثم ، فاء ، وهو خطأ .  
والصواب مضرب ، ميم ، ثم ، ضاد معجمة ، ثم ، را ، مشددة بالكسر ، ثم ، با ، معجمة  
بواحدة من تحت ، والتصحيح من أبي عبيد وأحمد وابن خزيمة والبيهقي وغيرهم ،  
وحارثة بن مضرب العبدي الكوفي قال عنه ابن الأثير : أدرك النبي - صلى  
الله عليه وسلم فيما قيل ، انتهى وذكره ابن حجر في القسم الثالث من  
الصحابة ، روى عن عمر وعلي وعبد الله بن مسعود وعمار وأبي موسى  
الأشعري ، يتوفي في عشر السبعين ، له ترجمة في أسد الغابة : ( ٤٢٩ / ١ ) ،

عمر - رضي الله عنه - فأتاه أشرف أهل الشام فقالوا يا أمير المؤمنين  
أصبنا دواباً وأموالاً وفي لفظ : كثر فيها الخيل، والرقيق، ونحب أن نركبه  
فقال عمر - رضي الله عنه - ما فعل هذا أصحابي ، ثم استشعر  
الصحابه ولان فيهم علي - رضي الله عنه - فقال ما تقول يا أبا حسن ،  
فقال : هذا حسن . ان لم تصر هذه جزية واجبة ، تؤخذ بعدك . فأخذ  
منهم من كل فرس ، وعبد ، عشرة . ورد عليهم شيئاً من الطعام .  
(١)  
(٢) لأنه أدلة : أحدها : أنه قال : ما فعل هذا أصحابي يعني

والإصابة : (٣١٨/٢) ، وطبقات ابن سعد : (١١٦/٦) ، وثقه يحيى بن  
معين في رواية عثمان بن سعيد الدارمي في ص (٩١) ، وفي ص (١٥٠) انظر  
تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي ، وروايته عن علي في المعرفة والتاريخ  
٥٠٤/١ ، والجرح والتعديل : (٢٥٥/٣) ، وفيه توثيق أحمد ويحيى له  
وتهذيب النحال : (٣١٧/٥) ، وميزان الاعتدال : (٤٤٦/١) ، وتهذيب  
التهذيب : (١٦٦/٢) .

(١) أخرج هذا الأثر عن حارثة عن عمر . كثير من المحدثين ، وسأشير إلى من  
رواه دون ذكر لفظ كل منهم ، لاختلاف بينهم . فقد رواه مالك في الموطأ  
(٢٧٧/١) ، وعبد الرزاق في المصنف : (٣٥/٤) ، وأبو عبيد في الأموال  
(٤١٨) ، وأحمد في السند : (٣٢/١) ، وابن خزيمة في الصحيح :  
(٣٠/٤) ، والطحاوي في شرح معاني الآثار : (٢٨/٢) ، والدارقطني :  
(١٢٦/٢) ، وابن حزم في المحلى : (٣٣٩/٥ - ٣٤٠) ، والبيهقي :  
(١١٨/٤ - ١١٩) ، وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد : (٦٩/٣) ، وقال  
رجاله ثقات .

قال عبد الرزاق بعد إخراج هذا الأثر : فلما كان معاوية ، حسب ذلك .  
فلذا الذي يعطيه ، أكثر من الذي يأخذ منهم فتركهم ولم يأخذ منهم ، ولم  
يعطهم .

(٢) الضمير يعود على الأثر المتقدم المروي عن عمر - رضي الله عنه - .

النبي - عليه سلام - وأبا بكر - رضي الله عنه - . ومعلوم أن الخيل كانت كثيرة في عهدهم مع العرب ، فلما لم يأخذوا دَلَّ على أن الزكاة لا تجب فيها . والثاني : أنه استشار ولو كان هذا في كتاب الصدقات لم يحتج<sup>(١)</sup> إلى المشاورة . الثالث : أنه أخذ من العبيد ولا خلاف أنه لا زكاة<sup>(٢)</sup> فيهم . الرابع : أنه عوض<sup>(٣)</sup> ذلك حتى روى أنه كان يعطي كل واحد من الخيل عشرة أجربة . وكل عبد قفيزين<sup>(٤)</sup> حنطة ، قال حارثة بن مضرب : فكان ما يعطيهم أكثر مما يأخذ منهم .

(١) يريد بكتاب الصدقات : الكتاب الذي كتبه أبو بكر لأبي مالك - رضي الله عنهما - حيث أخرجه البخاري وأصحاب السنن وغيرهم . انظر البخاري مسع الفتح : (٣/٣١٦ و ٣١٧) . أو الكتاب الذي كتبه النبي صلى الله عليه وسلم ، لعمر ابن حزم . وسأبني في صفحة (٢٣٦) .  
(٢) تقدم تقييد ذلك بما إذا كان معدا للقبيلة .

(٣) وفي رواية : لك أنه قال : أن أحبوا فغذاها منهم وأردوها عليهم وأرزق رقيقهم : (٢٧٧/١) ، ورواها أبو عبيد في الأموال عن مالك : (٤١٨) ، وعند عبد الرزاق : ورزق الخيل كل فرس عشرة أجربة في كل شهر - ورزق الرقيق جريبين جريدين كل شهر : (٣٥/٤) .

(٤) الأجرية : جمع جريب : بفتح الجيم وكسر الراء وسكون اليا ، والجريب من الطعام ومن الأرض مقدار معلوم ، قيل : هو عشرة أقفزة كل قفيز منها عشرة أعشرا ، وقيل الجريب : مكيال قدر أربعة أقفزة ، قال ابن سيده - وحدد المطرزي الجريب من الأرض بستين ذراعا في ستين ، ومن الطعام قال : القفيز عشرة أعشرا وهي خمسة وعشرون رطسلا . انظر الصحاح : (١/٩٨) ، والمغرب : (١/١٣٧) ، ولسان العرب : (١/٢٦٠) ، والقاموس المحيط : (١/٤٧) ، وتاج العروس : (٢/١٤٧) .

(٥) القفيز : بفتح القاف وكسر الفاء وسكون اليا وهو مكيال وهو ثمانية مكاكيل ومن الأرض : قدر مائة وأربعة وأربعين ذراعا .

وقال محقق كتاب المغرب يروي عن أحد نسخ المغرب : ( وهو اثنا عشر مئاة ) يريد المكيال . انظر : الصحاح : (٣/٨٩٢) ، والمغرب : (٢/١٩٠) ، ولسان

الخاص : ان عليا عليه السلام ، قال ما أحسن هذا ، ان لم تكن  
جزية واجبة تؤخذ بعدك منهم ، فدل على أن ذلك كان تطوعا منهم ، لا واجبا .  
واللغز : أنه حيوان لا تجب الزكاة في ذكوره اذا انفردت فلم  
تجب في ذوره وإناته .

دليله : البغال والحير <sup>(١)</sup> وعكسه بهيمة الأنعام <sup>(٢)</sup> .

فإن قيل : اذا انفردت الذكور فلا نما فيها واذا اجتمعت  
(٣١٣- أ) مع الاناث كثر نماؤها بالنسل فلهذا وجبت الزكاة <sup>(٣)</sup> .

العرب : (٣٩٥/٥) ، والقاموس المحيط : (١٩٤/٢) ، وتاج المصروس  
٠ (٢٨٥/١٥)

قال الدكتور محمد أحمد الخاروف ، محقق كتاب الايضاح ، والتبيان في معرفة  
المكيال والميزان لابن الرفعة ص (٧١) ، والأردب الذي ورد ذكره في  
عصر الفاروق - رضي الله عنه - هو الأردب الذي يمكن تسميته ، بالأردب  
الشرعي ، إذ أنه يقابل الجريب ، ويقابل العدى في العراق ، والشام ، ويعادل  
٦٦ لترا من الماء المقطر أو ٥٢١٤ كيلو غراما من القمح . على أساس  
أنه ٢٤ صاعا شرعيا ، ومقدار الصاع : ٢١٧٥ كيلو غراما . انتهى ، فيكون ما  
يعطيه عمر - رضي الله عنه - للخيل هو :  $٥٢١٤ \times ١٠ = ٥٢١٤٠$  كيلو غراما  
تقريبا .

أما القفيز في عهد عمر - رضي الله عنه - فهو يعادل : ٢٦١١٢  
كيلو غراما أم ما سمته ٣٣٠٥٣ لترا فيكون ما يدفعه عمر - رضي الله عنه -  
لكل عبد هو :  $٢٦١١٢ \times ٢ = ٥٢٢٢٤$  كيلو غراما . المصدر السابق  
ص (٧٢) .

(١) قال ابن هبيرة ، واتفقوا على أنها اذا لم تكن للتجارة فلا زكاة فيها .  
الانصاح : (٢٠١/١) .

(٢) قوله وعكسه : مراده أن بهيمة الأنعام تجب الزكاة في ذكورها اذا انفردت  
فلا يصح أن يلحق بها الخيل حيث لم يوجب الغنم الزكاة فيها حينئذ .

(٣) انظر شرح معاني الآثار للطحاوي : (٢٩/٢) ، والمبسوط : (١٨٨/٢) ،  
وبدائع الحنفية : (٨٨٢/٢) .

قلنا : بل فيها ناء وهو سمنها وأخذ شعور رقابها وهو ضرب من الناء ثم يبطل بذكور بهيمة الأنعام والانات المفردات من الخيمل لا نسل لها<sup>(١)</sup> وفيها الزكاة .

فإن قيل : في ذكور بهيمة الأنعام ناء وهو سمنها بالسوم لأكل اللحم<sup>(١)</sup> .

قلنا : وسمن الخيل زياد<sup>(٢)</sup> في الثمن ، يقال كلما زاد في لحم الفرس رطلان زاد في قيمته رطل ذهب على أن ذكور البقر<sup>(٢)</sup> (و) الفسمن تنقص بزيادة السن وفيها الزكاة .

فإن قيل : المعنى في البقال والحير أنها لا تسام فلا تجب فيها الزكاة بخلاف الخيل<sup>(٣)</sup> .

قلنا : بل تسام في بلاد المعجم<sup>(٤)</sup> كما تسام الخيل ثم ينعكس بالنحل فإنها تسام وتخرج فترعى النوار<sup>(٥)</sup> والحشيش وترجع ويحصل من نائها

(١) انظر: بدائع الصنائع : (٢/٨٨٢) ، وشرح العناية على البدايعة

بحاشية فتح القدير : (٢/١٨٦) .

(٢) ليست في اسخطوطة ، وانا زدتها ، لأن سياق الكلام يقتضيها .

(٣) انظر : أحكام القرآن للجصاص : (٥/٣) ، والمبسوط : (٢/١٨٩) ، وبدائع الصنائع : (٢/٨٨٢)

(٤) وهي بلاد ايران اليوم وما جاورها .

(٥) السوار : ( يضم النون ، ثم واو شديدة ، ثم ألف ، ثم را ، ويقال :

أيضا : النور : بفتح النون ، وسكون الواو ) - نور الشجر ، وهو الزهر ، وقيل : النور الأبيض . والزهر الأصفر ، وتنوير الشجر ، أزهارها .

انظر فريب الحديث لابن قتيبة : (١/٣٩٦) ، والمصاح : (٣/٨٣٩) ،

والنهاية لابن الأثير : (٥/١٢٧) ، ولسان العرب : (٥/٢٤٣) ، والقاموس

المحيط : (١/١٥٥) ، وتاج العروس : (١٤/٣٠٦) .

- (١) العسل والشمع ولا زكاة فيها . وكذا الدجاج بسم وبرى في أفنية القرى ونماها معلوم ولا زكاة فيها .  
(٢)  
(٣) وقد ذكر في القياس على البغال والحمير عبارات منها : أنه حيوان لا تجب الزكاة فيه من جنسه (٤) أو حيوان يراد للزينة والركوب . أو ذو حافر (٥) أو مختلف في اهاحة أكله فأشبهه البغال والحمير .

- (١) أفنية : بفتح الهمزة وسكون الفاء وكسر النون وفتح اليا المخففة . جمع فناء وفناء سعة أمام الدار وفناء الدار ما امتد من جوانبها . لسان العرب : (١٦٥/١٠) . ولعل المصنف يرد السعة التي تكون عادة في القرى .  
(٢) ونماؤها هو تكاثرها ومن نماها بهيها .  
(٣) الضمير يعود على الخيل . وانظر : أحكام القرآن للجصاص : (٣/٥) .  
(٤) أى على فرض أن فيه زكاة فهي ليست من جنسه مثل بهيمة الأنعام السائمة والأثمان والزرع .  
(٥) اختلف السلف في حكم أكل لحم الخيل ، فأجازه قوم ، وحرره آخرون . فدليل المجيزين : حديث أسامة بنت أبي بكر - رضي الله عنهما - قالت : " ذهبنا على عهد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فرسا ، ونحن بالمدينة فأكلناه " .  
البخارى مع الفتح : (٦٤٠/٩) ، والنسائي : (١٧٢/٧ - ١٧٨) .  
وذهب المانعون : استدلين بقوله تعالى : (( والخيل والبغال والحمير لركوبها ولزينة ويخلق ما لا تعلمون )) . النحل : آية ٨/ .  
وقالوا هذه الآية جاءت بعد قوله (( والأنعام خلقها لكم فيها دفاً وطافع ومنها تأكلون )) . النحل : آية ٥/ . قالوا : قرن الخيل بالبغال والحمير ، والأخيران بحرسان .  
قالوا : إن الله امتن بهذه الأنعام فيها دفاً ويؤكل لحسها وتلك للركوب والزينة . انظر : تفسير الطبري : (٨١/١٤ - ٨٢ - ٨٣) ، وتفسير القرطبي : (٧٦/١٠ - ٧٧) ، وتفسير ابن كثير : (٦٠٩/٢ - ٦١٠) ، والدر المنثور للسيوطي : (١١٢/٥ - ١١٣) ، ثم انظر أحكام القرآن للجصاص : (٢/٥ و ٣) والمغنى : (٥٩١/٨) ، ولكلا القولين أدلة غير ما ذكر .



واحتج الخصم<sup>(١)</sup> : بقوله تعالى (( خذ من أموالهم صدقة ))<sup>(٢)</sup> .

قلنا : الآية لا تتناول الخيل فإن بالاتفاق ، ليس للإمام فيها حق

المطالبة ، والأخذ . ولأن الخيل ، لا يؤخذ منها . وإنما يؤخذ من غيرها .

<sup>(٣)</sup> ولأنها مخصوصة ، فنحطها على غير الخيل بدليلنا .

واحتج : بما روى غورك السعدى ، - عن جعفر بن محمد<sup>(٥)</sup> عن أبيه<sup>(٦)</sup>

(١) أحكام القرآن للجصاص : (٤/٣٠١ و ٣٦٣) .

(٢) التوبة : آية رقم ١٠٣ / .

(٣) يريد الآية مخصوصة بالأنواع الأربعة وهي الأثمان وهروض التجارة والسائمة من بهيمة الأنعام والخارج من الأرض .

(٤) انظر أحكام القرآن للجصاص : (٤/٣٦٢) ، والمبسوط : (٢/١٨٨) ، وسدائع

الصنائع : (٢/٨٨١) ، وفتح القدير : (٢/١٨٥) .

(٥) هو أبو عبدالله جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب الهاشمي القرشي السيد الإمام ، ولد سنة (٨٠ هـ) وأمه هي فـروة بنت القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق والشيعة تعدّه من أئمتهم ، توفي - رحمه الله - سنة (١٤٨ هـ) له ترجمة في طبقات خليفة : (٢٦٩) ، وتاريخ خليفة : (٤٢٤) ، والتاريخ الصغير : (٢/٩١) ، وتذكرة الحفاظ : (١/١٦٦) وطبقات الحفاظ : (٧٢) .

(٦) هو أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن علي القرشي الهاشمي المدني حميد الحسين ، وسبط الحسن ، ولد سنة ٥٦ هـ ، أدرك بعض الصحابة كابن عمر وجابر وأبي سعيد الخدري وهو ممن تعدّه الشيعة من أئمتهم . توفي سنة (١١٤ هـ) له ترجمة في طبقات ابن سعد : (٥/٣٢٠) ، وطبقات خليفة : (٢٥٥) ، وتاريخ خليفة : (٣٤٩) ، والتاريخ الصغير : (١/٢٧٤) ، والمعرفة والتاريخ : (١/٣٦٠) ، وتذكرة الحفاظ : (١/١٢٤) .

عن جابر عن النبي - صلى الله عليه وسلم - (٣١٣ - ب) أنه قال :  
 " في الخيل السائة في كل فرس دينار " <sup>(١)</sup> .

الجواب : أن غورك السعدى ضعيف جدا . حكى عن الدارقطني :  
 لا يحل لأحد ، أن يحتج برواية غورك ، فإنه كذاب <sup>(٢)</sup> . وقال أبو بكر <sup>(٣)</sup> : هو  
 مجهول لا يعلم هو غورك ، أو غورك بعين غير معجمة . وهل هو السعدى  
 أو السفدى <sup>(٤)</sup> بالغين المعجمة .  
 ورواه عنه : أبو يوسف <sup>(٥)</sup> ومذهبه كقولنا . والراوى إذا خالف الخبر

(١) رواه الدارقطني : (١٢٦/٢) ، وزاد في آخره " تؤديه " . ورواه البيهقي  
 (١١٩/٤) ، وقد ضعف الدارقطني غورك ومن دونه وعليه فالحديث  
 ضعيف .

قال الدارقطني بعد روايته لهذا الحديث : تغرد به غورك عن جعفر  
 وهو ضعيف جدا ومن دونه ضعفا .

(٢) لم أجد هذا ، في كلام الدارقطني ، على الحديث . ولم تذكره المصادر المتقدمة  
 التي ، روت تضعيف الدارقطني ، لغورك .

(٣) . . . وأبو بكر ، لم يتبين لي من هو . والغالب أن المؤلف  
 إذا قال : رواه أبو بكر أو قال : قاله أبو بكر - ولم يحدد ، أبا بكر هذا -  
 فلن المراد به ، ينصرف إلى أبي بكر غلام الخلال ، واسمه عبدالعزيز بن جعفر .  
 والظاهر أن غلام الخلال . ألقب ، لأن المحدثين لم يختلفوا في ضبط اسم غورك  
 السعدى . هل هما بالعين المهملتين أو الغين المعجمتين .

(٤) والصواب أن غورك بالغين المعجمة السعدى بالعين المهملة كما ذكره  
 الدارقطني : (١٢٦/٢) ، والبيهقي : (١١٩/٤) ، والذهبي في الميزان :  
 (٣٢٢/٣) ، وفي المنهاج في الضعفاء : (٥٠٧/٢) ، وابن حجر في لسان  
 الميزان : (٤٢١/٤) .

(٥) هو صاحب أبي حنيفة وتقدم قوله في زكاة الخيل حيث لا يرى فيها زكاسة  
 من (١٦٢) من هذه الرسالة ، وانظر المبسوط : (١٨٨/٢) ، وبدائع الصنائع :

دل على ضاعه عندهم. ولا يحتج به. وان تبرع بالكلام عليه، فنحمله على  
 أن في كل نوس ديناراً. أن شاء مالكها. كما قال النبي - عليه السلام -  
 في كتاب الصدقات : " ليس فيها دون أربعين من الغنم صدقة : إلا أن  
 يشاء ربها، وليس في تسعين ومائة درهم صدقة، إلا أن يشاء ربها " <sup>(٣)</sup> وكما  
 روى أن أهل الشام، سألوا عمر أن يأخذ منهم . يدل على ذلك، أنه  
 لم يفرق بين أن تكون ذكورا، كلها أو ذكورا، وإناثا <sup>(٤)</sup> .  
 واحتج <sup>(٥)</sup> : لما روى عمر رضي الله عنه عن النبي - صلى الله عليه وسلم -  
 أنه وصف القيامة فقال : اني آخذ بحجزكم وانكم لتقاحمون على النار

• (٨٨١/٢)

- قال الزيلعي : قال ابن القطان في كتابه، وأبو يوسف : هذا هو أبو يوسف  
 يعقوب القاضي وهو مجهول . وعليه لا يكون صاحب أبي حنيفة . نصب الراية :  
 • (٣٥٨/٢)  
 (١) أي عند الحنفية : انظر مسألة اذا خالف الراوي ما روى عنه أو انكره فسي  
 كتاب كشف الاسرار عن أصول فخر الاسلام البرزوي : (٦٢/٣) .  
 (٢) في المخطوطة : (دهم) بدون را' وهذا سقط .  
 (٣) روى البخاري، قريبا منه، عن أبي بكر، من حديث طويل بلفظ : "... فإن كانت  
 سائمة الرجل ناقصة، من أربعين شاة واحدة، فليس فيها صدقة، إلا أن يشاء  
 ربها . وفي الرقة ربع العشر، فإن لم تكن الا تسعين ومائة، فليس فيها شيء"  
 الا أن يشاء ربها " . البخاري مع الفتح : (٣١٨/٣) ، ورواه أحمد : (١٢/١) ،  
 والدارمي : (٣٢٢/١) ، عن علي، وأبو داود : (٢٢٣/٢ - ٢٢٤) ، والنسائي :  
 (١٤/٥ و ٢٠) ، وابن الجارود : (١٢٧) ، والدارقطني : (١١٤/٢) .  
 (٤) تقدم خبر أخذ عمر من أهل الشام قريبا من (١٦٧) من هذه الرسالة .  
 (٥) انظر قول الخصم في المبسوط : (١٨٧/٢) .



(١) هذه الوجوه بدليلنا .

(٢) (٣١٤-أ) واحتج : بما روى أبو هريرة عن النبي - صلى الله عليه - أنه قال : " الخيل ثلاث هي لرجل أجر وهو أن يحمل عليها فسي سبيل الله ولاخر وزر وهو الذي يمسكها رياءً وظراً . ولاخر ستر وهو الذي يمسكها تعذفاً وتجبلاً وتكرماً ولا ينسى حق الله تعالى في رقابها وظهورها في عسرها ويسرها " فثبت فيها حق الله وليس الا الزكاة .

والجواب : أنه يحتل أن يكون المراد بالحق اطارتها وحمل المنقطعين لهما وذلك يسي حقاً .

(٤) كما روى " من كان له ابل أو بقرة فلم يؤد حقها بطح لها بقاع " .

(١) يريد بقوله : بدليلنا : ما تقدم من الأدلة البينة أن الخيل ليس فيها زكاة .

(٢) انظر شرح محاني الآثار للطحاوي : (٢٦/٢) ، وأحكام القرآن للجصاص : (٣٦٢/٤) .

(٣) رواه مالك في الموطأ : (٤٤٤/٢) ، وأحمد : (٢٦٢/٢ و ٣٨٣) ، والبخاري مع الفتح : (٤٥/٥ - ٤٦ و ٦٣/٦ - ٦٤ و ٦٢٣) ، ومسلم : (٦٨١/٢) ، ٦٨٣ ، وابن ماجه : (٩٣٢/٢) ، والترمذي : (١٧٣/٤) ، والنسائي : (١٧٩/٦) ، وكلهم عن أبي هريرة ، مع اختلاف يسير ، بينهم وسأورد لفظ البخاري وهو " الخيل لثلاثة : لرجل أجر ، ولرجل ستر وعلى رجل وزر . فأما الذي له أجر ، فرجل ربطها في سبيل الله . فأطال في مرج ، أو روضة . فمما أصابت في طيلها ذلك المرح ، والروضة . كان له - سنوات ، ولو أنها قطعت طيلها ، فاستنت شرفاً أو شرفين كانت آثارها ، وأرواها حسناً له ، ولو أنها مرت بنهر فسرقت منه ولم يرد أن تصقي به كان ذلك حسناً له ، وهي لذلك الرجل أجر . ورجل ربطها تغنياً وتعذفاً ولم ينس حق الله في رقابها ولا ظهورها فهي له ستر ، ورجل ربطها فخراً ورياءً فهي على ذلك وزر . البخاري مع الفتح : (٣٢٩/١٣) .

(٤) تقدم تخرج هذا الحديث في صحيفة (١٧٦) وهو حديث طويل .

وقد تقدم ذكره على أن أخبارهم منسوخة بأخبارنا بدليل ما روينا .  
أنه قال : " عفوت لكم عن صدقة الخيل <sup>(١)</sup> . والعفو لا يكون  
إلا عما تقدم وجوبه .

واحتج : بأن عمر-رضي الله عنه - أخذ زكاة الخيل من أهل  
الشام بعد أن شاور الصحابة <sup>(٢)</sup> .

الجواب : أنا قد بينا أنه أخذ ذلك بسؤال أرباب الأموال  
على وجه التطوع . ولهذا أخذ من العبيد أيضا . ولهذا رد عليهم  
أكثر ما أمروا . وقد مضى ذكر ذلك .

واحتج : بأنه حيوان يسام ويتفني نسله فتعلق به الزكاة كسائر  
السوائم <sup>(٣)</sup> .

(١) دعوى النسخ، تحتاج إلى معرفة التأخر، ثم إن أحاديث الموجهين لا تقاوم  
أحاديث الناعمين، الواردة في الصحيحين وغيرها . وأيضا أحاديث  
الموجهين، لا تخلو من ضعف ، والصحيح منها، ليس فيه ما يدل على  
الوجوب .

(٢) تقدم تخريجه في صحيفة رقم (١٦٤) .

(٣) انظر : شرح معاني الآثار للطحاوي : (٢٨/٢) ، وأحكام القرآن للجصاص :

(٣٦٣/٤) .

ولم يأخذ عمر زكاة الخيل من أهل الشام، إلا بعد سؤالهم عمر، أن يأخذ  
منهم، وبناءً على طلبهم . ثم إن عمر، كان يرد عليهم شيئا من الطعام .  
ولو كانت زكاة، لما رد عليهم شيئا . وعمر كان شاور الصحابة، وقال ما فعله  
صاحبها، ولو كانت واجبة لأخذها من قبله . ثم إن معاوية ترك أخذ  
الزكاة . حير رأى أن ما يعطيهم أكثر مما يأخذ منهم ، وقد مضى ذلك في  
صحيفة رقم (١٦٧ و ١٦٨) فلا داعي للتكرار .

(٤) الضمير يعود على الخيل .

(٥) انظر المبسوط : (١٨٨/٢) ، وبدائع الصنائع : (٨٨١/٢) .

والجواب : أنه يبطل بالحير فانها تسام في بلاد فارس والبحرين وغيرهما<sup>(١)</sup>  
ولا زكاة<sup>(٢)</sup> ، وكذلك النحل والدجاج والمعنى في السوائم عكس عللنا كلها  
ثم الواجب في ذلك ليس على قياس زكاة المواشي لأنه لا يؤخذ من  
جنسها ويؤخذ من الواحد المفرد<sup>(٣)</sup> وهذا لا يعرف في زكاة المواشي<sup>(٤)</sup>  
والحيوان . وليس على قياس التجارة لأنه لا يعتبر فيها فلا يلحق شئ<sup>(٥)</sup>  
من الزكوات قياسا ولا فيها خير يستند اليه لصحته<sup>(٦)</sup> .  
واحتج : بأنه حيوان يسهم له من الغنم فتعلق به فرض الصدقة<sup>(٧)</sup>

- 
- (١) الضمير يعود على الاحتجاج أى دليل الخصم .
- (٢) البحرين : هي الجزء الشرقي من الجزيرة العربية المتد من عمان جنوب شرق الجزيرة حتى حدود العراق ، شمال شرق الجزيرة ، وليس المقصود دولة البحرين الحالية . قال ياقوت في معجم البلدان : " ... وهو اسم جامع لبلاد على ساحل بحر الهند بين البصرة وعمان . قيل هي قصة هجر ، وقيل هجر قصة البحرين " ( ٣٤٧ / ١ ) ، وانظر المعجم الجغرافي للبلاد العربية السعودية \* المنطقة الشرقية : ( ٢١٠ / ١ - ٢١١ - ٢١٣ ) .
- (٣) لقوله صلى الله عليه وسلم - حين سئل عن الحر فقال " ما أنزل علي فيها شي " الا هذه الآية الجامعة الفادة : (( فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره ، ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره )) . سورة الزلزلة : آية ٧ / ٨ . البخارى مع الفتح : ( ٤٦ / ٥ و ٦٤ / ٦ ) ، وسلم : ( ٦٨٢ / ٢ ) ، والنسائي : ( ١٨٠ / ٦ ) .
- (٤) من قال بوجوب الزكاة في الخيل أوجبها على الواحد المفرد وليس ذلك في بهيمة الأنعام .
- (٥) لأن زكاة التجارة ربع المشر .
- (٦) الضمير يعود على الخيل .
- (٧) يشير بذلك الى الحديث الذى رواه ابن عمر أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - جعل يوم خيبر للفارس سهمين وللرجل سهما . قال أبو معاوية : أسهم للرجل وفرسه ثلاثة أسهم سهما له وسهمين لفرسه " رواه أحمد واللفظ له ( ٤١ / ٢ ) . والبخارى : ( ٤٨٤ / ٧ ) ، والدارمي : ( ١٤٤ / ٢ ) ، وسلم : ( ١٣٨٣ / ٢ ) ، وابن ماجه : ( ٩٥٢ / ٢ ) ، وأبو داود : ( ١٧٢ / ٣ - ١٧٣ ) .

كالآدمي .

(٣١٤ - ب) الجواب : أنه لا تأثير لقولكم يسهم له من المغنم فلن بهيمة الأنعام لا يسهم لها من الغنمية وتجب فيها الزكاة . ثم إنسه يطل بذكر الخيل . ونقلب فنقول : فلم يتعلق به زكاة السوم<sup>(١)</sup> كالآدمي ثم الآدمي تجب الزكاة عليه في ذمته أو في ملكه والزكاة تجب في أعناق الخيل أو في ذمة مالكيها فلا يصح الجمع .

(٢) واحتج : بأنه إذا وجبت الزكاة في الأهل فأولى أن تجب

---

(١) وهو ما يسن في أصول الفقه بقياس العكس ويسمى أيضا القلب وهو كما عرفه ابن قدامة : أن يذكر لدليل المستدل حكما ينافي حكم المستدل مع تبعية الأصل والوصف بحالهما . روضة الناظر : (١٨٥) ، وفسر هذا التعريف ابن بدران في نزهة الخاطر العاطر بقوله : معناه أن المعارض يقلب دليل المستدل ويبين أنه يدل عليه لا له : (٣٧٥/٢) وانظر الأحكام في أصول الأحكام للامدني : (١٦٧/٣ - ١٦٨) .

والمصنف هنا : قلب الدليل الذي استدل به الخصم وجعله دليلا لسه عليهم حيث قال : ان ذكر الخيل يسهم لها من المغنم ومع ذلك لا زكاة فيها عندكم . ثم قلب عليهم دليلهم مرة أخرى فقال : ثم الآدمي تجب الزكاة في ذمته أو في ملكه .

وأما الخيل فتجب في أعناقها أو في ذمة مالكيها .

وذلك إذا قبلنا - جدلا - أن الخيل فيها زكاة ، فهو إما في أعناقها ، أو في ذمة مالكيها .

(٢) لم أشر للخصم على هذا الدليل .



(١) في الخيل ذي أكثر ثنا .

قلنا : لو صح هذا لكان تعلق الزكاة بالجواهر أولى من تعلقها  
بالدراهم والدنانير . على أن الأهل تتراد للدراهم والنسل والانتفاع بخلاف  
الخيل . فانها تتراد للركوب والزينة فافترقا . والله أعلم بالصواب .

.. ..

---

(١) هذا ما يسمى في أصول الفقه بقياس الأولى أو القياس الجلي . وهو الحاق  
المسكوت عنه ، بالمنطوق : وهو أن يكون المسكوت عنه أولى بالحكم من  
المنطوق . كالشال الذي استدل به الخصم هنا . فهو يقول : ما دامست  
الزكاة وجبت في الأهل - وهي أقل ثنا من الخيل ، فوجب الزكاة بالخيل  
أولى ، وهي أكثر ثنا . انظر : روضة الناظر لابن قدامة : ( ١٥٤ ) ،  
والاحكام في أصول الأحكام للامدني : ( ٩٥ / ٣ ) ، ومذكرة أصول الفقه  
للشيخ محمد الأمين الشنقيطي : ( ٢٤٩ - ٢٥٠ ) .

ومثاله عند الأصوليين : تحريم ضرب الوالدين ، قياسا على تحريم  
التأفك المنهسي عنه في قوله تعالى : (( فلا تقل لهما أف ولا تنهرهما ))  
سورة الاسراء : آية / ٢٣ . المراجع السابقة .

**مسألة :** <sup>(١)</sup> اختلف قول<sup>(٢)</sup> في الغملان والمجايل والسخال اذا انغردت فنقل صالح والأثر<sup>(٣)</sup>  
 في أربعين حملا<sup>(٤)</sup> حل<sup>(٥)</sup> به قال أبو يوسف<sup>(٦)</sup> والشافعي<sup>(٧)</sup> ومالك<sup>(٨)</sup> وزفر<sup>(٩)</sup>

(١) الضمير يعود على الامام أحمد بن حنبل - رحمه الله - .

(٢) للحنابلة روايتان، في هذه المسألة سيأتي بيانها .

(٣) في المخطوطة ( حل ) بالجهر، وهذا لحن بين لأن الكلمة وقعت تمييزا للعدد .

(٤) انظر مختصر الطحاوي : ( ٤٥ ) ، والمبسوط : ( ١٥٧/٢ ) ، وبدائع

الصنائع : ( ٨٧٣/٢ و ٨٧٤ ) ، وحاشية ابن عابدين : ( ٢٨٢/٢ ) وهذا القول أخذ الطحاوي .

(٥) انظر : الأم : ( ١٢/٢ - ١٣ ) ، والمهذب : ( ٢٠٢/١ - ٢٠٣ ) ، والمجموع :

( ٣٦٤/٥ - ٣٧١ ) ، وحلية العلماء : ( ٤٦/٣ ) ، ومغني المحتاج :

( ٣٧٦/١ ) ، ونهاية المحتاج : ( ٥٨/٣ ) .

وللشافعي قول آخر في القديم وهو أن يأخذ عن الصغار كبيرة

لكن دون الكبيرة الساخنة في الكبار في القيمة، ولهم في كل ذلك

تفرعات وصور . انظر : المجموع : ( ٣٧١/٥ ) ، ومغني المحتاج : ( ١ /

٣٧٦ ) ، ونهاية المحتاج : ٥٨/٣ .

(٦) انظر : المدونة الكبرى : ( ٣١٢/١ ) ، والکافي لابن عبد البر : ( ٣١٤/١ )

والمنتقى : ( ١٤٣/٢ ) ، وحاشية المدوى : ( ٤٤٦/١ ) ، والنواكح الدواني :

( ٤٠١/١ ) .

(٧) انظر : المبسوط : ( ١٥٧/٢ - ١٥٨ ) ، وبدائع الصنائع : ( ٨٧٣/٢ ) .

وزفر : عن وزن صر ، هو أبو الهذيل زفر بن الهذيل العنبري ،

ولد سنة ١١٠ هـ ، وهو من كبار أصحاب أبي حنيفة . قال فيه يحيى

ابن معين في تاريخه : ( ١٧٢/٢ ) ، ثقة مأمون . توفي سنة ( ١٥٨ هـ ) .

له ترجمة في طبقات ابن سعد : ( ٣٨٧/٦ - ٣٨٨ ) ، وتاريخ يحيى

ابن معين : ( ١٧٢/٢ ) ، والجرح والتعديل : ( ٦٠٨/٣ - ٦٠٩ ) ، وطبقات

الفقهاء : ( ١٣٥ ) ، وسير أعلام النبلاء : ( ٢٨/٨ ) ، والجواهر المضية : ( ٢٠٧/٢ ) .

الا أن مالكا وزفر يقولان : تجب فيها كسيرة من جنسها .  
 ونقل عنه حنبل<sup>(١)</sup> في رجل له أربعون حملا : قال ليس عليه فيها  
 صدقة ربحوه . روى حرب وبه قال : أبو حنيفة<sup>(٢)</sup> ومحمد وداود<sup>(٣)</sup> .

### (١) للحنابلة روايتان في مسألة زكاة الفسلان :

الأولى : أن الفسلان والعجاجيل والسخال إذا انفردت أخذ منها  
 صغيرة مثلها . ودليلهم قول أبي بكر الصديق - رضي الله عنه -  
 " والد لو منعوني عناقا كانوا يؤدونها إلى رسول الله لقاتلتهم على  
 منعهم " . رواه البخاري مع الفتح : (٢٦٢/٣) ، وأبو داود : (١٩٩/٢) ،  
 والنسائي : (٥/٦ و ٦ و ٧) . فدل قوله لو منعوني عناقا : على  
 أنهم كانوا يأخذون العنناق .  
 دليل آخر : أنه مال تجب فيه الزكاة من غير اعتبار قيمته فيجب  
 أن يأخذ من عينه كمائر الأموال .

الثانية : لا تؤخذ السخال وليس فيها صدقة : والدليل قول عسر  
 - رضي الله عنه - : " تعد عليهم بالسخلة ، يحملها الراعي ولا تأخذها " .  
 أخرجه مالك في الموطأ : (٢٦٥/١) ، وبنحوه رواه عبد الرزاق : (١٠/٤) ،  
 والشافعي في الأم : (١٠/٢) ، وأبو عبيد في الأموال : (٣٥٣) ، وابن  
 أبي شبة : (١٣٤/٣) .

والرواية الأولى أشهر وأصح . انظر : المغنى : (٦٠٢/٢ - ٦٠٣ -  
 ٦٠٤) ، والمحرم : (٢١٥/١) ، والفروع : (٣٧٥/٢ - ٣٧٦) ، والبدع  
 : (٣١٠/٢ - ٣٢١) ، والانصاف : (٥٩/٣ - ٦٠) ، وكتاب الروايتين  
 والوجاهتين : لأبي يعلى (٢٣٠/١ - ٢٣١) .

(٢) انظر : مختصر الطحاوي (٤٥) ، والمبسوط : (١٥٧/٢) ، ونداء الصنائع  
 (٨٧٣/٢) ، وحاشية ابن عابدين : (٢٨٢/٢) .

(٣) انظر : المحلى لابن حزم : (٤٠٧/٥ و ٤١٣ و ٤٠/٦) .

وجه الأدلة : ما روى البخارى ، وسلم في صحيحيهما عن

أبي هريرة قال : قال أبو بكر - رضي الله عنه : " والله لو منموني عاقا كانوا يؤذونها الى رسول الله - صلى الله عليه - لقاتلتهم على منعها " . قال عمر : فما هو الا أن رأيت أن الله قد شرع صدر  
(١) أبي بكر بالقتال فعرفت أنه الحق " .  
(٢)

ففيه دليلان : أحدهما : أنه أخبر أنهم كانوا يؤذون العناق الى رسول الله - صلى الله عليه - والعناق لا تؤخذ من الكبار اجماعا .  
(٣)  
فثبت أنها تؤخذ من العنق .

(١) هكذا في المخطوطة بالقتال وهي رواية للبخارى مع الفتح : (٣٢٢/٣) ، وروى أيضا للقتال باللام . وسلم روى أيضا للقتال .

(٢) رواه البخارى مع الفتح مختصرا وطولا : (٢٦٢/٣ و ٦٣٢٢-١٢/٢٧٥) ، وسلم : (٥٢/١) بلفظ عقالا : : بدلا من عاقا . واحمد : (١٩/١) و (٣٥ و ٣٦ و ٤٧ و ٤٨) ، وأبو داود : (١٩٨/٢ و ١٩٩) بلفظ : عاقا وعقالا ، والنسائي : (٦/٥ و ٦ و ٧) عن أبي هريرة وأنس .  
والعناق هي : الأنثى من أولاد المعز : غريب الحديث للخطابي : (١٦٨/٣) ، ومجلد اللغة لابن فارس : (٦٢٣/٣) .

والعقال : نسرهما أبو عبيد فقال : قال : الكسائي : العقال : صدقة عام . غريب الحديث لأبي عبيد : (٢٠٩/٣ - ٢١٠) .

وانكر الخطابي - رحمه الله - على أبي عبيد هذا التفسير وذكر عدة أقوال في تفسير العقال منها : الحبل : انظر غريب الحديث للخطابي : (٤٧/٢ - ٤٨ - ٤٩) .

(٣) العنق : بضم العين والنون : جمع عناق وتجمع أيضا على أعنق وعنوق . انظر : لسان العرب : (٢٧٤/١٠) ، وقول المصنف - رحمه الله - : روى البخارى وسلم في صحيحيهما . . فيه نظر لأن المصنف استشهد بما رواه

(١) لأن قيل : يحتل أنهم كانوا يؤدونها على ( ٢١٥ - ١ ) سبيل  
القيمة : (٢)

فإن : القيمة لم يجر لها ذكر فلا تختص بالعنق ، ولأن القتال  
على الاسماع من القيمة لا يجوز .

والدليل الثاني من الخبر : أن أبا بكر ذكر أنه يقاتلهم على  
منع العناق ولم يخالفه أحد من الصحابة فثبت أنهم أجمعوا على (٣)

وهو لفظ البخارى حيث أن البخارى - رحمه الله - رواه بلفظ : ( عناقا  
وعقلا ) ، أما مسلم - رحمه الله - فلم يروه الا بلفظ : ( عقالا ) فقط .  
قال النووي - رحمه الله - بعد إيراده جزءا من الحديث ليشرح  
قال : " والله لو منعوني عقالا كانوا يؤدونه الى رسول الله - صلى الله  
عليه وسلم - لقاتلتهم على منعه " هكذا في مسلم : عقالا ، وكذا بعض  
روايات البخارى ، وفي بعضها عناقا . " فلو كان لمسلم رواية أخرى  
بلفظ : ( عناقا ) لأشار اليها كما أشار الى روايات البخارى . ما يؤكد  
صحة عدم رواية مسلم بلفظ : ( عناقا ) . النووي على مسلم : ( ٢٠٧ / ١ ) .

(١) انظر البسوط : ( ١٥٩ / ٢ ) ، وبدائع الصنائع : ( ٨٧٥ / ٢ ) .

(٢) لو كانوا يؤدونها على سبيل القيمة لقال أبو بكر - رضي الله عنه - والله  
لو منعوني قيمة عناق لقاتلتهم . " وأبو بكر - وهو الفصح البلخي السدي  
نزل القرآن بلسان قومه : يقول " لو منعوني عناقا " ثم نقول يريد قيمة  
عناق .

(٣) وهذا الاجماع ما يؤيد دليل القائلين بجواز أخذ صفار الماشية فسي  
الزكاة اذا كانت كلها صفارا ويرد قول من قال اذا كانت كلها صفارا  
تجب فيها كبرة ، فاذا لم توجد عنده أمر بشرائها .

والبخارى - رحمه الله - يوجب بها ساء " باب أخذ العناق في الصدقة "  
في كتاب الزكاة في صحيحه .

وجوبها . والعناق انما تؤخذ من العنق <sup>(١)</sup> .

فلان قيل : انما ذكر ذلك على وجه ضرب المثل كأنه قال : لسو <sup>(٢)</sup>  
كان العناق تجب فنعموني قاتلتهم عليها — ويدل عليه أنه روى فسي  
بعض الألفاظ : " لو منعوني عقالا لقاتلتهم " <sup>(٣)</sup> والعقال الحبل الذي يشد  
به يد البعير ، ولا زكاة فيه بالاجماع <sup>(٤)</sup> .

قلنا : أبو بكر - رضي الله عنه - أخبر أنها كانوا يؤدون السي <sup>(٥)</sup>

(١) قول المصنف - رحمه الله - والعناق انما تؤخذ من العنق - وذلك يكون

إذا كانت الغنم كلها عتقا أخذت عناق أما إذا كانت الغنم صفارا وكبارا،  
أخذ منها كبيرة لقول عمر - رضي الله عنه - " تعد عليهم بالسخلصة  
ولا تأخذها " وقد مر قريبا .

(٢) انظر المبسوط : ( ١٥٩/٢ ) ، وهدائع الصنائع : ( ٨٧٤/٢ ) ، واللباب فسي  
الجمع بين السنة والكتاب : ( ٣٧٤/١ ) .

(٣) ومن التفسير التي ذكرها الخطابي في غريب الحديث تفسيراً لقوله :  
( عناقاً ) قال انما يضرب المثل في هذا بالأقل فما فوقه : ( ٤٧/٢ ) .  
يروى هذا بن محمد بن ابراهيم العبدى .

(٤) روى مسلم في صحيحه : ( ٥٢/١ ) " عقالا " ولم يرو " عناقاً " ، وروى البخارى  
" عقالا " في الصحيح مع الفتح : ( ٢٥٠/١٣ ) ، فيكون البخارى روى اللفظتين .  
وكذلك رواها أبو داود : ( ١٩٨/٢ و ١٩٩ ) .

(٥) هذا التفسير للعقال ذكره الخطابي في غريب الحديث : ( ٤٨/٢ ) وابن الأثير  
في منال الطالب : ( ١٥٢ ) ، وفي النهاية : ( ٢٨٠/٣ ) ، وابن منظور فسي  
اللسان : ( ٤٦٤/١١ ) .

(٦) هكذا في المخطوطة/ولعل الضمير هكذا ( أنهم كانوا .. ) .

رسول الله لعنق فقال : " عاقا كانوا يؤدونها " .

(١)

والثاني : أنه قطع بالقتال على تركها، بمشهد من الصحابة ولم ينقل  
عن أحد منهم<sup>(٢)</sup> أنه خالفه . أو قال هذا قاله مثلاً .

(٣)

لأما رواية العقال فلم تثبت، ولو رويت فالمراد بالعقال زكاة عام

(٦)

(٥)

(٤)

حكاه أبو عبيد<sup>(٤)</sup> عن الأصمعي<sup>(٥)</sup> واستشهد بقول الشاعر<sup>(٦)</sup> .

(١) لعل هذا هو الصحيح في تفسير " لو ضمنوني عاقا .. عقالا " .

(٢) " منهم " وضع عليها طس خفيف . ولهذا أثبتنا هنا ولم أحذفها .

(٣) بل ان رواية العقال موجودة في الصحيحين بخلاف العناق، فهي فسي  
أحدهما، كما تقدم في التخریج، فهي ثابتة على أى حال، ولا وجه لقول  
المنصف لم تثبت . فلعنه لم يطلع على رواية البخارى وسلم لها .

(٤) ونصر أبي عبيد هو : قال الكسائي : العقال صدقة عام يقال : قسـد

أخذ منهم عقال هذا العام - اذا أخذت منهم صدقته . غريب الحديث

لأبي عبيد : ( ٢١٠ / ٣ ) ، ووافق الكسائي في هذا التفسير : الزمخشري

في الفائق : ( ١٤ / ٣ ) ، وابن الأثير في النهاية : ( ٢٨٠ / ٣ ) ، وابن

منظور في اللسان : ( ٤٦٤ / ١١ ) ، والجوهري في الصحاح : ( ١٧٧٠ / ٥ ) .

(٥) هو أبو سعيد عبد الملك بن قريش الأصمعي ، العلامة الحجة في الأدب ،

ولسان العرب ، ولد سنة ١٢٢ هـ ، وقيل ١٢٣ هـ . أثنى عليه أحمد

ويحيى بن معين ، وكان لا يحب أن يفتى إلا بما أجمع عليه أهل اللغة

توفي سنة ٢١٥ هـ ، وقيل ٢١٦ هـ ، وقيل ٢١٧ هـ ، له ترجمة في تاريخ

بغداد : ( ٤١٠ / ١٠ ) ، وسير أعلام النبلاء : ( ١٧٥ / ١٠ ) ، والبدایة

والنهاية : ( ٣٠٦ / ١٠ ) ، وتهذيب التهذيب : ( ٤١٥ / ٦ ) ، ونغية الوعاة :

( ٢١٢ / ٢ ) .

(٦) وهو عمرو بن العدا الكوفي ومن نسب هذا البيت إليه أبو عبيد فسي

الغريب : ( ٣١١ / ٣ ) ، والخطابي في غريبه : ( ٤٦ / ٣ ) ، والزمخشري فسي

الفائق : ( ١٤ / ٣ ) ، وابن الأثير في النهاية : ( ٢٨٠ / ٣ - ٢٨١ ) ، وابن

منظور في اللسان : ( ٤٦٤ / ١١ ) ، وذكر الجوهري في الصحاح : ( ١٧٧٠ / ٥ ) ،

ولكن محقق الصحاح بين أن البيت لعمرو بن العدا ، والبيت الذي يلمه

هو :-

لأصبح الحي أوبادا ولم يجدوا .. عند التفرق في الهيجا جمالين .

سمى فقالا فلم يترك لنا سبدا .. فكيف لو قد سعى عمرو فقالين  
معناه أخذ <sup>(١)</sup> عمرو صدقة عام فلم يترك لنا سبدا ما عليه شعر والسبدا <sup>(٢)</sup>  
الشعر ، واللبد <sup>(٣)</sup> : الصوف . فكيف ان أخذ صدقة عامين ؟ .

فان قيل : يحمل قوله لو نمنوني عانا نتجت في أيديهم - يعني  
السعاة <sup>(٤)</sup> - من أغمام الزكاة لأن من السعاة من أرتد ونح الزكاة السعي

(١) هو عمرو بن عتبة بن أبي سفيان ، ولاء عمه مساوية على صدقات بني كلب  
وكان عمرو استدى عليهم فقال عمرو بن العدا الكسبي البيت المتقدم .  
ولم أجد لعمرو بن عتبة ترجمة لكن له ذكر في كتاب نسب قريش لمصعب  
ابن عبدالله الزهري : ( ١٣٣ ) ، وجمهرة أنساب العرب لابن حزم : ( ١١٢ ) .

(٢) قال أبو عبيد سألت أبا عبيدة عن التسبيد فقال : هو ترك التدهن ،  
وغسل الرأس . ثم قال : وقال غيره انما هو الحلق ، واستئصال الشعر .  
قال أبو عبيد : وقد يكون الأمران جميعا : غريب الحديث : ( ٢٦٧/١ )  
وقال الزمخشري في الفائق : السبد : الشعر ( ١٥١/٢ ) . وانظر :  
مجل اللغة : ( ٤٨٣/١ ) ، وتاج العروس : ( ١٦٧/٨ ) ، والصحاح  
( ٤٨٣/٢ ) ، والنهاية : ( ٣٣٣/٢ ) ، ولسان العرب : ( ٢٠٢/٣ ) .  
والسبد : بفتح السين والباء .

(٣) اللبد : هو الصوف والوبر : وهو بفتح اللام والباء : انظر غريب الحديث  
للخطابي ( ٥٧٠/١ ) ، والصحاح : ( ٥٣٣/٢ ) ، ولسان العرب : ( ٣٨٦/٣ )  
وتاج العروس : ( ١٢٧/٩ ) .

(٤) جملة - يعني : السعاة - تفسير بة للضمير في قوله \* في أيديهم \* .



كان جباها مثل مالك بن نويرة وطليحة بن خويلد وكانت قد توالدت  
الغنم في أيديهم .

قلنا : هذا خلاف الظاهر لأنه لم يقتل من نتاج غنم الزكاة . ولأن  
السعاة لم يكونوا يأخذون<sup>(٣)</sup> الحوامل ولا بقيت الغنم في أيدي السعاة  
زمانا ( ٣١٥ - ب ) تحمل وتنتج وسمي عناقا ، لأن العناق لا تقنع  
الا على ما لها ستة أشهر<sup>(٤)</sup> .

(١) هو مالك بن نويرة بن جبرة بالجمع اليربوعي التميمي ، قدم على النبي  
— صلى الله عليه وسلم — وأسلم ثم استعطفه على بعض صدقات بني  
تميم وحين ارتدت العرب اختلف في رده وشهد أبو قتادة الصحابي  
بأنهم أذنوا وأقاموا وصلوا ، قتله ضرار بن الأزور الأسدي بأمر خالد  
ابن الوليد — رضي الله عنه — وقد وداه أبو بكر — رضي الله عنه —  
وعذر خالد في تأويله ، له ترجمة في أسد الغابة : ( ٥٢ / ٥ ) ، والاصابة :  
( ٧٥ / ٩ ) ، وانظر قصة قتله في الكامل لابن الأثير : ( ٢٤١ / ٢ ) - ٢٤٢ -  
( ٢٤٣ ) ، والبداية والنهاية : ( ٣٦٢ / ٦ - ٣٦٣ - ٣٦٤ ) .

(٢) وفي المخطوطة طلحة وهو تحريف ، والتصويب من كتب تراجم الصحابة ،  
وكتب التاريخ في قصة رده ، وهو طلحة بن خويلد بن نوفل الأسدي ،  
أسلم في عهد النبي — صلى الله عليه وسلم — سنة تسع ثم ارتد فسي  
آخر عهد النبي — صلى الله عليه وسلم — فأرسل اليه ضرار بن الأزور ،  
الأسدي . وبعد وفاة النبي استفحل أمره ثم هزم على يد خالد  
ابن الوليد ثم هرب الى الشام وأسلم وحسن اسلامه ، وله بلاء حسن  
يوم القادسية ، له ترجمة في أسد الغابة : ( ٩٥ / ٣ ) ، والاصابة  
( ٢٤٣ / ٥ ) ، وانظر : قصة رده وادعائه النبوة ثم رجوعه في الكامل :  
( ٢٣٢ / ٢ - ٢٣٣ - ٢٣٤ - ٢٣٥ ) ، والبداية والنهاية : ( ٣٥٨ / ٦ - ٣٥٩ ) .

(٣) في المخطوطة ( يأخذوا ) والصواب : كما كتبه لعدم سبقه بنصيب أو جازم .  
(٤) قال ابن منظور في اللسان . قال الأزهري : العناق : الأنثى من أولاد المعزى  
إذا أتت عليها سنة . وقال مرة : هي الأنثى من أولاد المعز ما لم يستم  
له سنة ( ٢٧٥ / ١٠ ) .

(١) وزمان الردة لم يطل لذلك وانما كان أربعة أشهر ، وفي عهد الرسول - عليه السلام - لم يرتد ساعي فبطل تأويلهم . وهذا الخبر عدة المسألة .

(٢) لأن قيل : يعارض هذا الخبر ما روى الدارقطني بإسناده عن سويد بن غفلة قال : أئانا صدق رسول الله - صلى الله عليه - فجلست اليه فقال : "عهد الي أن لا آخذ من راضع لبن شيئا" ، وقول النبي (٣)

(١) أو قريبا من هذا لأن ابن الأثير في الكامل ذكر أن أبا بكر - رضي الله عنه - بعث خالد بن الوليد الى العراق في المحرم سنة (١٢ هـ) ، ومعلوم أن خالدا - رضي الله عنه - بعد حروب الردة جاء الى المدينة ثم بعث ذلك بعثه أبو بكر الى العراق . انظر : الكامل لابن الأثير : (٢/٢٦١) ، وقصة الردة في كتاب الكامل من ص (٢٢٢) حتى (٢٦٠) .

(٢) انظر : أحكام القرآن للجصاص : (٤/٣٦١) ، والبسوط : (٢/١٥٨) ، وندائع الصنائع : (٢/٨٧٤) ، واللباب في الجمع بين السنة والكتاب : (٢/٣٧٣) .

(٣) هو أبو أمية سويد بن غفلة بن عوسجة الجعفي أدرك الجاهلية ، وأسلم زمن النبي - صلى الله عليه وسلم - وقدم المدينة يوم وفاة النبي - صلى الله عليه وسلم - وأدى الصدقة الى صدق النبي ، ولد عام الفيل وتوفي في عهد الحجاج على العراق سنة (٨٠ هـ) ، وقيل (٨١ هـ) وقيل (٨٢ هـ) ، وله مائة وثمان وعشرون سنة ، وقيل في ذلك ، له ترجمة في الاستيعاب : (٤/٣٠٢) ، وأسد الغابسة : (٢/٤٩٢ - ٤٩٣) ، والاصابة : (٤/٣٠٢ و ١٨/٥ - ١٩) .

(٤) ونص حديث سويد عند الدارقطني هو " أئانا صدق النبي - صلى الله عليه وسلم - فجلست الي جنبه ، قال فسمعتة يقول : ان في عهدي أن لا آخذ من راضع لبن شيئا . قال : ولا يجمع بين مفترق ولا يفرق بين مجتمع . وأئاه رجل بنانة كوما فقال : خذ هذه فأبى أن يأخذها " (٢/١٠٤) .

ورواه أيضا أسد : (٤/٣١٥) ، وأبو داود : (٢/٢٣٦ - ٢٣٧) بنحو هذا . والنسائي : (٥/٢١) ، ولم ترد كلمة ( شيئا ) الا عند الدارقطني ، والبيهقي : (٤/١٠١) ، وكذلك أخرجه ابن زنجويه في الأموال : (٢/٨٦١) ،

عليه السلام \* ليس في الكسعة صدقة \* قيل : هي صغار الفئسمة<sup>(١)</sup>  
وقيل هي : حمير .

وما روي الشعبي أن النبي - عليه السلام - قال : \* لا زكاة في  
السخال \* وهذه نصوص قاضية على خبركم المحتل<sup>(٢)</sup> .<sup>(٣)</sup>

قيل : لا حجة في هذه الأخبار ، أما خبر سويد فمعناه :

— وابن أبي شيبة : ( ١٢٦/٣ ) ، والطبراني في الكبير : ( ١٠٨/٧ ) .

(١) تقدم تخريجه وتفسيره في صحيفة رقم ( ١٦٥ ) من هذه الرسالة ، وفُسرَت  
الكسعة بالرقيق ، وبالحمير . ولم أجد فيما اطلعت عليه من كتب غريب  
الحديث وبعض كتب اللغة من قال : ان الكسعة هي صغار الفئسمة .  
وانما قالوا هي الحمير والرقيق وتطلق أيضا على الابل العوامل والبقر  
العوامل : انظر غريب الحديث لأبي حميد : ( ٧/١ ) ، والنهاية : ( ١٧٣/٤ )  
والصاحح : ( ١٢٧٦/٣ ) ، ومجلد اللغة لابن فارس : ( ٧٨٤/٢ ) ، ولسان  
العرب : ( ٣١١/٨ ) ، والقاموس المحيط : ( ٨١/٣ ) .

وأما صغار الفئسمة : فتسمى الزخعة بتشديد الزاى والخاء : انظر غريب  
الحديث للخطابي : ( ١٧٧/٢ ) ، والفاثق : ( ١٠٧/٢ ) ، والنهاية : ( ٢/٢ )  
٢٩٨ ) ، ولسان العرب : ( ٢١/٣ ) ، وسيأتي زيادة رد في كلام المصنف .

(٢) لم استطع العثور على من خرجه في كتب الحديث ، والحديث مرسل لأن  
الشعبي لم يلق النبي - صلى الله عليه وسلم - وانما ولد بعد موت النبي  
- صلى الله عليه وسلم - بعشر سنين . والحديث ذكره أبو يعلى في  
الروايتين والوجهين : ( ٢٣١/١ ) .

(٣) يريد بقوله خبركم : حديث الصديق المتقدم الذي ورد فيه ذكر العناق .

لا آخذ راضع اللبن بدليل ثلاثة أشياء :

أحدها : أن الراضع مع الكبار يؤخذ منه الزكاة باتفاقنا <sup>(١)</sup> .

والثاني : أنه لو أراد ما ذكرنا لقال لا آخذ من راضع اللبن <sup>(٢)</sup> .

فإن الراضع الواحد لا زكاة فيه عند أحد .

والثالث : أن عمر عقل معنى هذا الخبر فقال : لساعيه : " عند <sup>(٣)</sup>

السخلة عليهم يروح بها الراعي ولا تأخذها " <sup>(٤)</sup> .

(١) يؤيد أثر عمر في عدم السخال مع الكبار مع عدم أخذها . وقد ذكره المصنف . ص ١٨٢

(٢) الضمير يعمر . صلى الله عليه وسلم .

(٣) أى لو أراد مصدق النبي - صلى الله عليه وسلم - ما ذكرنا من عدم أخذ الزكاة من راضع اللبن .

(٤) توجد فوق كلمة " عقل " علامة السقط ، وكتب بالجانب الأيمن ( علم - أو عليهم - السخلة ) حيث لم استطع قراءتها هل هي علم أم عليهم .

(٥) روى قول عمر - رضي الله عنه - مالك في الموطأ ونصه : ( ... تعد عليهم بالسخلة : يحطها الراعي ولا تأخذها ... ) : ( ٢٦٥ / ١ ) . وعند عبد الرزاق في المصنف : ( ١٠ / ٤ ) ، ويحيى بن معين : ( ٢٣١ / ١ ) بهذا النص : " ... أحسبها ولو جاء بها الراعي يحطها على كفه " ورواه أيضا الشافعي في الأم : ( ١٠ / ٢ ) .

وذكره أبو عبيد في الأموال : ( ٣٣٩ ) ، وأنكر التفريق حيث تعد الصغار مع الكبار فيوجب فيها الزكاة . وإذا انفردت لا تعد .

وساعي عمر هو : سفيان بن عبد الله الثقي - قال يحيى بن معين فسي تاريخه : ( ٢٣١ / ١ ) ، " وسفيان هذا هو صاحب النبي - صلى الله عليه وسلم - لكنه عمل لعمر بن الخطاب " .

- (١)  
 فإن قيل : لو أراد ذلك لقال لا تأخذوا راضع لبن ، قيل : لا فرق  
 بينهما في اللغة نقول : ما رأيت أحدا وما رأيت من أحد (٢) . قال تعالى :  
 (( هل تحق منهم من أحد )) (٣)  
 وقال النابغة : (٤)  
 ولقت فيها أصيلا لا أسألها .. عيت جوابا وما بالريح من أحد (٥)  
 (٦)

- (١) انظر فتح القدير : (١٨٨/٢) .  
 (٢) من هذه تسمى زائدة لأن من معانيها أن تأتي زائدة وذلك بشرطين  
 وهما : الأول : أن يكون مجرورها نكرة . والثاني : أن يسبقها نفي ،  
 أو شبهه . وشء النفي : هو النهي أو الاستفهام ، وأجاز الكوفيون زيادتها  
 إذا كان مجرورها نكرة فقط . انظر : شرح ابن عقيل : (٢٤٢/٢) ، وانظر :  
 تفسير أبي السعود لقوله تعالى (( وما يعلمان من أحد )) البقرة  
 آية ١٠٢ / حيث أن من مزيدة لافادة تأكيد الاستغراق : (٢٢٢/١) لأن  
 القرآن ليس فيه زائد فيقال جاءت لتأكيد كذا .  
 (٣) سورة مريم : آية رقم ٩٨ / .  
 (٤) هو أبو أامة زياد بن معاوية وقيل ابن عمرو ، والأول أرجح الذهباني ،  
 الخطفاني الضري من فحول الشعراء ، وهو صاحب المعلقة المشهورة ،  
 والبيت المستشهد به من المعلقة عاش في الجاهلية ، وتوفي تقريبا بنحو  
 (١٨ سنة ) قبل الهجرة لأنه مات سنة (٦٠٤ م) ، والهجرة تقريبا سنة  
 (٦٢٢ م) ، ترجمته في مقدمة ديوانه ، وفي شرح المعلقات السبع  
 للزوزني : (٢٨٤) ، وشرح القصائد العشر : (٤٤٦) ، والأعلام للزركلي :  
 (٥٤/٣) .  
 (٥) وفي الديوان أصيلا وتروى أيضا أصيلا وطويلا . انظر شرح القصائد  
 العشر للبريزي : (٤٤٦) ، وشرح المعلقات السبع للزوزني : (٢٩٢) .  
 (٦) وفي المخطوطة أصيت والتصحيح من الديوان ومن شرح القصائد العشر  
 للبريزي . انظر : ديوان النابغة (٣١) .  
 والبيت الذي قبل المستشهد به هو :  
 يا دار مية بالعليا فالسند .. أقوت وطال طيها سالف الأهد

- (٢) وأما النسخة فإن أبا عبيد<sup>(١)</sup> حكى في الغريب عن أبي عبيدة<sup>(٢)</sup> والكسائي:  
أنها الحمير، ولم يحك عن أحد، أنها صفار المعز. فمدعى ذلك ينقله .  
(٣)  
(٤) وأما خبر الشعبي، فيرويه عنه جابر الجعفي، وهو كذاب يقول بالرجعة<sup>(٥)</sup>

- (١) تقدم مرارا . وانظر غريب الحديث لأبي عبيد : (٧/١ - ٨) .
- (٢) هو أبو الحسن علي بن حمزة بن عبدالله الأسدي مولاهم المعروف بالكسائي  
الامام اللغوي والعالم النحوي المعروف ، وأحد القراء السبعة المشهورين  
توفي - رحمه الله - سنة (١٨٩ هـ) ، له ترجمة في : التاريخ الصفيري:  
(٢٤٧/٢) ، وتاريخ بغداد : (٤٠٣/١١) ، ومعركة القراء : (١٠٠/١) ،  
وبغية الوعاة : (١٦٢/٢) ، وطبقات المفسرين : (٣٩٩/١) .
- (٣) سبق أن بينت أن صفار المعز لا تسمى كسعة ، وإنما تسمى زخة .
- (٤) هو جابر بن يزيد بن الحارث الجعفي ، أحد طوائف الشيعة . اُخْتَلِيفَ  
فيه، فقبل روايته قوم، وروده الأكثرون ، وقالوا : انه كذاب يؤمن بالرجعة،  
- أي رجوع علي الى الدنيا - وهو يقول عن نفسه : أنه وضع خمسين  
ألف حديث ، وقال مرة : ثلاثين ألف حديث، يروي عن الشعبي ، ومحمد  
ابن علي بن الحسين بن علي - قال الامام الذهبي في كتابه الكاشف:  
" وثقه شعبة فشذ وتركه الحفاظ " . قيل انه توفي سنة (١٢٨ هـ) وقيل  
(١٢٧ هـ) له ترجمة في الضعفاء الكبير للعقيلي : (١٩١/١) ، وابن حبان  
في المجروحين : (٢٠٨/١) ، والذهبي في كُتُبِهِ : ميزان الاعتدال : (٣٨٩/١) ،  
والكاشف : (١٧٧/١) ، والمغني في الضعفاء : (١٢٦/١) ، وتهذيب  
التهذيب : (٤٦/٢) ، وخلاصة تهذيب التهذيب الكمال : (١٥٧/١) .
- (٥) كتب بالحاشية بنفس خط المخطوطة ولم توضع علامة السقط كتب " معناه :  
يقول أن علما عليه السلام يرجع ويمش ويحكم في الأرض " ولا أدري هل هذا  
من المصنف أو من تلك النسخة أو من النساخ .

(١)

والشعبي عن النبي - عليه السلام - مرسل ولا يقبل المرسل في رواية .  
ثم نحمله (٣١٦- أ) لا زكاة فيها اذا انفردت عن أمهاتها ولم يحل  
عليها الحول ، وتكون فائدة أن لا يظن ظان أنه تجب الزكاة فيها ، ولم  
يحل عليها الحول ، كما تجب فيها ، اذا نتجت الأمهات في بعض الحول ،  
فإنه يجب فيها ، وإن لم يحل عليها الحول ، بناءً على حول الأمهات .

(٤)

والفقه : أنه حيوان يصلح للوصل ، فصلح للأصل اذا كان نصاباً ،

(١)

اختلف علماء الحديث في المراسيل ، فمنهم من قال هو ما رفعه النبي  
النبي - صلى الله عليه وسلم - كبار التابعين من ولدوا في آخر عهد  
النبي ولم يمت أنهم رأوه أو من ولدوا بعد وفاة النبي بقليل ، ومنهم  
من قال ما رفعه التابعي الى النبي من غير تمييز . انظر كتاب : النكت  
على كتاب ابن الصلاح : ( ٥٤٠/٢ و ٥٤٢ و ٥٤٢ و ٥٤٤ ) ، وفتح  
المغيث للسخاوي : ( ١٢٩/١ - ١٣٠ - ١٣١ ) ، والباعث الحثيث لابن كثير :  
٠ ( ٤٧ - ٤٨ - ٤٩ ) .

(٢)

أي حديث الشعبي وذلك على فرض صحته : أن السخال اذا انفردت عن  
أمهاتها ، ولم يحل عليها حول ، فإنها لا زكاة فيها حينئذ ، أما اذا انفردت ،  
وحال عليها الحول ففيها الزكاة . كما أن السخال تعد مع الأمهات ،  
ولا يؤخذ منها شيء ، لأنها تكون تبعاً لأمهاتها . هذا توضيح لسراد  
الصنف .

(٣)

هكذا في السخطوة ولعل صوابه : " وتكون فائدته أن لا يظن ظان . . . " .

(٤)

معنى قول الصنف : " يصلح للوصل فصلح للأصل " : أي أنه حيوان ،  
- أعني السخال - يصلح أن يتم به النصاب ، فمثلاً : رجل عنده ثلاثون  
شاة وعشر ، خال . فالسخال تم بها النصاب . فأخذت الزكاة منها . فما  
صح أن يتم به النصاب صح أن يكون بمنفردة نصاباً . أي أصلاً .

دليله الثاميا، والجذاع<sup>(١)</sup>، والمراض، وهذا صحيح، فإن ما يتم به النصاب هو بعضه، وما<sup>(٢)</sup> صلح أن يكون شطرا لشيء إذا انضاف اليه مثله، صلح أن يكون جملة ذلك الشيء صورة وحكا . فإن ما كان بعض سترة فسي الصلاة إذا (انضاف) اليه مثله<sup>(٣)</sup> ؟ ، ومن صلح أن يتم به العدد الذى ينعقد به الجمعة إذا انضاف اليه أمثاله انعقد به الجمعة .

والمراض والمعينة لما صلحت لوصل النصاب صلحت أن تكون نصابا وعكس ذلك ما لا تجب فيه الزكاة كالأرانب والفزلان لما لم تصلح لوصل الغنم لم تكن بأنفسها أصلا . وكذلك كل ما لا تجب فيه الزكاة<sup>(٤)</sup> .

(١) يشير بذلك إلى الحديث الذى رواه أحمد : (٤١٤/٣ - ٤١٥) ، وأبو داود (٢٣٩/٢) ، والنسائي : (٢٣/٥) . من حديث طويل قال ( . . . ) فبأى شيء تأخذان قالا : عناقا أو جذعة أو ثنية . . . ) واللفظ لأبي داود . والثاميا : جمع ثنية : بفتح الثاء المثناة من فوق وكسر النون الموحدة وتشديد الياء مع فتحها .

والثنية : من الإبل ما دخل في السادسة ، وفي البقر ما دخل في الثالثة ، وفي الغنم قيل مثل البقر وقيل ما دخل في الثانية : النهاية : (٢٢٦/١) ، ومثال الطالب : (٦٣) ، وكلا الكتابين لابن الأثير .

والجذاع : جمع جذعة : والجذع من الإبل ما دخل في الخامسة ، ومن البقر والغنم ما دخل في الثانية ، وقيل البقر ما دخل في الثالثة ، ومن الضبيان ما تمت له ستة ، وقيل أقل منها . النهاية : (٢٥٠/١) ، ومثال الطالب : (٦٣) .

(٢) وتفسير هذا الكلام : أن السخال بعض/وجزء من الكبار وليست السخسال نوط مخالفا للكبار/حتى يفرق بينهما .

(٣) كلمة (انضاف) ليست في المخطوطة ، وإنما زدتها لأن السياق يقتضيها .

(٤) جواب إذا لم يذكر ولعل تقديره ( صلح أن يكون سترة في الصلاة ) .

(٥) ما في قوله ( وكذلك كل ما لا تجب فيه الزكاة ) موصولة بمعنى الذى وليست نافية .

(٦) أما إذا كانت للتجارة ففيها الزكاة تقوم ثم يخرج زكاة قيمتها .



(١) فإن قيل : يطل ما ذكرت بالصفار في الهدى والأضاحي  
تكون وصلا ولا تكون أصلا .

قيل : لا وصل في ذلك لأنها ( لا ) يعتبر فيها عددا يوصل  
بالصفار . فإن أراد أن يخرج سبعا من الغنم عن بدنة وجبت عليه  
لم يجز أن يكون الصغير فيها وصلا ولا أصلا بعكس سألتناسا .<sup>(٢)</sup>

على أن الصفار تتبع الهدايا لأنها متولدة منها . ولهذا لا يكون  
لها تأثير في الحكم بخلاف الصفار في الزكاة فإنها تعد مع الكبار،  
سواء كانت من نتاجها . أو ملكت وأضيفت اليها من غيرها . ويتغير بها  
الحكم حتى لو كان عنده مائة وعشرون كان فيها شاة فلو اشترى سخلصة  
فأضافها اليها وجبت شاتان ، وقد أجاب أصحابنا ( ٣١٦ - ب ) عن  
هذا بأن الهدى يفارق الزكاة . ولهذا لا يجزى في الهدايا ، والمراض ،  
والمعينة . وينعقد عليها حول الزكاة أصلا ووصلا . وهو على غير طريق<sup>(٣)</sup>  
الجواب .

(١) لم استطع العثور على هذا الاعتراض .

(٢) كلمة ( لا ) ليست في المخطوطة ، وإنما زدتها لأن السياق يقتضيها .

(٣) وهي السخال والفصان والعجاجيل إذا انفردت وجبت فيها الزكاة .

(٤) قوله : ( وينعقد عليها حول الزكاة أصلا ووصلا ) . أى أن الزكاة تنعقد  
سواء كانت إنشائية صحيحة ، أو مريضة ، أو معيبة . فإن كانت كلها مراضا ،  
أخذ المصدق مريضة . وإن كانت كلها معيبة : أخذ المصدق معيبة  
وتكون المريضة والمعيبة ، أصلا بنفسها ، ووصلا لغيرها . وليس ذلك  
في الهدى والأضاحي حيث ، لا يجزى فيها إلا الصحيحة .

(١) لأن قيل : إنما صلحت الصغار للوصل، لأنها تكون مع الكبار تبعاً، وليس كل ما دخل مع غيره، على وجه التبع، يصلح أن يكون أصلاً بنفسه . ألا ترى أن ولد الهدى والأضحى، يدخل تبعاً ولا يكون بنفسه أصلاً في الهدايا والأضاحي ، وكذلك الرأتان يدخلان وصلاً للرجل في الشهادة بالمال . ولا يكونان أصلاً بأنفسهما .

فلما : بل يكونان أصلاً في الشهادة، في الجلة في الولادة، والرضاع، والعيوب، تحت الثياب (٣) وما هنا لا تكون أصلاً بحال .

فإن قيل : تكون أصلاً في زكاة التجارة .

فلما : زكاة التجارة تجب في الغنم . فأما في عين السخال فلا . فأما السخال، فأما يثبت التبع إذا ثبت للتبع حكم بنفسه (٤) فلا . فأما السخال، فأما يثبت التبع إذا ثبت للتبع حكم بنفسه (٥)

(١) انظر معنى هذا الاعتراض في البسوط : ( ١٥٨/٢ ) ، ودائع الصنائع ( ٨٢٦/٢ ) ، والعناية على الهداية بشرح فتح القدير : ( ١٨٨/٢ ) - ( ١٨٩ ) .

(٢) من المعلوم أن الهدى والأضاحي حددت لها أسنان لا يجزى ما هو أقل من تلك الأسنان ، فمن الضأن يجزى الجذع وهو ماله ستة أشهر فما فوق ، ومن المعز الشني فما ارتفع وهو ما بلغ سنة ، ومن البقر ما كمل له سنتان ، ومن الإبل ما كمل له خمس سنين فما كان دون هذه الأسنان فلا يجزى ، وليس هذا التقييد في الزكاة . ومن هذا يتبين أن الصغار تكون تبعاً في الهدى والأضاحي وتكون أصلاً وتبعاً في الزكاة . انظر : الهداية لابن الخطاب : ( ١٠٨/١ و ١١٠ ) .

(٣) العيوب تحت الثياب نوتان : نوع خلقي خلقها الله على هذه الصفة، ونوع حادث كزوال بكاره . فهذه عيوب لا يمكن أن يطلع عليها غير النساء . ومع ذلك يمكن في ذلك أصلاً بأنفسهن في الشهادة .

(٤) يريد بالتبع السخال لأنها تتبع أسما في صفرها .

(٥) يريد بالتبع الكبار لأن الصغار تتبعها .

(١) كالهدى والضحية. لما ثبت الوجوب فيها كان ولدها تبعاً. ونحن نعلم أن ما دون النصاب من الكبار لا ينعقد عليه الحول ولا يتعلق به الزكاة. فإذا تم النصاب بالصغار انعقد الحول، فكيف تجعل الصغار تبعاً والحكم وهو وجوب الزكاة بوجودها وجدوبعدها عدم، فدل على أنها ليس بتبع ، بل الزكاة تعلقت بالجميع تعلقاً واحداً. وكذلك شهادة الرأتين مع الرجل أصل ولهذا لا تتم الشهادة إلا بهما . (٢)

جواب آخر : أن الغلبة في الأصول للكثرة لا للقلة . فكيف تجعل تسعاً وثلاثين سخلة تبعاً لشاة واحدة .

جواب آخر : أنه لو كان الحكم يتعلق بالكبيرة دون الصغار، أفنى إلى إيجاب شاتين زكاة في شاة واحدة. وهو إذا كانت قد ماتت منه فلم يبق (٣١٢ - أ) إلا شاة واحدة ومائة وعشرون سخلة تجب شاتان. وهذا لا يقتضيه شرع ولا عقل . (٤)

قياس آخر : كل ذات ولد تبعها ولدها في حكمها، لم يسقط

(١) الأضحية والضحية واضحية وأضحية فيها أربع لغات/ كما قال الأصمعي .  
الصاح : (٢٤٠٧/٦) ، وانظر المغرب : (٥/٢) ، والقاموس المحيط :  
٠ (٣٥٦/٤)

(٢) إذا كانت الكبار أقل من نصاب ثم كمل النصاب بالصغار فيكونان هنا سببان ولا فرق بينهما .

(٣) شهادة الرأتين مع الرجل تقومان مقام رجل آخر وهو أصل وطيه فبهما تكونان أصلاً بنفسيهما .

(٤) قوله ( وهذا لا يقتضيه شرع ولا عقل ) : انكار على المعترض بأن الحكم يتعلق بالكبار دون الصغار فإن مائة وعشرين سخلة وشاة واحدة فيهما شاتان . فإذا قلنا ليس فيها شيء لأن السخال لا شيء فيها لم ثوجب

ذلك الحكم فيه بتلفها، أصله ولد أم الولد،<sup>(١)</sup> وولد المكاتب،<sup>(٢)</sup> والمديرة<sup>(٣)</sup> والأضحية والهدى .

وقد تقرر أن السخال مع الأسهات قد جرت في حول الزكاة، وثبتت حكمه فيها كما ثبت في الأسهات، فلا يسقط ذلك الشئ بموت الأسهات، كما لا يسقط بموت السخال. إذا كان النصاب باقيا في الموضعين . ألا ترى: أنه لما ثبت حكم الحرية لولد أم الولد لم يسقط بموت أمه، وكذلك التدبير والكتابة وكذلك وجوب . . . . في ولد الأضحية والهدى لا تسقط بموتها كما لا تسقط فيها بموت الولد ولأن كل جملة جرت في الحول إذا تلف بعضها ولم ينقص باقياها عن نصاب لم يسقط حكم الحول كما لو كان له ثمانون من الخم. فتلف منها أربعون في بعض الحول فإنه لا يسقط حكم الحول في البقية كذلك ها هنا .

فيها زكاة ، وهذا لا يقتضيه شرع ولا عقل .

- (١) أم الولد : هي التي ولدت من سيدها في ملكه : المغني : (٥٢٧/٩) وقال أبو الخطاب: والولد حر، والأمة أم ولده تعتق بموته من جميع تركته. الهداية : (٢٤٥/١) ، وانظر الشرح الكبير : (٦٦٨/٦ و ٦٦٩) .
- (٢) الكتابة هي : اعتاق السيد عبده على مال في ذمته يؤدي مؤجلا. المغني (٤١٠/٩) : الكتابة تشمل العبد والأمة .
- (٣) المدير مأخوذ من التدبير وتعريفها كما قال ابن قدامة في المغني تعليق حق عبده بموته : (٣٨٦/٩) .

(٤) في المخطوطة : ( باقي ) ، والصواب كما هو مكتوب لوقوعها خيرا لكان .

(٥) كلمة لم استطع قراءتها كتبت هكذا : ( المحر ) . عليها النحر .

" في ست وثلاثين من الابل بنت لبسون<sup>(١)</sup> " وجب ذلك وان كانت خمسة وثلاثين فصيلا وفيها كبيرة واحدة فيشطها اسم الابل ولولم يشطها اسم الابل لم يتم بها كالأرتم (٣١٢ - ب) بالبقر والغنم .

واحتج<sup>(٢)</sup> : " بأن الزكاة عبادة، والعبادات طريق اثباتها النص والنسب ورد في أربعين شاة شاة<sup>(٣)</sup> " ولا يقولون بأن في العنق اذا بلغت أربعين تجب شاة . وأبواب شي<sup>(٤)</sup> آخر لم يرد به الشرع لا يمكن . فأنسد باب الوجوب فقلنا لا يجب شي<sup>(٥)</sup> .

والجواب : أنا نخالفكم في هذا الأصل ونقول يجوز اثبات أنواع العبادة وصفاتها بالقياس على المنصوص على<sup>(٤)</sup> أنا نقول : تجب شاة فسي احمد<sup>(٥)</sup> الروايتين وهي اختيار أبي بكره وعلى الأخرى لا تجب<sup>(٦)</sup>

(١) رواه أحمد . (١١/١) ، والبخارى مع الفتح : (٣١٢/٣) ، وابن ماجه (٥٧٣/١) ، وأبو داود : (٢١٩/٢) ، والترمذى : (٨/٣) ، والنسائي (١٩ و ١٣/٥) .

(٢) انظر : بدائع الصنائع : (٨٢٤/٢) ، وفتح القدير : (١٨٢/٢) .

(٣) تقدم تخريجه أكثر من مرة . راجع صحيفة ( ٩٩ ) من هذه الرسالة .

(٤) ومثال القياس في العبادات على المنصوص قياس الوضوء على التيمم فسي وجوب النية . فالنية في التيمم واجبة فجعلوا التيمم مقياسا عليه وجعلوا الوضوء مقياسا لأن النية في التيمم أكد منها في الوضوء . ولذلك قاسوا النية في الوضوء على التيمم . انظر : الموافقات للشاطبي : (٢١٢/٢) ، وانظر : خلاصة الفقهاء في النية في المغنى : (١١٠/١) ، والمبسوط : (٣٣٣/١) .

(٥) هو أبو بكر عبدالعزيز بن جعفر المعروف بفلام الخلال وقد تقدمت ترجمته .

(٦) للحنابلة قولان في زكاة صفار الغنم ( السخال ) . الأول : تجب شاة وهو قول أبي بكر ومن معه . الثاني : يجب صغيرة ولا يلزم المالسك بشرا<sup>(٦)</sup> كبيرة . انظر الهداية : (٦٦/١) ، والمبدع : (٣٢٠/٢ - ٣٢١) ،

الا حناق وقد ورد بها الشرع وهو خبر الصديق - رضي الله عنه - .<sup>(١)</sup>

واحتج : بأن مبنى الزكوات على زيادة الواجب بزيادة النصب .<sup>(٢)</sup>

ألا ترى : أن في خمس وعشرين تجب بنت مخاض ، وفي ست وثلاثين تجب

بنت لبون . وفي ست وأربعين حقة ، وفي إحدى وستين جذعة ، وعندكم<sup>(٣)</sup>

في الفصلا لا يزداد الواجب بل يجب في خمس وعشرين ، وست<sup>(٤)</sup>

وثلاثين ، ست وأربعين ،<sup>(٥)</sup> واحد وستين ، واحدة منها<sup>(٦)</sup> وهذا يؤدي إلى

نقص هنا الزكوات . وتقلب النصب فلم يجسز . واحد وستين واحداً<sup>(٧)</sup>

والانصاف : ( ٥٩/٣ - ٦٠ ) ، والقول الثاني هو الأشهر . وانظر كشف

القناع : ( ٢٢٣/١ ) .

(١) خبر الصديق - رضي الله عنه - في الصحيحين والسنن وقد تقدم فسي

صحيفة ( ١١ ) .

(٢) النصب : بكسر النون الشددة وسكون الصاد . قال ابن منظور : النصب

لغة في النصب ، لسان العرب : ( ٧٦١/١ ) .

(٣) في الأصل : ( ستة ) باثبات التاء والتصحيح من أبي داود والنسائي .

(٤) ويروى عن أبي يوسف أن الفصلا - إذا بلغت خمسا وعشرين ففيها شاة

وليس فيها شي حتى تبلغ ستا وسبعين ففيها شاتان ثم ليس في الزيادة

شي حتى تبلغ مائة وخمسا وأربعين ففيها ثلاث . انظر المبسوط : ( ١٥٩/٢ ) ،

هدائع المنافع : ( ٨٧٣/٢ ) .

(٥) الواو ليست في المخطوطة وزدتها لأن السياق يقتضيها .

(٦) تحديد الأنصبة في الابل والغنم جاء عن النبي - صلى الله عليه وسلم -

من حديث طويل ، رواه البخاري مع الفتح : ( ٣١٧/٣ ) ، والدارمي :

( ٣٢١/١ ) ، وابن ماجه : ( ٥٧٣/١ ) ، وأبو داود : ( ٢١٨/٢ - ٢١٩ ) ،

والترمذي : ( ٨/٣ ) ، والنسائي : ( ١٣/٥ ) وغيرهم .

الجواب : أن على قياس قول أبي بكر من أصحابنا لا يؤخذ  
 إلا ما يجب في الكبار. وقد أولاً<sup>(١)</sup> إلى معنى ذلك في رواية  
 ابن منصور<sup>(٢)</sup>. وذكر أن سفيان قال : في أربعين حملاً سنة<sup>(٣)</sup>

(١) هو الامام أحمد - رحمه الله تعالى .

(٢) انظر مسائل الامام أحمد رواية اسحاق بن منصور الكوسج صحيفة رقم  
 (١١٢-١٠٣) المخطوطة رقم (٢٧٢٧) ج ١ النسخة المصرية .  
 والكوسج : هو أبو يعقوب اسحاق بن منصور الكوسج : بفتح الكساف،  
 وسكن الواو وفتح السين ، ولد في حدود السبعين والمائة تقريباً  
 لأنه سمع سفيان بن عيينة المتوفي سنة (١٩٧هـ) وقد روى اسحاق عن  
 أحمد مسائل كثيرة وقد عرضها على أحمد مرتين . وتوفي - رحمه الله - سنة  
 (٢٥١هـ) . ترجمة في الجرح والتعديل : (٢٣٤/٢) ، وتاريخ بغداد  
 (٣٦٢/٦) ، وطبقات الحنابلة : (١١٣/١) ، وتذكرة الحفاظ : (٥٢٤/٢) ،  
 وسير أعلام النبلاء : (٢٥٨/١٢) ، وطبقات الحفاظ : (٢٢٩) ، والمنهاج  
 لأحمد : (١٩١/١) .

(٣) انظر قول سفيان في مسائل اسحاق الكوسج حيث يذكر رأى سفيان ثم  
 يسأل أحمد واسحاق بن راهوية ص (١١٢) .  
 ونعني المسألة : ( قلت قيل له يعني سفيان أربعون حملاً فيها سنة . قال :  
 غداً السنة ) .

وسفيان هو أبو عبد الله سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري شيوخ  
 الحفاظ ، وأماهم الزاهد ، الورع ، سيد من سادات السليين ، ومن أئمة الهدى  
 والحق ، المجتهد ، المطلق . ولد سنة ٩٧ هـ ، وتوفي سنة ١٦١ هـ ، وقيل في  
 وفاته غير ذلك ، له ترجمة في طبقات ابن سعد ، وتاريخ يحيى بن معين :  
 (٢١١/٢) ، وطبقات خليفة : (١٦٨) ، والتاريخ الصغير : (١٥٤/٢) ،  
 والمعرفة والتاريخ : (٧١٣/١) ، وحلية الأولياء : (٢٥٦/٦) حتى (١٤٤/٧)  
 وتاريخ بغداد : (١٥١/٩) ، وطبقات المفسرين : (١٨٦/١) .

والذي اكد لي أنه سفيان الثوري ، وليس ابن عيينة : أن اسحاق الكوسج  
 اذا أراد سفيان بن عيينة قال : قال ( ابن عيينة ) ، ولا يذكر اسمه كما  
 فعل في صحيفة ( ١٠٠ ) من مسأله هذا أولاً . ثانياً : أن الخطابي في  
 معالم السنن ذكر عن الثوري قولاً في السخال أن الصدق يأخذ سنة :  
 ( ١٢ / ٢ ) ، وذكر ابن حزم في المحلى : ( ٤٠٩ / ٥ ) قولاً عن سفيان الثوري

(١) فقال : جيد : الا أنه يوجد الشئ فلا تؤخذ منه السنة . فأوجب في الحملان الثانية وهي الواجبة في كبار الغنم . فكذاك هاهنا وهذا مذهب زفر ومالك . ولا يعد في ذلك كما قالوا اذا كان الجميع فصلانا . الا كسيرة واحدة تؤخذ الكبيرة (٢١٨-١) ولا يلتفت الى ضرر مالك . وكذلك من ملك احدى وستين بنت مخاض . أخذ منه (٢)

#### في السخال .

وروى البيهقي في السنن : (٩٨/٤) ، بسنده الذي من رواة الثوري عن معاذ بن زكاة البقر، وذكر العيني في عدة القارى قولين : لسفيان الثوري . أحدهما : لا شيء . في الفصلان والعجاجيل وصغار الغنم ، وهو قول بعض الفقهاء . والقول الثاني : عنه ومعه أحمد والشافعي أنهم يقولون : في أربعين حملا سنة : وهذا القول قال به سفيان الثوري . وبعد هذا فلا أشك أن المراد به سفيان الثوري — رحمه الله — والله أعلم .

(١) القائل : أحمد بن حنبل — رحمه الله — كما في مسائل اسحاق الكوسج صحيفة (١١٢) ، وكلمة "جيد" يذكرها أحمد كثيرا في مسائل اسحاق انظر مثلا : (٩٤ و ٩٧ و ١٠١ و ١٠٥ و ١٠٦ و ١٠٦ و ١١٠ و ١١٢ و ١١٢) وغيرها . وسبب ذلك ان اسحاق الكوسج ، يعرض على أحمد مسائل ، ويذكر فيها رأى سفيان الثوري ، فلذا وافقه أحمد قال جيد .

(٢) سميت بنت مخاض : لأن أسنانتها حوامل ، وهي في السنة الثانية . مثال الطاب : (٦١٤) ، وليس الحمل بشرط . وابن اللبون وبنت اللبون : الذي دخل في السنة الثالثة فصارت أمه لبونا بوضع الحمل .

والحقة : بكسر الحاء ، وتشديد القاف المفتوحة : هي التي أتت عليها ثلاث سنين ودخلت في الرابعة ، وسميت حقة : لأنها بلغت سنا يطرقتها الفحل .

الجدعة : هي التي أتى عليها أربع سنين ودخلت في الخامسة . انظر غريب الحديث لأبي عبيد : (٢٠/٣ - ٢١ - ٢٢) ، والنهاية : (١/٢٢٦ و ٢٥٠ و ٢٠٦/٤) ، ومثال الطالب : (٦٣ و ٦١٤) .



(١) جذعة وهم تزيد على سن بنت مخاض بثلاث سنين ، والأشبه عندي أن يجب ست وثلاثين من الفسلان ما يتضاعف سنه على الواجب في خمس وعشرين مرة ، وفي ست وأربعين فصيلا ما يتضاعف سنه على ذلك ضعفين ، وفي إحدى وستين ما يتضاعف ثلاثة . مثاله : يجب في خمس وعشرين واحدة منها ما لها شهر . وبأخذ في ستة وثلاثين ما له شهرين ، وفي ست وأربعين ما له ثلاثة أشهر ، وفي أحد وستين ما له أربعة أشهر<sup>(٢)</sup> . لأن الزيادة في الكبار بهذا المقدار تكون . لأن بنت مخاض لها سنة . وبنت لبون لها سنتان . وحقه لهما

(١) للحنابلة قولان في حكم اخراج الصغار من الابل والبقر : الأول وهو الأشهر . قالوا لا يجزى عن الصغار الا كبيرة ، ولا تؤخذ الفسلان والعجاجيل .

والثاني : يجزى ذلك عن الصغار في الابل والبقر كما يجزى فسي الغنم . انظر الكافي : (٢٩٣/١) ، والشرح الكبير : (٦٢٣/١ - ٦٢٤) ، والمبدع : (٣٢٠/٢) ، والانصاف : (٦٠/٣) ، والاقناع : (٢٥٢/١) ، وشرحه المسمى : كشف القناع : (٢٢٣/٢) ، وغاية المنتهى : (٢٩٦/١) .

(٢) من المعلوم ، أن العدد ، يخالف المعدود ، في التذكير والتأنيث . فإذا كان المعدود مذكرا ، كان العدد مؤنثا ، والعكس ، الناسخ مرة يذكر العدد ، مرة يؤنثه مع أن المعدود مذكر وهو الفصيل .

(٣) لم يذكر أحد ، من الحنابلة مثل هذا القول ، بالنظر كما هي الحال هنا . وقد ألمح الى مثل هذا القول ، ولم يصرح به ابن قدامة في الكافي : (٢٩٣/١) ، وكذلك نقل ، المرداوي في الانصاف : (٦٠/٣) هذا الرأي عن أبي الخطاب وجعله وجهها في المذهب ، ونسب الى السامري رأيا في هذه المسألة ليست بعيدة عن قول أبي الخطاب . انظر الانصاف : (٦١/٣) .

(١) ثلاث سنين وجذعة لها أربع سنين . وكذلك يجب أن نقول في البقر .

فأما الغنم فالزيادة فيها بالعدد . فيؤخذ منها عدد يتزايد  
النصب كما في الكبار .

(٢) ومن سلم من أصحابنا : أنه يؤخذ واحد (٢) منها قال :  
إيجاب كبيرة ظلم لرب المال . لأنه ربما بلغت ثمن نصف النصاب .  
واسقاط الزكاة ظلم للفقراء . واسقاط صلة الله تعالى لهم . فأوجبنا  
واحدة على صفة المال . توفيقا بين الحقين وتوفيرا على السبلين  
كما نوجب في المراض مريضة وفي ذوات العيب معيبة .

(٣) واحتج : بأن كل حق تعلق بنوع من الحيوان . اختص ببعض  
الاسنان كالهدايا والضحايا .

(١) أي وكذلك يجب أن نقول في صغار البقر . ونسب الرداوى : (٦١/٣) ،  
لأبي الخطاب رأيا . أن ذلك خاص بالاهل فقط دون البقر ، وقال انسه  
في الانتصار ، ولم أجد أحدا ، غيره نسب اليه . وليس بالانتصار . فلعلسه  
وهم .

(٢) في المخطوطة واحد بدون تا .  
وقوله ( من سلم من أصحابنا ) هذه هي الرواية الراجحة والشهيرة  
بالنسبة لصغار الغنم ، وهي الرواية المرجوحة بالنسبة لصغار الابل ، والبقر ،  
وقد مر بيان ذلك كله في صحيفة رقم (٢٠١ و ٢٠٢) من هذه الرسالة .

(٣) يشير بذلك الى رأيه المتقدم قريبا .

(٤) نص الحنبلة على هذه المسألة وهنوا جواز اخراج المريضة عن المسراض  
والمعيبة عن ذوات العيب . انظر المقنع : (٥٢) ، والشرح الكبير : (١ /  
٦٢٣ - ٦٢٤) ، والمبدع : (٢٢٠/٢) ، والانصاف : (٥٩/٣ - ٦٠) والاقناع  
(٢٥٢/١) ، وقاية المنتهى : (٢٩٦/١) ، وكشاف القناع : (٢ / ٢٢٣ -  
٢٢٤) .

(٥) انظر هذا الاعتراض في المبسوط : (١٥٨/٢ - ١٥٩) .

(١)

والجواب : أنه يبطل بالعتق في الكفارة يتعلق بنوع من الحيوان

(٢)

ويستوى فيها الصغار والكبار. وعلى أن يتعلق الزكاة بالحيوان أعـم

من تعلق الأضحية والهدى ، ولهذا تجب الزكاة في المراض والعور

(٣)

والعرج ولا تتعلق الأضحية بذلك. فجاز أن تتعلق الزكاة بالصفار

(٣١٨ - ب ) وان لم تجز في الهدى. ولأن المقصود من الهدى

والأضحية للحم، والصغر يؤثر في ذلك . والمقصود من الزكاة الواساة

بجزء من المال، وذلك يوجد في العنق والفصلان .

(٤)

واحتمج : بأن الفرض ينتقل تارة بزيادة السن. وتارة بزيادة

(٥)

العدد. كما هو المشروع في الابل. ثم لنقصان العدد تأثير في

منع الزكاة فيجب أن يكون لنقصان السن تأثير في

(١) يريد بذلك الرقيق : فمثلا اذا وجبت على شخص كفارة اعتاق رقبة ،

فانه يمتقها سواء كانت صغيرة أو كبيرة ولا تأثير للسن في ذلك .

(٢) هكذا في المخطوطة تعليق ولعل الأولى تعلق .

(٣) يصح اخراج المراض والعور : جمع عور وهي ذهاب حس احدى العينين .

انظر : لسان العرب : (٦١٢/٤) ، والعرج : جمع عرج : وهي الظلع

يفتح الطاء واللام - من الرجل . انظر اللسان : (٢٢٠/٢) .

يصح ذلك اذا كان النصاب كله كذلك، أما اذا لم يكن كذلك فلا يصح .

انظر الهداية : (٦٦/١) .

(٤) انظر فتح القدير : (١٨٢/٢) .

(٥) الابل : كلما زاد عددها زاد سن الفرض فيها ، فمثلا في خمس وعشرين

بنت مخاض ، وفي ست وثلاثين بنت لبون ، وبنت اللبون أكبر من بنت

المخاض ، وفي ست وأربعين حقة ، والحقة أكبر من بنت اللبون . وفي

واحد وستين جذعة . والجذعة أكبر من الحقة .

المنع أيضا لأن كل واحد منها معنى يتغير به الفرض .

والجواب : أنه جمع لمجرد صورة، من غير علة ثم تغير الفرض

بزيادة السن تغير صفة، وهو الكبر ، فاجعلوا تغيره في نقصان

السن بنقصان صفة فأما جعل التغير بالاسقاط رأسا فلا يجوز بخلاف

العدد . فإن له تأثيرا في الإيجاب فكان له تأثير في الاسقاط <sup>(١)</sup> .

(٢)

وجواب آخر : أنه يبطل ما ذكرتم بالجودة والكرم في الحيوان

فإنه يتغير بها الفرض في إيجاب كريمة جيدة ثم عدم هذه الصفة <sup>(٣)</sup>

لا يؤذن باسقاط الزكاة . كذلك الكبر <sup>(٤)</sup> .

(٥)

واحتمج : بأن الزكاة تجب في مال ناسي ولا نساء في السخال .

(١) يريد أن العدد له تأثير في الاسقاط ، فإذا كان العدد أقل من

النصاب لم تجب الزكاة ، أما النقص في الصفة فليس له تأثير فسي

اسقاط الزكاة ، ومثال النقص في الصفة من له أربعون سخلة فيها

شاة، ومن له أربعون شاة فيها سخلة أيضا . والفرق بينهما فسي

الصفة وهي الكبر والصغر . ولم يؤثر ذلك .

(٢) الضمير يعود على احتجاج الخصم .

(٣) لعل هنا كلمة ( لا ) سقطت ، والمعنى : أي لا يتغير الفرض ، هو جسد

الكريمة، البهدة، أو عدسها .

(٤) معنى وكذلك عدم وجود الكبيرة لا يؤذن باسقاط الزكاة . بل السدى

يؤذن باسقاط الزكاة هو عدم بلوغ النصاب .

(٥) هكذا كتبت بابقاء الياء ، والأولى حذفها . لأن الاسم منقوص ، والكلمة

منكرة ليست معرفة ، والكلام متصل .

قلنا : بل فيها نماء بكرها ، وصفها ، وشعرها ، ولا يحسد

(١)

الا الدر والنسل . وذلك لا يمنع . كالفحولة تجب الزكاة فيها ، ولا در ،

ولا نسل الا النزو ، بل نقص الصغار تزول بخلاف نقص الفحولة

والله أعلم بالصواب .

..

..

..

---

(١) بل ان الفحولة ، مأكلا الى النقص ، بسبب عدم نائها ، اذا انفسردت ،  
ومع ذلك ، فيها زكاة ، اذا كانت نماها . بخلاف السخال . فإن مأكلا  
الى النماء . فإذا مرت عليها سنة نجد أن السخال أصبحت امهات  
وأنها تكاثرت ووجد الدر والنسل .

(١) مسألة : المال المستفاد في أثناء الحول ، لا يضم الى ما عنده ، نص عليه  
(٢) في رواية ابنه ، وأبي طالب ، وحرب ، في المال المستفاد ، من العطاء ،  
والهبة ، والميراث ، لا زكاة فيه ، حتى يحول عليه الحول ، وما كان  
من أصل المال ظهير بمستفاد ، به قال الشافعي ، وقال أبو حنيفة (٣)  
ومالك (٥) ، المستفاد من جنس النصاب ، يضم الى النصاب في حكم

(١) المال المستفاد : هو كل مال استفيد من ربح أو هبة أو ارث أو ضيقة  
أو كثر ونحو ذلك . وينقسم الى قسمين :-  
قسم يكون المستفاد ، ناتجا عن ربح التجارة . وحكم هذا المستفاد ، حكم  
أصله في الزكاة . قال الموفق ابن قدامة في المغني - ولا نعلم فيه  
خلافنا : (٢/٢٢٦) .  
وقسم يكون المستفاد ، هبة ، أو ارثا ، أو ضيقة ، أو كثرا . وهذا موضع خلاف  
بين العلماء .

(٢) يريد بهذا صالحا ، وعبد الله ابني الامام أحمد ، أما صالح فقد تقدست  
ترجمته ، وأما عبد الله ، فهو أبو عبد الرحمن ، عبد الله بن أحمد بن محمد  
ابن حنبل ، أخذ عن أبيه ، وغيره وهو أصغر من أخيه صالح ، ولد سنة  
(٢١٣ هـ) . وهو راوي السند ، وغيره ، من كتب أبيه ، وعبد الله أكثر رواية  
من أخيه ، وكان ثقة ثبتا فيهما ، توفي - رحمه الله - سنة (٢٩٠ هـ) . له  
ترجمة في تاريخ بغداد : (٩/٣٧٥) ، وطبقات الفقهاء : (١٦٩) وطبقات  
الحنابلة : (١/١٨٠) ، وتذكرة الحفاظ : (٢/٦٦٥) ، وشذبيب التهذيب  
(٥/١٤١) ، والنهج الأحمد : (١/٢٩٤) . ثم انظر مسائل أحمد  
رواية عبد الله : (١٦٢) ، ورواية اسحاق الكوسج صحيفة (٩٧ و ١٠١ و ١٠٤ ،  
١١٣) ، وانظر مسائل صالح ، ورقة ٨ من المخطوطة .

(٣) انظر الأم : (٢/٥٠) ، والمهذب : (١/١٩٥ و ٢١٧ - ٢١٨) ، وحلمية  
العلماء : (٣/٢٢ - ٢٣) ، والمجموع : (٥/٣١١ و ٣١٣ و ٣١٤)

(٤) انظر مختصر الطحاوي : (٤٩) ، والبيوط : (٢/١٦٤ - ١٦٥) ، والهداية

مع شرحه فتح القدير : (٢/١٩٥) ، والبحر الرائق : (٢/٢٣٩) .

(٥) لقد نص مالك - رحمه الله - في الموطأ : (١/٢٥٢ و ٢٦١) على أن

(١)  
الحول ، وكنى البرمكي عن مالك كذهبتنا (٢١٩-١) وقال لي بعض  
المالكية: اذهب مالك، أنه يضم في بهيمة الانعام، ولا يضم فسي  
الذهب والغنم .  
(٢)

المستفاد لا يضم الى ما عنده، ويكون له حول مستقل ، وكذلك نسمر  
في المدونة الكبرى : (٢٦٠/١ - ٢٦١) ، وانظر الكافي : (٢٩٢/١) وبداية  
المجتهد : (٢٧١/١) ، والفواكه الدواني : (٣٨٥/١ - ٣٨٦) ، وبلغية  
السالك : (٢٢٠/١) وحاشية العدوى : (٤٢٦/١) .

(١) هذه هي الرواية الثانية عند المالكية في المال المستفاد كالهبة والمطية  
وغير ذلك فان المستفيد يستقبل بها الحول . انظر : الفواكه الدواني :  
(٣٨٦/١) ، وبلغية السالك : (٢٢٠/١ - ٢٢١) وحاشية العدوى : (١ /  
٤٢٩) .

والبرمكي : هو أبو حفص عمر بن أحمد بن ابراهيم البرمكي ، كان من  
الفقهاء الأتيان ومن النساك الزهاد ، وهو حنبلي المذهب ، له  
المجموع، وشرح بعض مسائل الكوسج ، ولعل أبا الخطاب نقل عنه من  
كتابه المجموع - توفي رحمه الله - سنة (٣٨٧ هـ) ، له ترجمة في تاريخ  
بغداد : (٢٦٨/١١) ، وطبقات الفقهاء : (١٧٣) ، وطبقات الحنابلة :  
(١٥٣/٢) ، والضيح الأحمد : (٨٦/٢) ، والأعلام : (٤٠/٥) .  
قال الخطيب : انه سأل ابن المترجم <sup>ل</sup> فقال : ان والده توفي سنة  
(٣٨٩ هـ) والأكثر على أنه توفي سنة ٣٨٧ هـ .

(٢) انظر الكافي لابن عبد البر : (٢٨٩/١ و ٢٩٠ و ٢٩١ و ٢٩٢) لكن  
مالك - رحمه الله - نص في المدونة : (٢٢٢/١ - ٢٢٣) أن من استفاد  
مالا بالميراث فلا زكاة عليه حتى يحول عليه الحول ، وأن من استفاد  
ابلا، وكان عنده نصاب ماشية، من غنم، فلا يضم الابل الى الغنم ولا عكسه .

لنا ما روى الدارقطني، بإسناده في سننه عن ابن عمر أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : " ليس في مال المستفيد زكاة حتى يحول عليه الحول " <sup>(١)</sup> . ورواه أبو عيسى الترمذي عن ابن عمر عن النبي عليه السلام " من استفاد مالا ، فلا زكاة عليه حتى يحول عليه الحول " <sup>(٢)</sup> . قال أبو عيسى : رواه عبدالرحمن بن زيد بن أسلم عن أبيه عن <sup>(٣)</sup> <sup>(٤)</sup>

(١) رواه الدارقطني : ( ٩٠ / ٢ ) ، وفيه عبدالرحمن بن زيد بن أسلم وسيأتي الكلام عليه .

(٢) رواه الترمذي بسندين ، عن ابن عمر : أحدهما ما ذكره المؤلف وهو المرفوع والثاني : موقوفا على ابن عمر ، وقال الترمذي : " عن السند الثاني ( وهذا أصح من حديث عبدالرحمن بن زيد بن أسلم ) ( ١٢ / ٣ ) ، ورواه أيضا : البيهقي : ( ١٠٣ / ٤ - ١٠٤ ) عن ابن عمر وفيه " ، وزاد الترمذي والبيهقي " عند ربه " ، ورواه أبو عبيد في الأموال : ( ٣٢٣ ) موقوفا على ابن مسعود . وأخرج الطبراني : ( ١٣٢ / ٢٥ ) ، عن زيد بن ثابت ، وفيه راو متهم بالوضع .

(٣) هو عبد الرحمن بن زيد بن أسلم المدني العدوي مولاهم ضعفه الحفاظ كأحمد ، ويحيى بن معين ، وطى بن السديني ، والبخاري نقلا عن علي ، والنسائي وغيرهم .

قال ابن حبان : " كان من يقرب الأخبار ، وهو لا يعلم حلتى كثر ذلك في روايته ، من رفع المراسيل وإسناد الموقوف فاستحق الترك " . ككتاب المجروحين : ( ٥٧ / ٢ ) ، ثم انظر تاريخ يحيى بن معين : ( ١٥٧ / ٣ ) ، وتاريخ عثمان بن سعيد الدارمي ( ١٥٢ ) ، وكتاب من كلام أبي زكريا ( ٤٠ - ٤١ ) ، والتاريخ الصغير : ( ٢٢٩ / ٢ ) ، والضعفاء الصغير : ( ٧١ ) ، والضعفاء للعقيلي : ( ٣٣١ / ٢ ) ، والجرح والتعديل : ( ٢٣٣ / ٥ ) . وتوفي سنة ( ١٨٢ هـ ) .

(٤) هو أبو أسامة زيد بن أسلم ، أبوه مولى عمر بن الخطاب ، ثقة ، حجة ، اختلف في سنة وفاته ، فقيل سنة ١٢٦ هـ . انظر : تاريخ يحيى بن معين =



(١) ابن عمر، وعبد الرحمن ضعفه أحمد، وعلي بن المديني وفيهما مسن  
 أهل الحديث وهو كثير الغلط، وذكره أحمد في رواية أبي طالب  
 فقال: "واحد" ليس على مال استفيد زكاة حتى يحول عليه الحول.  
 فبين به بوله ومذهبه.  
 (٢)

(٥) هجر آخر: رواه أبو بكر من أصحابنا، عن عائشة - رضي الله  
 عنها - عن النبي صلى الله عليه - "لا زكاة في مال حتى يحول

- (١٨١/٢ - ١٨٢) ، والتاريخ الصغير: (٢٢/٢) ، والجرح والتعديل:  
 (١٥٥٥/٣) ، والكشاف: (٣٣٦/١) ، وتقريب التهذيب: (١١١ - ١١٢) .  
 (١) هو الامام الحجة الثقة الثبت، أبو الحسن علي بن عبدالله بن جعفر  
 السعدي ، مولا هم . المعروف بالمديني ، حافظ العصر ، وأحد الأعلام  
 في الحديث . ولد سنة (١٦١ هـ) ، وتوفي سنة (٢٣٤ هـ) ، له ترجمة  
 في التاريخ الصغير: (٣٦٣/٢) ، والمعرفة والتاريخ: (٢١٠/١) ، والجرح  
 والتعديل: (١٩٣/٦ - ١٩٤ و ٣١٩/١) ، وتاريخ بغداد: (١١ /  
 ٤٥٨) ، وتذكرة الحفاظ: (٤٢٨/٢) ، وسير أعلام النبلاء: (٤١/١١) ،  
 (٢) ذكر الترمذي في جامعه: (١٧/٣) ، عن أحمد، وعلي بن المديني .  
 (٣) رواه عبدالله بن أحمد بن حنبل في زوائد على مسند أبيه: (١٤٨/١)  
 حيث لم يذكر أباه في السند بلفظ: (ليس في مال زكاة حتى يحول عليه  
 الحول) بدون لفظ "واستفيد" . عن علي، وقد استقصى الشيخ الألبانسي  
 - حفظه الله - طرق هذا الحديث في كتابه ارواء الغليل: (٢٥٤/٣) -  
 ٢٥٥ - ٢٥٦ - ٢٥٧ - ٢٥٨) بما لا مزيد عليه فجزاه الله خيرا .  
 (٤) أي الامام أحمد .

(٥) هو عبد العزيز بن جعفر فلام الخلال وكتبه ففقدت .

(١) عليه الحول \* رواه أبو بكر من أصحابنا بإسناده ، ورواه هبة الله الطبري في سننه ، وقال : يرويه حارثة بن محمد المدني ، <sup>(٢)</sup> <sup>(٣)</sup> عن عمة ، عن عائشة ، عن النبي - عليه السلام - ، وحارثة لا يحتج بحديثه <sup>(٤)</sup> قال : ولا يؤخذ عن النبي - عليه السلام - في هذا حديث له إسناده صحيح يحتج بمثله ، إلا أنه قد روى بإسناده عن أبي بكر ، <sup>(٥)</sup> <sup>(٦)</sup> وعطى ،

- 
- (١) رواه ابن ماجه : (٥٧١/١) ، والدارقطني : (٩١/٢ و ٩٢) ، والبيهقي (٩٥/٤) ، وقد ذكر الكلام على الحديث في صحيفة (١٥٢ و ٢٢١) ، ورواه ابن أبي شيبة : (١٥٩/٣) موقوفاً على عائشة .
- (٢) هو حارثة بن محمد بن عبد الرحمن المدني ويعرف باسم حارثة بن أبي الرجال ضعفه أحمد ، ويحيى بن معين ، وقال : أبو زرعة واه .
- وقال البخاري منكر الحديث . انظر تاريخ يحيى بن معين : (٩٥/٢) ، وتاريخ عشا . بن سعيد الدارمي : (٩١ و ٩٢) ، والتاريخ المفسر (١٠١/٢) ، والضعفاء الصغير : (٣٧) ، والضعفاء لأبي زرعة : (٢ / ٢٢٢ و ٦١٠) ، والضعفاء والمتروكين للنسائي : (٢٩) ، وتهذيب الكمال (٣١٣/٥ حتى ٣١٦) .
- (٣) هي عمة بنت عبد الرحمن بن أسعد بن زرة وقيل سعد بن زرة ، الانصارية ، وثقها الحفاظ . مثل علي بن المديني وغيره ، وتوفيت بمصر المنة ، لها ترجمة في طبقات ابن سعد : (٤٨٠/٨) ، والكاشف : (٣ / ٤٧٧) ، وتهذيب التهذيب : (٤٣٨/١٢) ، والتقريب : (٤٧١) ، وخلاصة تذهيب تهذيب الكمال : (٣٨٨/٣) .
- (٤) القائل هو هبة الله الطبري وقد تقدمت ترجمته .
- (٥) انظر : موطأ مالك : (٢٤٥/١) ، ومصنف عبد الرزاق : (٧٦/٤) ، والأموال (٣٧٢) ، والمحلى : (١٠٢/٦) ، والبيهقي : (١٠٣/٤) .
- (٦) انظر : مصنف عبد الرزاق : (٧٥/٤) ، والأموال : (٣٧٢) ، ومصنف ابن أبي شيبة : (١٥٨/٣ - ١٥٩) ، وسند أحمد : (١٤٨/١) ، وسنن أبي داود : (٢٣٠/٢) ، وسنن الدارقطني : (٩١/٢) ، والمحلى : (١٠٢/٦) والبيهقي : (١٠٣/٤) .

(١) وعثمان، وابن عمر، وعائشة (٢) - رضي الله عنهم - أنهم قالوا : لا زكاة  
في مال حتى يحول عليه الحول . وأجمع المجتهدون أنه لا زكاة في  
مال حتى يحول عليه الحول . وقد احتج أحمد بالحديث فـ في  
رواية أبي طالب ، والمستفاد لم يحل عليه الحول .

(٥) فإن قيل : حوّل الحول مرور آخر جزء منه على المال  
، وقد وجد ذلك في المستفاد (٦) . ألا ترى أنه يقال : حال  
الحول اليوم على مالي ، ويريد به ما ذكرناه ، والا استحالة الكلام  
فإن اثني عشر شهرا لا توجد في يوم .

( ٣١٩ - ب ) قيل : لا يعرف الحول الا اثنا عشر شهرا ،  
ولهذا من ولد له ولد ومضى عليه عشرة أيام من آخر الحول . لا يقول

- (١) انظر مصنف عبد الرزاق : ( ٧٧ / ٤ ) ، والأموال : ( ٣٧٢ ) .
- (٢) انظر موطأ مالك : ( ٢٤٦ / ١ ) ، وسند الشافعي : ( ٩١ ) ، ومصنف  
عبد الرزاق : ( ٧٧ / ٤ ) ، والأموال : ( ٣٧٢ ) ، ومصنف ابن أبي شيبة  
( ١٥٩ / ٣ ) ، والترمذي : ( ١٧ / ٣ ) ، والدارقطني : ( ٩٢ / ٢ ) ، والمحلى  
( ١٠٦ / ٦ و ١٠٧ ) ، والبيهقي : ( ١٠٣ / ٤ و ١٠٤ ) .
- (٣) انظر مصنف ابن أبي شيبة : ( ١٥٩ / ٣ ) ، والدارقطني : ( ٩٢ / ٢ ) ، والمحلى  
( ١٠٧ / ٦ ) ، والبيهقي : ( ١٠٣ / ٤ و ١٠٤ ) .
- (٤) انظر الاجماع : لابن المنذر ( ٤٨ ) ، ومراتب الاجماع لابن حزم ص ( ٣٨ ) .
- (٥) انظر هذا الاعتراض في المبسوط : ( ١٦٥ / ٢ ) .
- (٦) أى المال المستفاد وقد تقدم تعريفه .

حال على ولدى الحول ، ولهذا يحسن نفيه<sup>(١)</sup> فيقول : لم يحل عليه الحول .

فأما قوله : حال الحول اليوم على مالي . فهو كلام محذوف معناه حال آخر الحول بدليل أنه يستحيل سواه .

فإن قيل : النبي عليه السلام - ذكر الحول ، بالألف واللام . وهي للجنس ، والتعريف<sup>(٢)</sup> ، وباطل ، أن يراد بها الجنس . فإن جنس الحول لا ينتهي إلى يوم القيامة ثبت أن المراد به ، الحول المعهود وهو<sup>(٣)</sup> حول أصله .

قيل : الحول المعهود ، هذا الحول الكامل الذي هو اثنا عشر شهرا<sup>(٤)</sup> . قال تعالى (( مقاطاً إلى الحول فور اخراج ))<sup>(٥)</sup> وأراد به

(١) أي يحسن نفي الحول بالنسبة للولد .

(٢) مثال : التعريف بال ، والمراد بها الجنس ، مثل قوله تعالى (( يا أيها الناس انا خلقناكم من ذكر وأنثى . )) سورة الحجرات : آية / ١٣ . ومثال المراد بها التعريف . قوله تعالى (( فعقروا الناقة وهتوا من أمر ربهم )) سورة الأعراف : آية / ٢٧ . قال ، في الآية الأولى : تشمل الناس جميعاً ، أي جنس الناس ، والآية الثانية للتعريف فلا تشمل كل ناقة بل هي خاصة بناقة نبي الله صالح ، على نهينا وعليه السلام .

(٣) انظر المبسوط : ( ١٦٤/٢ - ١٦٥ ) حيث يوجد هذا الاعتراض ، وتصح التقدير : ( ١٩٦/٢ ) .

(٤) انظر المبسوط : ( ١٦٤/٢ ) ، حيث أورد هذا النص نقلاً عن الشافعي في معرض رد السرخسي على الشافعي .

(٥) البقرة : آية / ٢٤٠ ، روى ابن جرير الطبري - رحمه الله - في تفسيره ( ٥٨٠/٢ ) بسنده عن الضحاك \* كان الرجل إذا توفي أنفق على امرأته في عامه إلى الحول ولا تزوج حتى تستكمل الحول ، ورواه مسرة

الحول المعهود وهو السنة .. وقال لبيد<sup>(١)</sup> :

الى الحول ثم اسم السلام عليكما .. ومن يبك حولا كاملا فقد اعتذر<sup>(٢)</sup>

فأما حول الأصل . فلم يتقدم له ذكر فيرجع التعريف اليه . وطلسي  
أنه ان أراد حول الأصل ، فعول الأصل اثنا عشر شهرا ، فيجب  
أن يحول على المال المستفاد اثنا عشر شهرا حتى تحول عليه .<sup>(٣)</sup>

بلفظ ... لا تزوج حتى يمضي الحول \* فقله : تستكمل الحول - يمضي  
الحول : يفهم منه الحول الكامل ، الذي هو اثنا عشر شهرا .

(١) هو الشاعر المشهور ، بل من فعول الشعراء أبو عقيل لبيد بن ربيعة  
ابن عامر العامري ، وهو من أصحاب المعلقات ، وقد أسلم وحسن  
اسلامه ووفد على النبي - صلى الله عليه وسلم - وترك الشعر بعد اسلامه .  
سأله عمر - رضي الله عنهما - أن ينشده شيئا من شعره ، فقال :  
ما كنت لأقول شعرا بعد أن علمني الله البقرة وآل عمران ، قبل  
عاش ( ١٤٠ سنة ) ، وقيل ( ١٥٧ ) ، وقيل ( ١٢٠ ) سنة ، وقيل فسير  
ذلك ، وتوفي في خلافة معاوية ، وقيل قبل ذلك . له ترجمة فسي  
الاستيعاب : ( ٢٧٤ / ٩ ) حتى ( ٢٨٤ ) ، وأسد الغابة : ( ٥١٤ / ٤ ) ،  
والإصابة : ( ٦ / ٩ - ١٠ ) ، وطبقات ابن سعد : ( ٣٣ / ٦ ) ، وانظر شرح  
المعلقات العشر للزوزني : ( ١٥٦ ) ، والاعلام : ( ٢٤٠ / ٥ ) .

(٢) هذا البيت المبيد كما ذكر الحنف من قصيدة مطلعها :

تمنى اهنأى أن يعيش أبوهما .. وهل أنا الا من ربيعة أو مضر

انظر ديوان لبيد بن ربيعة ص ( ٧٩ ) ، دار صادر .

(٣) هكذا في المخطوطة ولعل الصواب ( تجب ) بدل ( تحول ) .

- (١) فان قيل : أليس لو حلف لا يكله الحول ، حمل على تمام الحول الذى هو فيه .
- (٢) قيل : لا نسلم بل يقتضى ذلك مرور حول كامل عليه ، أو ما اليه في رواية أبي طالب .
- (٣) فان قيل : قد مضى عليه اثنا عشر شهرا بعضها عند البائع ونسب المشتري بقيتها .
- (٤) قلنا : قد روى الترمذى عن " حتى يحول عليه الحول عند ربه " ولأنه لا اعتبار بما مضى عند البائع على قولكم . (٥) ألا ترى أنه لو طرأت (٦) عند البائع سخله منذ شهر ثم اشتراها وقد بقي من حول فنه يسوم

- 
- (١) هذا الاعتراض لم أجده .
- (٢) يريد الامام أحمد - وقد قال حين سأله ابنه عبدالله ص (١٦٢) عن المال المستفاد فيه زكاة فقال : " لا حتى يحول عليه الحول " والحول : المعرف بالألف واللام - هو الحول المعهود وهو اثنا عشر شهرا . وقال أحمد في رواية اسحاق الكوسج / ١٠١ ، قال : لا يزكى شي من الفائدة أبدا حتى يحول عليه الحول ، وقال في ص (١٠٤) : ليس في الفائدة زكاة حتى يحول عليه الحول .
- (٣) هذا الاعتراض لم استطع العثور عليه .
- (٤) هكذا كتب في المخطوطة . ولعلها ابن عمر راوى هذا الحديث عن الترمذى : (١٧/٣) وقد تقدم قريبا .
- (٥) يريد المؤلف - والله أعلم - أن المال المستفاد اذا ضم الى ما عنده المالك ثم زكى المالك معا على تمام حول الأصل فهم لم يعتبروا المدة التى كان المال فيها عند البائع ، وانما جعلوها من مدة المشتري حيث زكى ولم يمر عليه حول . انظر حجة الحنفية في هذه المسألة فسي المبسوط : (١٦٤/٢ و ١٦٥) .
- (٦) في المخطوطة هكذا كتبت ( طرت ) بدون همزة والسياق يقتضى ذلك .

أو يومان أضافها إلى نفسه ووجب فيها الزكاة وما مضى ( ٣٢٠ - ١ ) . .  
 عليها في الطلكن<sup>(١)</sup> حول بحال .  
 والفلسه : أنه مال استفاده بغير سبب ملكه في الأصل . فليس  
 يرضه إلى ما عنده في الحول . أصله إذا كان من غير جنس ما عنده  
 وهذا لأنه إذا استفاده بسبب غير ملكه في الأصل . كان أصلا مقصودا<sup>(٢)</sup>  
 في نفسه ولم يكن تبعا لغيره وما كان أصلا في نفسه ، كانت حقوقه  
 متعلقة به لا بغيره . كالنصاب الأول . ويفارق الولد والريح فإنـه<sup>(٤)</sup>  
 استغنى بسبب الأصل فإنه إنما صار الولد ملكا له لوجود ملكه في  
 الأم ، وكذلك الريح فكان تبعا له في أحكامه ولا يلزم إهداله إـبـلا<sup>(٥)</sup>  
 باهل ، أو قضا بغنم . فإنه غير استفاد وإنما هو عوض ملكه ، ثم لو سمي  
 استفادا فهو بسبب ملكه في الأصل ، فلهذا بني حوله على حصول  
 الأصل كالنماء .

(١) يريد بالطلكين : ملك البائع قبل البيع ، ثم ملك المشتري بعد  
 الشراء .

(٢) الضمير يعود على المال المستفاد . والفاعل في قوله ( استفاده ) هو  
 المالك .

(٣) الضمير يعود على المالك ، والضمير في قوله ( استفاده ) يعود على المال  
 المستفاد .

(٤) يريد بالنصاب الأول : من ملك نصابا من الأموال التي تجب فيها  
 الزكاة ، وحال عليها الحول . فإنه يزكيه ، فإذا استفاد مالا ، فإن حكمه  
 يكون كحكم النصاب الأول . أي يكون نصابا مستقلا بنفسه ، وليس تابعا  
 لغيره .

(٥) ولا يلزم إهدال المال : كأن يبدل قضا بغنم غيرها ، أو إبلا باهل غيرها ،  
 ونحو ذلك ، أن يستأنف به حولا جديدا ، كما هي الحال في الاستفاد ،

(١) فإن قيل : الاستفاد من غير الجنس لا يضم الى النصاب الذى عنده فلا يضم الى حوله بخلاف المستفاد من الجنس، فإنه يضم في النصاب فضم في الحول كالرجح والنماء .

قلنا : لا نسلم أنه يضم في حكم النصاب ، وانما أوجبنا فيه الزكاة وان قل ، لأن مالكة غني بملك النصاب الأول، ومال الغنى صالح لوجوب الزكاة ولذلك قال عليه السلام : "أمرت أن آخذ الصدقة من أغنيائكم فأردها فى فقرائكم" (٢) ولا صدقة الا عن ظهر غنى (٤) ومن

والسبب واضح ، فالأول وهو المبدل هو في الحقيقة أصل المال وانما عرض المال صفاً بصنف ، والثاني : أى الاستفاد ليس الأول وانما هو طارىء عليه فوجب أن يكون حكمه مستقلاً .

(١) انظر المبسوط : (١٦٤/٢) ، والعناية شرح الهداية بهامش فتح القدير : (١٠٥/٢) ، والبحر الرائق : (٢٣٩/٢) .

(٢) أى أن الملك الأول بلغ النصاب فوجبت فيه الزكاة .

(٣) هذا الحديث مشهور بين العلماء ، وهو حديث معاذ حين بعث النبي - صلى الله عليه وسلم - الى اليمن ، وأخرجه أحمد : (٢٣٣/١) ، والبخارى مع الفتح : (٢٦١/٣ و ٣٥٢ - ، ٣٤٧/١٣) ، وسلم : (٥٠/١) ، والدارمي : (٣١٨/١) ، وابن ماجه : (٥٦٨/١) ، وأبو داود : (٢٤٣/٢) ، والترمذى : (١٢/٣) ، والنسائي : (٣/٥) ، وابن خزيمة : (٢٣/٤) ، ولفظهم ( . . . فان هم أطاعوك لذلك فأعطهم أن الله افترض - بعضهم رواه بلفظ : فرض عليهم صدقة في أموالهم تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم . . . ) .

(٤) أخرجه أحمد : (٢٣٠/٢) ، والبخارى مع الفتح : (٢٩٤/٣) ، وسلم : (٧١٧/٢) ، والدارمي : (٣٢٧/١) ، وأبو داود : (٣١١/٢) ، والنسائي : (٤٦/٥) .



صار ضيما بنصاب لا يعتبر في غائبه نصاب آخر .

فأما الحول : فاعتر فيه لأن الشرع قال : " لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول " <sup>(١)</sup> . وأن صار النصاب الأول حوليا لا يصير الاستفاد حوليا ، وهو أصل بنفسه فاعتبرنا فيه الحول ثم تبطل <sup>(٢)</sup> علة الفرع بشن الأهل الزكاة فإنها تضم في النصاب ولا تضم في الحول <sup>(٣)</sup> . والمعنى في الأصل أنها نتاج ملكه وفائدته فلهذا تبعه في <sup>(٤)</sup> الحول . بخلاف الاستفاد فإنه لا تعلق له بالمال الأول ، فلم يتبعه في الحكم . ألا ترى أن ولد أم الولد ، والمكاتب ، والمديرة ، يدخل في حكم أمه ويتبعها ولا يتبع غير أمه ، ولا يدخل في حكمها . وكذلك ولد الهدى والأضحى ، يتبع أمه ولا يتبع غيرها .

(١) تقدم تخريج هذا الحديث ، وقد رواه بهذا اللفظ ابن ماجه : ( ٥٧١/١ ) ورواه مالك موقوفا عن ابن عمر : ( ٢٤٦/١ ) ، ثم انظر : صحيفة رقم ( ١٥٢ ) و ( ٢١٤ ) من هذه الرسالة تجد أقوال العلماء فيه .

(٢) أي المال المستفاد : ( أصل بنفسه فاعتر فيه الحول ) .

(٣) الفرع هو الربح ، والأصل المال الأول الذي نتج عنه الربح ، مع أن هذا القياس قياس مع الفارق ، لأن الربح جزء من المال ونتاج عنه بخلاف الاستفاد فإنه مستقل عنه ، أصل بنفسه .

(٤) يريد أن الأهل إذا لم تبلغ نصابها ، ثم استفاد أهلا ، فبلغت مع الأهل الاستفادة نصابها . فإن الحول يعتبر من حين بلوغ النصاب ، لا من حين ملك الأهل . وقبل ملك المستفاد . فهذا معنى قوله : ( فإنها تضم في النصاب ولا تضم في الحول ) أي تضم لتكميل النصاب .

متدلال : ما ذهب اليه أبو حنيفة، يفضي الى ايجاب الزكوات في مال واحد، في سنة واحدة. لأنه قد يملك الانسان نصابا، فيزكّيه ثم يهبه لآخر وله نصاب ، وقد بلغ آخر حوله، فيضه اليه ويلزمه زكاته، ثم يهبه لآخر كذلك، ثم على هذا عشرة وعشرون، فيلزم جميعهم زكاة ذلك في سنة واحدة . وهذا خلاف أصل الشريعة .

فإن قيل : يبطل بمن كان معه نصاب وعليه دين بمقدار نصاب، فإنه يزكّيه ويؤتي من له الدين، فيكون زكّاتان في مال واحد .  
(١)  
قيل : لا نسلم فإن الدين عندنا، يمنع وجوب الزكاة فلا يجتمع (٢)  
زكّاتان، ثم هناك هما مالا . أحدهما عين والآخر دين . وفي

---

(١) وهو الدائن وهذا غير مسلم به كما بينه المصنف رحمه الله عليه .

(٢) للحنابلة قولان : في وجوب الزكاة هل تلزم من عليه دين ..

القول الأول : هو أن الدين لا يمنع وجوب الزكاة في الأموال الظاهرة وهي النواشي والحبوب . أي تجب الزكاة في النواشي والحبوب مع أن المزكي عليه دين .

القول الثاني : أن الدين يمنع وجوب الزكاة في الأموال الظاهرة، كالنواشي والحبوب والأموال الباطنة وهي الأشجار ..  
والرواية الثانية هي الصحيحة من المذهب ..

انظر مسائل الامام أحمد برواية اسحاق الكوسج ، صحيفة رقم : ( ١٠٦ و ١٠٨ و ١١٤ ) ، والهداية : ( ٦٤ / ١ ) ، والمغني : ( ٦٨٢ / ٢ ) ، والمحرر : ( ٢١٩ / ١ ) ، والمذهب الأحمد : ( ٤٣ ) ، والفروع : ( ٢ / ٢٣٢ ) .

وروى عبدالله بن الامام أحمد عن أبيه أن الدين ليس فيه زكاة . فإذا قبضه، زكاه لما مضى من السنين . انظر : مسائل الامام أحمد ( ١١٣ ) ، والمذهب الأحمد : ( ٤٣ ) .

- (١) سألتنا العين واحدة، وفيها زكوات عنده .  
استدلال آخر : وهو أن وجوب الزكاة يقتصر الى نصاب، وحول ، فالحول  
شرع ليتكامل نصاب المال ، ويؤخذ نتاجه ، ودره ، وصفه ، وشعره . والنصاب  
شرع ليبلغ المال حداً يحتمل المواساة . وقد وجد أحد الشيخين  
فوجب أن ينف وجوب الزكاة على وجود السبب الآخر وهو الحول .  
فلن قيل : يلزم السخال<sup>(٢)</sup> . وإذا بادل ماله بهال من جنسه  
فإنه ما وجد الحول وناب . وتجب الزكاة .  
قيل : السخال نصاب ملكه وتابعه والبدل ، عوض ملكه وناب ، قد تكامل  
بعضه من النصاب الأول ، وبعضه من بدله وبدل الشيء بمسده<sup>(٣)</sup>  
ويقوم مقامه .  
فلن قيل : فيجب إذا بادل بغير الجنس أن يبني على حول<sup>(٤)</sup>  
ما كان عنده<sup>(٥)</sup> .

- (١) وهي زكاة المال المستفاد . والبال المستفاد عين كما قال الحنفية .  
سواء كان المستفاد ظاهراً أو باطناً .  
(٢) يريد بقوله : " قيل يلزم السخال " أي أن السخال تجب فيها الزكاة  
مع الأصوات . وانظر : البسوط (١٦٦/٢) ، ففيه معنى هذا الاعتراض .  
(٣) الضمير في وله ( بعضه ) يعود على الملك .  
(٤) انظر هذا الاعتراض في مبادلة المال بجنسه وبغير جنسه . في البسوط  
(١٦٦/٢) ، وهو قول زفر من الحنفية . حيث يقول : إذا بادلها بجنسها  
فحكم الزكاة في البدل لا يخالف حكم الأصل . . وإذا باعها بخلاف جنسها  
فحكم الزكاة في البدل يخالف حكم الزكاة في الأصل . . انظر البسوط :  
(١٦٦/٢) ، والمشهور في مذهب الحنفية أنه إذا بادل أو باع بجنسها  
أو بغير جنسها ولو قبل الحول بيوم واحد فإن الحول ينقطع ويستأنف  
حولا آخر .  
(٥) أي يبني على حول الأصل ولا يستأنف له حولا جديداً .

قيل : كذا نقول<sup>(١)</sup> وقد أوما إليه في رواية الأثرم ( ٣٢١ — أ )

في الرجل يكون له مرة دنانير ومرة دراهم، تنقلب في يديه ثم جاء الحول، زكاها ما كانت<sup>(٢)</sup> ، والدراهم جنس غير الدنانير<sup>(٣)</sup> .

وان سلحا، فإن غير الجنس لا يوافق الزكاة ولا يتم به النصاب لو كان ناقصا ولا يتم بحوله حول الأصل، بخلاف الجنس الواحد، فإنه ملك يتم به النصاب، وزكاته موافقة فصار كالسبخال .

فإن قيل : فهذا فرقنا في قياسكم على غير الجنس .

قيل : هناك العلة أن واحدا منهما، ملكه بخير سبب ملكه فسي<sup>(٤)</sup>

الأصل، فهو أجنبى، سواء كان من الجنس أو من غير الجنس ، وفي

سألتنا ملكه بسبب ملكه في الأصل وهو من جنس ماله وموافق<sup>(٥)</sup>

في الزكاة، ونصاه . فجرى مجراه لقربه منه في تعليقه به . ثم فرقكم بيطل<sup>(٦)</sup>

بشمن الأهل الزكاة . فإنها من جنس ما عنده، ولا تضم . وبما أن يكون

له خص من الأهل، فيخرج زكاتها شاة، ثم يبيعها بمائة درهم ومعه

(١) انظر المغنى : ( ٣٤ / ٣ ) .

(٢) قوله : ( زكاها ما كانت ) أى زكاها بما كانت دراهم أو دنانير .

(٣) انظر معالم السنن للخطابي : ( ١٥ / ٢ ) ، وعدة القارى للمصنعي : ( ٢٦٠ / ٨ ) .

(٤) يريد به المال المستفاد هو الذى ملكه بخير سبب ملكه في الأصل .

(٥) وهي قوله " في الرجل يكون له مرة دنانير ومرة دراهم تنقلب " .

والحنفية يقولون بضم الذهب والفضة كل منهما

الى الآخر . انظر : فتح القدير مع الهداية : ( ٢٢١ / ٢ و ٢٢٢ ) ، والبحر

الرائق : ( ٢٤٧ / ٢ ) .

(٦) أى أن الدنانير توافق الدراهم في الزكاة والنصاب والحول وهما تقسم

المتلفات .

مائتان فانه لا يضمنها . وافق أبو حنيفة <sup>(١)</sup> في ذلك وخالفه صاحباه <sup>(٢)</sup> في ذلك . وكلا منا معه لا معها .

فإن قيل : أنا لم نضم ثمن الأبل الزكاة . لأنه يفضي إلى إيجاب زكاتها في مال واحد ، على شخص واحد ، في حول واحد وهذا لا يجوز بخلاف سألنا . فانه لا يؤدي إلى ذلك <sup>(٤)</sup> .

قيل : لا يؤدي إلى ذلك . فإن المال ليس بواحد ، لأن الأبل غير الدراهم ، بل هما مالان . وإخراج زكاتها عن مالين مختلفين لشخص واحد في حول واحد غير مستنكر .

---

(١) انظر موافقة قول أبي حنيفة وخالفه صاحبيه في المبسوط : (١٦٧/٢) ، ودائع الصنائع : (٨٣٥/٢ - ٨٣٦) ، والبحر الرائق : (٢٣٩/٢ - ٢٤٠) .

(٢) وهما أبو يوسف ، ومحمد بن الحسن - رحمهما الله - .

(٣) انظر : المبسوط : (١٦٧/٢) ، ودائع الصنائع : (٨٣٦/٢) ، والبحر الرائق : (٢٤٠/٢) مستدلين بحديث يروى عن النبي - صلى الله عليه وسلم - . وهو قوله " لا رَشْكِي في الصدقة " رواه أبو عبيد نسي غريب الحديث (١٨/١) مرفوعا عن عبد الله بن حصين ، ورواه موقوفا في الأسوال (٣٤٢) ، ورواه يحيى بن معين في تاريخه : (٢٣٢/١) موقوفا على فاطمة بنت الحسين وذكره الخطابي في غريب الحديث : (٥٤٤/٣) والدلهي مرفوعا عن أنس . انظر كثر العمال : (٣٣٢/٦) .

وعند الشافعية : إذا باع النصاب في أثناء الحول ، أو بادل به بنصاب انقطع الحول ، سواء كان المبادل من جنسه ، أو من غيره . انظر المهذب (١٩٥/١) ، والمجموع : (٣٠٦/٥) .

(٤) يرد بالمسألة : إذا بادل مالا بمال من جنسه . تجب الزكاة في المالين . مع أن كلا من البديل والمبدل قد زكاهما صاحباها .

(١) فان قيل : الا أن الدراهم بدل الابل ، وقد أخرجنا زكاة  
المبدل (٢) فلا نخرج زكاة المبدل (٣) ، ألا ترى أنه اذا كان له سلعة  
للتجارة ، ففوتها وأخرج زكاتها ، ثم باعها لا يخرج من ثمنها أيضا .

قيل : السلعة اخرج عن قيمتها ، وباعها ، انما هو بقيتها أيضا  
فلا يخرج عن القيمة مرتين (٤) . وهنا أخرج عن العين ، وهي الابل ، والتمس  
دراهم فيجب أن يضمها الى دراهم ( ٢٢١ - ب ) ثم ما ذكره ينتقض  
بثلاث مسائل أحدها : اذا أخرج زكاة زرع ثم باعه فانه يضم الثمن  
الى حول ما عنده ، وهو بدل الزرع . والثانية : اذا كان عنده عبء  
فأخرج فطرته ، ثم باعه . فانه يضم ثمنه الى ماله . والثالثة : اذا كان  
له ابل فأخرج زكاتها ، ثم علفها وباعها . فانه يضم ثمنها . وان أدى في  
هذه المسائل الى اخراج زكاتين بسبب مال واحد في عام واحد ، على  
شخص واحد ، على أننا قد بينا أن ما ذهب اليه ، يؤدي الى ايجاب زكوات (٥)

(١) انظر معنى هذا الاعتراض في المصنوع : ( ١٦٧ / ٢ ) .

(٢) وهي الابل : حيث بادل الدراهم بمقابل الابل .

(٣) وهي الدراهم .

(٤) يريد مسألة اذا زكى الابل ثم باعها فانه يضم ثمنها الى حول الدراهم  
عنده . وهذا ما اعترض عليه المصنف هنا .

(٥) أى الابل . سائفة هي التي فيها الزكاة ، ثم قال علفها ، حيث أخرجها  
عن السوائم . ولا زكاة في المعلوفة ، الا أن تكون معدة للتجارة ، فتجب فيها  
الزكاة حينئذ .

وفي المسائل الثلاث التي ذكرها المصنف أخرج الزكاة عنها وهي  
عين ، ثم باع العين ، وضم ثمنها الى ما عنده ، وجعل حول الثاني تابعها  
لحول الأول . وأخرج عن الجميع . فيكون الزرع والعبء والابل أخرجت  
الزكاة عنه مرتين .

(٦) هو أبو حنيفة النعمان بن ثابت - رحمه الله تعالى -

في مال واحد .

واحتج الخصم : بما روى عن النبي - صلى الله عليه - أنه

قال : " واعلموا من السنة شهرا ، تؤدون فيه الزكاة لأموالكم " فلو

كان لكل مال حول ، يعتبر على حدة . لم يكن لعلم الشهر فائدة . وخبر

عثمان - رضي الله عنه - أنه خطب في شهر رمضان فقال " هذا شهر

زكاتكم قد حضر فمن كان له مال ، وعليه دين ، فليحسب ماله وما عليه

وليترك بقية المال " ، ولم يفرق بين الاستفاد وغيره .

الجواب : أن الخبر عن النبي - صلى الله عليه وسلم - غير ثابت ،

وانما يحكى عن عثمان - رضي الله عنه - وخبرنا عن الرسول مقدم عليه .

على أنه قال ( اعلموا من السنة شهرا ) . والسنة اثنا عشر شهرا

(١) انظر المسوط : ( ١٦٤ / ٢ ) .

(٢) هذا ليس بحديث ، لكنه أثر ، روى عن عثمان - رضي الله عنه - ، كما تبين

لي فقد رواه مالك بلفظ : " هذا شهر زكاتكم فمن كان عليه دين

فليؤد دينه ، حتى تحصل أموالكم فتؤدون منه الزكاة : ( ٢٥٣ / ١ ) .

ورواه عن مالك ، الشافعي في السند : ( ٩٨ ) ، وفي الأم ( ٥٣ / ٢ ) وعن

طريق الشافعي ، رواه البيهقي : ( ١٤٨ / ٤ ) ، ونحو هذا اللفظ عن

عثمان ، عبد الرزاق في المصنف : ( ٩٢ / ٤ ) ، وفي روايته انقطاع ،

وأبو عبيد بن الأموال : ( ٣٩٥ ) ، وابن أبي شيبة : ( ١٩٤ / ٣ ) ولم

يرفعه أحد من رواده إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - ، وانما أوقفوه

على عثمان . ورواه ابن زنجويه في الأموال : ( ٩٦٩ / ٣ ) عن عثمان .

(٣) أي المرفوع غير ثابت ، والا فقد ثبتت روايته إلى عثمان .

(٤) يردد بذلك الحديثين اللذين رواهما الترمذي والدارقطني ، وقد مر

قريبا في صحيفة رقم ( ٢١٢ ) من هذه الرسالة .

(٥) كأن المصنف يقول : على فرض كون هذا حديثا فإنه قال " اعلموا " ، ولم

يحدد شهرا بعينه .

فيجب أن يكون ذلك في مال تضي عليه السنة. ولأن علم الشهر  
 وتعيين رمضان، لا ينافي اعتبار الحول فيه لأننا وان اختلفنا، هل  
 يعتبر له حول على حده، اتفقتنا على أنه لو عجله <sup>(٢)</sup> بجوز. فأعـلام  
 الشهر كما يصلح لأداء الواجب، يصلح لتعجيل ما ليس به واجب. فنحمله  
 عليه. وتلخيص هذا أن نحمل الخبر على أن المراد به اطموا شهرا،  
 تيسرون فيه على السعاة أخذ الزكاة إما تعجيلا، أو وجها، بدليل  
 أن المستفاد قد يشتمل على ما استغنى به بدل مزكي فلا تجب زكاته،  
 (٢٢٢ - أ) إلا تعجيلا وتيسيرا على السعاة.

واحتج : بأنه مستفاد <sup>(٣)</sup> من جنس ما عنده من النصاب، لم يسـرك  
 بدله فزكاه، يحول ما عنده كالأرباح، والأولاد <sup>(٥)</sup>، قال : وهذا لأن المال

(١) لم يحدد أحد ما روى أثر عثمان، رمضان أو غيره، غير أن أبا عبيد نسي  
 الأموال : (٣٩٥) ذكر عن ابراهيم، ولم يعينه ولعله النخعي قال :  
 أراه يعني شهر رمضان. ثم قال أي أبو عبيد " وقد جاءنا في بعض  
 الآثار - ولا أدري عن هو - أن هذا الشهر الذي أراد هو المحرم".  
 وذكر البيهقي أن الزهري " راوى الأثر عن السائب بن يزيد الذي  
 سمع عثمان " لم يسأل السائب عن الشهر ولم يسمه السائب للزهري  
 (١٤٨/٤) فكيف يقال انه عين شهرا بعينه.

(٢) أي أراي الزكاة والمراد تعجيل الزكاة.. وسمايتي حكم تعجيل الزكاة،  
 في مسألة مستقلة - ان شاء الله -.

(٣) الضمير يعود على المال المزكي وهو المستفاد.

(٤) انظر المبسوط : (١٦٤/٢ و ١٦٥)، وندائع الصنائع : (٨٣٤/٢ و ٨٣٥)،  
 والهداية مع فتح القدير : (١٩٦/٢)، والبحر الرائق : (٢٣٩/٢).

(٥) قوله : "كالأرباح والأولاد" يريد بالأولاد أولاد المواشي، وهذا هو  
 المفهوم من كلام صاحب الهداية وشرحه..



إذا استفاد من الجنس فزكاته وزكاة ما عنده زكاة واحدة .

فلو قلنا : لا يرضه احتاج الى المحاسبة . وأن يعلم في أى يوم استفاده ، وَلَكِنَّهُ ، وفي أى يوم يتم حوله ، ويستفيد مالا آخر فيكسبون كذلك ، فيشقق عليه ، ويخرج ، والله تعالى لم يجعل علينا في الدين من حرج <sup>(١)</sup> ، فلهذا وجب ضمه ليخرج عن الحرج ويكون حول الجميع واحدا كما قلنا في الأرباح والسخال .

والجواب : أن قوله لم يترك بدله لا يصح في الأصل لأن الأرباح والأولاد ، لا بدل لها فلانها نماء ملكه . فلن أسقط هذا الوصف بطل القياس بمن الابل الزكاة . والمعنى في الأصل ما تقدم . وتقريرهم بأن في ايجاب ذلك حرجا لأجل الحساب <sup>(٢)</sup> . لا يصح فلن الاستفادة لا يكون الا بالارث ، أو الهبة . وهذا يقيس على الشذوذ والندور ، فاعتبار الحول فيه لا يؤدي الى الحرج بحال فسقط ما ذكروه ، ثم ليس عسر الاستفادة في درجة عسر النتاج <sup>(٣)</sup> . فإن النتاج يكثر ويتلاحق من غير اختيار رب المال ، والمستفاد ان كان بشرا فهو باختياره ، وان كان بأرث فهو نادر . ونظيره عسر الاستفادة بالبدل المزكي لا يوجب ضمها في الحول ، لأن ذلك يقل فذلك فسي سألتنسنا .

(١) يشير الى قوله تعالى (( .. وما جعل عليكم في الدين من حرج ))

سورة الحج : آية رقم ٢٨/٠

(٢) الضمير يعود على الحنفية ، والمالكية في رواية لهم .

(٣) المخطوطة ( حرج ) من غير نصب .

(٤) والنتاج يكون غالبا من نماء الماشية وغيرها ، وهذا هو الذى يحسر

حسابها ، نظرا ، لكثرة تولدها وخاصة منها الخنفس .

(١) واحتج : بأنه حق لله تعالى يسقط فيه اعتبار النصاب . فسقط فيه  
اعتبار الحول . دليله خمس النبي\* ، والغنيمة ، والركاز ، وهذا لأن النصاب

(١) انظر البسوط : (١٦٥/٢) .

(٢) النبي : بفتح الفاء وسكون الهمزة ، هو ما حصل للمسلمين من أموال الكفار  
من غير حرب ولا جهاد ، وأصل النبي\* : الرجوع . النهاية فسي  
غريب الحديث والأثر : (٤٨٢/٣) ، وزاد - أي ابن الأثير في منال  
الطالب - (٣٩١ و ٥٣٤ و ٥٧٣) كالخراج والجزية .

(٣) الغنيمة : ما فنه المسلمون من أرض العدو عن حرب تكون بينهم فهي  
لن غنمها ، إلا الخمس ، وأصل الغنيمة والغنم في اللغة الرمح والفضل ،  
غريب الحديث لابن قتيبة : (٢٢٨/١ - ٢٢٩) ، وانظر : غريب الحديث  
لأبي عبيد : (١٨٤/٢) ، والنهاية : (٣٨٩/٣) ، ثم انظر معني  
الغنيمة والنبي\* في تفسير الطبري : (١٠/١ - ٢) ، وأحكام القرآن  
لابن العربي : (٨٥٥/٢) ، والجامع لأحكام القرآن - تفسير القرطبي  
(١/٨ - ١٠) .

(٤) الركاز : بكسر الراء : هو عند أهل الحجاز المال المدفون خاصة ،  
والمعادن ليست بركاز ، وفيها ما في أموال المسلمين من الزكاة ،  
وعند أهل العراق : المعدن وما يستخرج منه ، فيه الخمس لبيست  
المال ، والمال المدفون العادي في حكمه ، والعادي نسبة الى عاد ،  
الغائق : (٣٩٦/٢) ، وخص ابن الأثير الركاز : بأنه كنوز الجاهلية  
المدفونة في الأرض . النهاية : (٢٥٨/٢) .

أحد شرطي الزكاة . فإذا سقط اعتباره في هذا المال جاز، أن يسقط اعتبار الشرط الآخر، وهو الحول .

والجواب : أنه يبطل بثمن الابل الزكاة، لا يعتبر فيها النصاب ويعتبر الحول ، فإن ارتكبت<sup>(١)</sup> (٣٢٢-ج) بعضهم وقال : لا نسلم، بل يعتبر في بدل الابل الزكاة النصاب .

قلنا : فيحتمل أن نعتبر في الاستفادة النصاب ، ولا نص من صاحبنا يخالف هذا . على أن النصاب يعتبر ليلغ المال حداً يحتصل<sup>(٢)</sup> المواساة ، أو ليكون الشخص ضياءً، وقد وجد ذلك بالنصاب الأول فلا يحتاج إلى قضاء في هذا الاستفادة، بخلاف الحول ، فإنه يراد لتحصيل نماء المال من السخال، والدر، والصوف، والشعر ، ولم يوجد في هذا المال ، والمعنى في الأصل أنه لا يعتبر فيه مال يتقدمه . ولا نصاب<sup>(٣)</sup> هو من جنسه بخلاف الزكاة .

ومعنى آخر : أن هناك لا يعتبر مالا تامياً ، ولهذا تجب<sup>(٤)</sup> في الحديد، والنرصاص، وسائر الأموال فلم يعتبر فيه الحول، لتكامل النماء بخلاف الزكاة . فإنه يعتبر مالا تامياً فاعتبر الحول لتكامل النماء .

(١) قال ابن منظور في اللسان : (٤٢٨/١) " وكل ما قُلِيَ فقد ركسب وارتكسب " فيكون كل ما علا وارتفع يكون ارتكسب . ولعل المصنف، قال هذه الكلمة إشارة، إلى أن الخصم، ملا برأيه وجعله الأولى والأفضل .

(٢) هو الامام أحمد بن حنبل - رحمه الله .

(٣) أي النفي والغنمية .

(٤) أي مال النفي والغنمية لا يعتبر مالا تامياً، ولهذا وجبت فيه الزكاة ولم يعتبر فيه الحول .

(٥) أي الزكاة تجب في المعدن هذا . وقد نص الحنابلة على أن الزكاة تجب

(١)

ومعنى ثالث : أن هناك يؤخذ من الكفار لحق الكفر . فلم

يعتبر فيه حول ، ليخف عنهم بخلاف الزكاة . فانها صلة للمسلمين ، ومواساة .

فاكثر فيها الأرفق بهم ، والأطيب لقلوبهم والله أعلم بالصواب .

..

..

..

---

في كل معدن يخرج من الأرض من وقته . قال ابن قدامة - رحمه الله - ذاكرا  
أنواع المعادن الواجب اخراج الزكاة فيها : قال : الحديد ، والياقوت ،  
والزبرجد ، والبلور ، والعقيق ، والسبع ، والكحل ، والزاج ، والزنبخ ،  
والنفرة ، وكذلك المعادن الجارية : كالقار ، والنفط ، والكبريت .  
المغني : ( ٢٤ / ٣ ) ، وانظر : مختصر الخرقى : ( ٣٧ ) ، والمحصر  
( ٢٢٢ / ١ ) ، وكشاف القناع : ( ٢٥٩ / ٢ ) ، ثم انظر مذهب المالكية  
والشافعية والحنفية في زكاة المعدن في التمهيد لابن عبد البر  
( ٢٣٨ - ٢٣٩ ) ، والكافي له : ( ٢٩٦ / ١ - ٢٩٧ - ٢٩٨ ) ، والمنتقى  
للهاجي : ( ١٠٢ / ١ و ١٠٣ ) ، وانظر الأم : ( ٤٥ / ٢ ) ، والرسالة :  
( ١٩٤ ) ، والمهذب : ( ٢١٩ / ١ ) ، والمجموع : ( ٣١ / ٦ ) ،  
والمبسوط : ( ٢١١ / ٢ ) ، وندائع الصنائع : ( ٩٥٥ / ٢ ) ، وفتح القدير :  
( ٢٣٣ / ٢ - ٢٣٤ ) ، والبحر الرائق : ( ٢٥١ / ٢ ) .

أى النقي والغنيمة .

(١)

**سألة :** لا زكاة في الأوقاص،<sup>(١)</sup> أو سأل اليه، فقال في رواية عبدالله : فسي<sup>(٢)</sup>  
( ٨ ) ثلاثين تبيع ، وفي أربعين سنة، وما بين الأربعين الى الخمسين  
فهي الأوقاص . وليس فيها شيء، حتى تبلغ ستين ، وقال في رواية  
حنبل : ما بين الفريضتين ما بين الأربعين الى الخمسين، ليس  
فيها شيء، حتى تبلغ ستين فتكون فيه الفريضة .<sup>(٣)</sup> <sup>(٤)</sup> وه قال أبو حنيفة،

- 
- (١) الأوقاص : بفتح الهزة، وسكون الواو. جمع وقع، بفتح الواو والقاف . قد  
فسره الامام أحمد، كما في رواية حنبل: بأنه ما بين الفريضتين . وقد  
فسره بذلك أبو عبيد، وقد نقل المصنف عنه هذا التفسير .
- (٢) أي الامام أحمد ، لكنه نزع في مسائل اسحاق الكوسج بقوله : ليس  
في الأوقاص شيء : (١٩١) المخطوطة متوافقة رواية اسحاق رواية حنبل .
- (٣) انظر مسائل الامام أحمد رواية ابنه عبدالله : (١٧٣) ، وقال : فيكون  
فيها تيمان : بدلا من قوله : فيه الفريضة .
- (٤) انظر مختصر الطحاوي : (٤٤) ، والمبسوط : (١٧٦/٢ و ١٨٧) ، وتحفة  
الفقهاء : (٤٤١/١) ، ودائع الصنائع : (٨٦٦/٢ - ٨٦٧) ، والهداية  
مع فتح القدير : (١٨٠/٢) ، والبحر الرائق : (٢٣٢/٢) ، وحاشية  
ابن عابدين : (٢٨٠/٢) ، وهذه الرواية التي ذكرها المصنف هي  
الرواية المرجوحة من قولي أبي حنيفة - رحمه الله - والرواية الراجحة  
عنه أن ما زاد عن الأربعين من الوقص يدخل في النصاب . انظر:  
المبسوط : (١٨٧/٢) ، وتحفة الفقهاء : (٤٤١/١) ، ودائع الصنائع  
(٨٦٧/٢) ، وحاشية ابن عابدين : (٢٨٠/٢) ، قال القدوري (....) فلذا  
زادت على الأربعين وجب في الزيادة بقدر ذلك الى ستين عند أبي حنيفة .  
الكتاب مع شرحه اللباب : (١٤١/١) ، وهذه الرواية هي التي اعترض  
عليها أبو الخطاب لا رواية مالك والشافعي .

وقال مالك في إحدى روايته والشافعي<sup>(٢)</sup> في أحد قوليه : تبسط الزكاة على النصاب والعفو . وفائدة الخلاف عندهم : أنه إذا تلف من الوقص شيء قبل إمكان الأداء سقط بقسطه من الزكاة . وعندنا لا تتحقق هذه الفائدة . فإنه لو تلف جميع النصاب قبل إمكان

(١) الذى يظهر، ان لمالك رواية واحدة. حيث نص على ذلك فقال : ليس في الأوقاص، من الأبل، والبقر والغنم شيء ، وإنما الأوقاص فيما بين واحد الى تسعة . ولا يكون في العقد وقص يريد بالعقد عشرة . . . المدونة : ( ٣١٣/١ ) ، وهذا القول، مأخذ علماء المذهب المالكي . قال ابن أبي زيد القيرواني في الرسالة . . . ولا زكاة فسي الأوقاص : ( ٣٩٩/١ ) الرسالة بحاشية الفواكه الدواني ، وقسـال ابن عبد البر في التمهيد : ( ٢٧٥/٢ ) . . . واختلف الفقهاء من هذا الباب فيما زاد على الأربعين . فذهب مالك والشافعي والأوزاعي والثوري وأحمد . . . الى أن لا شيء فيها زاد على الأربعين من البقر حتى تبلغ ستين . وانظر الكافي : ( ٣١٣/١ ) ، وبداية المجتهد : ( ٢٦١/١ ) ، ونص التنوخي في شرح الرسالة على أن هذا القول لا خلاف فيه : ( ٣٣٧/١ ) ، ولعل كلمة — في أحد روايته — التي جاءت بعد اسم مالك مكانها بعد اسم أبي حنيفة فلعل ذلك سبق قلم .

(٢) انظر الأم : ( ٩/٢ ) ، ونص الشافعي — رحمه الله — على أن الزيادة ليس فيها شيء فيكون الغرض متعلقا بالنصاب دون الوقص ، هـــــ رواية الربيع ، أما رواية البويطي عن الشافعي فإن الغرض بتعلقه بالنصاب والوقص . انظر المذهب : ( ١٩٨/١ ) ، وحلية العلماء : ( ٣٢/٣ ) ، والمجموع : ( ٣٣٥/٥ ) ، وصحح الشافعي في الحلية والنووي في المجموع رواية الربيع أى الوقص ليس فيه شيء .

(٣) انظر هـــــ الاعتراض في المذهب : ( ١٩٨/١ ) ، والمجموع : ( ٣٣٥/٥ ) .

الأداء لم يسلط من الزكاة شي\* عندنا . (١) نقول على الاحتصال  
بأنه يعتبر اماكن الاداء . أو نقول بفيسد ذلك في اليمين .

لنا : ما روى أبو عبيد بأسناده ، عن يحيى بن الحكم  
أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال : " إن الأوقاص لا صدقة  
فيها " . (٢٢٣ - أ) قال أبو عبيد : الأوقاص ما بين الفريضتين . (٤)

(١) الكلام هنا غير مستقيم ولعل التقدير : ( إلا أن نقول ) .  
(٢) هو يحيى بن الحكم بن أبي العاص بن أمية الأموي القرشي أخو  
مروان بن كواين عم أمير المؤمنين عثمان - رضي الله عنه ، لم أذكر له  
على سنة وفاة ، ويقال أنه فزا الروم سنة (٧٨ هـ) ، له ذكر في  
تاريخ أبي زهرة الدمشقي : (٢٣٦/١) ، وذكر فسته مع أهل الكوفة :  
انظر تعجيل النعمة : (٢٩١) ، ولم أجد له في كتب الرجال ذكر  
سوى التعجيل ، ونسب قريش للمصعب بن عبد الله (١٥٩) ، والتبيين  
في نسب القرنين (١٥٦) .

(٣) أخرجه بهذا السند أبو عبيد في الأموال : (٣٥٠) عن يحيى وهو  
مرسل . ونحوه رواه عن يحيى بن معاذ . أحمد في السند : (٢٤٠/٥) ،  
وابن زنجويه في الأموال : (٨٤١/٢) ، والطبراني في المعجم الكبير  
(١٧٠/٢٠ - ١٧١) ، وانظر ارواء الغليل : (٢٦٨/٣ - ٢٦٩) واختلف  
في سماع يحيى بن معاذ ورجح الحافظ ابن حجر عدم سماع يحيى  
من معاذ . كما صرح بذلك في تعجيل النعمة : (٢٩١) .

وللحديث شواهد ، عن معاذ عند عبد الرزاق : (٢٣/٤) ، وأبي  
عبيد في الأموال : (٣٤٩) ، وفي غريب الحديث : (١٤١/٤ - ١٤٢)  
وابن أبي شبة في المصنف : (١٢٩/٣) ، وأحمد في السند : (٣٠/٥)  
و (٢٣١ و ٢٤٨) ، وحيد بن زنجويه في الأموال : (٨٤٢/٢) والدارقطنى  
(٩٤/٢) .

انظر الأموال : (٣٥٠) ، وغريب الحديث لأبي عبيد : (١٤٢/٤) ، والأموال  
لابن زنجويه : (٨٤٢/٢) .

ورواه هبة الله الطبري في سنته بإسناده عن ابن عباس قال  
لما بعث رسول الله - صلى الله عليه وسلم - معاذاً إلى اليمن  
فأمره أن يأخذ من كل ثلاثين بقرة تبعا ومن كل أربعين سنة،  
فقالوا الأوقاص ، فقال ما أمرني فيها بشي\* وأسأل رسول الله  
- صلى الله عليه وسلم - لو قدمت عليه ، فلما قدم سأله عن  
الأوقاص ، فقال عليه السلام " ليس فيها شي\* " .<sup>(١)</sup>

فإن قيل : المراد بذلك ليس فيها شي\* ستأنف .  
قلنا : النفي عام فلا فيها ستأنف ولا ستدام ، وذكر  
أبو عبيد بإسناده قال : كان في كتاب رسول الله - صلى الله  
عليه - إلى عمرو بن حزم " فإذا بلغت الأبل عشرين ومائة فليس  
<sup>(٢)</sup>

رواه البزار : ( ٤٢٢/١ ) ، ونحوه رواه أبو عبيد في الأموال : ( ٣٥٠ ) وابن  
أبي شيبة في المصنف : ( ١٢٩/٣ ) ، والدارقطني : ( ٩٤/٢ ) والبيهقي  
( ٩٨/٤ - ٩٩ ) ، وابن عبد البر في التمهيد : ( ٢٧٤/٢ ) بعضهم  
عن معاذ ، وبعضهم عن غيره ، وفي رواية بعضهم من هو متكلم فيه .  
انظر جميع الزوائد : ( ٧٣/٣ ) .

والأرجح : أن معاذاً - رضي الله عنه - لما قدم المدينة ،  
كان الرسول - صلى الله عليه وسلم - قد توفي فكيف يكون قد سأله  
عن الأوقاص ، وقد صرح مالك - رحمه الله - بأن معاذاً ، قدم بعد  
وفاة النبي - صلى الله عليه وسلم - انظر : الموطأ : ( ٢٥٩/١ ) . وعنه  
الشافعي في الأم : ( ٩/٢ ) ، وابن عبد البر في التمهيد : ( ٢٧٣/٢ ) .  
رواه ابن سعد في الطبقات : ( ٥٨٥/٢ ) إلى أن معاذاً كان باليمن حين وفاة النبي - صلى الله عليه وسلم -  
هو أبو الضحاك عمرو بن حزم بن زيد بن لؤذان الخزرجي النجاري  
الأنصاري ، وأول مشاهده مع النبي - صلى الله عليه وسلم - الخندق  
استعمله النبي - صلى الله عليه وسلم - على أهل نجران ، وهو ابن  
سبع عشرة سنة ، وذلك سنة عشر من الهجرة وكتب له كتاباً فسي

عليه وسلم

(١٥١)



فيما زاد فيها دون العشر شي؛ فإذا بلغت ثلاثين ومائة ففيها  
 بنتا لبون وحقة<sup>(١)</sup>؛ فنفي أن يكون في الزيادة شي<sup>(٢)</sup> . وإلى هذا  
 ذهب مالك<sup>(٣)</sup> ، وأحمد<sup>(٤)</sup> في إحدى الروايتين لها ، وأنه لا شي<sup>(٥)</sup> في  
 الزيادة حتى تبلغ ثلاثين ومائة . وذكر في قصة الغنم فإذا زادت  
 الغنم على ثلاثمائة ، فليس فيها دون ثلاثمائة شي<sup>(٦)</sup> وان بلغت تسعاً  
 وتسعين حتى تبلغ مائة ثانية<sup>(٧)</sup> .

الديات والسنن والصدقات والفرائض ، وهذا الحديث مشهور ، توفي  
 بعد الخمس في خلافة معاوية ، وفي تحديد سنة وفاته خلاف ؛ بل  
 ترجمة في الاستيعاب مع الإصابة : ( ٢٩٩/٨ ) ، وأسد الغابية :  
 ( ٢١٤/٤ ) ، والإصابة مع الاستيعاب : ( ٩٩/٧ ) . وانظر : طبقات  
 خليفة : ( ٨٩ ) .

( ١ ) انظر الأموال : ( ٣٢٨ ) ، حيث أخرج هذا الحديث وهو حديث  
 طويل عن عمرو بن حزم ، وص ( ٣٣٢ ) عن غير عمرو بن حزم .

( ٢ ) انظر المدونة الكبرى : ( ٣٠٧/١ ) ، والكافي : ( ٣١٠/١ ) لابن عبد الله  
 والمنتقى : ( ١٢٩/٢ ) .

( ٣ ) انظر الهداية : ( ٦٥/١ ) ، والكافي : ( ٢٨٨/١ ) ، والمحرم  
 : ( ٢١٤/١ ) ، والفروع : ( ٣٦٢/٢ - ٣٦٣ ) .

( ٤ ) أي أبو عبيد القاسم بن سلام - رحمه الله - .

( ٥ ) الذي في الأموال : ( فليس فيها دون المائة ) وليس ثلاثمائة .

( ٦ ) الذي في الأموال : ( حتى تكون مائة تامة ) وليس حتى تبلغ مائة  
 ثانية .

( ٧ ) أخرجه أبو عبيد في الأموال : ( ٣٥٢ ) .

(١)

وروى اسماعيل بن اسحاق في كتاب الأموال: وذكره أصحاب

أبي حنيفة: قال في خمس من الابل شاء وليس في الزيادة شيء حتى تبلغ عشا<sup>(٢)</sup>: وفي أربعين من الغنم شاء وليس في الزيادة شيء حتى تبلغ مائة (و)<sup>(٣)</sup> إحدى وعشرين ، وهذا عام في نفي كسل واجب متدا أو مستدام .

(١) هو أبو اسحاق اسماعيل بن اسحاق بن حماد بن زيد الأزدي . وحماد ابن زيد المحدث المشهور جد أبيه ، واسماعيل من طائفة المذهب المالكي ، البارزين ، ولد سنة (١٩٩ هـ) ، وتوفي سنة (٢٨٢ هـ) ، له ترجمة في تاريخ بغداد: (٢٨٤/٦) ، وطبقات الفقهاء: (١٦٤) ، وتذكرة الحفاظ: (٦٢٥/٢) ، وسير أعلام النبلاء: (٣٣٩/١٣) ، والديهاج المذهب لابن فرحون: (٢٨٢/١) ، وطبقات الحفاظ: (٢٧٥) ، والأعلام (٣١٠/١) ، وذكر أن له مصنفا باسم الأموال ، ذكر ذلك ابن فرحون في الديهاج: (٢٨٩/٢) ، والأعلام .

(٢) أخرج قريبا من هذا الحديث ابن ماجه، ونصه ( ليس فيما دون خمس من الابل صدقة ولا في الأربع شيء ) ، فإذا بلغت خسا ففيها شاة الى أن تبلغ تسعا فإذا بلغت عشرا ففيها شاتان (٥٧٤/١) . والحديث فيه من هو ثقة يخطئ . وانظر المبسوط: (١٨٦/٢) حيث استدل به أبو حنيفة وأبو يوسف .

والحديث مشهور في السنن والسانيد ما عدا قوله ( وليس نفسي الزيادة شيء حتى تبلغ ) وهي الشاهد هنا .

(٣) سقطت الواو من المخطوطة والزيادة من كتب الحديث والسنن والسانيد .

(١) لاي قيل : يمارض ذلك ما روى عن النبي - صلى الله عليه

وسلم - أنه قال : " في أربعة وعشرين فيها دونها الغنم في كل  
خمس شاة فإذا بلغت خمسا وعشرين الى خمس وثلاثين ففيها بنت  
مخاض (٢) فأضاف الزكاة الى النصاب والمضو .

قلنا : في أربع وعشرين فيها دونها الغنم (٣) تؤخذ زكاتها  
من جنسها (٤) (٣٢٣ - ب ) ، وإنما تؤخذ الغنم ، ثم يبين المقدار  
فقال : " في كل خمس شاة " وعندكم تجب الشاة في تسع ، ثم  
إذا مات أربع بقي خمس تجب عندكم خمسة أتساع الشاة (٥) ، والبني  
- عليه السلام - أوجب في كل خمس شاة . فالخير حجتنا ، وقولهم  
" فإذا بلغت خمسا وعشرين الى خمس وثلاثين " يحتمل أن يكون  
معناه فإذا بلغت خمسا وعشرين ففيها بنت مخاض ولا شيء فيها  
الى خمس وثلاثين ، ويحتمل ما قالوه فيقف أو نحله على ما ذكرنا .

- 
- (١) انظر بدائع الصنائع : (٨٦٣/٢) .
- (٢) رواه الدارقطني : (١١٣/٢) ، وقريبا منه مالك في الموطأ : (٢٥٧/١) والشافعي في السند : (٨٨ و ٨٩) ، وأحمد : (١١/١) ، وفي رواية أحمد قال : ( فيها دون خمس وعشرين من الابل ) ، والبخاري مع الفتح (١٧/٣) ، والنسائي : (١٣/٦ و ١٩) ، ولغظه مثل لفظ أحمد وابن الجوزي (١٢٥) ، وابن خزيمة : (١٤/٤) .
- (٣) في المذوطة كتبت : " فيها دون الغنم " باسقاط الضمير وإضافة دون الى الغنم ، والتصحيح من كتب الحديث .
- (٤) أي أن زكاة الابل في أربع وعشرين فما دون تكون من غير جنسها أي من الغنم .
- (٥) انظر المبسوط : (١٧٥/٢ - ١٧٦) ، وبدائع الصنائع : (٨٥٥/٢) ، والفتح القدير : (١٧٢/٢ - ١٧٣) .
- (٦) أي على قلنا ، وهو أن الواجب في الغرض ، وأن الوقص عفو .

بدليل أخبارنا<sup>(١)</sup> .

والفقه : أنه مال ناقص عن نصاب يترقب بتمامه ففرض مبدءاً<sup>(٢)</sup> .  
فلم يتعلق به الوجوب أصله الأربع من الأهل والثلاثون من الغنم<sup>(٣)</sup>  
وهذا صحيح فان ما نقرر عن النصاب لا يحتل المواساة، وينتظر به  
أن يصير محتلاً، فيجب فرض مبدءاً، فلو أوجبنا فيه<sup>(٤)</sup> لم يخل أن نوجب  
فرضاً مبدءاً فلا يحمل<sup>(٥)</sup> ، وما قاله أحد أن نوجب ما وجب فسي  
الأصل ما يتعلق بالنصاب لا ينتقل فيتقسط على ما سواء حتى<sup>(٦)</sup>  
ينقص بنقصانه كسائر التوابع من الضحايا والهدايا .

- 
- (١) وهي الأدلة التي استدل بها المؤلف وأخرجها أبو عبيد والدارقطني  
والبيهقي وغيرهم . . .
- (٢) الضمير يعود على الوقص وقوله : " مال ناقص من نصاب " يوهم أنه ،  
إذا بلغ الوقص نصاباً ، استقل بنفسه ، وانفرد عن أصله وليس الأمر  
كذلك ، ولو قال أنه مال ناقص عن بلوغ النصاب الذي يليه . لكان  
أبين للمراد . وقوله يترقب : يحتل الوجهين أي إذا تم جاز  
أن يكون منفرداً وتبعاً .
- (٣) قاس الوقص - وهو ما بين الفرضين - على الذي لم يبلغ نصاباً  
أصلاً . كالأربع من الأهل والثلاثين من الغنم ، بجامع أن كلا منهما  
لا يحتل المواساة والحكم المشترك بينهما عدم وجوب الزكاة .
- (٤) أي الوقص .
- (٥) فلا يحمل الوقص فرضاً لم يحمله الشرع .
- (٦) أي أن الحكم يتعلق بالفرض ولا ينتقل إلى الوقص . فلا يتقسط الواجب  
على الفرض والوقص معاً . فينقص بنقصانه ، خلافاً للهدايا والضحايا . فكلما زاد  
الغنم زاد الأجر .

(١) ولأن ذلك يفضي الى ايجاب شاة في شاة ، وشاة في بعير ، وهذا لا يجوز ويبان ذلك أنه اذا وجب في مائة وعشرين من الغنم شاة ، فإذا زادت واحدة، وجبت شاتان، فما وجبت الشاة الثانية . الا في الشاة الزائدة ، وكذلك في البعير العاشر ، ولا يجوز ايجاب زكاتين في مال واحد .

(٢) فإن قيل : نحن نوجب فيها دون النصاب فرض النصاب (٣) تبعاً، فإذا كمل النصاب، انقطع حكم التبعية وصار نصاباً بنفسه، كالطفل يكون تبعاً لوالديه في الاسلام، فإذا بلغ صار مسلماً لنفسه . (٤)

(١) لأن الزكاة تجرى عندهم في الفرض والعفو أى الوقص . انظر المبسوط .

(٢/١٧٥ - ١٧٦) ، وفتح القدير : (٢/١٧٢ - ١٧٣) .

(٢) انظر المبسوط : (٢/١٧٦) ، ودائع الصنائع : (٢/٨٥٦) .

(٣) وهو الوقص، أى يكون حكم الوقص، حكم الفرض ، فإذا بلغ الوقص النصاب، استقل بنفسه وهكذا .

(٤) هذا صحيح ، ولكن المولود يولد في الأصل مسلماً . بدليل قوله

- صلى الله عليه وسلم : " ما من مولود، الا يولد على الفطرة . فأبواه

يهودان وينصرانه... " رواه البخارى مع الفتح : (١١/٤٩٣) ، وسلم :

(٤/٢٠٤٧) ، ورواه مالك في الموطأ : (١/٢٤١) ، وأبو داود : (٥/

٨٦) ، بلفظ : " كل مولود يولد على الفطرة... " .

فهذا الحديث، يفهم منه أن الأصل، في المولود الفطرة، وهي دين

الحق . وأن التفسير يحدث بعد ذلك . اذا بلغ فيكون دينه - أى المولود -

تبعاً لوالديه . والأصل هو الاسلام، وليس الأصل أن يكون تبعاً لوالديه .

لأن نص الحديث قال : " فأبواه يهودانه وينصرانه " أى أن التهود

والتنصير، يحدث بعد ذلك، والله أعلم .

(١)

قيل : هذا ظن فإنه لو كان تبعاً لم ينقص الفرض بتلفه  
كسائر الأتباع، وقياسه على الإسلام، جمع من غير علة، ثم من صار مسلماً  
تبعاً لا يحصل له إسلام مبتدأ بنفسه أبداً، بل ذلك الإسلام، هو  
واحد لم يتجدد بحال بل حكمه مستدام (٣٢٤ - أ) فسقط عذرهم.

(٢)

فإن قيل : المعنى في الأصل أنه لم يتقدمه نصاب ينهني  
عليه، بخلاف سألتنسأ .

(٣)

قلنا : قد تكلمنا عليه ثم يبطل بالرجوع في مال التجارة له أصل

(٤)

ينهي عليه وهو رأس المال ثم الوضعية تتعلق به ولا تتعلق برأس المال

(٥)

فتنقصه كذلك هاهنا .

(٦)

قياس آخر : الوقف زيادة على النصاب، فلم ينتقل إليها حكم

النصاب، كالزيادة الاستفادة .

فإن قيل : المعنى في الاستفادة أنه لم يساو النصاب في حوله

(٧)

فهذا لم يتعلق به الوجوب، وفي سألتنسأ قد ساواه في حوله فتعلق

به الوجوب .

(١) الضير يعود على الوقف .

(٢) أي لم يتقدم النصاب، نصاب ينهي عليه . مثل الأربع من الأهل، والعشرين  
من البقر، والثلاثين من الغنم، بخلاف سألتنسأ : أي الأوقاف، فقد تقدمها  
نصاب .

(٣) انظر صحيفة رقم ( ٢٤٠ ) من هذه الرسالة .

(٤) الوضعية : هي الخسارة .

(٥) وكذلك ههنا الوضعية تتعلق بالوقف ولا تتعلق بالنصاب .

(٦) الضير يعود على الزيادة وهي الوقف .

(٧) وهي مسألة زكاة الأوقاف .

قبيل : تبطل غلة الأصل<sup>(١)</sup> بالأرباح والنساج ، ما ساءت الأصل  
في حوله ويتعلق بها الوجوب . و غلة النزع<sup>(٢)</sup> تبطل به اذا تم نصاب  
ثاني . فإنه قد ساءوا في الحول ولا ينتقل اليه حكم النصاب  
الأول .

وصلى الله على سيدنا محمد النبي وآله وسلم .<sup>(٣)</sup>  
( ٣١٥ هـ ) بسم الله الرحمن الرحيم . . استدلال : الزكاة<sup>(٤)</sup>  
تتعلق بحول ونصاب ، ثم الزيادة على الحول شهرين وثلاثة . لا ينتقل  
اليها حكم الحول ، حتى نقول الزكاة وجبت بجميع المدة كذلك النصاب ،  
والزيادة عليه لا ينتقل فرضه اليها<sup>(٥)</sup> .

لأن قبيل : زيادة الحول طرأت بعد الوجوب ، فلم تؤثر فسي  
الوجوب وزيادة النصاب موجودة معه من أول الحول الى آخره ، فتعلق  
بها حكمه وسأوته في الوجوب .

قلنا : لا فرق بينهما ، فإن الزيادة<sup>(٦)</sup> هناك بعد كمال الحول  
والزيادة هاهنا بعد كمال النصاب ثم تبطل غلة الأصل<sup>(٧)</sup> بالأرباح . فإنها  
طرأت بعد انعقاد الحول على الأصل ودخلت في عقده ، وطعنة<sup>(٨)</sup>

- 
- (١) يريد بالأصل : الزيادة الاستفادة حيث قاس عليها في قوله " كالزيادة  
الاستفادة " .
- (٢) يريد بالنزع الزيادة على النصاب .
- (٣) هذا هو نهاية الجزء السابع عشر من تقسيم المخطوطة .
- (٤) من هنا بداية الجزء الثامن عشر من تقسيم المخطوطة .
- (٥) أى : لا ينتقل فرض النصاب الى الزيادة .
- (٦) الزيادة الأولى يريد بها الزيادة على الحول . والزيادة الثانية يريد  
بها الزيادة على النصاب وهي الوقصر .
- (٧) يريد بعلة الأصل : الزيادة الاستفادة .
- (٨) فاعل ( دخلت ) الأرباح : أى دخلت الأرباح في عقد الأصل .

الفرع تبطل بالنصاب الثاني، وجد مع الأول من أول الحول الى آخره،  
ولا يدخل في حكمه ، بل يجب فيه فرض مبتدأ ، وكذلك اذا كان  
له مال من غير الجنس .<sup>(١)</sup>

استدلال آخر : العفو لا يثبت الا بعد كمال النصاب كالربح  
في التجارات، لا يثبت الا بعد كمال رأس المال ثم الهالك في المضاربة  
يكون من الربح، ولا يؤثر في رأس المال، يجب أن يكون الهالك من العفو<sup>(٢)</sup>  
لا يؤثر من نقصان الزكاة، وعندكم اذا هلك من المال شيء نقص من<sup>(٣)</sup>  
الشاة في الزكاة .

فان قيل<sup>(٤)</sup> : انما كان كذلك وأن الهالك من الربح لأنها دخلا<sup>(٥)</sup>  
على أن لا ربح للعامل حتى يكمل رأس المال بخلاف ما ألتنا فإن الواجب<sup>(٦)</sup>  
اذا وجب في خمس ففي تسع أولى أن تجب .

(١) أى من غير جنس المال الأول ، كأن يكون عنده، اهل ولها حول معلوم .

ثم ملك قدا مثلا فإن حول الغنم، يكون مستقلا، عن حول الابل .

(٢) وقد نص الخراقي على أن الربح، لا يكون الا بعد استيفاء رأس المال

فقال : " ليس للمضارب ربح، حتى يستوفي رأس المال " المختصر : (٦٠) ،

والى مثل هذا أشار أبو الخطاب في الهداية : (١٧٦/١) ، والنفسي

• (٥٧/٥)

(٣) أى عند الحنفية والرواية المرجوحة عند الشافعية . انظر البسوط : (٢ /

١٧٥ - ١٧٦) ، ودائع الصنائع : (٢/٨٥٥ - ٨٥٦) ، وانظر المذهب :

(١/١٩٨) ، والمجموع : (٥/٣٣٥) .

(٤) انظر هذا الاعتراض في البسوط : (٢/١٧٦) .

(٥) الضمير يعود على ما هو مفهوم من سياق الكلام وهذا رب المال والعامل .

(٦) وهي مسألة الأوقاف وأنها داخلة في النصاب .



قلنا : فأنتم لا تقولون بهذا فان عندكم تجب شاة في خمس  
وفي ست تجب ستة أتساع شاة، فما قلستم بالأولى ، فسقط ما ذكرتم. ثم  
يبتل هذا، بمن وصى لفلان بما زاد على ألف من ماله فإن التالف  
يكون فيها زاد على ألف. في حق الموصي له ، وإن كان ما دخل  
مع الورثة (٣٢٥ - ب) على أن يسلم له كال ألف (٢).  
ومعتمد السألة أن من ملك تسعا من الابل ، فمات منها أربع ، بعد تمام  
الحول، وقبل امكان الأداة. لم يخل قولكم من أمرين ، اما أن تقولوا يسقط أربعة  
اتساع الشاة ، فيكون ذلك مخالفة للنص فانه عليه السلام قال : " فسي  
خمس ذود من الابل شاة " (٤) وقد ملك الخمس في جميع الحول سائمة ،  
وتلف الأربع بعد ذلك ، لا يزيد على عدسها في جميع الحول من أصلها ،  
وذلك لا يؤثر في تنقيص الشاة ، فأولى أن لا يؤثر تلف الأربع بعد  
جريانها في جميع الحول .

- 
- (١) يجب ستة أتساع الشاة عندهم : اذا كانت تسعا فهلك منها ثلاث.  
لأن الواجب عندهم يجرى في النصاب والعقوسما . انظر المسحوط :  
(١٧٦/٢) ، وهذائع الصنائع : (٨٥٥/٢) .  
(٢) الضمير يعود على الموصى - <sup>بفتح</sup> الصاد - أى يسلم للموصي الألف  
وما زاد على ألف فيكون للموصي له بفتح الصاد .  
(٣) وعلى هذا يكون في خمس من الابل خمسة أتساع الشاة . ومن هنا تأتي  
مخالفة النص .

- (٤) رواه أحمد : (١١/١) ، وأبو داود : (٢١٨/٢) ، والنسائي : (١٢/٥ و ١٦) ،  
والحاكم : (٣٩٢/١) ، والبيهقي : (٨٨/٤ و ٨٦ و ٩٤) بعضهم قال : " في  
كل خمس ذود شاة " وبعضهم بدون " كل " وأما قوله " من الابل " فقد  
تقدمت هذه اللفظة أول الحديث وهذا الحديث مشهور رواه الشيخان  
وغيرهما وإن اختلفت الفاظهم .

- (٥) أى في تنقيص الشاة الواجبة في خمس من الابل ، لأن الشاة تجب في =

وأما إن قلتم يلزمه كمال الشاة فقد وافقتم في المسألة ورجع  
اعتقاد به لـ الوجوب الى لفظ لا حاصل له فإنه لو انبسط الوجوب  
لسقط بغواته جر كما يسقط بغوات بعض النصاب .<sup>(١)</sup>

فإن قيل : من أصحابنا من قال لا يسقط شيء من الشاة<sup>(٢)</sup>  
لأن امكن الأداء شرط في الوجوب، فما يتلف قبل امكن الأداء كأنه  
تلف قبل الحول، فلا يؤثر في الشاة .

قلنا: فهذا يحيل مسألة الخلاف، لأنه لا وجوب عندكم في الخمس<sup>(٣)</sup>  
فيسقط على ما زاد، وأما الوجوب بعد الامكان فيتعذر محل الخلاف .

---

خمس ويجب في العشر شاتان ، والأربع الزائدة على الخمس لا تأثير  
لها في زيادة أو نقصان النصاب .

(١) الكلمة لم ستطع قرائنها ورسمها هكذا . جر ولعلها جزء وسقطت  
الهزة .

(٢) هذا القول لأبي حنيفة، وأبي يوسف - رحمهما الله - وقد نسب ذلك  
لهما السرخسي في المبسوط : (١٧٦/٢) فقال : " ... يجعل الهالك  
من الوقف دون النصاب حتى لا يسقط شيء من الزكاة ، إذا لم ينقص من  
النصاب ... وانظر بدائع الصنائع : (٨٥٥/٢) .

(٣) المصنف يخاطب الحنفية وهذا القول، للحمد، وزفر ومن تبعهما، من الحنفية .  
انظر المبسوط : (١٧٦/٢) ، لأن الوجوب عندهم من الخمس الى التسع  
ويقولون ان الخبر جاء ، بوجوب الزكاة من الخمس الى التسع ، فيكون في الكل  
أى في الفرض والوقف ، ومال السرخسي الى هذا القول . حيث يقول :  
" والمعنى يشهد له " استدلين بقوله - صلى الله عليه وسلم - " في خمس  
من الابل السائمة شاة الى تسع " أخرجه ابن أبي شيبة بدون كلمة السائمة  
(١٢٢/٣) ، عن علي ، وأخرجه، البيهقي عن ابن عمر ، بلفظ : " ليس فيما دون  
خمس من الابل، شيء " فإذا بلغت خمسا ، ففيها شاة الى التسع . " (٨٧/٤)  
قرأه نافع من كتاب عمر ولم يروه عنه .

فان قيل <sup>(١)</sup> : بعض أصحابنا من قال اننا نكل الشاة بطريق آخر ، وهو أن نجعل الوقف وقاية للنصاب ، كما نجعل الربح في القراض وقاية لرأس المال <sup>(٢)</sup> .

قلنا : فهذا رجوع الى أن الشاة لا تنقص مع بقا<sup>٣</sup> الخمس كما هو مذهبنا . واما قولكم قد انبسط الوجوب على الوقف عبارة لا مقصود وراءها ، نسامحكم في هذا القول ، حيث وافقتم في الغرض المقصود وهذان القولان فرارا من نص السألة . والمحققون منهم <sup>(٤)</sup> يعلمون أنه يسقط من الواجب بقدر التالف ، ويحطون قوله عليه السلام " في خمس ذود شاة " عليه اذا لم توجد الا خمس <sup>(٥)</sup> .

فأمّا اذا وجدت تسع وتلف بعضها فلا <sup>(٦)</sup> . قلنا : قيل <sup>(٧)</sup> : ( ٣٢٦ - أ ) اننا أوجب الشرع الزكاة في الخمس لأنه رأى مالها ضا<sup>٨</sup> ولم يوجب فيها دونها لأنه لم يعمده غنيا واذا أوجب فيها لأنه رآها في حكم الغنى فما زاد عليها أولى في كونها ففنى <sup>(٨)</sup> .

- 
- (١) انظر هذا القول للحنفية في المبسوط : ( ١٧٦ / ٢ ) ، ودائع الصنائع : ( ٨٥٥ / ٢ ) .
- (٢) في المخطوطة كتب " وقاية للرأس المال " بالتعريف مع الاضافة .
- (٣) تقدم ذلك في صحيفة ( ٢٣٥ ) .
- (٤) أي من الحنفية - فلاهي حنيفة وأبي يوسف قول ولحمّد بن الحسن ونفر من قول . انظر المبسوط : ( ١٧٦ / ٢ ) ، ودائع الصنائع : ( ٨٥٥ / ٢ ) .
- (٥) تقدم تخريجه مرارا . ومقرّبا في صحيفة رقم ( ٢٤٥ ) .
- (٦) قلنا اذا وجدت تسع وتلف بعضها فلا يحطونه أي الحديث المتقدم عليه .
- (٧) انظر المبسوط : ( ١٥٢ / ٢ ) ، وأيضا : ( ١٣٧ / ٩ ) و ( ٧٣ / ٢٦ ) .
- (٨) الضائر الثلاثة تعود على الخمس من الابل في قوله " فيها " . رآها " وقوله : " لأنه " الضمير يعود على الشرع .

فتعلق الوجوب بها وهذا معنى مناسب جلى، وهذا كما أن الشرع لمسا  
 علق القطع في السرقة على ربع دينار، ورآه جنابية توجب ذلك علقه  
 على ما زاد كل ذلك بطريق الأولى. في الجنابية على حق الفسير  
 المصوم ، وكذلك لما علق الخمس من الابل على الموضحة .<sup>(٢)</sup>

(١) اختلف فقهاء المذاهب الأربعة في المقدار الذي تقطع به اليد . فذهب  
 الحنفية الى أن اليد تقطع في عشرة دراهم ، وما كان أقل من ذلك  
 فلا تقطع . انظر البسوط : (١٣٧/٩) ، وبدايع الصنائع : (٤٢٥١/٩) ،  
 والهداية مع فتح القدير : (٣٥٥/٥) ، وذهب مالك وأصحابه السني أن  
 اليد تقطع في ثلاثة دراهم . انظر الموطأ : (٨٣١/٢) ، والمدونة  
 الكبرى : (٢٦٥/٦) ، والكافي المالكي : (١٠٨٠/٢) ، والمنتقى (١٥٦/٧) ،  
 وحاشية الخرخشي : (٩١/٨) . وذهب الشافعي وأصحابه أن القطع في ربع  
 دينار أو ما قيمته كذلك انظر مسند الشافعي : (٣٣٤) ، والمهذب : (٢/  
 ٣٥٥) ، وكفاية الأخيار : (١٨٨/٢) ، ومغنى المحتاج : (١٥٨/٤) ، ونهاية  
 المحتاج : (٤٣٩/٧) . وذهب الحنابلة الى أن المقدار الذي تقطع اليد به  
 هو ثلاثة دراهم فضة أو ربع دينار ذهب . انظر مختصر الخرخشي : (١١٥) ،  
 والهداية : (١٠٣/١) ، والمغنى : (٢٤٢/٨) ، والمحرم : (١٥٧/٢) والمبدع  
 : (١٢٠/٩) .

(٢) الموضحة : فسرهما الخطابي في غريب الحديث : (٣٧٠/٢) بقوله هـي  
 التي تبدى وضع المظم . ومعناه قال الزمخشري في الفائق : (٦٦/٤) ،  
 وابن الأثير في مثال الطالب شرح طوال الغرائب : (٣٨٥) .  
 وفي الموضحة خمسة من الابل . . وقد جاء عن النبي - صلى الله  
 عليه وسلم - وفي الموضحة خمس من الابل " من حديث عمرو بن حزم السدي  
 أخرجه مالك في الموطأ : (٨٤٩/٢) ، وأحمد : (٣١٧/٢) ، عن عبد الله  
 ابن عمرو ، والدارمي : (١١٦/٢) ، وابن ماجه : (٨٨٦/٢) ، عن عبد الله  
 ابن عمرو ، وأبو داود : (٦٩٥/٤) عنه ، والترمذي : (١٣/٤) ، والنسائي :  
 (٥١/٨) ، عن عبد الله بن عمرو ، وص (٥٢) عن عمرو بن حزم ، وبعضهم  
 رواه بلفظ " وفي المواضع خمس " .

وإن قلت : علق ذلك عليها إذا عت جميع الرأس بطريق الأولى .  
 وكذلك فرم الشهود إذا رجعوا ، لما علق على الاثنين طسق<sup>(٢)</sup>  
 على الشهود . إذا كانوا جماعة ، ويرجع تحقيق هذا إلى أن المعنى  
 المناسب يقتضي إضافة الوجوب إلى الكل ويكون تقدير الشرع بالخمس  
 مانعا من تعلق الوجوب بما دونه ، لا بما فوقها .<sup>(٣)</sup>

قلنا : بل نصه على أن في خمس من الأهل شاة تقديرا  
 للواجب . واحدة ولل موجب فيه بالخمس ، ثم الواجب ينتفى عنه ما دون الثلاثة<sup>(٤)</sup>  
 وما فوقها ، حتى لو أخرج شاتين لم يقع الغرض إلا أحدهما . فكذلك  
 الموجب ينتفى عنه تعلق الوجوب بما دونه وما فوقه .

---

(١) الضمير يعود على الموضحة .

(٢) لم يبين الخصم هنا ، بماذا غرم الشهود ، وماذا رجعوا ؟ . والذي يتبين  
 أن الشهود شهدوا على شخص بأنه سرق فقطعت يده ، ثم رجع الشهود ،  
 عن شهادتهم . وقالوا لم يسرق هذا ، وإنما سرق غيره ، فإن الشرع يفرمهم  
 دية اليد . انظر المبسوط : ( ١٦٩ / ١ ) ، وانظر الكافي لابن عبد البر  
 ( ٩١٨ / ٢ ) ، وانظر المذهب : ( ٤٣٥ / ٢ ) ، وانظر مختصر الخرقسي  
 ( ١٣٨ ) ، والفننى : ( ٢٤٧ / ١ ) .

ويقال عليه كل ما رجع عنه الشهود فيه اتلاف فيلزم الشهود قيمة ما  
 أتلف .

(٣) أى بما دون الخمس .

(٤) ويريد بالواجب : الشاة التي هي فرض الزكاة في الخمس فما فوقها .  
 ويريد بالموجب فيه بفتح الجيم الخمس من الأهل .

(١)

فأما السرقة : فمحظوظ : لأنه لا يتغير الواجب ، بتغير الموجب

ونقصانه فإنه لو سرق ديناراً ، فتلغ ثلاثة أرباعه ، قبل إمكان القطع

لا يتغير القطع ، فيجب أن لا يتغير الواجب هاهنا . ولأن السرقة

لا ينتظر بعد الوجوب واجبا آخر ، فلا ينتظر بالموجب موجبا آخر ،

(٢)

وهاهنا ينتظر واجبا آخر ، فانتظر موجبا آخر ، وكذلك في الموضحة .

ولأن الشرع لم يكشف في سرقة الخمس بدون القطع ففي ما زاد أولى

(٣)

وفي مسألتنا لم يكشف بدون الشاة في الخمس فكيف يكفي في

(٤)

الست بثلاثي شاة .

وعلى أن هذا قياس منصوص على منصوص يخالفه وذلك لا يسوغ

لأنه عليه السلام قال ( ٣٢٦ - ب ) في الزكاة " في خمس شاة ولا شيء "

في زيادتها حتى تبلغ عشراً " ، وقال في السرقة القطع في ربع دينار

(٥)

فصاعداً " بسط الوجوب في القطع وقطع البسط في الزكاة ، وهذا

(٦)

ان صح نقله لم يجز الاعتراض بفصل السرقة على الزكاة بحال .

(١) أى استدلالكم بالسرقة حجة لنا لا علينا . وهو المعروف بعلم الأصول

بالقلب . وقد تقدم ص ( ١٧٩ ) .

(٢) أى وكذلك الموضحة لا ينتظر فيها ، فعلى المعتدى خمس من الأهل ، وقد

تقدم قريباً صحيفة رقم ( ٢٤٨ ) .

(٣) بدون هنا بمعنى بغير و مراد المصنف أن الشرع لم يقبل بغير القطع في

السرقة بديلاً .

(٤) وهذا الكلام جيد وحجة قوية . إذا كان الشرع أوجب في الخمس شاة

كاملة فكيف يوجب في ست ثلاثي شاة . فان في ذلك مخالفة للنص .

(٥) تقدم تخرجه لكن بدون لفظ " ولا شيء " في زيادتها حتى تبلغ عشراً " انظر

مصنف ابن أبي شيمة : ( ١٢٢ / ٣ ) ، وسنن ابن ماجه : ( ٥٧٤ / ١ ) والدارقطني ( ١٦ / ٢ ) ، والبيهقي : ( ٨٧ / ٤ ) .

(٦) رواه البخاري مع الفتح : ( ٩٦ / ١٢ ) ، عن عائشة بلفظ " تقطع اليد في

ربع دينار فصاعداً " ولفظ " تقطع يد السارق في ربع دينار " ورواه مالك في الموطأ .

(١) احتج الخصم : بأن كل جملة تعلق جواز الأخذ بها تعلق  
الوجوب : بها كالأربعين من الغنم .

(٢) والجواب : أنه يدل بمن له خمس من الأهل وثلاثون مسن  
الغنم، فإنه يتعلق جواز الأخذ بالغنم ولا يتعلق بها الوجوب،  
والمعنى في الأصل : أنه نصاب وجبت الشاة لأجله وفي سالتنا  
(٤) لم تجب الزكاة لأجل الزيادة لأنها لو عدت كانت الزكاة واجبة  
(٥) فهذا لم يتعلق بها الوجوب . إذ اظهرت

واحتج : بأنه حكم يتعلق بنصاب فجاز أن يتعلق به وما  
زاد عليه، إذا وجد معه ولم ينفرد بالوجوب لأصله الزيادة على  
النصاب في القطع . وفيه احتراز من الزيادة الاستفادة، لأنها لم

(٢/٨٣٢) ، وسلم (٣/١٣١٢ و ١٣١٣) ، وأورد (٤/٥٤٦) ،

والنسائي : (٧٠/٨ - ٧١) .

(١) انظر مدني هذا الاعتراض في المبسوط : (٢/١٧٦) ، وهدائع

الصنائع : (٢/٨٥٥ - ٨٥٦) .

(٢) الضمير يعود على ما تقدم وهو قول الخصم ودليلهم .

(٣) قول المصنف فيها بعد " فإنه يتعلق جواز الأخذ بالغنم " فالتقييد

بالغنم يدل على أن الخمس مقصودة أي أن الخمس تجب فيها الزكاة

وجوبا ، أما الثلاثون من الغنم فلا تجب فيها .

(٤) وهي زكاة الأوقاص .

(٥) أي أن الزكاة تجب إذا بلغت نصابا ، وإذا زادت على النصاب ولم

تبلغ النصاب الذي يليه أو لم تزيد فإن الزكاة واجبة لبلوغه النصاب .

فالزيادة على النصاب أصبح وجودها كمدسها .

(٦) انظر المبسوط : (٢/١٧٦) ، وهدائع الصنائع : (٢/٨٥٥) .

(١)

توجد معه ومن الزيادة على النصاب الذهب والفضة والحبوب لأنها تنفرد بالوجوب .

(٢)

والجواب : أنه قياس يعارض النص فلا نقبله ، وإن تكلمنا عليه ،

(٣)

فإننا لا نعرف في الأصل رواية . فيحتمل أن لا نسلم ونقول : القطع

بالنصاب بما زاد عليه يدخل تبعاً ، وإن سلمنا فالمعنى فليس

الزيادة على نصاب السرقة أنها لا ينتظر لها تمام يتعلق به وجوب

(٤)

مبتدأ فلهذا تعلق بها وجوب النصاب بخلاف سألنا . فإنه ينتظر لها .

تمام يتعلق به وجوب مبتدأ ، فلم يتعلق بها وجوب غيرها كالأربعة

(٥)

الأول . وكالاستفاد إذا كان دون النصاب .

(١)

هكذا في المخطوطة " النصاب " ولعل الصواب " نصاب " بدون أل ، على أن نصاب مضافة إلى ما بعدها . بدليل أن كلمة " الذهب " وضع تحتها الباء كسيرة .

(٢)

حيث قاسوا الزيادة على النصاب - وهو الوقف - على الزيادة على النصاب الموجب للقطع وهو ربع دينار أو ثلاثة دراهم . وهذا القياس كما بينه المصنف - مخالف للنص لأن النص بين الأنصبة ، وما بين النصابين غو ، وأما في السرقة فقد بين النص الشرعي الحد الذي تقطع به اليد وهو الحد الأدنى فما زاد عليه يدخل ضمن النصاب من باب أولى .

(٣)

أى لا نعرف رواية عن الامام أحمد - رحمه الله - .

(٤)

وهي الأوقاص . فإنها ينتظر لها تمام يتعلق به وهو النصاب الذى يلحق النصاب الذى زادت عليه مثل : رجل عنده ثلاثون من الابل فنقول الواجب بنت مخاض في خمس وعشرين ، والزائد على هذا العدد وقف ينتظر به أن يبلغ النصاب المنتظر وهو ست وثلاثون .

(٥)

من الابل فإنها لم تبلغ النصاب فلا زكاة فيها واجبة إلا أن يتصدق مالها ، وكذلك الاستفاد إذا لم يبلغ نصابها .

هكذا في المخطوطة الدولة المصنوعة أن يقول في الآية الأولى



جواب آخر : أن القطع في السرقة عقوبة طلقها الشرع بقصد  
من المال . فتعلق بما هو أكثر منه من طريق الأولى .<sup>(١)</sup> وني سألتنا :  
علق الشاة بالخس فكيف يجوز أن يقع بدونها ( ٣٢٧ - ١ ) فني  
السبع والثمان وهذا محال .

واضح : بأنه<sup>(٢)</sup> حق يتعلق بعدد شرعي فجاز أن يتعلق به  
وما زاد عليه ، ما لم ينفرد بالوجوب . كالل مال اذا شهد به أربعة<sup>(٣)</sup>  
شهود . ثم رجعوا فان الحق يتعلق بالجميع ولا يختص بالشاهدين .  
كذلك ها هنسا .<sup>(٥)</sup>

والجواب : أنه جمع من غير طة ثم يبطل بالتحريم الذي يقف<sup>(٦)</sup>  
على زوج واصابة فإنه حق يتعلق بعدد شرعي ، وهو الطلاق الثلاث<sup>(٨)</sup>

- 
- (١) هذا ما يسي عند الأصوليين بقياس الأولى أو بالقياس الجلي . وقد  
تقدم في صحيفة رقم ( ١٨٠ ) من هذه الرسالة .
- (٢) انظر المبسوط : ( ١٧٦ / ٢ ) ، ودائع الصنائع : ( ٨٥٦ / ٢ ) .
- (٣) الضمير يعود على النصاب المفروض شرعا .
- (٤) في المخطوطة : " أربع شهود " .
- (٥) انظر هذه المسألة في المبسوط : ( ١٧٦ / ٢ ) ، ودائع الصنائع : ( ٨٥٦ / ٢ ) .
- (٦) يعود الضمير على قول الخصم " كالل مال اذا شهد به أربعة شهود " . فلو  
الحق يتعلق بالجميع .
- (٧) وهو تحريم الزوجة على زوجها ، اذا طلقها المطلقة الثالثة ، فانها ، لا تحلل  
له حتى تنكح زوجا ، آخر غيره . لقوله تعالى ( ( فان طلقها فلا تحل له من  
بعد حتى تنكح زوجا غيره ) ) . البقرة : آية ٢٣٠ .
- (٨) الضمير يعود على التحريم المتقدم ذكره .

ولا يتعلق بها زاد عليها وهو اذا قال : أنت طالق ألف طلاق  
فإن التحريم يتعلق بالثلاث، لا بها زاد .

ويبطل بالرضاع يتعلق التحريم بالخمس<sup>(١)</sup> ولا يتعلق بها زاد وكذلك  
الاناء من ولوغ الكلب يتعلق التطهير بسبع<sup>(٢)</sup> ولا يتعلق بالثامنة  
والتاسعة .

والحلف في الأصل : أن كل واحد من الشهود له قسط نفسي  
حكم القاضي لأن غلبة ظنه<sup>(٣)</sup> كان بالجمع وليس أحدهم أولى من  
الآخر ، فلهذا اذا رجعوا تقسط الحق عليهم . وفي سالتنا : يتعلق  
الحق بقدر يحتل المواساة، وهو النسخ . فلم ينقص ذلك القدر بحاله .

أو نقول : في سالتنا : ينتظر بالزيادة مواساة ثانية فلا يدخل  
في حكم الأولى<sup>(٤)</sup> .

- 
- (١) لحديث عائشة - رضي الله عنها - قالت : كان فيما أنزل من القرآن  
عشر رضعات معلومات يحرم ثم نسخن بخمس معلومات . فتوفي رسول الله  
صلى الله عليه وسلم - وهن فيها يقرأن من القرآن .  
رواه مسلم واللفظ له (١٠٧٥/٢) ، وأخرجه أيضا مالك (٦٠٨/٢) والداري  
(٨٠/٢) ، وابن ماجه : (٦٢٥/١) ، وأبو داود : (٥٥١/٢ - ٥٥٢) ،  
والترمذي : (٤٤٧/٣) ، والنسائي : (٨٣/٦) .
- (٢) لقوله صلى الله عليه وسلم " اذا ولغ الكلب في اناء أحدكم فليرقه شمس  
ليفسله سبع مرار " . رواه مسلم واللفظ له : (٢٣٤/١) ، وأحمد :  
(٢٤٥/٢) ، والبخاري مع الفتح : (٢٧٤/١) ، والداري : (١٥٤/١) ،  
وابن ماجه : (١٣٠/١) ، وأبو داود : (٥٧/١) ، والترمذي : (١٥١/١)  
والنسائي : (١٤٤ و ٤٧/١) .
- (٣) أي غلبة ظن القاضي .
- (٤) يريد بقوله : " ينتظر بالزيادة مواساة ثانية " أي ما زاد على الخمس وهو

(١) واحتج : بأن الزكاة اذا تعلقت بقدر النصاب وهو غير متميز  
ما زاد عليه فالحالك يجب أن يحتسب منها لأن كل واحدة يجوز  
أن تكون من النصاب ويجوز أن تكون من الزيادة فجعلت منها .

(٢) والجواب : انكم لا تقولون بهذا . فإنه اذا تلف من التسع  
واحدة اسقطتم تسع شاة وكان من الواجب على قولكم أن تسقطوا  
عشر شاة ، لأنكم اذا قدرتم أنها من الخمس يسقط بهلاكها خمس  
واذا قدرتم أنها من الأربع الزائدة ، لا يسقط بهلاكها شيء ، فقسم  
ذلك بينهما ، فسقط نصف خمس وهو عشر شاة . وما قلتم ذلك ،  
فسقط قولكم . على أنه ينكسر (٣٢٧ - ب) بالريح في المضاربة ، فإن  
الهالك يجوز أن يكون من الريح ، ويجوز أن يكون من رأس المال .  
ثم نجعل من الريح ، لأنه لا يثبت الا بعد كمال رأس المال . كما  
لا تثبت الزيادة هاهنا الا بعد كمال النصاب .

الوقف — ينتظر المالك بلوغ العشر وهو معنى قوله "مواصلة ثانية" لأن  
في العشر شاتين .

(١) انظر معنى هذا الاعتراض في المبسوط : (١٧٦/٢) ، وهدائع الصنائع :

(٢/٨٥٥ - ٨٥٦) .

(٢) ضمير الخطاب هنا للحنفية وقد مرّ مثل هذا كثيرا فيها تقدم .

(٣) الضمير يعود الى التالفة وهي واحدة من التسع .

(٤) وقد نص على ذلك السرخسي في المبسوط فقال — رحمه الله — : " ... كمال

المضاربة اذا كان فيها ربح فهل شيء منها — أى من المضاربة —

يصرف ا. هلاك الى الريح دون رأس المال " : (١٧٦/٢) .

(١) ويطل بمن باع قفيزاً من صبرة، ثم تلف بعض الصبرة . فإن القفيز غير متميز، ثم نجعل الهالك ما عدا القفيز، وعلى أن الرسول عليه ( السلام ) جعل في خمس شاة ولم يقل إذا انفردت أو إذا لم تنفرد فأجابهكم في خمس خمسة أتساع الشاة مخالفة للنص بهذا الضرب من الاستدلال فلا يقبل .

(٤) واحتج : بأن المحرم لو حلق ثلاث شعرات تعلق به دم فلا حلق . سيج رأسه تعلق الدم بالجميع كذلك يجب هاهنا أن تتعلق الشاة بالخمس فإذا كانت تسعا تعلق بجميعها .

(٦) ولجواب : أنه جمع من غير معنى فلا يقبل، على أن الشعر لا ينفك قلبه عن الوجوب حتى لو حلق شعرة تعلق بها مد من

(١) القفيز : تقدم تفسيره في صحيفة رقم ( ١٦٨ ) من هذه الرسالة .

والصبرة : بضم الصاد المهلقة وسكون الباء . فصرها ابن الأثير: بالطعام المجتمع كالكومة . النهاية : ( ٩/٣ ) . وقال ابن منظور، ووافقه الزبيدي، بأن الصبرة : ما جمع من طعام، بلا كيل، ولا وزن بعضه، نوق بعض . لسان العرب : ( ٤٤١/٤ ) ، وتاج المصنفين ( ٢٧٦/١٢ ) ، وزاد : والصبرة الطعام المنخول، بشي شبيهه بالسرن . ( ٢٧٧/١٢ ) ، وانظر الصحاح : ( ٧٠٢/٢ ) .

(٢) سقطت كلمة " السلام " من المخطوطة .

(٣) انظر المبسوط : ( ١٧٦/٢ ) ، وهدائع الصنائع : ( ٨٥٥/٢ ) .

(٤) انظر المبسوط : ( ٧٣/٤ ) ، وهدائع الصنائع : ( ١٢٤٤/٣ - ١٢٤٥ ) ،

ومختصر الطحاوى ( ٦٩ ) .

(٥) أى تعلق بالحلق دم .

(٦) يعود الضمير على ما احتج به الخصم وهو لو حلق المحرم ثلاث شعرات .

(٧) بخلاف سالتنا ، فإن الأربع الأولى لا يتعلق بها الوجوب اتفاقاً فافترقنا .

بر وفي سألتنا الأربع الأول لا يتعلق بها وجوب ، فكذلك  
الأربع الزوائد على النصاب، وعلى أنا لو قلنا الشعر يتعلق به وجوب  
حتى يصير ما يوجب دماء وما يوجد بعد ذلك زيادة لا يتعلق  
به شيء. وإنما يكون تبعاً ثم الزكاة غير هذا كله في التحقيق،  
والكلام في هذه الشبهة عنا . والله أعلم بالصواب .

.. ..

**سألة :** الدين يمنع وجوب الزكاة في الأموال الباطنة رواية واحدة، نص عليه  
(١)  
في رواية عبدالله، والسموني، وأبي الحارث، واختلفت الرواية فـ في  
الأموال الظاهرة، كالماشية، والنزوع والثمار . فروى بكر بن محمد  
(٢)  
(٣)  
(٤) واسحاق بن ابراهيم عنه : فمن عنده ماشية أو زرع، وعليه دين —

(١) انظر . سائل الامام أحمد رواية ابنه عبدالله (١٥٨) ونصه : قال :  
سألت أبي عن الرجل يكون له ألف دينار وعليه الف دينار قال : ليس  
عليه زكاة .

(٢) اختلفت الرواية في الأموال الظاهرة هل يمنع الدين الزكاة أم لا ؟ عند  
الحنابلة روايتان :

أحدهما : أن الدين لا يمنع وجوب الزكاة في الأموال الظاهرة ومنعها  
في الباطنة ..

الثانية : أنه يمنع وجوب الزكاة في الظاهرة والباطنة، ونصرها ابن أبي  
موسى من الحنابلة . انظر سائل الامام أحمد روايته  
اسحاق : (١٢٤/١ و ١٢٥) ، ورواية عبدالله بن أحمد  
(١٥٨) ، والهداية : (٦٤/١) ، والنفى : (٦٨٧/٢) ،  
والمحرر : (٢١٩/١) ، والانصاف : (٢٥/٣ و ٢٦) .

(٣) هو أبو أحمد بكر بن محمد النسائي الأصل البغدادي المنشأ . قال الخلال :  
كان أبو عبدالله يقدمه ويكرمه . عنده مسائل كثيرة سمعها من أبي  
عبدالله ، لم أجد له سنة ولادة ولا وفاة ، له ترجمة في طبقات  
الحنابلة : (١١٩/١) ، والتهذيب للأحمد : (٣٨١/١) ، ثم انظر كتاب  
الروايات والوجهين لأبي يعلى : (٢٤٤/١) .

(٤) هو أبو يعقوب اسحاق بن ابراهيم بن هاني النيسابوري ، ولد فـ في  
أول رمضان سنة ٢١٨ هـ ، وخدم الامام أحمد وهو ابن سبع سنين وروى عنه  
مسائل كثيرة في ستة أجزاء ، وكان صاحب دين ورع ، توفي سنة  
٢٧٥ هـ ، له ترجمة في تاريخ بغداد : (٣٧٦/٦) ، وطبقات الحنابلة  
(١٠٨/١) ، وسير أعلام النبلاء : (١٩/١٣) ، والتهذيب للأحمد :

قيمتها فلا زكاة عليه فيها. وهو اختيار أبي بكر وشيخنا، وقول أبي حنيفة. (٢)  
 إلا أنه لا يمنع العشر عنده لأنه يثبت على أصلهم على الحقين. وليس  
 بزكاة. يروى عنه الأثرم، وإبراهيم بن الحارث إذا جاء (٣٢٨ - ١) ،  
 المصدق فوجد ماشية، لم يسأل صاحبها أى شيء عليك من الدين  
 لكنه يزكي. والمال ليس كذلك وهو قول مالك. وعن الشافعي قولان: (٥)  
 (٣) (٤)

(١/٢٥٤) ، وانظر روايته هذه من أحمد في المسائل التي رواها (١/٢٤٤) و  
 (١٢٥) . ثم انظر مختصر الخرقى: (٣٨) ، ونص أبو الخطاب بأن  
 الدين يمنع وجوب الزكاة في الأموال الباطنة، وفي الظاهرة روايتان  
 ومال إلى النسخ. الهداية: (١/٦٤) ، والسفنى: (٣/٤١ - ٤٢) والمحرر  
 (١/١١٩) ، والغروع: (٢/٣٣١) .

(١) انظر كتب الروايتين والوجهين لأبي يعلى شيخ المؤلف: (١/٢٤٤) .  
 (٢) انظر المبسوط: (٢/١٩٤ و ١٩٥) ، وانظر مسألة لا يمنع الدين عشر  
 الخراج في المبسوط: (٣/٤) ، وفتح القدير: (٢/١٦٧ و ٢٢٤) وبدائع  
 الصنائع: (٢/٨١٧ و ٨١٨ و ٨١٩) ، وحاشية ابن عابدين: (٢/٣٠٦) ،  
 والدين عند أبي حنيفة ثلاث أقسام دين قوى ووسط وضعيف .

(٣) انظر مسائل الامام أحمد رواية ابن هانئ: (١/١٢٤) .  
 (٤) انظر المبسوط: (١/٢٥٣ و ٢٥٤) ، والمدونة الكبرى: (١/٢٥٦ و ٢٥٧) ،  
 والكافي: (١/٢٩٣ و ٢٩٥) ، وحاشية الخرقى: (٢/٢٠٢) ، والمنتقى  
 (٢/١١٢ - ١١٣ و ١١٧)

(٥) انظر الأم: (٢/٥٣ - ٥٤ - ٥٥) ، والمهذب: (١/٢١٤ - ٢١٥) وفصل  
 الشيرازى والنووى في المجموع الدين ثلاثة أقسام هي :

- ١ - قسم غير لازم كدين المكتبة فهذا لا زكاة فيه قولا واحدا .
- ٢ - وقسم يكون الدين ماشية فرضا أو سلبا وهذا لا زكاة فيه لأن من  
 شرط الماشية السوم وقد عدم هنا .
- ٣ - وقسم يكون دراهم أو دنانير وهي الأموال الباطنة وفيه قولان وصحح  
 النحوي: (٥/٤٧٩ - ٤٨٠) ، ولهم في ذلك تفصيلات . انظر  
 حاشية العلماء: (٣/١٥ و ٨٠) ، وسفنى المحتاج: (١/٤١٠) ،  
 وحاشية قليوبي وعيرة: (٢/٤٠) .

أحدها كالرواية الأولى<sup>(٤)</sup> . والثاني لا يمنع الزكاة بحال . به قال داود<sup>(١)</sup> .

لنا : ما روى عن النبي - عليه السلام - أنه قال : "أصرت أن آخذ الصدقة من أغنيائكم فأردها في فقرائكم"<sup>(٢)</sup> ومن عليه مثل ما معه فهو فقير تدفع اليه الصدقة فلا تؤخذ منه .

فإن قيل : قد تدفع الصدقة إلى العامل ، والمؤلف ، وابن السبيل ، وإن كانوا أغنياء ، ولهذا تؤخذ منهم .

لا : العامل والمؤلف تدفع اليهم الصدقة لحاجتنا اليهم<sup>(٣)</sup> لا لحاجتهم وقترهم والفارم تدفع اليه لفقره ، فلا يكون غنيا ثم لسو خلتنا . ظاهر ، لقلنا لا تجب على واحد منهم الصدقة ؛ لكن قسام هناك دليل وقفي ظاهر الخبر في سالتنا .

(١) انظر الحل : (١٢١/٦ و ١٢٤) ، وأوجب ابن حزم الزكاة فسي دين الدراهم والدنانير والماشية بشرطين هما :

١ - أن تكون حاضرة لم ت تلف .

٢ - أن يتم لها حمول .

وإن كان غير ذلك فلا زكاة .

(٢) سبق أن مر هذا الحديث في صحيفة رقم ( ٢٢٠ ) من هذه الرسالة وفيه ذكر من خرج به وهو حديث معاذ المشهور .

(٣) أي لحاجتنا لهم ، وسكت المصنف عن ابن السبيل ، وقد قال

المصنف في كتابه الهداية : ( ٨٠/١ ) ، وهو السافر المنقطع به - أي المنقطع به سفره - فيعطى بقدر ما يوصله إلى بلده ولا يزال على ذلك .

ولذلك يعطى من الزكاة قدر ما يوصله إلى بلده وإن كان هو غنيا في بلده ، فذلك لا يمنع من إعطائه . لأنه في سفره وانقطاعه أصبح فقيرا .

(٤) هكذا في المخطوطة والصواب الأول .



خير آخر : رواه ابن نصر المالكي عن ابن جريج <sup>(٢)</sup> من

نافع عن ابن عمر قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم :

" إذا ثلث للرجل ألف درهم ، وعليه ألف درهم ، فلا زكاة عليه " <sup>(٤)</sup> . وهو من

هو أبو محمد عبد الوهاب بن علي بن نصر المالكي أثنى عليه الخطيب وقال كتب عنه

وكان ثقة لم يلق من المالكيين أحدا أوثق منه ولد سنة اثنتين وستين وثلاثمائة

وتوفي سنة اثنتين وعشرين وأربعمائة . له ترجمة في تاريخ بغداد ٢١/١١

وطبقات الفقهاء ١٦٨- وفیات الأعيان ٢١٩/٣ ، العبر ١٥١/٣ ، الدياج الذهب ٢٦ / ٢

(٢) هو أبو خالد : عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج الأموي مولاهم الامام

العلامة الحافظ شيخ الحرم المكي ، لم تعرف سنة ولادته ، وتوفي سنة

(١٤٩هـ) أو (١٥٠هـ) أو (١٥١هـ) ، ويقال : أنه أثبت من مالك فسي

الرواية عن نافع . له ترجمة في التاريخ الصغير : (٩٨-٩٩) ، والجرح

والتعديل : (٣٥٦/٥) ، وتاريخ بغداد : (٤٠٠/١٠) ، وتذكرة

الحفاظ : (١٦٩/١) ، والعقد الثمين : (٥٠٨/٥) ، وخلاصة تذهيب

تهذيب الكمال : (١٢٨/٢) .

(٣) هو أبو عبد الله القرشي مولى عبد الله بن عمر بن الخطاب وراويته ،

لا يعرف له الا بمولى ابن عمر ، الامام الثبت الثقة ، قال البخاري :

أصح الأسانيد : مالك ، عن نافع عن ابن عمر ، توفي سنة (١١٢هـ) ، له

ترجمة في طبقات خليفة : (٢٥٦) ، وتاريخ خليفة : (٢٠٦) ، والمعروفة

والتاريخ : (٦٤٥/١) ، والجرح والتعديل : (٤٥١/٨) ، وتذكرة

خاتمة تذهيب التذهيب : (٤١٢/١٠) ، وطبقات الحفاظ : (٤١٢/١٠)

رواه ابن نصر المالكي في كتابه الاشراف على مسائل الخلاف ١٨١/١ عن عمير بن عمران

عن ابن جريج وعمير قال فيه ابن عدي في الكامل ١٧٢٥/٥ حدثني الموطأ عن الثقات

(٤) وخاصة عن ابن جريج ، وقال العقيلي في حديثه وهم وظط الضعفاء ٢١٨/٢

ميزان الاعتدال ٢٩٦/٣ ولسان الميزان ٣٨٠/٤ ، وبين عمير بن عمران وابن نصر المالكي

واللسان المطم - انقطعت -

وأورد ابن عبد الهادي بنحوه وسنده ثم قال : هذا حديث منكر

يشبه أن بين موضوع . ثم أورد بسند آخر وهو روى أصحاب مالك

عن عمير بن عمران عن شجاع عن نافع عن ابن عمر . الحديث . ونقله

مهر آخر : روى أحمد وغيره أن عثمان - رضي الله عنه - خطب

الناس قال : ( هذا شهر زكاتكم فمن كان عليه دين فليؤد دينه  
ثم ليؤد ما بقي )<sup>(١)</sup> . فأمر بتزكية الباقي بعد الدين ، ولم يأمر  
بزكاة قدر الدين ، وذكر ذلك على المنبر ، والصحابة متوافرون ، فلم  
يخالفه أحد فثبت كونه اجماعاً .

فإن قيل<sup>(٢)</sup> : يحتمل قوله هذا قريب من شهر زكاتكم<sup>(٣)</sup> ، فمن كان  
عليه دين ، فليؤده .

- ابن عبد الهادي عن المغني وسكت عن تخريجه هو وصاحب المغني (٤١/٣) .  
وأخرج ابن أبي شيبة ، عن عائشة أثريين ، أحدهما ، أنها قالت : ليس فسي  
الدين زكاة ، والثاني : ليس فيه زكاة حتى يقبضه : (١٦٣/٣) ، وحسن  
الألباني هذين الأثرين في الروا : (٢٥٢/٣ - ٢٥٣) .

(١) هذا الأثر تقدم في صحيفة (٢٢٢) . لكن المصنف ذكره هنا أن أحمد قد  
رواه ، والدحيح أن أحمد لم يروه . وإنما رواه مالك ، في الموطأ : (٢٥٣/١) ،  
وعنه الشافعي في المسند : (٩٨) ، وفي الأم : (٥٣/٢) ، وعنهما البيهقي :  
(١٤٨/٤) ، ويحيى بن آدم في الخراج : (١٦٣) ، ولم يذكر العلامة  
الشيخ أحمد شاكر محقق كتاب الخراج أحمد ضمن من روى هذا الأثر  
عن عثمان وذكر غيره ، وعبد الرزاق : (٩٢/٤) ، وأبو عبيد في الأموال  
(٣٩٥) ، وابن زنجويه في الأموال : (٩٦٩/٣) ، وابن أبي شيبة فسي  
المصنف : (١٩٤/٣) ، ثم انظر : التلخيص الحبير : (١٦٣/٢ - ١٦٤) وذكر  
من رواه ولم يذكر أحمد ، ومعلوم أن الحافظ ابن حجر والشيخ أحمد شاكر  
خيران في سند الامام أحمد . الا أن يكون أحمد رواه في غير المسند  
فأله أعلم كما أني قمت بقراءة سند عثمان كاملاً من سند أحمد فلم  
أجد .

(٢) انظر : الشافعي للباجي : (١١٢/٢) .

(٣) في الأصل كتب : " زكاتكم " .

قيل : ان مل الدين، فوجب الزكاة فيه .

قلنا : هذا خلاف الظاهر، لأنه أمر بتزكية ما بقي، بعد أداء

الدين، في شهر وجبت فيه الزكاة، فحمله على ما ذكرتم، اضمار من غدير  
دليل .

فإن قيل : (١) يحتل قوله ثم ليزك ما بقي : أى يخرج ما بقي  
في الزكاة من الدين الذى قضاء .

قلنا : لا يصح من وجهين : أحدهما ( ٣٢٨ - ب ) ان قيل (٢)  
له : زك مالك، لم يكن معناه أخرجه في الزكاة ، وكذلك اذا قيل : فلان  
زكى ماله ! يفهم منه اخراجه في الزكاة . والآخر أن حمله على هذا  
يقتضي، أن يخرج الباقي في الزكاة . وذلك يجوز أن يكون أكثر من  
الزكاة، وأقل منها . فكيف يأمره بأخراجها

والفقه في المسألة : أنه مال تستفرقه حاجته، فلم تجب فيه  
الزكاة، كأموال البذلة، والمهنة ولا يلزم الموامل، والشباب المقتطعة للباس  
والذهب الصاغ للحلية والزينة لقولنا : تستفرقه حاجته وتلك لا تستفرقها  
حاجته . ثم الموامل، والحلي، والشباب، كلها ليس فيها زكاة عندنا . يؤكد  
أن أموال البذلة، يحتاج اليها حاجة اختيار، وحاجته الى قضاء دينه  
حاجة اض (٥) لأنه يلزم بالدين ويحبس عليه . فكان بإسقاط الزكاة عنه أولى

(١) انظر المنتقى : ( ١١٣ / ٢ ) .

(٢) لعل كلمة " من " سقطت بعد " ان " .

(٣) الضمير يعود على الدين .

(٤) تقدم تفسير البذلة والمهنة في صحيفة رقم ( ٨ ) من هذه الرسالة .

(٥) يعود الضمير على الدين .

فيحبس به . ولا يلزم نفقة الزوجات والأقارب . لأنه بعد قضاء القاضي بإيجابه عليه ، يصير ديناً ويمنع من وجوب الزكاة ، وقبل القضاء ما وجب والحاجة اليه موهومة ، لا يعلم هل يحتاج أولاً . ولا يلزم إذا احتاج (١) الى نفقة النصاب في كسوته وقوته . فانا نقول : ان انفتت ذلك في حاجتك فلا زكاة عليك ، وان دفعت الى أن حال الحول فتلك الحاجة كذلك حاجة ، فانك قد يمكنك دفعها ولا عدوان عليك فسي الدارين ( ٢٢٩ - أ ) وفي الدين حاجة لا يمكن دفعها ، فانه يطالبه ويحبس ويمنع من يده قهراً وهو ان هرب أنتم وطلبواخذ ماله ، قضى به دينه . وان مات طولب في قبره .

ولا يلزم اذا اشترى شقفاً مشغولاً للتجارة . لأن الزكاة تجب (٢) فيه . وار كان محتاجاً الى تسليمه الى الشفيح ، لأن ذلك لا يسلمه الا ببذل . فهو كسائر أموال التجارات لما لم تخرج عن يده الا ببذل

(١) أى لو كان عنده نصاب من النقدين مثلاً ثم احتاج الى ذلك النصاب لكسوته وقوته فلا زكاة عليه .

(٢) دفع : هنا بمعنى منع . انظر القاموس المحيط : ( ٢١ / ٣ ) ، وتاج العروس : ( ٥٥٣ / ٢٠ ) ، والمعنى : وان منعت حتى حال الحول فتلك الحاجة تسببها .

(٣) الشقص : بكسر الشين وسكون القاف : والشقيص هو النصيب فسي العين المشتركة من كل شيء . وقال الزبيدي في تاج العروس : الشقص السهم قال ابن دريد : يقال لي في هذا المال شقص أى سهم

( ١٥ / ١٨ ) ، ومنه قوله صلى الله عليه وسلم \* من أعتق شقفاً له من عبد أو شركاً أو قال - نصيباً - وكان له ما يبلغ ثمنه بقيمة العدل فهو عتيق والا فقد عتق منه ما عتق \* وفي رواية " من أعتق شقيصاً .. "

رواه البخارى مع الفتح : ( ١٣٢ / ٥ ) واللفظ له وسلم : ( ١١٤٠ / ٢ ) .

(٤) أى في الشقص المشقوق فيه ، زكاة لأن الشريك الذى شفع عليه لا يسلم الشقص الا مقابل مال .

وجبت ذ. ل. بخلاف الدين، فإنه يخرج من يده <sup>(١)</sup> بغير عوض يأخذه،  
فحاجته إليه صادقة متحققة، فلم تجب فيها الزكاة، كأموال البذلة.

**طريقة أخرى :** ان السدين ناقص الملك فلا تجب عليه الزكاة،  
كالمكاتب <sup>(٢)</sup> وهذا صحيح، فان الدين سبب في الحجر عليه <sup>(٣)</sup> ومنع تبرعاته،  
كما يمنع المكاتب، ولأنه لا يلزمه الحج بوجوده <sup>(٤)</sup> ولا التكفير بالعتق.  
ولأن المال الذي في يده مستحق عليه، ولهذا اذا امتنع من تسليمه، أخذ منه قسرا وقهرا، ولأنه بالقضاء يصير موفيا ما كان عليه،  
ورب الدين يفسر مستوفيا ما كان له في الحقيقة لا أنه ممتلك ابتداء.  
والزكاة لا تجب على الانسان، لأجل مال يستحقه غيره لأنه كالمالك  
لذلك الغير في الحقيقة فصار كملك المكاتب . ولا يلزم الشقير  
الشفوع ذ. ل. كان للتجارة لما تقدم بيانه .

(١) الضمير يعود على الدين .

(٢) وقد نص الامام أحمد - رحمه الله - على ذلك حين سأله اسحاق  
ابن هاني وابنه صالح بن أحمد عن زكاة مال المكاتب فقال : " ليس  
في ماله زكاة . لأنه ليس بملك ماله وزاد صالح وذلك أن المكاتب قد  
حيل بين سيده وبين ماله بالمكاتبة . وذاك أنه ليس له أن يأخذ  
ماله فيعجز عن مكاتبته " . سائل الامام أحمد رواية اسحاق بن هاني  
(١١٨/١) ، ورواية صالح بخطوط صحيفة رقم ( ٣٨ ) . ونص على  
ذلك المصنف في الهداية : (٦٣/١) ، وابن قدامة في المغني  
(٦٢٤/٢) و (٤٦٨/٩) ، وقال : ان المكاتب لا زكاة عليه بلا خلاف  
نعلمه، فاذا عتق صار من أهل الزكاة : (٤٦٨/٩) .

(٣) أي على الدين .

(٤) أي لا يلزم الدين حج وكذلك لا يلزم الدين التكفير بالعتق .

فإن قيل : انتزاعه قهرا لا يدل على نقصان الملك، كالمال  
الموهوب ، للأب انتزاعه عندكم<sup>(١)</sup>، ولا يدل على أن ملك الابن فـسـد  
تسام .

فردى : ملك الابن تام ، ولهذا لا يكون حق رجوع الأب سببا  
للحجر عليه ، ولهذا يجب عليه الحج بذلك المال . ولهذا لا تجب  
على الأب زكاة ما قرصه لابنه بخلاف سألتننا فإنه يلزم صاحب  
الدين زكاة ماله من الدين، أو يحجر على المدين بسبب دينه  
ولا يلزم منه الحج فافترقا .<sup>(٢)</sup>

فإن قيل : من شرط الزكاة الملك، والمكاتب عهد والعبيد  
لا يملك .

---

(١) أى عند الحنابلة ، ومن وهب أحدا هبة فليس له الرجوع عما وهبه  
إلا الأب فإن له الرجوع فيما وهبه على المشهور من المذهب، والرواية  
الثانية : أن الأب ليس له الرجوع فيما وهبه بحال . انظر الهداية :  
(٢١٢/١) ، والمغنى : (٦٦٨/٥) .

(٢) أى طر الموهوب له وهو الابن .

(٣) إذا شئ الأب اقترض ابنه مالا على أن يسترده منه، فحكمه حكم الدين  
وتكون الزكاة على المقرض ، وإن كان الأب اقترض ابنه ثم وهبه لـ  
فلا زكاة عليه ، وإنما تكون الزكاة على الابن .

قال ابن عبد البر في الكافي : " وإن كان دين المدير قرضا  
لم يزك حتى يقبضه كغير المدير " . (٢٩٣/١) .

والمدير هو الذى يدير تجارته ويعمل بها .

(٤) أى ولا يلزم المدين الحج من الدين الذى عليه .

(١) (٢٢٩ ب) قلنا : لا نسلم ، فإن العبد يملك في إحدى الروايتين وعلى الأخرى لا يملك لكن المكاتب ، يملك بلا خلاف . يدل على ذلك ، أنه يأخذ الزكاة ، ويسيراً منها الزكي والبراءة لا تحصل إلا بخروجها من ملك الزكي ، وحصولها في ملك المحتاج اليها . ولأن المال الذي في يده لا يخلو أن يكون ملك سيده ، أو ملكه . فإن كان ملك سيده ، فيجب أن يلزمه زكاته ، ويجب أن يجوز له معاملة مكاتبه <sup>(٣)</sup> بالرمسا ، كملك ما في يد ما دونه ، فلما لم يجز ذلك ، ثبت أن ملك المكاتب إلا أنه ملك ناقص ، لأنه يستحق عليه على ما بينا . فلهذا لم تجب فيه الزكاة .

قياس آخر : ذكره أصحابنا وهو : أن حق الزكاة بطراً على المال من طريق الحكم ، فأثر الدين فيه ، دليله : السيرات <sup>(٥)</sup> .

- (١) عند العناية روايتان في ملك العبد هل يملك أو لا يملك ؟ أحدهما : أنه يملك ، فإذا وهب له أمة جاز له وطؤها وثانيهما : أنه لا يملك وما في يده فهو لسيدته : انظر الهداية : (٧٤/٢) ، والشرح الكبير : (١٤٧/٥ - ١٤٨) ، والبدع : (٢٢٨/٨) ، والانصاف : (٤١٣/٩) .
- (٢) الضمير بصود على المكاتب .
- (٣) أي يلزم السيد زكاة المال .
- (٤) قال ابن فارس في كتابه : مجمل اللغة (٣٩٧/١) ، الرما : الزيادة ، وانظر معجم مقاييس اللغة : (٤٣٦/٢) ، ومنه أثر يرويه أبو عبيد نسي غريبه عن عمر - رضي الله عنه - حيث أورد أبو عبيد الرما بمعنى الزيادة ، ثم ذكر أثر عمر وهو " اني أخاف عليكم الارما " وسنده جيد . الغريب (٢٧٥/٣ - ٢٧٦) ، والرما : الرما . انظر النهاية : (٢٦٩/٢) .
- (٥) يريد بذلك إذا مات الميت وله ألف درهم . وتبين أن على الميت ألف درهم ديناً . فان الدين يستغرق التركة كلها ، وليس للوارث شيء . انظر مختصر الخرقى : (١٣٨) ، والهداية : (١٥٩/٢) ، والمغنى : (٢٦٧/٩ - ٢٦٨) ، وكذلك فان الدين يستغرق الزكاة كما استغرق التركة .

(١) فإن قيل : الميراث حجتنا، لأنه لا يمنع الدين وجوبه،  
وانما تقدم عليه ولهذا لو ابرأوا الغرما<sup>(٢)</sup> من الدين. ثبت الميراث فيجب  
أن لا يسقط الدين الزكاة في سألتننا. لكن يقدم عليها حتى  
إذا ابرأوا الغرما، يجب أن تخرج الزكاة .  
(٣) (والجواب) : أنه لا يقولون بذلك، بل الدين يمنع الارث، فإن  
الله تعالى قال (( من بعد وصية يوصي بها أو دين ))<sup>(٤)</sup> فجعل  
الارث بعد الدين فلهذا لا ميراث لأحد حتى يقضي الدين. فأما  
ثبوت الميراث إذا ابرأوا الغرما من الدين، فلأن سبه قائم، وهو  
النسب وغيره ، فأما الزكاة، فلا تجب إذا ابرأوا الغرما في الحال .  
لأنها تحتاج الى حول يرضى على المال، والمال يجرى في الحصول  
من حين برأوا الغرما ، ولهذا<sup>(٥)</sup> طريقة ضعيفة . فإن الدين لا يمنع  
الميراث في رواية ، وانما تنتقل التركة الى الورثة ، وقد طلق بها  
حق الغرما تعلق حقهم بالرهن، فيمنعون من التصرف فيها حتى<sup>(٦)</sup>  
يقضوا الدين .

(١) انظر البسوط : (١٣٧/٢٩) ، وأحكام القرآن للجصاص : (٢٨/٣) —

• (٢٩)

(٢) الغرما جمع غريم ، والغريم يطلق على الدائن وعلى المدين . قال  
ابن سيده في المحكم : (٣٠٥/٥) .

والغريم : الذي له الدين ، والذي عليه الدين جميعا ، والجمع غرما .

(٣) زيادة في المخطوطة يقتضيها السياق .

(٤) سورة النساء : آية رقم ١١/١ .

(٥) انظر البسوط : (١٣٧/٢٩) ، والأمام : (٥٤/٢) .

(٦) في المخطوطة : " يقضون " .

(٧) هكذا في المخطوطة ولعل الصواب هذه .



والأخرى ملكهم. ولهذا لو نت كان النماء لهم دون (٣٣٠ - أ) (١)  
 الفرما ، ولهذا يجوز لهم القضاء من غيرها. ولأن الميراث (٢)  
 يؤثر فيه الدين المتأخر، حتى لو حفر بئرا فوق فيها انسان بعد (٣)  
 قسمة التركة، أخذت دينه من التركة وأستردت من أيدي الوراثين  
 بخلاف الزكاة. فانها لو أخرجت ووقع في البئر واقع لم تسترد الزكاة  
 من أيديهم .

ولأننا قدم الدين على الميراث، لأنه قد أخذ الموروث عوضه (٤)  
 وحق الميراث لم يأخذ عوضه. فيقدم ما أخذ عوضه كما يقدم الدين  
 على الوصية .

طريقة أخرى : ان مذهب الخصم : يؤدي الى ايجاب زكوات نسي  
 حول واحد، على مال واحد، وهذا لا نظير له ، ولا ورد به شرع،  
 فكان باطلا ، وبيان ذلك : لو أن رجلا باع ثوبا من رجل بألف،  
 وباع المشتري الثوب من رجل آخر وباعه الثالث لرابع والرابع لخامس  
 فإن عند الشافعي يجب على كل واحد منهم، زكاة الألف في عام واحد

- 
- (١) فاعل (نا) التركة . وانظر الأم : (٥٤/٢) .
  - (٢) الضمير يعود على الورثة وقوله "من غيرها" الضمير يعود على التركة.
  - (٣) في الأصل كتبت الانسان ثم وضع على ال التعريفية طمس خفيف .
  - (٤) أي أن المهمت أخذ عوض الدين إبان حياته ولهذا السبب قدم الدين على الميراث .

هذا هو المذهب الذي عليه الجمهور في هذه المسألة .  
 والله اعلم بالصواب .

وهذا غلط فان زكاة ألصوف، لا تجب في ألف واحدة .

فإن قيل<sup>(١)</sup> : هذا غلط منكم، فان البائع الأول ملك ألف درهم ديناء، وكذلك الثاني ملك ألفاً أخرى ديناء ، وكذلك الثالث والرابع والخامس ، ودين كل واحد منهم عين دين الآخر، فأوجبنا زكاة ألصوف في ألوف، لا في ألف واحدة .

قلنا : تمول الدين والانتفاع به إنما يكون بالقبض. بدليل أنه ما دام ديننا لا يمكن بيعه، ولا دفعه<sup>(٢)</sup> في الشئ، ولا أكله ولا الانتفاع به ، ولهذا لا يجب عليه اخراج زكاة الدين حتى يقبضه. والزكاة حيث تجب، إنما تجب في المال المملوك، ولا تتحقق المالية والملك في الدين، إلا بقبضه. والقبض إنما يحصل في الحقيقة للبائع<sup>(٣)</sup> الأول، فإنه يطالب المشتري ويطالب ( ٣٣٠ - ب ) المشتري للمشتري منه ويطلب الثالث الرابع والرابع الخامس فيقبض الخامس ويسلم إلى الرابع والرابع إلى الثالث إلى أن ينتهي المال إلى الأول . فكان القبض والملك والتمول في الحقيقة إنما يحصل للأول فتلزمه الزكاة دون الباقيين . فإن كل واحد منهم، لم يستقر في حقه ملك، بل هو معبر إلى غيره، فمتى ألزمناهم زكاة<sup>(٤)</sup> فكأنه لزمهم لأجل ملك الأول

(١) انظر معنى هذا الاعتراض في المبسوط : ( ١٩٧ / ٢ ) .

(٢) الضمير يعود في قوله " لا يمكنه " إلى الدائن . وفي قوله " بيعه " ولا دفعه . . . " إلى الدين .

(٣) لأن البائع الأول هو المالك الحقيقي ، وهو عند بيعه يكون دائناً غير مدين ، أما الأربعة الباقون فان كل واحد منهم دائن ومدين ودينه الذي له يساوي دينه الذي عليه . وعلى هذا فكل واحد من الأربعة يكون غير مالمسك .

(٤) الضمير يعود على الأربعة الذين لم يستقر في حقهم ملك حقيقي .

فلا يجوز، فكأننا نوجب زكوات الوفا، في ألف واحدة، وهي التي بها  
بها الأول الثوب وهذا لا يجوز .

وأما : فإن زكاة الفطر تسقط بالحاجة، فإنها لا تجب إلا على<sup>(١)</sup>  
من يفضل من قوته، وقوت عيلته فلم لا تسقط بالدين، وحاجته اليه<sup>(٢)</sup>  
أدعى .

احتج الخصم : بقوله تعالى (( هذا من أموالهم صدقة )) ولم<sup>(٣)</sup>  
يفرق بين أن يكون عليه دين، أو لا يكون .<sup>(٤)</sup>

(١) قال المصنف — رحمه الله — في كتابه الهداية : ( ٧٥/١ ) : " زكاة  
الفطر واجبة على كل مسلم فضل عن قوته وقوت عياله يوم العيد وليتسه  
صاع ، فإن فضل بعض صاع فهل يلزمه اخراجه ؟ على روايتين . وانظر  
المغنى : ( ٧٥/٣ ) ، والمحرم : ( ٢٢٦/١ ) . وقد قال ابن عبد البر  
في الكافي " وصدقة الفطر تسقط بالدين " . ( ٢٩٥/١ ) .

(٢) هكذا في المخطوطة كتبت عيلته ويراد المؤلف عياله فإن كان مراده  
كذلك والسياق والمعنى يشهدان لذلك، فكلمة عيلة مرادها بها عيال  
غير صحيحة في هذا المعنى لأن العيلة تطلق ويراد بها الفقير  
والحاجة . انظر غريب الحديث لأبي عبيد القاسم بن سلام : ( ٣٨٤/٤ ) ،  
والنهاية : ( ٣٣٠/٣ ) ، والمصاحح : ( ١٧٧٩/٥ — ١٧٨٠ ) ، وإذا قيل :  
أحال الرجل يعيل : كثر عياله . وانظر : لسان العرب : ( ٤٨٨/١١ ) . ولم  
يذكر أحد منهم أن العيلة هي العيال . ولعل هذا خطأ من  
الناسخ بدليل أن المصنف قال في الهداية : " ... فضل عن قوته  
وقوت عياله " : ( ٧٥/١ ) .

(٣) سورة التوبة : آية رقم ١٠٣ .

(٤) انظر معنى هذا الاعتراض في أحكام القرآن للجصاص : ( ٣٥٥/٤ — ٣٥٦ ) .

والجواب : أنه مجمل يحتاج الى بيان بالاجماع، لأنه لا تجب  
 في كل مال، ولا في كل مقدار، ولا على كل مالك ، فيحتاج أن يضر  
 فيه مال نامي<sup>(٢)</sup> بلغ نصابها، وحولا، في ملك حر مسلم تام الملك. وهذا  
 غير تام الملك، على ما بيننا بدليلنا. ولأننا نحمل الآية على من  
 لا دين عليه، بدليل ما ذكرنا<sup>(٣)</sup> .

واعتج<sup>(٤)</sup> : بأنه حر مسلم، ملك نصابها، حولا كاملا، فوجب عليه  
 الزكاة أنه غير المدين، وهذا صحيح<sup>(٥)</sup> ، فإن سبب وجوب الزكاة  
 الملك ، والملك لا يختل بالدين، يدل عليه أنه لو كانت له جارية،  
 فانه يباح له وطؤها ولو أدخل الدين بالملك لم يحل له وطؤها،  
 ويدل عليه أنه لو حال الحول على نصابه ثم لزمه دين لم يسقط  
 الوجوب ، فلو كان الدين يمنع الوجوب لأسقط الوجوب .

والجواب : أنا لا نسلم العلة في الأصل. ثم هذه الأوصاف<sup>(٦)</sup>

- 
- (١) الضمير يعود على الأمر المفهوم من قوله تعالى (( خذ من أموالهم ))
- (٢) هكذا باثبات الياء والأولى حذفها لأن الاسم منقوص ولم يوقف عليه  
 فزعم حذف الياء .
- (٣) والدليل الذي أشار إليه هو خبر معاذ وتقدم ص ( ٢٢٠ و ٢٦٠ ) وحديث  
 ابن عمر وأثر عثمان ص ( ١٤٨ ) .
- (٤) انظر مننى المحتاج : ( ٤١١ / ١ ) ، ونهاية المحتاج : ( ١٢٢ / ٣ ) ،  
 والضمير يعود على المالك المفهوم من سياق الكلام، وإن كان مديونا .
- (٥) كلمة مديون بمعنى مدين وتطلق المديون على من كثر عليه الديون .  
 انظر الصحاح : ( ٢١١٧ / ٥ ) ، ولسان العرب : ( ١٦٧ / ١٣ ) .
- (٦) وهي التماس على غير المدين، لأن المعترض قاس : هنا المدين على  
 غير المدين. والعلة أن كلا منهما، حر، مسلم، مالك لنصاب، حولا كاملا.  
 والحكم فيهما، وجوب الزكاة .

(١) لم تجلب وجوب الحج عليه، فكذلك لا تجلب وجوب الزكاة، والمعنى في الأصل . أن ما في يده لا تستفرقه حاجته، وفي سألتنسما ما في يده تستفرقه حاجته، أو نقول في الأصل: ملكه تام مستقر (٢٣١- أ) وهذا ملك غير تام، بدليل أنه ينتزع من يده قسرا وقهرا، ويجوز الحجر عليه فيه، فهو كمال المكاتب (١)

(٢) وقولهم: الدين لا يخل بالملك إلا أنه يخل بهتمام الملك، علامة ذلك أنه: لا يتوجب عليه الحج ولا، التكفير بالعتق، وينتزع من يده قهرا . وقوله لو كان الدين يمنع الوجوب لأسقط الوجوب. دعوى لا برهان عليها. ثم يبطل بحلف الماشية، وصياغة الذهب، يمنع ذلك الوجوب، ولا يسقط الوجوب . وهذا لأن محل الوجوب دين، استقر فطرياً دين آخر لا يسقطه، وشرط الوجوب أن يكون المال مـا لا تستفرقه حاجته، أو يكون ملكه عليه تاماً (٥) . فإذا لم يوجد ذلك امتنع الوجوب لاختلال شرطه .

---

(١) أي أن ن كان عليه دين يستفرق ماله أو أكثره والباقي يحتاج إليه لنفقة ماله الذين تلزمه نفقتهم فليس عليه حج . انظر الهداية: (١٩/١) ، والمغنى : (٢٢٢/٣) .

(٢) الضمير يعود على المعترضين .

(٣) في الأصل كتبت هكذا " يتوجه " وما اثبتناه هو الصحيح والسبب والمعنى يشهدان له . وقد تقدم قريبا هل يمنع الدين الحج أم لا ؟ .

(٤) من جنى جناية يلزمه بها كفارة و عليه دين هل تسقطه الكفارة بالدين أشار ابن قدامة الى ذلك . انظر المغنى : (٤٥/٣ و ٢٢٢) .

(٥) في الأصل تام ولأنها وقعت خبرا لكان فوجب نصبها .

(١) واحتج : بأن الزكاة حق يصرف الى أهل السهمان بالشرع،  
 فلا يمنح الدين وجوبها. أصله العشر، وزكاة الماشية وصدقة الفطر .  
 والجواب : أنا لا نسلم الأصل في الجميع على الصحيح  
 من المذهب ، وهذا يقتضيه وهو عموم قوله في سائر الروايات<sup>(٢)</sup>  
 منه ، وقد سلم أصحابنا صدقة الفطر ، إذا لم يك مطالبا بالدين<sup>(٣)</sup>  
 وفرقوا، بينها وبين الزكاة ، بأن صدقة الفطر تجرى مجرى النفقة،  
 ولهذا تلزم الغير في حق الغير . ولا يعتبر فيها نصاب وحول  
 فهي أدخل في باب الوجوب .

(١) هذا الاعتراض لم استطع العثور عليه .

(٢) وهم الذين بينهم الله تعالى في قوله (( إنما الصدقات للفقراء  
 والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة لهم وفي الرقاب والغارمين  
 وفي سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله والله عليم حكيم )) سورة  
 التوبة : آية رقم /٦٠/

(٣) قول المصنف : " لا نسلم الأصل في الجميع على الصحيح من المذهب "  
 ترجيح منه للرواية الثانية الروية عن الامام أحمد — رحمه الله — وهي  
 أن الدين يمنح الزكاة في الأموال الظاهرة ، وهي الزروع والماشية .  
 رواها عن الامام أحمد الأثرم وإبراهيم بن الحارث . انظر رأى المصنف  
 في هذه المسألة في الهداية : ( ٦٤/١ ) ، ثم انظر صحيفة رقم  
 ( ٢٥٨ ) من هذه الرسالة .

(٤) يريد به الامام أحمد .

(٥) تقدم في صحيفة رقم ( ٢٧٢ ) من هذه الرسالة أن صدقة الفطر  
 تسقط عن المحتاج ، ومن كان عليه دين أكثر مما يده فهو محتاج .

(١) واحتج : بأن الزكاة لا تخلو أن تتعلق بالذمة، أو بمعين المال أو بهما، فإن تعلقت بالذمة، فالدين في الذمة لا يمنع وجوبها، لأن الذمة تتسع لدينين كثيرة، وإن تعلقت بالعين، فالدين في الذمة، وما كان في محل، لا يمنع ما وجب في محل آخر. كمن وجب عليه القصاص في نفسه، لا يمنع ذلك من إيجاب الزكاة في ماله، وإن تعلقت الزكاة بهما، لا يمنع الدين الذي في الذمة وجوبها لهما **بينا** .

قلت : هذا كلام في الزكاة بعد وجوبها. ونحن لا نسلم أن هذا ( ٣٣١ - ب ) المال يجري في حول الزكاة، ولا أن الزكاة وجبت، متى تتعلق بالعين أو بالذمة. فدلوا، على وجوبها أولا فسي هذا المال .

الجواب الآخر : أن الزكاة تتعلق بعين المال، ولكن شرط وجوبها أن يكون المال فاضلا عن حاجته. وملكه تام، وقد <sup>(٢)</sup> بينا، أن ملك المدين ناقص، وحاجته مستغرقة لهذا المال. فهو كتياب الهدية وأهل العمل، ثم هذا التقسيم موجود في الحج فلم لا يجب مع وجود الدين وكذلك هو موجود في مال المكاتب ولا زكاة فيه <sup>(٣)</sup> .

(٤) واحتج : بأن الزكاة دين، بدليل قوله عليه السلام:

- 
- (١) انظر المذهب : ( ١٩٤/١ و ١٩٧ ) ، والمجموع : ( ٢٩٦/٥ و ٢٩٧ و ٢٢٣ ) .  
 (٢) تقدم مر ( ٢٦٥ و ٢٦٦ ) من هذه الرسالة .  
 (٣) تقدم مر ( ٢٦٦ ) " " " .  
 (٤) انظر هذا المعنى في معنى المحتساج : ( ٤١١/١ ) ونهاية المحتساج : ( ١٣٣/٣ ) .

"دين الله أحق بالقضاء"<sup>(١)</sup> وإذا كان ديننا، لم يمنعه دين آخر،  
كسائر الديـون<sup>(٢)</sup> .

والجـواب : أن الزكاة تصير ديناً بعد وجوبها . ونحن  
لا نسلم أنها تجب في حق الدين ولأننا نقول : الدين ما مضى،  
وانما أهل بشرط الزكاة . لأن الزكاة تجب في مال فاضل عن حاجته،  
أو مال ملكه مستقر عليه ، وقد عدم ذلك، فلم تجب الزكاة بخلاف سائر  
الديون، فإن شرطها أن تكون عوضاً غير معرض ، وقد وجد ذلك فوجبته .  
واحتج : بأنه<sup>(٣)</sup> كن لا دين عليه في باب جريان الزكاة عليه،  
فكذلك في باب وجوبها عليه، لأنه إذا حرم عليه الصدقة للغي، وجبت<sup>(٣)</sup>

(١) رواه مسلم عن ابن عباس : أن امرأة أتت رسول الله - صلى الله -  
عليه وسلم - فقالت : ان أمي ماتت وطبها صوم شهر فقال : " أرايت  
لو كان طبها دين أكت تقضيه ؟ " قالت : نعم قال : " فدين  
الله أحق بالقضاء " . (٨٠٤/٢) .

ورواه غير مسلم أن رجلاً وفي رواية أن امرأة سألت عن أبيها  
وان فريضة الحج أدركته وهو شيخ لا يستطيع أن يثبت على الرحلة .  
انظر سند أحمد : (٢١٢/١) ، والداري : (٣٧٠/١) ، وابن ماجه :  
(١٧٠/٢ و ١٧١) ، والنسائي : (٢٠٠/٧ و ٢٠١ و ٢٠٢) .

(٢) انظر مسألة اجتماع دين الله ودين الآدمي في المجموع : (٢٩٨ و ٢٩٧/٥) ،  
والهداية : (٦٤/١) ، والمغني : (٤٥/٣) .

(٣) الضمير يعود على الدين في الوضعين .



عليه الرحمة لأنه غني بذلك المال ، وقد نص أحمد — رحمه الله —  
في رواية عبد الله في رجل معه خمسمائة درهم وعليه ألف درهم ،  
لا يأخذ الزكاة . هذا مالك لهذا الشيء <sup>(١)</sup> .

والجواب : أننا لا نسلم أنه لا يجوز له أخذ الزكاة ، <sup>(٢)</sup>  
محمولا على أنه غير مطالب بالدين ، بل هو مؤجل ، أو على الرواية  
التي تقول من معه خمسة دنانير لا يجوز له أخذ الزكاة ولو لم تقم <sup>(٣)</sup>  
بكفايته ، ولو سلم قلنا : أن ليس تحريم الزكاة عليه ، ووجوبها عليه ، من  
باب التنافيات ، حتى إذا انتفى أحدهما ثبت الآخر ولهذا من لا كفاية  
له على الدوام ( ٣٣٢ — أ ) ومعه عشرون مثقالا ، لا يجوز له أخذ الزكاة

(١) ونص رواية عبد الله : سألت أبي عن رجل عنده خمسمائة درهم وعليه  
دين ألف درهم يأخذ من الزكاة ؟ قال : هذا مالك لهذا الشيء  
فان قدس دينه فلا بأس أن يأخذ من الزكاة . سائل الامام أحمد  
رواية ابنه عبد الله : ( ١٥٤ ) ، وانظر سائل اسحاق الكوسج  
• ( ١٠٩ )

(٢) يريد بذلك قول الامام أحمد — رحمه الله — المتقدم قريبا .

(٣) يغير بذلك الى الرواية المروية عن الامام أحمد حين سأله ابنه عبد الله  
فقال متى يحل للرجل أن يأخذ من الزكاة . قال : اذا كان عنده  
خمسون درهما أو حسابها لم يحل له أن يأخذ منها . سائل الاسام  
أحمد رواية عبد الله ( ١٥٤ و ١٥٥ ) ، وروى أحمد ذلك عن علي وسعد بن أبي  
وقاص وأبى مسعود ، وسائل صالح بن أحمد ص ( ١٤٨ ) من  
المخطوطة ، وسائل اسحاق بن منصور الكوسج : ص ( ٩٤ ) من المخطوطة ،  
وانظر نفس الرواية في سائل اسحاق بن هاني ( ١١٤ / ١ ) ، والهداية  
• ( ٨١ / ١ )

وعلم أن خمسين درهما تساوي خمسة دنانير وهو ما أشار اليه  
المصنف — رحمه الله —

وتجب عليه الزكاة عندكم<sup>(١)</sup> وطل<sup>(٢)</sup> رواية لنا ، وكذلك من له عروض للتجارة بمائتي درهم لا تقوم بكفايته، يجوز له أخذ الزكاة ، وتجب عليه وكذلك ابن السبيل ، والعامل<sup>(٣)</sup> ، وعكسه القوي المعتل، لا زكاة عليه ، ولا يجوز له أخذ الزكاة<sup>(٤)</sup> .

(٥)  
 واحتج : بأن الناس صنفان ، صنف منهم تؤخذ منهم الزكاة ، وصنف تدفع اليهم ، ثم ثبت أن الذين تؤخذ منهم ، يجوز أن تدفع الى بعضهم الزكاة كالعالمين ، وفي سبيل الله ، وابن السبيل ، يجب أن يكون في الذين يجوز الدفع اليهم من يؤخذ منهم الزكاة وليس الا المدين .

والجواب : أن هذه التسمية باطلة مختلفة . فان منهم من لا تؤخذ منه زكاة ، ولا يجوز أن تدفع اليه الزكاة . وهو الشاب المعتل ذوالمنعة<sup>(٦)</sup>

(١) الضمير هنا للشافعية القائلين في رواية لهم بوجوب الزكاة في الدين وكذلك الظاهرية ومن وافقهم .

(٢) ورجح أبو الخطاب في الهداية : (٨٨/١) أن من ملك خمسين درهما ، أو قيمتها من الذهب ، وهي لا تقوم بحاجته ، أن يأخذ من الزكاة ، ورجح غيره عدم الأخذ . انظر مختصر الخرقى : (٣٦) ، والنفى : (٦٦١/٢) - (٦٦٢) .

(٣) أى يعطي العامل وابن السبيل من الزكاة وكذلك تؤخذ الزكاة منهم .

(٤) لقوله صلى الله عليه وسلم : " لا حظ فيها لغنى ، ولا لقوى مكتسب " . رواه النسائي ٧٥/٥ وغيره .

(٥) هذا الاعتراض لم استطع العثور عليه .

(٦) المعتل : هو الذى يعمل بنفسه . قال ابن منظور في اللسان

(٤٧٥/١١) . اعتل الرجل : عمل بنفسه .

ثم لم إذا جاز أن تؤخذ الزكاة من ابن السبيل في بلده، لأن ملكه تام (١). فجاز أن يعطى ما يتوصل به إلى بلده لصدق حاجته، لأنه منقطع به، ولا يجد من يقرضه. (فكيف) يجيب (٢) أن تؤخذ من مال المدين وحاجته تستغرقه، ولكنه غير تام عليه، وما العلة الموجبة لذلك، فإذا لم تكن علة سقط الدليل على أن ما يأخذه العامل أجره (٣).

واحتج : بأن الزكاة حق يتعلق بعين مال، تسقط بهلاكه (٤)، فوجب أن لا يمنع الدين وجوبه، كإرش الجنابة، تتعلق بالعبد إذا جنى وتسقط بهلاك العبد ثم لو كان عليه دين ما منع من تعلق إرش الجنابة بالعبد، كذلك لا يمنع الدين حق الزكاة بالعبد إذا كان للتجارة.

والجواب : أنا لا نسلم أن الزكاة تسقط بهلاك المال بمجرد وجوبها، فإذا سقط ذاك نفى قولكم (٥) حق يتعلق بعين. فلا يمنع الدين

(١) في المخطوطة "لأن ملك تام" بدون "ها" الضمير وهي زيادة يقتضيها السياق.

(٢) كلمة لم استطع قراءتها ورسمها هكذا "لحو" ثم سحت سحا خفيفا وأرى أن الكلام تام بدونها. والله أعلم.

(٣) كلمة "كيف" ليست في المخطوطة، وإنما زدتها لأن السياق يقتضيها.

(٤) ويسمى أيضا الساعي لأنه ينتقل من مكان إلى مكان، ومن بلد إلى بلد يجمع الزكوات فيكون ما يعطاه مقابل عمله وهو أجره له.

(٥) انظر المذهب : (١٩٢/١)، والمجموع : (٣٢٣/٥)، وفيه تفصيل مسألة الأرض وتعلقها برقة العبد الجاني.

(٦) ضمير المخاطب هنا للشافعية، وفي تعلق الزكاة بالعين أو بالذمة قولان عندهم : قديم وهو يتعلق بالذمة والعين، مرتبهة بها، وجديد وهو الصحيح

وجوبه ، فيسطل بالحج، فانه حق يتعلق بعين، وهو الزاد والراحلة  
ثم يمنع الدين وجوبه . وكذلك التكفير بالعتق، يتعلق بمــــدين  
العبيد وينع الدين وجوبه ( ٣٢٢ - ب ) ثم أرض الجنابة<sup>(١)</sup>، سبب وجوبها  
وجود الجنابة، وقد وجدت ، والزكاة سبب وجوبها، مال فاضل عن  
حاجته أو مال تام الملك ومال المدين تستغرقه حاجته وملكه ناقص  
فلم تجب .

---

الراجع لأنه حق يتعلق بعين المال . انظر المذهب : ( ١٩٧/١ ) ،  
والمجموع : ( ٣٢٣/٥ ) .

ثم مسألة سقوط الزكاة بهلاك المال هل تسقط أم لا تسقط ؟ وهو  
الذي رده المصنف على الشافعية . انظره في المذهب : ( ١٩٦/١ ) وفي  
المجموع : ( ٣٢١/٥ و ٣٢٢ ) .

(١) والأرض : بفتح الهمزة وسكون الراء المهملة ، حرفه ابن الأثير فسي  
النهاية : ( ٣٩/١ ) ، بقوله " وهو الذي يأخذه المشتري من البائع  
إذا اطل على عيب في البيع ، وأرض الجنائيات والجراحات من ذلك  
لأنها جاهرة لها عا حصل فيها من النقص " .

وقال عبد اللطيف البغدادي في كتابه المجرى للغة الحديث :  
( ١٢٣/١ - ١٢٤ ) ، وأرض الجراح والمتاع قيمة النقص . وقال الزبيدي  
في تاج العروس : ( ٦٣/١٢ ) : " الأرض : الدية - ثم قال -  
أي دية الجراحات ، سى أرضا لأنه من أسباب النزاع " انظر المغرب :  
( ٣٥/١ ) .

وفي الحقيقة لهذه الكلمة معان كثيرة موجودة في كتب اللغسة  
والمعاجم . مثل معجم مقاييس اللغة لابن فارس : ( ٧٩/١ ) ، والصحاح  
( ١٩٥/٣ ) ، والقاموس المحيط : ( ٢٧١/٢ ) ، واللسان : ( ٢٦٣/٦ ) ،  
والتاج : ( ٦٣/١٢ ) .

(١) فصل : والدليل على أبي حنيفة ، وأن الدين يمنع العشر،  
وعلى مالك<sup>(٢)</sup> والرواية الثانية : لنا أن الدين يمنع زكاة الأموال<sup>(٣)</sup>—  
الظاهرة، كالنواشي والزروع ما تقدم من الخبر<sup>(٤)</sup> ، واجماع الصحابة،  
وهو عام في سائر الأموال ، ولأن ما منع الزكاة في الأموال الباطنة،  
منع في الأموال الظاهرة. أصله نقصان النصاب والرق والكفر.<sup>(٥)</sup>  
قال : أصحاب أبي حنيفة : العشر يثبت على الحقين،<sup>(٦)</sup>  
ولا يعتبر له مالك .

- 
- (١) انظر المبسوط : (٤/٣) ، حيث بين الدين لا يمنع زكاة العشر والخراج .
- (٢) نص على ذلك أن عبد البر في الكافي : (٢٩٥/١) ، وانظر المنتقى  
(١١٧/٢) ، وحاشية الدسوقي : (٤٥٩/١) ، وحاشية الخرشبي  
• (٢٠٢/٢)
- (٣) سبق بيان ذلك في صحيفة رقم ( ٢٥٨ ) من هذه الرسالة . وانظر  
مسائل الامام أحمد برواية كل من ابن هاني : (١٢٤/١) ، وابنه  
عبدالله (١٥٨) ، والهداية : (٦٤/١) ، والسفنى : (٦٨٧/٢) .
- (٤) يريد بالخبر ما ذكره في صحيفة رقم (٢٢٠) و ( ١٤٨ ) حيث ذكر  
حديثين أحدهما لم يذكر اسم الراوى وهو حديث معاذ ، والثانى :  
عن ابن عمر .
- ويريد بالاجماع : اجماع الصحابة حيث لم ينكروا على عثمان ما قاله .  
وقد تقدم صحيفة رقم ( ٢٢٧ ) و (٢٦٢) .
- (٥) قاس المصنف — رحمه الله — المال الذى يهد المدين، على من عنده  
مال، لم يبلغ نصابها ، وعلى الرقيق، اذا كان عنده مال . فهو ليس مالكاً  
لهذا اسأل ، ان هو بنفسه مال، فكيف يملك مالا ، ثم يكون عليه  
زكاة، وكذلك، قاسه على الكافر اذا كان بيده مال ، لا زكاة عليه. لأنه  
لم يؤمن، فكيف يطالب بفروع الشريعة .
- (٦) انظر : شرح معاني الآثار : (٢٧/٢ — ٣٨) ، والمبسوط : (٢٠٠/٢) —  
• (٢٠١)

لننا : لا نسلم بل هو على ملك المالك، والزكاة حق يتعلق

به بعد انعقاد الحب والثمرة ، ولا يجب الا في حق مالك  
مخاطب<sup>(١)</sup> بالزكاة . ولهذا يجوز للمالك أن يعطى من غيره . ولهذا  
لا يجب للفقراء العشر في التبن<sup>(٢)</sup> والعراجين<sup>(٣)</sup> من الثمر، ولو شئت  
على الحقين، لوجب ذلك كما يجب للشريك بالعشر. ولأن الشركة  
في النماء تستند الى أصل يتقدسها ، ولا شركة للفقراء مع المالك  
لا في الأرض ولا في بذر ، فمن أى وجه تحمل الشركة في النماء .

(١) يريد بالمالك هنا المالك، ملكا تاما، حيث يخرج من ملكه غير تمام،  
كالمدين، ويخرج من ليس بمالك كالرقيق ، أو من ملكه لم يبلغ النصاب .  
ويخرج بقوله مخاطب، من ليس بمخاطب، كالكاثر وقد مر ذكر ذلك قريبا .

(٢) التبن : بكسر التاء الشئ من فوق وسكون الباء الموحدة . قال  
ابن فارس في معجم مقاييس اللغة . قال التبن : معروف وهو العصف  
(١/٣٦٣ - ٣٦٤) ، وقال ابن منظور في اللسان : (١٣/٧١) ووافقه  
الفيروز آبادى في القاموس المحيط : (٤/٢٠٧) ، هو : عصف السزج  
من البر ونحوه .

(٣) العراجين : جمع عرجون، بضم العين، والجيم، وسكون الراء والساو .  
وهو كما قال ابن الأثير، في النهاية : المود الأصفر الذى فيه شاربخ  
العذوق . والواو والتون زائدتان وجمعه عراجين : (١/٣٠٢) .

العذوق : بالفتح أى فتح العين النخلة ، والكسر العرجون، بها فيه  
الشاربخ . النهاية : (٣/١٩٩) .

والشعراخ هو : العثكال والعثكول عليه بسر ، أو غنب . القاموس  
المحيط : (١/٢٧٢) ، وانظر الصحاح : (١/٤٢٥) .

وقد أقر الأحناف بأن التبن ليس فيه شيء . انظر المبسوط : (٢/٣) .

لأن قال : أصحاب مالك <sup>(١)</sup> ومن نصر رويتهما : العاشية والزروع <sup>(٢)</sup>

ينمو بنفسه ، فحصول الدين لا يمنع نماها . والزكاة تتعلق بالنمسا<sup>٣</sup>  
بخلاف الناض ، فإن النماء يحمل فيه بالتصرف ، وصاحب الدين  
يمنعه من التصرف ، فلا يحصل له نماء<sup>٤</sup> فلا تجب الزكاة .

قلنا : الدين لا يمنع التصرف والتنمية ، وإنما يمنع الحجر <sup>(٣)</sup>  
والحجر يمنع في المالكين معا . ولأن عند مالك لا يعتبر ذلك .  
فإن ما قطع إلى العمل والعلف من الماشية ، لا ينمو بل يتلف  
وفيه الزكاة عنده <sup>(٤)</sup> . ثم هذا لا يوجب الفرق بينهما ، كما لا يوجب  
في الحجج .

(١) تعليل عدم منع دين الماشية والزروع بأنه ينمو بنفسه ، لم أجده عند  
المالكية والحنابلة ، وإنما قالوا : إن الإمام هو الذي يرسل لخرص الزرع ،  
وأخذ زكاة المواشي ، فالأمر موكلون إليه ، وساعيه لا يسأل أطيه دين  
أم لا ؟ ، وأما العين ، وفيها فهي موكولة لأربابها . انظر حاشية الخرخي  
(٢٠٢/٢) ، وحاشية الدسوقي : (٤٥٩/١) ، والفواكه الدواني :  
(٣٨٧/١) ، وحاشية العدوي : (٤٢٨/١) ، وانظر المغني : (٦٨٧/٢)  
والشرح الكبير : (٦٠١/١) ، والكافي : (٢٨١/١) .

(٢) الرواية التي لا تمنع وجوب الدين في الأموال الظاهرة ، رواية مرجوحة  
في المذهب ، وهي رواية عن أحمد ، رواها الأثرم ، كما نقل ذلك  
صاحب المغني : (٦٨٧/٢) ، وانظر الهداية : (٦٤/١) ، والكافي :  
(٢٨١/١) ، والشرح الكبير : (٦٠١/١) ، والفروع : (٢٣١/٢) والمبدع  
(٣٠٠/٢) ، والانصاف : (٢٥/٢)

(٣) يريد أن الحجر هو الذي يمنع التصرف والتنمية ، ويريد بالمالكين الأموال  
الظاهرة والباطنة .

(٤) مالك - رحمه الله - يوجب الزكاة في العوامل مع أنها تنمو ولا تنمو بنفسها  
انظر : موطأ مالك : (٢٦٢/١) ، والمنتقى للهاجي : (١٣٦/٢) ، وحاشية

(١) فإن قيل : الأموال الظاهرة الحق فيها للامام بخلاف الأموال

الباطنة فانها الى رب المال فهي أخف فيمنعها الدين .

قلنا : لا نسلم . فإن رب المال يجوز له أن يتولى

زكاته الظاهرة والباطنة ( ٢٣٢ - أ ) وظن أن هذا يبطل بمسال

الصبي والمجنون ، فإن الامام يتولى أمواله الباطنة والظاهرة (٢)

ثم الدين يمنع الزكاة في الأموال الباطنة وكان يجب لأجل نظـر

الامام فيها أن لا يمنعها ، كالأموال الظاهرة ، ثم نظر الامام

ومطالبته لا يجوز أن توجب مع اختلال الشرط ، والشرط مختل

في حق المدين . لأن ملكه غير تام ، وحاجته تستفرقه . وشرط

الزكاة أن تجب في ملك تام . والمال فاضل عن الحاجة . والله

أعلم بالصواب .

..

..

..

---

العدوى : ( ٤٣٨ / ١ ) ، صلغة السالك : ( ٢٠٧ / ١ ) ، وقد تقدم

ذلك في أول الرسالة : ص ( ٩٦ ) .

(١) انظر : حاشية الخرخشي ( ٢٠٢ / ٢ ) ، وحاشية الدسوقي : ( ٤٥٩ / ١ ) ،

والفواكه الدواني : ( ٣٨٧ / ١ ) ، وحاشية العدوى : ( ٤٢٨ / ١ ) .

(٢) هكذا بالمخطوطة بافراد الضمير ولعل الأولى بتثنية الضمير كي يعود

على الصبي والمجنون . والله أعلم .



**سألة :**  
(١٠)

لا يختلف قول أحمد — رحمه الله — أن العامل في القسراض، يملك الربح بالظهور، وإن لم يقسم ويقبض، وينعقد الحول عليه من حين الظهور والمحاسبة. نص عليه في رواية صالح وابن منصور<sup>(١)</sup> في مضارب أخذ من رجل مالا مضاربة، فربح فيه، أدى زكاته إن كانا قد احتسبا، إذا حال الحول من يوم المحاسبة. لأنه علم ماله فسي<sup>(٢)</sup> المال، فنص على أن الزكاة تلزمه. وإن لم يقسم ويقبض.<sup>(٣)</sup>  
(٤)

(١) لم أجد هذه الرواية في سائليها، أي صالح وإسحاق بن منصور ولعل هذه الرواية سقطت من النسخة المخطوطة، التي بين يدي. وقد ذكر هذه الرواية لمالك وإسحاق عن أحمد كل من ابن قدامة الموفق في المغني: (٣٩/٣)، وابن قدامة شمس الدين في الشرح الكبير: (٥٩٥/١).

(٢) الضير يعود على العامل.

(٣) أي الإمام أحمد — رحمه الله —

(٤) اختلفت الرواية عند الحنابلة، هل يملك العامل الربح، بالظهور

فتجب عليه الزكاة، أم أنه لا يملك إلا بعد القسمة، والقبض. على روايتين: فذهب أبو الخطاب، وابن تيمية المجد، في المحرر: (٢١٨/١) إلى أنه يملك بالظهور. وتجب عليه قبل القسمة ووافقه جماعة من العلماء، ذكرهم صاحب الانصاف: (١٦/٣). ومن نقل عن أبي الخطاب هذا القول، ابن قدامة الموفق، في المغني: (٣٩/٣)، والكافي: (٢٧٩/١ و ٣١٨)، وابن قدامة شمس الدين، في الشرح الكبير: (٥٩٥/١)، وابن مفلح، في الفروع: (٣٣٧/٢)، والمرداوي، في الانصاف: (١٦/٣)، وابن مفلح الحفيد، في المبدع: (٢٩٦/٢).

الرواية الثانية: أن الزكاة لا تجب إلا بعد القسمة والمحاسبة. لأن العامل لا يملك، وفي رواية يملك ملكا ناقصا. ومن ذهب إلى هذه الرواية، ابن قدامة في المغني، والكافي، وابن قدامة في الشرح: وصاحب المبدع: (٢٩٥/٢ — ٢٩٦). وقال هذا ظاهر المذهب. والمرداوي، في الانصاف: (١٦/٣)، والفروع: (٣٣٧/٢)، والاعتنا: (٢٤٣/١).

(١)

الا أن شيخنا قال : أراد بقوله من "حين المحاسبة" أى من حين القسمة . لأن الغالب، أن القسمة تكون من حين المحاسبة وهذا خلاف ظاهر اللفظ ؛ لأنه قال: من يوم المحاسبة ولم يقسّل من حين القسمة ، لأنه علل بأنه علم ماله في المال، يعني ظهر له الربح، لا أنه قسّمه ، ويدل عليه أنه لو قسّمه، ما كانت تكون فسي المال ، وإنما تكون في يده، ولأنه لو قسّمه، ما أشكل على أحمد . لأن مال الانسان الذى في قبضه . يعلم ذلك كل أحد أنسه يجرى في الحصول .

(٤)

(٥)

لأن في الرواية أن سفيان قال : سئل عن رجل أخذ مالا

وكشاف القناع : (١٩٧/٢) ، وقاية الختمين : (٢٨٧/١ - ٢٨٨) ، وذكر أبو الخطاب الروائين في الهداية ولم يرجح أحدهما : (١٢٥/١) . وفائدة الخلاف : أن من قال: يملك بظهور الربح، قال ينعقد الحول، من حين ظهور الربح . ومن قال: يملك بالمقاسة قال ينعقد الحول من حين المقاسة . وقد يكون بين ظهور الربح والمقاسة مدة .

(١) أى الامام أحمد .

(٢) الضمير الأول، يعود على الامام أحمد، والضمير الثاني، يعود على العامل .

(٣) هكذا كتبت بدون تا، والأولى عندى قهضته .

(٤) لعنه سفيان الثوري. لأن اسحاق بن منصور الكوسج، يعرض رأى سفيان الثوري، على أحمد بن حنبل، فان أعجبه وافقه ، والا بين أحمد رأيه ، وكذلك فعل اسحاق بن منصور، بمسائل أحمد، حيث يعرضها على اسحاق بن راهوية، وان خالفه اسحاق بين رأيه .

(٥) هكذا كتبت بالمخطوطة " أن سفيان قال : سئل عن رجل " والأولى عندى

حذف " قال " فيكون الكلام بعد حذف قال " أن سفيان سئل عن رجل " ، فيكون سفيان - رحمه الله - هو المسئول ولعل زيادة الفعل جاءت خطأ من الناسخ .

مضاربة يؤدي زكاته أو ينتظر حتى يؤدي الى صاحب المال ماله . قال ينتظر حتى يؤدي الى صاحب المال ماله ، لأنه لم يسلم له بعد . فقال أحمد : ان كان قد احتسب زكى المضارب اذا حال عليه الحول من يوم احتسبا (٣٣٣ - ب ) لأنه علم ماله في المال ، ولأنه لو وضع بعد ذلك كانت الوضعية على صاحب المال ، حيث اشترط المقاسمة ، ورد المال على صاحبه ، وبعض ما قلنا قوله في رواية ابن منصور : في المضارب اذا وطئ جارية اشتراها من مال المضاربة ، بعد أن ظهر في المال ربح . فلا حدّ عليه وهي أم ولده <sup>(١)</sup> ، فلولا أنه حكم له بالملك لم يسقط الحد ، ويجعلها أم ولد ، وهذا قال أبو حنيفة . وللشافعي قولان : أحدهما : مثل هذا ، والثاني : أنه لا يملك المضارب شيئاً <sup>(٢)</sup>

(١) هكذا يروى أبو الخطاب عن أحمد أنه قال : " لو وضع بعد ذلك وفي المني : (٣٩/٢) أتضع بالهزمة والتاء ، وكذلك هي بالمني ، مع الشرح الكبير : (٦٣٤/٢) ، وفي الشرح الكبير : (٥٩٥/١) أهضج بالهزمة والها ، وكذلك هي في الشرح الكبير ، مع المني : (٤٤١/٢) . والذي أراه هو الصحيح ، رواية أبي الخطاب . لأن معنى " وضع " هنا الخسارة . قال ابن فارس ، في مجل اللغة : ( ٩٢٨/٢ ) " وضع الرجل ، في تجارته ، يوضع اذا خسر " . وقال الجوهري في الصحاح : ( ١٣٠٠/٣ ) : " وضع الرجل في تجارته ، وأوضع على ما لم يسم فاطه ، اذا خسر " .

(٢) انظر المغسني : ( ٤٢/٥ ) .

(٣) انظر البسوط : ( ٢٠٤/٢ ) ، ولم يصرح بأن العامل ، يملك الر——ج

بالظهور أو المقاسمة ، لكن الذي يفهم من كلامه ، أنه يملك بالظهور . وانظر : فتح القدير : ( ٢٣١/٢ ) .

(٤) انظر الأم : ( ٥٢/٢ ) ، والمهذب : ( ٢١٩/١ و ٥٠٨ ) ، والمجموع : ( ٦ / ٢٤ ) ، وصح النووي : عدم ملك العامل ، وانظر مكنى المحتاج ( ٤٠١/١ ) ، ونهاية المحتاج : ( ١٠٨/٣ ) ، وقليوبي وعمره : ( ٣١/٢ - ٣٢ ) .

من الربح، إلا بعد القسمة والقبض، والزكاة في رأس المال والربح  
جميعاً على رب المال، وهو اختيار شيخنا .

لنا : أن المضارب أحد الشريكين، في ربح الخاربة، فطك حصته  
بالظهور كرب المال، وهذا صحيح، فإنهما لما اشتركا في سبب الطلوع،  
وفي الأهلية وجب أن يشتركا في الزكاة، وإنما قلنا إنها اشتركا  
في سبب الربح، لأن مال الخاربة، لا ينمو بنفسه بل ينمو بالتصرف،  
والتصرف لا ينمو بدون المال فكانا سواء في تفرع الربح<sup>(١)</sup> . وانعقدت  
الشركة بينهما فيه . كما قلنا في المزارعة، والساقاة، فإن العمل لا ينبت  
الزرع بدون الأرض، ولا يخرج الثمر بدون النخل<sup>(٢)</sup>، وكذلك الأرض، لا تنبت  
بدون السمل، وكذلك الثمر لا ينمو بدون العمل، فوفقاً موقفاً واحداً .  
وانعقدت الشركة بينهما، نظراً لحصول الربح، بهال هذا، وهداية هذا  
إلى التصرف، والتنمية، فكانا في الطلوع سواء .

(١) ينمو كتب هذا الفعل في المخطوطة، هكذا ينمي، وهي لغة غير مشهورة  
لأن مصدر الكلمة النمو، فتكون لام الفعل، منقلبة عن واو . أى يكون أصلها  
واو، انظر معجم مقاييس اللغة : (٤٧٩/٥ - ٤٨٠) .

(٢) قال الزبيدي في تاج العروس : فرع بين القوم تفرعاً : فرق وحجـز  
التاج : (٤٩٢/٢١) . ولعل المصنف، أراد هنا تفرق، وتفرع الربح بمعنى  
توزعها .

وأورد ابن الأثير في النهاية : (٤٢٦/٣) ، أحاديث، وآثارا جماعات  
بها كلمة فرع وفسر، بمعنى فرق . والفرع يسكون الراء وفتحها - خلاف فسي  
ذلك - المال الطائل المعد . انظر : الصحاح : (١٢٥٨/٣) ، ولسان  
العرب : (٢٤٩/٨) ، والقاسوس : (٦٣/٣) ، وتاج العروس : (٢١ /

٤٨٠) .

(٣) في المخطوطة : الثمر، بالثاء المعجمة بثلاث من فوق .

(١)  
فإن قيل : لا يجوز اعتبار العامل برب المال في ملك الربح  
ألا ترى أنه لو دفع إليه ألفاً مضاربة، فاشترى عشرين يساوي كل  
واحد منهما ألفاً، فإن رب المال يملك نصيبه من الربح . والعامل  
لا يملك نصيبه منه كذا هاهنا .

قلنا : لا نسلم هذا ، بل يملك المضارب نصيبه من الربح  
بالظهور، كما في سألتنسوا .

قياس آخر : كل شريكين ملك ( ٢٣٤ - أ ) أحدهما الربح  
بالظهور - ملك الآخر مثله بالظهور. أصله شريكي العنان<sup>(٢)</sup> ، وهذا  
صحيح . فإن قولها : ما رزق الله بينهما نصفين شرط صحيح  
يلزم الوفاء به . قال تعالى (( أوفوا بالعقود ))<sup>(٣)</sup> وقال عليه السلام :

(١) هذا الاعتراض لم استطع العثور عليه في كتب الشافعية ، وقد نسب  
هذا القول - بالاضافة الى المؤلف هنا - السرخسي في المبسوط  
( ٢٠٤ / ٢ ) ، وقال : واستدل الشافعي ...

(٢) شركة العنان هي : أن يشترك رجلان ، بهما على أن يعمل فيهما  
بأبدانتهما ، والربح بينهما ، وسميت شركة عنان ، لأن الشريكين يتساويان  
في المال والتصرف كالفارسين إذا سوا بين فرسيهما ، وتساويا في  
السير . فإن هاتيهما يكونان سوا . المغني : ( ١٦ / ٥ ) .

ولا أظن الناصب ، في قول المصنف " أصله شريكي العنان " والأولى  
أن يقول : شريكا العنان ، لأن كلمة أصل وقعت مبتدأ والضمير مضاف إليه  
وشريكا خبر مرفوع . والله أعلم .

(٣) سورة المائدة آية رقم ١ / ١ .

(١) "المؤمنون عند شروطهم" فوجب أن يملك كل واحد منهما حصته وقت ملك الآخر حصته اعتماداً على ما شرطاه. والقراض عقد مشارطة. (٢)  
فيجب أن يتبع الشرط فيه .

فإن قيل: المعنى في الأصل أن الربح نماء ملكهما . ونسبي  
سألنا، ذلك لرب المال فكان النماء له .

قيل : لو كان النماء له، لما ملك المضارب المطالبة بالقسمة،  
وأخذ حصته من الربح، ولما ورثت عنه، إذا مات، ولضمنها لرب المال  
إذا أتلغها فلما لم يجب دل على أنه ملك بعمله كما ملك رب المال  
بماله .

---

(١) لم أجده بهذا اللفظ ، وإنما هو بلفظ "المسلمين عند شروطهم" عند  
أبي داود : (٢٠/٤) ، عن أبي هريرة والترمذي : (٦٢٦/٣) عن  
عمرو بن عوف المزني ، وابن الجارود في المنتقى : (٢١٥) عن أبي  
هريرة والدارقطني : (٢٧/٣ - ٢٨) ، والحاكم في المستدرک : (٤٩/٢)  
والبيهقي : (٧٩/٦) ، وذكره ابن عدي في الكامل : (٢٠٦٥/٦ و ٢٠٨١  
٢٠٨٨) . وقد أخرجه هؤلاء بلفظ : "عند شروطهم" ، وبعضهم على  
شروطهم" ، بعضهم باللفظين معا . انظر : شرح السنة للبيهقي  
(٢٠٩/٨) ، وأرواء الغليل : (١٤٢/٥ - ١٤٣ - ١٤٤ - ١٤٥) ثم  
قال الألباني : وجيلة القول أن الحديث بجميع هذه الطرق يرتقي  
إلى درجة الصحيح لغيره .

(٢) انظر : المسني : (٢٦/٥) ، وفيه شروط القراض ومعنى القراض .

فإن قيل : <sup>(١)</sup> قد يملك الانسان المطالبة بالشقص <sup>(٢)</sup> ولا يملكه قبل قبضه ، كالشفيع يملك المطالبة بالشقص ولا يملكه قبل قبضه .

قلنا : لا نسلم بل ، يملك الشفيع بالمطالبة ، ولهذا اذا طالب ورث عنه ، <sup>(٣)</sup> واذا لم يطالب لم يورث عنه ، على أن الأخذ بالشفعة ابتداءً تلك . فوقف على القبض ، وهذا في مقابلة منفعه ، فملكه قبل قبضه ، كالأجرة في الاجارة ، والصادق .

قياس آخر : ان القصة جعلت للتمييز بين الحقوق . فلم يملك بها . أصل قصة التركة للوارثين .

فإن قيل : نقول انه لا يملك بالقصة ، وانما يملك بالقبض .  
 قيل : القبض فرع للملك لأنه من موجبات الأملك فلا يكون سبباً

(١) لم أجد هذا الاعتراض .

(٢) تقدم تفسير الشقص ، في صحيفة ( ٢٦٥ ) من هذه الرسالة ، وأما الشفعة . فهي كما عرفها الرافى الأصفهاني في المفردات بقوله : والشفعة هو طلب مبيع في شركته ، بما يبيع به ، ليضه الى ملكه ، وهو من الشفع ملكه مبيعاً . ( ٢٦٣ ) .

ونقل هذا التعريف من الرافى الزبيدي في تاج العروس : ( ٢٨٣ / ٢١ ) ثم قال : والشفعة عند الفقهاء : حق تلك الشقص على شريكه التجسد ملكه قهراً بعوض . وهو في القاموس المحيط : ( ٤٧ / ٣ ) . وانظر قريب الحديث لابن قتيبة : ( ٢٠٢ / ١ ) .

(٣) قوله اذا طالب ورث عنه كلام مختصر : تقديره : اذا طالب الشفيع بالشفعة ، ثم مات وبعد ذلك طالب ورثه ورث عنه الطلب .

لها . ألا ترى: أن قبض العارية، والوديعة، والرهن، لا يفيد ملكا وكذلك قبض الاجارة والعُصْب .

فإن قيل<sup>(١)</sup> : يبطل بقسمة الغنمية، يحمل بها الملك .

قيل : لا نسلم بل يحمل الملك في الغنمية بالظهور<sup>(٢)</sup> عليها ، ولهذا نقول ( ٣٢٤ - ب ) لو وطئ جارية من المغنم لم يحد ، وكانت أم ولد ويضمن هذا أنه يورث عنه .

(١)

(٢)

الرأى الرابع في المذهب أن الغنمية تلك بالاستيلاء عليها . قال ابن قدامة في المقنع ( ٨٩ ) " وتلك الغنمية بالاستيلاء عليها ، نفس دار الحرب ويجوز قسمتها فيها " . وانظر المحرر : ( ١٧٣ / ٢ ) ، والمبدع ( ٣٥٨ - ٣٥٩ / ٣ ) ، وأشار صاحب المبدع : ( ٣٥٩ ) الى أن أبا الخطاب قال : لا تلك الا باستيلاء تام ، لا في نور الهزيمة . لالتباس الأسر هل هو حيلة أو ضعف ، وكذا الانصاف : ( ١٦٢ / ٤ - ١٦٣ ) ، ونصر كلام أبي الخطاب من الانصاف . ولم يذكره باسمه لكنهم قالوا قال صاحب الانتصار . وهو هذا الكتاب الذي نعمل به .

ولعل هذا ، هو السبب الذي جعل ، أبا الخطاب يقول : " يحصل الملك في الغنمية بالظهور " مخالفا أصحابه الحنابلة ، الذين يقولون بالاستيلاء . وقال في الهداية : ( ١١٧ / ١ ) : وتلك بالأخذ . وإن لم تُعز . وانظر : الاتناع ( ٢٥ / ٢ ) ، وقاية المنتهى : ( ٤٨٠ / ١ ) ، وكشاف القناع : ( ٧٥ / ٣ ) .

وقال القاضي : لا تلك الا بقصد التملك . وتردد في الملك قبل القسمة . الانصاف : ( ١٦٣ / ٤ ) ، وروى البعلبي ، صاحب الاختيارات الفقهية ، من فتاوى ابن تيمية : روايتين في الملك هل هي بالظهور أو بالقبض : ( ٥٣٨ ) .



قياس آخر : أنها معاملة على جزء من ثمة المال ، فملك العامل بالظهور . دليله الثمرة في المساقاة <sup>(١)</sup> .

فإن قيل : نصيب العامل في المساقاة ، لم يجعل وقاية لسرأس المال . ولهذا لو تلف من الأصول شيء لم يجبر بحصته . بخلاف المضاربة ، فإنه يجبر الأصل ، بالربح فافترا .

قلنا : لا نسلم فإن أحمد - رضي الله عنه - قال : إذا احتسبنا <sup>(٢)</sup> وعلم كل واحد ماله ، ولو وضع المال . كان على رب المال ، وإن سلمنا فيبطل بالربح في حق رب المال ، يجبر به المال ، وقد ملكه بالظهور . ويدل عليه أن رب المال ، لا يلزمه زكاة جميع الربح ، فإن أكثر ما في الباب ، أن حصة المضارب ، مترددة بين أن يسلم المال فتكون ، وبين أن يتلف فلا تكون ، له ولا لرب المال . فلا يحصل لرب المال بوجه فلم يلزمه زكاتها ، كمال الفير ، ولأن هذه الحصة لا تورث عن رب المال ، فلذا أُلغيت لزمه ضمانها للمضارب ، ولو كان الربح جارية لم يجز لرب المال وطؤها والمضارب يطالب بها فيأخذها . فثبت أنه لا يملكها وإذا لم يملكها لم يلزمه زكاتها .

واحد الخصم <sup>(٥)</sup> : بأنه جعل في مقابلة عمل مجهول فلم يملكه <sup>(٦)</sup>

(١) نص الحنابلة على أن العامل في المساقاة يملك حصته بظهور الثمرة : انظر الهداية : (١٧٧/١) ، والمغني : (٤١١/٥) ، والفروع : (٤٠٨/٤) والاقناع (٢٧٧/٢) ، وكشاف القناع : (٥٢٩/٣) .

(٢)

(٣) انظر قول أحمد - وهي رواية صالح وابن منصور في المغني : (٣٩/٣) ،

والشرح الكبير : (٥٩٥/١) .

(٤) وضع هنا بمعنى خسر وقد تقدم بيان ذلك نقلا من كتب اللغة في ص (٢٨٨) .

(٥)

(٦) الضمير يعود على الربح المفهوم من سياق الكلام .

(١)

العامل قبل قبضه، أصله الجعل في الجمالة وهو ما جعل لعامل  
الصدقات، والقضاء، والفتن، والجعل برد الآبق وما أشبه ذلك  
ولا يلزم الأجرة في الإجارة، فإنها في مقابلة عمل معلوم، فلهذا ملكت  
قالوا : وأنا قلنا في الجمالة ذلك لأنها صلة في الحقيقة ، والصلة  
لا تملك قبل القبض.

والجواب : أنا لا نسلم أنه جعل في مقابلة عمل، وإنما هو  
اشتراك في الربح لما بيننا ثم لا يمنع أن يكون عوضا في مقابلة منفعة  
مجهولة ويملكه قبل القبض، كالشر في الساقاة والصدقات في النكاح .

(٢)

(٢٣٥ - أ) والمعنى في الأصل: أنه ان رد الآبق وعامل  
الصدقات إنما يملكه بالفراغ من العمل، وإن لم يقبضه ، فإن الجمالة  
لا تمنع في الشرط ، وقد قال : ان رددت عدي الآبق فلك درهم،  
فيستحق الدرهم عند الرد . وفي سألنا شرط أن يحصل له ربحا ليكون له<sup>(٥)</sup>  
<sup>(٤)</sup>

(١) والجمالة كما عرفها المصنف في الهداية : (١٨٤/١) : أن يقول  
أي شخص ما - من ردّ عدي أو بهيمتي، أو لقطة خاعت مني . أو بني  
لي هذا الحائط فله كذا . وانظر المقنع : (١٥٢) ، والبدع  
(٢٦٢/٥) ، وشرح منتهى الإرادات : (٤٦٨/٢) .

قال ابن فارس في معجم مقاييس اللغة : الجعل والجمالة - بتثنية  
الجم - والجميلة : ما يجعل للانسان على الأمر بفعله : (٤٦٠/١) .  
(٢) أي الربح . وقول المصنف : " عوضا في مقابلة منفعة مجهولة " لأن العامل  
لا يعلم هل تبيع المضاربة أم تخسر . وعمله هذا منفعة مجهولة .

(٣) الضمير يعود على الذي جعل له الجعل .

(٤) وهي مسألة المضاربة والمشرط بكسر الراء هو رب المال .

(٥) الضمير في قوله ( له ) الأولى يعود على رب المال . وفي الثانية الضمير يعود  
على العامل .

بعضه وقد حصل الربح، فملك بعضه لأن الزائل في الإباق اليد،  
والمقصود بوجهه، وفي سألنا المبيع عين الربح تطبيقاً والمطلوب  
حصوله. وقد حصل كمال المال، وتحقق بالربح، فنظيره <sup>(١)</sup> عود اليد فسي  
الآتي، فأما ما يعطى القضاة والمفتون فهو كفاية ورزق من بيت  
المال لأجل تفرغهم أنفسهم، يعمل يعود نفعه على كافة المسلمين،  
وذلك إلى رأى الإمام، عند وجود المال في بيت المال. لا يقف على  
انشاء تصرفاتها على الخصوص، فلا يعلم حصوله إلا بالتبض، بخلاف  
سألنا، فإنه <sup>(٢)</sup> انشاء عقد شركة صحيحة على الربح، بسبب مال هذا  
وعمل هذا. فإذا ظهر الربح وملكه، ملك الآخر مثله بالظهور.

<sup>(٥)</sup> واحتج : بأن الربح جعل وقاية لرأس المال، فلا يملك العامل  
قبل قبضه، أصله حصة رب المال من الربح.

(١) النظر : هو المثل. انظر مجمل اللغة : ( ٨٧٢/٢ ) ، والصحاح :  
( ٨٣١/٢ ) ، ومراد المصنف : أن العامل، يملك بمجرد ظهور الربح، كما  
أن من جعل له الجعل، يملك الجعالة، إذا رد الآتي. فهذا ملك  
بظهور الربح، وهذا ملك بالرد.

(٢) " ما " هنا موصولة.

(٣) في الأصل : " المفتون " بالنصب، وهو لحن. لأن الفعل مبني للمجهول،  
والمفتون معطوف على مرفوع، لوقوعه نائب فاعل.

(٤) الضير يعود على القراض. والقراض والمضاربة بمعنى واحد. انظر الصحاح :  
( ١١٠٢/٣ ) .

وأهل الحجاز : يسمون القراض : مضاربة كما ذكر ذلك أبو عبيد وفسره  
غريب الحديث لأبي عبيد : ( ١٥١/٤ ) ، والنهاية : ( ٤١/٤ ) ، وتاج  
العروس : ( ١٩/١٩ ) .

(٥) انظر معنى هذا الاعتراض في المجموع : ( ٢٦/٦ ) .

قبل قبضه، أصله حصة رب المال من الربح .

فلما : لا تأثير لقولك فلا يملك العامل قبل القبض في الأصل .

(١)  
فان حصة رب المال لا يملكها العامل لا قبل القبض ولا بعده . ثم لقائل  
فنقول ما جعل وقاية لرأس المال ملك بالظهور ، كحصة رب المال ، ولأن  
حصة رب المال لما لم تجر في ملك العامل بحال ، يجب أن لا تجسرى  
حصة العامل بملك رب المال بحال . ولأننا لا نسلم انه وقاية لرأس  
المال بعد المحاسبة .

(٢)  
واحتج : بأنه لو ملك العامل الربح بالظهور، لوجب أن يحسب

ما يهلك من المال (و) أن الربح ورأس المال . كما نقول فيما يهلك

من شريكى - العنان . يحسب من جميع المال .

والجواب : اننا اختص ( ٣٣٥ - ب ) الخسران بالربح لأن العامل

شرط على نفسه، وضمن أن يفي رأس المال بالربح . وان كان يملك فلزمه  
ذلك بشرطه وضمانه . كما لو أسلم اليه في كثر طعام الموصلى (٥)  
(٤)

(١) هكذا في المخطوطة ، ولم يكمل الكلام ووضعت علامة رست هكذا . و مراده

منها أن الناسخ نسخها، وهي هكذا ، وتسمى هذه العلامة "التضبيب" .

(٢) انظر معنى هذا الاعتراض في المذهب : ( ٥٠٨ / ١ ) .

(٣) الواو ليس في المخطوطة وزدتها لأن السياق يقتضيها .

(٤) الكر : ضم الكاف وتشديد الراء . قال الطبري في المغرب : ( ٢١٤ / ٢ ) ،

" الكر : مكبال لأهل العراق ، ثم قال : قال الأزهرى : والكر : ستون

قفيزا ، والقفيز ثمانية مكاكيك ، والمكوك صاع ونصف " . وانظر : فريب الحديث

لأبي عبيد : ( ٢٣٨ / ٢ ) ، والنهاية : ( ١٦٢ / ٤ ) ، ولسان العرب ( ١٣٧ / ٥ ) ،

وتاج العروس : ( ٣٠ / ١٤ ) .

وقد تقدم في ص ( ١٦٨ ) من هذه الرسالة مقدار القفيز بالكيلوغرامات

الحالية ويساوى = ٢٦١١٢ كيلوجرام نقلا عن كتاب الايضاح والتهيان فسي

معرفة الكميات والميزان لابن الرفعة . تحقيق د . محمد أحمد الخاروف ص ( ٧٢ )

وعلى هذا يكون الكر = ٦٠ × ٢٦١١٢ = ١٥٦٦٧٢ كيلوغرام .

(٥) الموصل : مدينة كبيرة شمالي العراق ، مدحها ياقوت فأكثر في معجمه

أن يسلمه اليه ببغداد وجب عليه أن يفي بشرطه .

جواب آخر : أنه يبطل بحصة رب المال يملكها بالظهور، والهالك

يحتسب منها .

فإن قيل : رب المال مالك للمال والنماء، فيجوز أن يكون بعض

ماله وقاية لبعضه بخلاف المضارب فإن المال ليس له فلا يجوز أن يجعل ملكه وقاية لمال غيره .

قلنا : يجوز ذلك بشرطه ورضاه لما بينا . والله أعلم بالصواب .

.. ..

---

( ٢٢٣/٥ - ٢٢٤ ) حتى قال : " وليس للموصل عيب، الا قلة بساتينها، وعدم جريان الماء في رساتيقها ، وشدة حرها، في الصيف، وعظم بردها، في الشتاء " ، ثم قال : ومن بغداد الى الموصل : أربعة وسبعون فرسخا : ( ٢٢٤/٥ ) .

وقال الدكتور محمد الخاروف محقق كتاب : الايضاح والتبيين

ص ( ٧٧ ) ان الفرسخ يعادل = ٥٥٤٠ مترا فتكون المسافة بين بغداد والموصل = ٧٤ x ٥٥٤٠ = ٤٠٩٦٠ مترا وبالكيلو = ٤٠٩٦٠ + ١٠٠٠ = ٤٠٩٦٦ كيلوتقريبا .

**مسألة:** (١) للخلطة تأثير في إيجاب الزكاة واسقاطها ، نص عليه في رواية جماعة من أصحابه ، (١) ، (٢) ، (٣) ، وقال أبو حنيفة (٤) (١١)

لا تؤثر في ذلك .

(٥) لنا ما تقدم من خبر أنس أن أبا بكر - رضي الله عنه - كتب

كتاب الصدقة \* هذه فريضة الصدقة التي فرض الله على المسلمين ،

(١) انظر مسائل الامام أحمد رواية ابنه صالح المخطوط ص ( ١٨٥ ) ورواية اسحاق الكوسج المخطوط ص ( ١١٣ ) ، وسائل الامام أحمد رواية ابنه عبدالله ( ١٧٤ ) ، ثم انظر مختصر الخرقى ( ٣٥ ) ، والهداية ( ٦٨ - ٦٧/١ ) ، والمغني : ( ٦٠٧/٢ ) ، والمذهب الأحمد : ( ٤٧ ) ، والمحرم : ( ٢١٦/١ ) ، والفروع : ( ٣٨١/٢ ) ، واشتروا للخلطة : أن يكون الرعي والسرح والمبيت والحلب والفعل والرعي واحدا .

(٢) انظر الموطأ : ( ٢٦٣/١ ) ، والمدونة الكبرى : ( ٣٢٩/١ ) ، وما بعدها والكافي لابن عبد البر : ( ٣١٥/١ ) ، والمنتقى : ( ١٣٦/٢ ) .

(٣) انظر الأم : ( ١٤/٢ ) ، وما بعدها . والمذهب : ( ٢٠٤ - ٢٠٥ ) وحلية العلماء : ( ٥١ - ٥٢ ) ، والمجموع : ( ٣٨٣ - ٣٨٤ ) .

(٤) انظر مختصر الطحاوى : ( ٤٤ ) ، والمبسوط : ( ١٥٣/٢ - ١٥٤ و ١٨٥ ) ، ومذاهب الصنائع : ( ٨٦٨/٢ ) ، واللباب في الجمع بين السنة والكتاب : ( ٣٩٧/١ ) .

(٥) حديث أنس حديث طويل والمصنف استشهد بالفاظ منه في مواضع من كتاب الزكاة ، لأن الشاهد لم يتقدم .

وأمره لرسوله - وقال فيه - لا يجمع بين متفرق ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة ، وما كان من خليطين فإنهما يتراجعان بينهما بالسوية\* . أخرجه البخاري وابن خزيمة<sup>(٢)</sup> وابن أبي حاتم<sup>(٣)</sup> .

وخبر ابن عمر : \* كتب رسول الله - صلى الله عليه - كتاب الصدقة ففرسه بسيفه وعمل به أبو بكر وعمر . كان فيه \* لا يفرق بين مجتمع<sup>(٤)</sup> . نكح الخبر<sup>الأول</sup> سواء أخرجه الترمذي وأبو داود . فنه دليلان :

(١) روى البخاري - رحمه الله - هذا الحديث في ثلاثة مواضع من صحيحه : (٣/٣١٤ و ٣١٥ و ٣١٧) مع الفتح مع اختلاف يسير عن النص الذي ذكره الصنف . ورواه ابن خزيمة : (٤/٢٦) ، مع اختلاف يسير عما أورده .

(٢) هو امام الأئمة أبو بكر محمد بن اسحاق بن خزيمة السلي النيسابوري ولد سنة (٢٢٣ هـ) ، وتوفي سنة (٣١١ هـ) الامام الحافظ الحجة : له ترجمة في الجرح والتعديل : (٧/١٩٦) ، وتذكرة الحفاظ : (٢/٧٢٠) وسير أعلام النبلاء : (١٤/٣٦٥) ، والمعين في طبقات المحدثين : (١٠٨) ، وطبقات الحفاظ : (٣١٠) .

(٣) هو أبو محمد عبد الرحمن بن محمد . ومحمد هو أبو حاتم الحنظلي السرازي ولد سنة (٢٤٠ هـ أو ٢٤١ هـ) ، الامام الحافظ الناقد ، صاحب الجرح والتعديل ، وتوفي سنة (٣٢٧ هـ) ، له ترجمة في تذكرة الحفاظ : (٣/٨٢٩) ، والمعين في طبقات المحدثين (١١٠) ، ولسان الميزان : (٣/٣٢٢) ، وطبقات الحفاظ : (٣٤٥) .

وروايته لهذا الحديث ، لم استطع العثور عليها ، ولعلها ضمن كتابه السنن المنقود .

(٤) رواه أبو داود عن ابن عمر : (٢/٢٢٦) . وعن أنس (٢٢٢) ، وعن سويد بن قفلة (٢٣٦ و ٢٣٧) ، والترمذي : (٣/١٠) ، وقال : حديث

أحدهما : أنه نهى أن يكون لكل رجل، أربعون شاة فسي  
 موضعين، فيجمعان بينهما عند مجىء الساعي، ليأخذ شاة واحدة. أو يكون  
 (١)  
 لرجل، أربعون فيفرقها، في موضعين ليسقط الصدقة .

والثاني : قوله " وما كان من خليطين، فإنهما يتراجمان  
 ( ٢٢٦ — أ ) بينهما بالسوية " وهذا إنما يتصور إذا اختلط من له عشرون،  
 بمن له أربعون . فإن الساعي ان أخذ الشاة من صاحب العشرين،  
 يرجع على الآخر بثلاثي شاة، وإن أخذها من صاحب الأربعين رجوع  
 على الآخر بثلاث شاة (٢) .

---

ابن عمر حديث حسن . والعمل على هذا الحديث، عند عامة الفقهاء .  
 وابن ماجه : ( ٥٧٨ / ١ ) ، وأحمد : ( ١٢ / ١ ) ، عن أنس . والنسائي :  
 ( ٢٠ / ٥ ) ، عن أنس . والدارقطني : ( ١٠٤ / ٢ و ١٠٥ ) عن سعد بن أبي  
 وقاص وسويد بن قفلة . والحاكم : ( ٣٩١ / ١ و ٣٩٣ ) عن أنس وابن عمر  
 والبيهقي : ( ٨٦ و ٨٨ ) عن أنس وابن عمر ، وقد صحح الدارقطني  
 والحاكم والبيهقي والذهبي هذا الحديث . مع العلم أن الشاهد من  
 هذا الحديث أخرجه البخاري وما رواه البخاري لا يحتاج الى تصحيح  
 أحد . انظر ارواء الغليل : ( ٢٦٥ / ٢ ) .

(١) أى يجمع الرجلان ما شئتهما عند مجىء الساعي، على أنهما خليطان وهما  
 ليسا بخليطين .

(٢) المراد من رجوع صاحب العشرين على صاحب الأربعين بثلاثي شاة، المراد  
 قيمتها ، وكذلك رجوع صاحب الأربعين على صاحب العشرين بثلاث شاة .  
 ولا يكون بغير القيمة .



فإن قيل<sup>(١)</sup> : يحمل النهي عن الاجتماع والافتراق على المالك الواحد، لا يفرق أربعين ليسقط الزكاة، وعلى الساعي لا يفرق ثمانين شاة لرجل لياخذ شاتين .

قلنا : قد استفدنا ذلك من أول الخبر . بقوله " في أربعين<sup>(٢)</sup> شاة شاة " ولم يفرق بين أن تكون في موضع أو موضعين ثم قال : " ولا شيء في زاداتها إلى عشرين ومائة " ، فاستفدنا أن الساعي، لا يأخذ<sup>(٣)</sup> بين الثمانين شاتين، ولا من العشرين ومائة، ثلاث شياه،<sup>(٤)</sup> فلا نحمل آخر الخبر عليه بل نحمله على فائدة محدودة ، ثم قولنا : " وما كان من غليظين فانهما يتراجعان بينهما بالسوية " . يَسْقُطُ تأويلهم فإنه لا راجع فيما حلوا الخبر عليه .

فإن قيل<sup>(٥)</sup> : نحمل الخبر على رجلين . لكأ مائة<sup>(٦)</sup> (و) إحدى وعشرين

(١) انظر المبسوط : (١٨٤/٢) ، واللباب في الجمع بين السنة والكتاب :

(٢) (٣٩٧/١) ، وبدائع الصنائع : (٨٦٩/٢) .

(٣) هذا الحديث هو حديث أنس المتقدم قريبا .

(٤) في المخطوطة ( ولا شيء في زاداتها إلى أحد وعشرين مائة ) ، والصحيح الذي في الصحاح والسنن . كما هو عند البخاري وغيره . . . إذا كانت أربعين إلى عشرين ومائة شاة البخاري مع الفتح (٣١٧/٣) ، والمائسة وعشرون زكاتها شاة أما مائة وواحد وعشرون فزكاتها شاتان .

(٥) وذلك أن الساعي لا يفرق المجتمع فيجعل الثمانين نصفين حتى يأخذ شاتين، ويجعل المائة وعشرين، أثلاثا لياخذ ثلاث شياه .

(٦) انظر مختصر الطحاوي : (٤٥) ، والمبسوط : (١٥٤/٢) ، واللباب في الجمع بين السنة والكتاب : (٣٩٧-٣٩٨) ، وبدائع الصنائع : (٨٧١/٢) .

(٦) سقطت الواو من المخطوطة .

من الغنم على الشيوع لأحدهما، ثلثها وللآخر ثلثاها، فإن السامع  
إذا أخذ من المال شاتين، فقد أخذ من كل واحد ما وجب عليه  
وهو شاة، إلا أن صاحب الأربعين، لا يملك من الشاتين إلا ثلثها  
فمجموع ملكه ثلثا شاة، ومجموع ملك شريكه شاة وثلاث فيرجع عليه  
بذلك الثلث.

قلنا : هذا غلط، فإنه لا افتراق ولا اجتماع فيها ذكرتم، ثم  
التراجع بالسوية، إنما يكون من الجانبين، ولا يتصور في الشائع، إلا رجوع  
واحد من صاحب الكثير، على صاحب القليل، على ما قلتم. على أنه  
قد روى السائب بن يزيد<sup>(١)</sup> قال : صحبت سعد بن أبي وقاص فلم  
أسمعه يحدث عن رسول الله - صلى الله عليه - إلا حديثا (٣٣٦ - ب)  
واحدا يقول قال رسول الله - صلى الله عليه - لا يفرق بين مجتمع  
ولا يجمع بين متفرق في الصدقة، والخليطان ما اجتماعا على الفحل  
والراعي والحوض\* أخرجه ابن أبي حاتم.

(١) هو أبو يزيد السائب بن يزيد بن سعيد، يعرف بابن أخت نمر، يقال  
أنه كسدي، ويقال هذلي، ويقال لمي، ويقال سلمي، ويقال أزدي،  
وهو من صغار الصحابة، اختلف في سنة ولادته، فقليل سنة اثنتين  
وقيل سنة أربع، وقيل غير ذلك، كما اختلف في سنة وفاته على أقوال؛  
منها سنة ٨٠ هـ - ٨٦ - ٩١، له ترجمة في الاستيعاب: (١١٦/٤)،  
وأسد السادة: (٣٢١/٢)، والاصابة: (١١٧/٤)، وتاريخ خليفة  
(٢٨٠)، والمعرفة والتاريخ: (٣٥٨/١)، وسير أعلام النبلاء: (٤٣٧/٣).

(٢) أخرجه ابن أبي حاتم في علل الحديث: (٢١٩/١)، عن السائب  
ابن يزيد عن سعد بن أبي وقاص - رضي الله عنه - ورواه أبو عبيد في  
الأموال: (٣٥٧/١)، وابن زنجويه في الأموال: (٨٦٣/٢ و ٨٦٦)،  
والدارقطني: (١٠٤/٢)، وزاد - أي الدارقطني - قال السائب:

فبين أن الخلطة خلطة الأوصاف لا خلطة الاشتراك ، ولهذا  
 قال تعالى (( وان كثيرا من الخلطاء ليبغي بعضهم على بعض ))<sup>(١)</sup> لما  
 حكى (( ان هذا أخى له تسع وتسعون نعجة ولي نعجة واحدة  
 فقال اكلنها ))<sup>(٢)</sup> فبين أن نعجة أحدهما كانت متميزة عن نـعـاج  
 الآخر وسماها خليطاً .

فأما الشركاء في الملك ، فلا يسميان خلطاء ، ولهذا لا يقال :  
 في أخوين ، ورثا مالا من أبيهما ، خلطاء في التركة . فسقط التأويل .  
 فإن قيل<sup>(٣)</sup> : لا نسلم أن المراد خلطة الأوصاف ، ونحمل الخبر<sup>(٤)</sup>

---

صحت سعد بن أبي وقاص ، فذكر كلاما فقال : الا أني سمعته ذات يوم  
 يقول : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم . . فذكر الحديث  
 والبيهقي : ( ١٠٦ / ٤ ) .

وحدث سعد عند الدارقطني فيه ابن لهيعة واسمه عبداللـه  
 قال ابن حجر عنه في التقریب : صدوق من السابعة ، خلطه بمعد  
 احتراق كنه . التقریب ( ١٨٦ ) .

وقال ابن أبي حاتم في علل الحديث : ( ٢١٩ / ١ ) قال أبي : هذا  
 حديث باطل ، عندي . ولا أعلم أحدا رواه غير ابن لهيعة . ثم قال  
 قال أبي ويروى من كلام سعد فقط .

(١) سورة ص : آية / ٢٤ .

(٢) سورة ص : آية / ٢٣ / وقية الآية ( وعزني في الخطاب ) .

(٣) هذا الاعتراض موجود في المسوط : ( ١٥٥ / ٢ ) ، وفي البدائع :

( ٨٢٠ / ٢ ) ، لكنه ضرب المثل في الأهل ، وليس في البقر كما هو موجود

هنا .

(٤) يريد به حديث سعد بن أبي وقاص المتقدم قريبا .

على رجلين كان لأحدهما ثلاثون من البقر وللآخر أربعون، وهما خلطاء.  
فجاء الساعي فأخذ من عرض المال، تبعا لسنة. فوقع التبعية من مال  
الذي له أربعون، والسنة من مال من له ثلاثون. فإن كل واحد  
يرجع على صاحبه، بقيمة ما أخذ منه، وليس في الحديث تعلق إلا في  
مقدار التراجع، وقد قلنا به في هذه الصورة.

قلنا: الرسول عليه السلام أثبت التراجع على العموم، فخص به  
بهذه الصورة يحتاج إلى دليل. ثم إذا سلمت أن الحديث نص  
في هذه الصورة، لزمكم الحجة في المسألة. فلما نقول من جاز أخذ  
الزكاة من ماله من غير صريح أنه تعلق وجوب الزكاة الأخوة به،  
كالمنفرد. وهذا لأن أخذ الواجب على الغير<sup>(١)</sup> من ماله ظلم، يتنزه  
الشرع عنه، ولهذا لا نجد له نظيرا في الشرع يقاس عليه.  
لأن قيل<sup>(٢)</sup>: وإيجاب زكاة في شاة يخالف (٣٣٧-١) كل شرع<sup>(٣)</sup>.

---

(١) أدخل المؤلف آل التي للتعريف على (غير)، وذلك غير جائز عربية.  
ولم ترد في القرآن الكريم إلا مضافة لم بعدها.

قال الحريري القاسم بن علي، في كتابه: درة الخواص في أوام الخواص؛  
ص (٤٣): يقولون: فعل الغير ذلك، فيدخلون على (غير) كسنة  
التعريف. والمحققون من النحويين يمنعون من إدخال الألف واللام عليه.  
وانظر: كتاب خير الكلام في التقصي عن أغلاط العوام لعلي بن الحسين  
القسطنطيني (٤٢). وقد كرر المصنف مثل هذا ص (٢٧٥ و ٢٩٤ و ٣٠٧).

(٢) لم أجد هذا الاعتراض. لكن صاحب بدائع الصنائع أشار إلى مثل ذلك.  
(٢/٨٧٠).

(٣) أي أن الزكاة لا تجب في شاة واحدة. ويتصور ذلك فيمن له تسع  
وثلاثون شاة خالط من له شاة واحدة.

**للسا :** بل ذلك ملائم للشرع، ووضع الزكاة لأن الشرع لما أوجب في سبعين تبيعاً وسنة، اقتضى الحساب أن يجب في كسل واحدة سَبْعُ عَشْرَ سنة وتبيع تقسيماً للواجب على ما وجب فيه ، ولكن لم يوجب الشرع في الواحد المنفرد لأن مؤنته تكثر ورفقه يقل <sup>(١)</sup> وذلك يؤذن بمنع احتمال المواساة .

فأما إذا اختلفوا ، واكتفوا بهراع واحد ، وسبيت ، وسرح ، وحوض ، واحد ، قلت المؤونة ، وكثرت الفائدة . فإن المواشي إذا كثرت نشطت في الرعي ، والأنس ، والضراب ، وانبعث النساء ، فعاز لخفة المؤونة ، وكسال النساء . أن تبقى فيه على موجب التقسيط ، بتعلق الزكاة بكل واحد منهما بحسبه ، فهذا نوع من القياس يجوز تنزيل الشرع عليه . فهو أولى من تنزيله على محض الظلم ، وهو أخذ واجب على انسان من غيره من غير <sup>(٢)</sup>

(١) قال الجوهري في الصحاح : (١٤٨٢/٤) . أرفقته : أى نفعته .

وقال الزمخشري في أساس البلاغة : (٢٤٣) . واسترفقته فأرفقني بكـذا نفعني . وارتفعت به : انتفعت .. وعلى هذا يكون مراد المؤلف والنفع يقل في حالة الانفراد .

(٢) الأنس : بفتح الهزة والنون : قال الجوهري في الصحاح : (٩٠٦/٣) ، والأنس أيضا ضد الوحشة ، وهو مصدر قولك أنست به بالكسر أنسا وأنسة . وفيه لغة أخرى : أنست - أى بالفتح ، وعن الجوهري نقل ابن منظور في اللسان : (١٢/٦) ، وتاج العروس : (٤١٤/١٥) ، وأجاز الأنس بضم الهزة وسكون النون .

(٣) أى من حن غيره ، وبأل غيره .

اذنه. ولا تعلق الوجوب به .

فإن قيل : فيلزمكم من هذا ما يلزمنا لأنه يجوز عندكم <sup>(١)</sup> أخذ  
الواجب كله من مال واحد، عن الجماعة بغير اذنه ، وإننا وجب عليه  
جزء منه <sup>(٢)</sup> .

قلنا : إنما جاز ذلك. لأن تأشير الخلطة تنزيل الطكين بمنزلة  
ملك واحد ، ووجوب الزكاة وقدرها ، وأخذها شرعا ، كما نزلا منزلة ملك واحد  
في خفة المؤونة وفزارة الرفق حسا وعرفا ، حتى قلنا : يحتسب ذلك  
بحسب التببيع والسنة في جميع المال على الشيوع ، والشائع المشترك قد  
يتميز فيه جانب عن جانب فكان مد اليد الى عرض المال موافقا <sup>(٣)</sup>  
للقياس ، فأما مد اليد الى ملك الغير ، <sup>(٤)</sup> التميز من ماله صفة وحكما ،

(١) هذا الاعتراض من الحنفية على من خالفهم وهم المالكية والشافعية  
والحنابلة .

(٢) انظر بدائع الصنائع : ( ٨٧٠ / ٢ ) ففيه معنى يقارب هذا المعنى .

(٣) " ما " هنا موصولة ، والكاف قبلها حرف جر وتقدير الكلام كاللذين  
نزلا منزلة ملك واحد .

(٤) كان يكون مال أحد الخليطين ، متميزا عن الآخر ، مثل أن تكون ابل  
أحدهما عرابا ، - وهي العربية ، وابل الآخر بختا ، وهي الخرسانية .  
انظر القاموس المحيط : ( ١٠٦ / ١ و ١٤٨ ) ، وتاج المروس : ( ٣٢٦ / ٣ ) و  
( ٤٣٧ / ٤ ) فقد يأخذ السامي زكاة الخلطة من مال أحدهما فيرجع على  
صاحبه بنسبته .

(٥) انظر حاشية رقم ( ١ ) صحيفة ( ٣٠٥ ) من هذه الرسالة .

فلا يجوز في قياس أصلا . وإنما يؤخذ الواجب ( ٣٣٧ - ب ) بملاقاة  
الوجوب من المال .

فإن قيل : لو صح أن نجعل الخلطة للمالين كمال واحد،  
لوجبت الزكاة على من خلط عشرين شاة بعشرين لمكاتب أو ذمي<sup>(١)</sup>، فإنه  
قد نال خفة المؤونة وغزارة الرفق ، كما نال ذلك بخلطة الحصر  
المسلم<sup>(٢)</sup> .

قلنا : نجعل المالين كالمال الواحد والمالكين كمالك واحد،  
هذا تأثير الخلطة، فما يمتنع بسبب قلة المال، وخفة رفقته يندفع  
بالخلطة. وما يمتنع بصفة في ذات المالك لا تؤثر الخلطة في اعدامها،  
كما لو كان في ذات الملك، بأن خلطه بمعلوفة<sup>(٣)</sup>، أو خلط البقر بالحصر،  
فإن الخلط لا يؤثر في ازالة صفات الذات، وإنما يؤثر في ازالة ثقل  
المؤونة، وقلة الرفق. فما كان مستنعا فسيبه عاد عند زواله . والامتناع  
بالكفر والرق لا يعود بالخلطة إذ لا تؤثر الخلطة في دفع معناهما .  
ولأن الخلطة تؤثر في الجنس الواحد، فتجعل الشيئين كالشيء الواحد  
حكما ، فأما في الجنسيتين فلا . وملك المكاتب ناقص عن ملك الحصر،  
ودين الذمي ناقص عن دين المسلم ، فلا خلطة بينهما ، كما لا خلطة

(١) الذي : مفرد، وجمعه ذميون : وهم قوم من أهل الكتاب يكونون

تحت حماية المسلمين . قال صاحب كشف القناع : ( ١٠٨ / ٣ ) ، ومعنى

عهد الذمة : إقرار بعض الكفار على كفره بشرط بذل الجزية ، والستزام

أحكام الطلقة ويريد بالطة الشريعة الاسلامية .

(٢) انظر المبسوط : ( ١٥٤ / ٢ ) .

(٣) أى خلط السائمة بالمعلوفة .

(١)  
بين الأهل والبقر ، وبين الغنم والخيول . ولأن ليس إذا لم يؤثر  
الاختلاط في الذمي والمكاتب ، لا يؤثر مع المسلم ، كما قال المخالف  
في شركة المفاوضة : لا تصح مع الذمي والمكاتب وتصح مع المسلم  
المسلم .

(٢)  
فإن قيل : إنما جاز الأخذ بالحكمة أخرى وهو التيسير على  
الساعة فإنهم إذا رأوا مالا مجتمعا ، لا يمكنهم أن يميزوا ما ، تعلق به  
الوجوب مما لم يتعلق فجاز الأخذ بتيسيرا ويرجع من أخذ منه على  
من وجب عليه .

قلنا : الساعي لا يعرف الواجب حتى يعد المال ويعرف مالكة  
( ٣٣٨ - أ ) هل هو من يلزمه زكاة أم لا ؟ ، فإنه قد يجوز  
أن يكون المال " لذي " ، ويفعل ذلك يعرف مال كل واحد بعلامته عليه  
فيسهل عليه أن يأخذ من مال من يلزمه الوجوب ، دون غيره ، ولهذا  
إذا اختلط من له نصاب ، بمن له زيادة على النصاب ، لابد أن يعرف ذلك  
عندكم ، ليأخذ من كل واحد بقدر الواجب عليه . فإذا سهل ذلك سهّل

- 
- (١) هكذا في المخطوطة ، ولعل معنى العبارة : أن الاختلاط إذا لم يؤثر  
مع الذمي والمكاتب فلا يلزم من ذلك أن لا يؤثر مع المسلم .
- (٢) مراد المصنف الحر المسلم .
- (٣) انظر المبسوط : ( ١١ / ١٩٦ - ١٩٨ ) ، وانظر الكتاب مع شرحه اللبس  
( ١٢٢ / ٢ ) .
- (٤) انظر : بدائع الصنائع ( ٨٢١ / ٢ ) .
- (٥) أى يفعل الذمي الاختلاط ، ومثل هذا لا يسمى خلطة : لأن المالسين  
مميزان ، كل منهما يعرف ماله ، عن مال الآخر .
- (٦) أى عند المعترض وهم الحنفية . انظر مختصر الطحاوى : ( ٤٥ ) ، والمبسوط :



أن لا يتعدى مال من لزمه الوجوب ، فلما جاز الأخذ من أيمن وجد ؟ دل على أنه لتعلق الحق به .

فإن قيل : فبالاختلاط حصل الاذن <sup>(١)</sup> ضمنا، فإن العادة أنه يسمح أن يؤخذ من ماله ويرجع ، والا ما كان يخلطها بمال من يعلم أن الساعي متسلط على الأخذ منه .

قلنا : ما للاختلاط في الاذن تعلق بحال، لا لفظا ولا ضمنا، ولهذا قد يكون المالك حاضرا فيقول : يا أرضي أن يأخذ من مالي، فلا يقبل منه ويأخذ <sup>(٢)</sup> ، وإنما قصد المختلط الرفق في خفة المؤونة فاما أن يكون أذنا بذلك فلا. ولو دل هذا على الاذن ضمنا لعدل على أنه يجوز أخذ مؤونة الغنم من مال الشريك بالاذن في ذلك ضمنا . ويرد عليه والاتفاق أنه لا يجوز ذلك، فبطل ما تعلقوا به ولأنكم تقولون لو كان خليطه صبا أو مجنونا جاز الأخذ من ماله <sup>(٣)</sup> ولا يتصور الاذن منها نطقا ولا ضمنا .

قياس آخر : أن هذا نصاب مملوك، لمن هو من أهل الزكاة، فوجبت فيه الزكاة كما لو كان لواحد، ولا يلزم الذي والكتائب، فإنهما ليسا من أهل وجوب الزكاة . ولهذا لو انفردا لم تجب عليهما الزكاة .

(٢/١٥٤) ، وبدائع الصنائع : (٢/٨٧١) ، واللباب في الجمع بين

السنة والكتاب : (١/٣٩٢) .

وقوله : " لا بد أن يعرف ذلك " فاعل يعرف هو الساعي .

انظر بدائع الصنائع : (٢/٨٧١) .

(٢) فاعل يأخذ الأولى وفاعل يقبل وفاعل يأخذ الثانية هو الساعي .

(٣) أي يجوز الأخذ من مال الصبي، أو المجنون، ثم يرجعان على الخليط، بما أخذ من مالهما . والمراد عدم تصور حصول الاذن منها .

(١)

فلان قهيل : اذا كان لواحد فهو غني به ، ولهذا لا يجوز  
له أخذ الزكاة ، بخلاف ما لو كان لجماعة ، فانهم ساكين . ولهذا يجوز  
لهم أخذ الزكاة . فلا تلزمهم الزكاة .

قلنا : لا نسلم ( ٣٣٨ - ب ) أن من ملك أربعين ولا تقسيم  
بكفايته ، أنه يمنع من أخذ الزكاة ، بل يجوز له الأخذ . ثم لم كان كذلك .  
ونحن نرى أن العامل ، وابن السبيل ، والغاري ، يجوز لهم الأخذ . وتجب  
عليهم الزكاة . والفقر الهاشمي لا تجب عليه الزكاة ولا يجوز لـه<sup>(٢)</sup>  
أخذها . وكذلك على أصلنا الشاب المحترف .<sup>(٣)</sup>

قياس آخر : أن الزكاة حق لله تعالى ، يتعلق بقدر من المال ،  
اذا كان لواحد فتعلق به . وإن كان لجماعة . كالقطع في السرقة ،<sup>(٤)</sup>

(١) انظر المبسوط : ( ١٥٤ / ٢ ) .

(٢) لقوله صلى الله عليه وسلم " أنا لا تحل لنا الصدقة " وقوله في رواية :

" أنا لا تأكل الصدقة " رواها مسلم : ( ٧٥١ / ٢ ) ، ونهيه - صلى الله  
عليه وسلم - الحسن بن علي - رضي الله عنهما - حين أخذ ثمرة من  
تمر الصدقة فقال : " كخ كخ ارم بها ، أما طمت أنا لا تأكل الصدقة " .  
مسلم : ( ٧٥١ / ٢ ) ، والنهي يشمل موالي بني هاشم .

(٣) المحترف من الحرفة وهي الصنعة . قال الجوهري في الصحاح :

" والمحترف : الصانع " ( ١٣٤٣ / ٤ ) . والمعنى الشاب القوي القادر على  
الكسب . لقوله صلى الله عليه وسلم " ولا حظ فيها لغني ولا لقوى مكتسب " .  
رواه النسائي : ( ٧٥ / ٥ ) ، واللفظ له ورواه عبد الرزاق : ( ١١٠ / ٤ ) وأحمد  
( ٢٢٤ / ٤ ) ، وأبو داود : ( ٢٨٥ / ٢ ) ، والدارقطني : ( ١١٩ / ٢ ) والبيهقي  
( ١٤ / ٧ ) ، وسنده صحيح . انظر الارواء : ( ٣٨١ / ٣ ) .

(٤) يتعلق بالقليل والكثير ، اذا كان ربع دينار فصاعدا . وقد تقدم بيان هذا

ولذلك الزكاة تتعلق بالواحد والجماعة ، اذا كان المملوك نهما .

(١) ولأن كل زكاة وجبت على الواحد، وجبت على الاثنين كخمس أسوق  
من الحبوب، والشار. وهذا على الرواية التي تقول الخلطة تؤثر نفسي  
غير المواشي (٢).

(٣) واحتج الخصم : بقوله عليه السلام " ليس في سائمة المرء  
المسلم اذا كانت أقل من أربعين شاة شي " (٤) وهو نصر .

(١) أسوق جمع سوق : بفتح الواو وسكون السين المهملة، والسوق : ستون صاعا .  
انظر مجمل اللغة لابن فارس : ( ٩٢٥ / ٢ ) ، والصاح : ( ١٥٦٦ / ٤ ) .  
والصاع النبوي يزن  $\frac{1}{3}$  رطلا بغداديا عند المالكية والشافعية والحنابلة ،  
فيكون وزن الصاع بالكيلو غرام = ٢١٧٥ كيلو غرام فيكون السوق = ٢١٧٥ × ٦٠ = ١٣٠ هـ  
كيلو غرام = الايضاح والتبمان لمعرفة المكيال والميزان ، تحقيق -  
د . محمد أحمد الخاروف ص ( ٥٧ ) .

(٢) اختلفت الرواية عند الحنابلة في حكم الخلطة هل تؤثر في غير المواشي .  
الرواية الأولى : أن الخلطة لا تؤثر في غير المواشي وهي الصحيحة  
منها .

ونص الخرقى على ذلك في مختصره ( ٣٥ ) وذكر الروايين  
أبو الخطاب في الهداية : ( ٦٨ / ١ ) وانظر المغني ( ٦١٩ / ٢ ) ،  
والمقنع ( ٥٤ ) ، والمحرر ( ٢١٦ / ١ ) ، والمذهب لأحمد :  
( ٤٧ ) ، ونص ابن قدامة في العمد على عدم التأثير  
انظر العمد مع العمد ( ١٣٠ ) ، والفروع : ( ٣٩٨ / ٢ ) ،  
وقال : نصر عليه أحمد على عدم تأثير الخلطة في غير المواشي .

الرواية الثانية : أن الخلطة تؤثر في غير المواشي : المصادر السابقة عند  
العمدة .

(٣) المبسوط . ( ١٥٤ / ٢ ) ، وبدائع الصنائع ( ٨٦٩ / ٢ ) ، واللباب في الجمع بين  
السنة والكتاب : ( ٣٩٧ / ١ ) .

(٤) سبق تخرجه في صحيفة رقم ( ١٧٤ ) من هذه الرسالة لكن بلفظ " فاذا كانت  
سائمة الرجل ناقصة من أربعين شاة واحدة فليس فيها صدقة الا أن يشاء ربها " وهو  
لفظ البخاري مع الفتح : ( ٣١٨ / ٣ ) ، ووافقه أصحاب السنن وأحمد : انظر مسند  
أحمد ( ١٢ / ١ ) ، وسنن أبي داود : ( ٢٢٣ / ٢ - ٢٢٤ ) والنسائي : ( ٢٠١٤ / ٥ ) ،  
وابن الجارود ( ١٢٧ ) ، والدارقطني : ( ١١٤ / ٢ ) ، ولم أجده باللفظ المذكور .

(١) قلنا : المعروف \* ليس فيها دون أربعين من الغنم زكاة. ونحن نقول به <sup>(٢)</sup> في صح ما ذكرتم. فالمراد به في حال الانفراد بدليـمـل ما ذكرناه، فيكون جمعا بين الأخبار .

وقيل : المراد بالمرء بالآلف واللام الجنس فكأنه قال : \* ليس على الناس فيها دون أربعين شيئا <sup>(٣)</sup> وهذا ما لا يسوغ قوله في اللغة .

والجواب : ما ذكرناه أولا <sup>(٤)</sup> .

واحتج <sup>(٥)</sup> : بأن الزكاة إنما تجب لافناء الفقراء، بهواسة الأضيـاف ومن له شاة واحدة أو شاتان فقير، يحتاج الى الافناء، بما يأخذ من الزكاة، فلا يليق بالحكمة أن نوجب عليه الافناء لغيره، وهو محتاج الى الاستغناء بالأخذ، بل اسقاط ذلك عنه. ليستغني بماله أولى . ولهذا قلنا فبين عليه دين <sup>(٦)</sup>، لا تجب عليه الزكاة لأنه يحتاج الى أخذها <sup>(٧)</sup> .

- 
- (١) تقدم مثل هذا الحديث كثيرا وهو الذي حدد انصبة الغنم . وعند الدارقطني (١١٧/٢) عن ابن شهاب أن سالم بن عبدالله بن عمر، وعبد الله بن عمر، اطلعا على نسخة كتاب رسول الله، في الصدقة وقال : " ... ولا يؤخذ من الغنم صدقة حتى تبلغ أربعين شاة " .
- (٢) وقد صح الحديث حيث رواه البخاري وقد تقدم .
- (٣) انظر بدائع الصنائع : (٨٦٩/٢) .
- (٤) أي يراد من هذا الحديث في حالة الانفراد. أي اذا كانت سائمة الرجل أقل من أربعين، فلا زكاة عليه ، اما اذا كان مختلطا مع غيره، فعليه الزكاة ، وان كانت أقل من ذلك للأحاديث المخصصة .
- (٥) انظر بدائع الصنائع : (٨٧٠/٢) .
- (٦) تكررت جملة : \* بأن الزكاة مرتين فحذفت أحدها .
- (٧) قال في البدائع : (٨١٧/٢) ومنها - أي شروط الزكاة - أن لا يكون عليه دين مطالب به من جهة العباد عندنا . فإن كان، فإنه يمنع وجوب الزكاة بقدره، حالا كان أو مؤجلا .

(١)  
قلنا : هذا اعتماد على أن من يجوز له الأخذ لا يجب عليه  
الاعطاء . وليس ذلك بصحيح ، فإنه لا خلاف بيننا أنه يجوز للانسان أخذ  
العشر ويجب عليه ( ٣٣٩ - ١ ) العشر ، وكذلك تجب عليه الكفارة ، وان جاز  
له أخذ الكفارة ، وكذلك العامل ، وابن السبيل ، ومن يقاتل فسي  
سبيل الله ، يجوز لهم الأخذ من الزكاة وتجب عليهم الزكاة ، فلا يقتنع  
في سألتنسأ مثل ذلك . فأما الدين فليس العلة فيه عندنا ما ذكرتم ،  
وانا هناك ملكه عليه ناقص لأنه ينتزع من يده ، ويحجر عليه ، في التبرعات .  
فهو كذلك المكاتب .

(٢)  
واحتج : بأن الزكاة عبادة تتعلق وجوبها بوجود المال فلم  
يكن للخلطة تأثير في ايجابها أصله الحج والزكاة اذا كان خليطاً  
نمياً أو مكتوباً .

قلنا : لا نسلم أن وجوب الحج يتعلق بوجود مال ، وانا يتعلق  
بالاستطاعة ، ولهذا المكي لا يعتبر في وجوب الحج في حقه وجود  
مال فأما الآفاقي<sup>(٣)</sup> فيضم مال شريكه اليه ، لا يستطيع الحج ، لأن الاستطاعة  
وجود الزاد والراحلة ، وأن يملك نصف زاد ونصف راحلة ، ويخلطه مع مسن<sup>(٤)</sup>

(١)

(٢) انظر المبسوط : ( ١٥٤ / ٢ ) .

(٣) قال المطرزي في المغرب : ( ٤١ / ١ ) ، وقولهم ورد آفاقي مكة يعنون بسـه  
من هو خارج الواقيت والصواب أفقي .

وقال الجوهري : " الآفاق : النواحي ، ورجل أفقي بفتح الهزة والفاء  
اذا كان من آفاق الأرض ، وبعضهم يقول أفقي بضمها " الصحاح : ( ٤ /  
١٤٤٦ ) ، وأما النسبة الى الآفاق بآفاقي كما نسب المصنف فهو خطأ  
وأنكره اللغويون . انظر : اللسان ( ٥ / ١٠ ) .

(٤) هكذا في المخطوطة ، والأصوب عندى زيادة أما من ، ويكون الكلام " وأما مسن

يملك مثل المال لا يصير مستطيعا، فكل واحد منهما عاجز، بخلاف الزكاة، فإن مواساة كل واحد، بجزء من الشاة، يمكنه ويستطيعه، إذ نسي مقابلته بالخلطة، خفة المؤونة، وكثرة النماء، لأنه لا تأثير للخلطة في الحال بحال. ولا تأثير في الزكاة، إذا كان لأحدهما أربعون، وللآخر أحد (١) وثمانون فهذا فرقنا بينهما .

فأما المكاتب والذي ظمنا من أهل الزكاة فغلطتهما كلا غلطة لأن مالهما لا يتعلق به الزكاة . ولهذا لو انفرد نصاب أحدهما عن نصاب الآخر (٢) تعلق بماله الزكاة . وقد تقدم الكلام عليهما، ولأن الحج لا يزيد بزيادة المال ولا ينتقض بخلاف الزكاة .

(٣)  
واحتج : بأن النصاب أحد سببي الزكاة كالحول، ثم بالغلطية لا يتم حول ( ٣٣٩ - ب ) أحدهما بحول، الآخر كذلك في النصاب .

قلنا : أولا الحول ليس سببا في إيجاب الزكاة ، وإنما هو شرط . والسبب هو النصاب، ثم ليس في تكميل حول أحدهما، لحول الآخر، إلا ضرر وتثقيب، وليس كذلك في تكميل مال أحدهما، بمال الآخر، فإنه يحصل به النفع والارتفاق على ما تقدم بيانه، فلهذا جاز أن يتعلق به وجوب

---

يملك نصف زاد " وحذف أن ، ويكون قوله " لا يصير مستطيعا " خبر أن .  
(١) الألف ليس، في المخطوطة ، والسياق يقتضيها وميزها شاة . ومعلوم أن واحدا واثنتين يوافقان ميزهما ولا يخالفانه .

(٢) ( ما ) ليست في المخطوطة والزيادة يقتضيها السياق .

(٣) هذا الاعتراض لم أعثر عليه .

الزكاة . ! ترى أن ما سقي بالسبح<sup>(١)</sup> يجب فيه العشر<sup>(٢)</sup> للارتفاق  
وقلة المؤونة فلو سقي بالنواضح<sup>(٣)</sup> وجب نصف العشر ، ثم ان تصور فسي  
ضم الحول الى الحول نوع نفع .

قلنا : فيه كسالتنا . ثم المعتمد فيه هذا الخبر فلا يقبل فسي  
مقابلته قياس . والله أعلم بالصواب .

..

..

..

---

(١) السبح : هو كما فسره أبو عبيد في الغريب : ( ٦٩/١ - ٧٠ ) بقوله :  
السبح الماء الجارى ، مثل الخيل ، يسى سيحا لأنه يسبح في الأرض ، أى يجرى  
وانظر النهاية : ( ٤٣٢/٢ و ٤٣٣ ) .

(٢) لقوله صلى الله عليه وسلم " فيما سقت السماء والعيون ، أو كان عثريا العشر ،  
وما سقي بالنضح نصف العشر " . رواه البخارى مع الفتح : ( ٣٤٧/٣ ) واللفظ  
له ، وأبو داود : ( ٢٥٢/٢ ) ، والترمذى : ( ٢٢/٣ ) .

والعثرى : بفتح العين والثاء وكسر الراء : هو من النخيل الذى يشرب  
بعروقه من ماء المطر ، وقيل هو العذى ، وقيل ما يسقى سيحا . والأول أشهر  
النهاية : ( ١٨٢/١ ) ، وانظر الفائق : ( ٣٩٤/٢ ) .

(٣) النواضح تقدم تفسيرها في صحيفة رقم ( ٩٩ ) من هذه الرسالة .

**مسألة :** نقصان النصاب في بعض الحول، يمنع وجوب الزكاة في مال التجارة،

(١٢)

وغيرها<sup>(١)</sup>، نص عليه في رواية حنبل، فقال : لو اشتراه بمائة يوم اشتراه  
لم تجب الزكاة . وإنما تجب الزكاة على قيمته، يوم يساوى مائتين،  
إلى أن يحول الحول عليه ، وبه قال مالك<sup>(٢)</sup> . وقال أبو حنيفة<sup>(٣)</sup> : إذا كمل  
النصاب في طرفي الحول، لم يقطعه نقصانه<sup>(٤)</sup>، في وسطه في الأموال  
كلها . وقال الشافعي<sup>(٥)</sup> في غير عروض التجارة كقولنا . وفي عروض التجارة،  
إذا اشتراها بدون النصاب، فبلغت عند آخر الحول من يوم الشراء،

(١) انظر الهداية : (٦٤/١) ، والكافي : (٢٨٣/١) ، والمغنى :

(٦٤٩/٢) ، والمحرم : (٢١٨/١) .

(٢) انظر الكافي المالكى : (٢٨٤/١) ، والمنتقى : (١٠٠/٢) ، وحاشية

العدوى : (٤١٧/١) .

(٣) انظر تحفة الفقهاء : (٤٢٤/١) ، وبدائع الصنائع : (٨٣٩/٢) ، والهداية

مع فتح القدير : (٢٢٠/٢) ، والبحر الرائق : (٢٤٧/٢) ، والـ

المختار مع شرحه رد المحتار : (٣٠٢/٢) . وقال زفر : كمال النصاب

من أول الحول إلى آخره، شرط وجوب الزكاة . البدائع : (٨٣٩/٢) ،

وفتح القدير : (٢٢١/٢) .

(٤) في المخطوطة لم يقطعه والتصحيح من البدائع وغيره . من كتب الحنفية .

(٥) انظر الأم (٤٩/٢ - ٥٠) ، والمهذب : (١٩٥/١) ، والمجموع : (٣٠٧/٥)

ونص النووي بقوله : وافقت نصوص الشافعي، والأصحاب (على أن بقى

الماشية في ملكه، حولاً كاملاً، شرط الزكاة، ولو زال الملك في لحظة من

الحول ثم عاد ، انقطع الحول ) . هذا في مسألة غير عروض التجارة .

وانظر المهذب : (٢١٧/١) ، والمجموع : (١١/٦) ، وقال أي النووي :

الصحيح عند جميع الأصحاب، وهو نصه في الأم : أنه يعتبر في آخر الحول

فقط وهذا القول هو الراجح من المذهب .



قيمتها نصاباً، لزمه الزكاة، وإن كانت القيمة ناقصة في أكثر الحول  
وكذلك إن اشتراها بنصاب، بنى على حول الثمن، وزكى عند آخر  
الحول، وإن نقصت عن نصاب في أثناءه<sup>(١)</sup>، فيعتبر وجود النصاب نفسي  
آخر الحول<sup>(٢)</sup>، وله قول آخر كقولنا .

دليلنا : قول النبي صلى الله عليه - \* لا زكاة في مال حتى  
يحول عليه الحول<sup>(٣)</sup> وما نقص من النصاب ما حال عليه الحول .

لأن قيل : حوّل الحول، عبارة عن آخره<sup>(٤)</sup> ، فقد تقدم جوابه  
في مسألة الستفاد<sup>(٥)</sup> .

(١) في المخطوطة ( أثناء ) بدون الضمير، والزيادة لأن السياق يقتضيها .

(٢) انظر المجموع : ( ١٢ / ٦ ) ، حيث قال : في جميع الحول من أوله إلى  
آخره ، ومتى نقص النصاب في لحظة منه انقطع الحول، قياساً على زكاة  
الماشية والنقد .

وهناك قول ثالث : وهو أنه يعتبر النصاب في أول الحول، وآخره  
دون ما بينهما .

وأنكر النووي، الثاني، والثالث، أن يكونا قولين ، وإنما هما وجهان .  
وقال : وسأها امام الحرمين ، والغزالي أقوالاً . والصحيح المشهور  
أنه أوجه ، لكن الصحيح منها مضمون ، والآخران مخرجان .  
المجموع : ( ١١ / ٦ ) ، ويريد بالأوجه : أقوال أصحابه ، ومن تذهب بمذهب  
الشافعي ، وفرع على أصوله .

(٣) تقدم تخرجه في صحيفة رقم ( ٢٢١ ، ٢١٤ ، ١٥٢ ) ، والكلام في سنده صر  
مفصلاً في صحيفة ( ٢١٤ ) ، وانظر : الملتخيم الحبير : ( ١٥٦ / ٢ ) ، وأروا  
الخليل : ( ٢٥٤ / ٣ ) .

(٤) انظر البسوط : ( ١٦٥ / ٢ ) ، حيث يقول : "حوّل الحول عبارة عن آخر  
جزء منه . . ."

(٥) انظر صحيفة رقم ( ٢١٦ ) من هذه الرسالة .

(١) لأن قيل : فقد حال الحول على بقية النصاب، فوجبت فيه الزكاة بحكم الظاهر .

قيل : إذا ثبت أن الناقص لا زكاة فيه، فما بقي دون النصاب، فلا زكاة فيه بالاجماع ، ومن المعنى : أن النصاب أحد شرطي الزكاة، فنقصانه يؤثر في وجوبها . ( ٣٤٠ - أ ) أصله الحول . يؤكد أنه نقصان الحول، يمنع الوجوب، لنقصان كمال النماء، فلأن يمنع نقصان المقدار أخا في أولي . لأنه أصل للنماء . وقد قالوا : لو وجد نفسي ملكه أربعون شاه<sup>١</sup>، ثم تآوت منها تسع وثلاثون<sup>(٢)</sup>، ثم استفاد في آخر الحول، وقد بقي يوم ويومان، تسعاً<sup>(٢)</sup> وثلاثين ، وتم الحول لزمه الزكاة ولم يوجد نماء أصلاً . فكان يمنع الوجوب أحرى .

لهذا آخر : أنه نصاب، نقص في بعض الحول، فقطع حكم الحول . أصله إذا نقص في آخره .

(٣) فإن قيل : النصاب يعتبر في آخر الحول لأنه حالة . وجوب الزكاة، فيحتاج إليه، ليصير غنياً، فيصير من أهل الوجوب عليه . كما يحتاج إليه في أول الحول، ليصير غنياً به، لانعقاد الحول عليه ، فأما الحال المتخللة بين ذلك، فلا اعتبار بها . لأنه ليست حالة انعقاد، ولا حالة وجوب ، فصار ذلك بمثابة ما لو قال لعبده : إذا دخلت الدار فأنت

- 
- (١) انظر معنى هذا الاعتراض في بدائع الصنائع : ( ٨٣٩/٢ ) .
- (٢) في المخطوطة " تسعة وثلاثون " وهو خطأ، لأن السيز مؤنث، فوجب التذكير، وإن لم يذكر، فهو مفهوم من سياق الكلام، ومقتضاه .
- (٣) انظر هذا المعنى في بدائع الصنائع : ( ٨٣٩/٢ ) ، والهداية مع فتح القدير : ( ٢٢٠/٢ - ٢٢١ ) .

حر، ثم أعه، ثم اشتراه، ودخل عتق عليه، لأنه اعتبرنا بملكه ملكه حين اليقين، للانعقاد، وحين الدخول، لأنها حالة الإيقاع. ولم نعتبر ملكه في الحال المتخللة بينهما، وكذلك الحكم في الطلاق<sup>(٢)</sup>، وكذلك لو ضارب انساناً على ألف درهم، ثم نقص الألف مائتين، دفعها السي<sup>(٣)</sup> حين المقاسمة، لم تبطل المضاربة على الألف، لأنها حال الانعقاد وحال المقاسمة موجودة، فنقصانها في أثناء ذلك، لا يضر. كذلك فسي سألتنا، هذا عدتهم.

والجواب : أنه لو صح، ما ذكره، لوجب، إذا تلف جميع النصاب في أثناء الحول، ثم استفاد عوضه، وتم الحول، أن لا<sup>(٤)</sup> يؤثر كالمسائل التي

(١) أي على اعتبار أن المالك قال لعبد: والله إذا دخلت ... فالقسم مفهيم من الكلام، وإن لم يصرح به.

(٢) أي إذا قال : إن دخلت الدار، فأنت طالق، ثم طلقها وراجع، ودخلت الدار، فإنها تطلق، لأن الطلاق مترتب على الدخول، فسقط تحقق وقع الطلاق.

(٣) دفعها أي مضى فيها واستمر إلى حين المقاسمة : قال الزمخشري في أساس البلاغة : (١٩٠)، واندفع في الأمر : مضى فيه . وقال ابن منظور في اللسان : (٨٩/٨)، والاندفاع : الضي في الأمر، وانظر : تاج المروس : (٥٥٨/٢٠).

(٤) لكن الحنفية : قالوا كما في بدائع الصنائع : (٨٣٧/٢) : (٠٠٠) فهلاك النصاب في خلال الحول، يقطع حكم الحول، حتى لو استفاد في ذلك الحول نصيباً يستأنف له الحول . ثم استدل بحديث " لا زكاة فسي مال ... " ثم قال : والهالك ما حال عليه الحول . مع العلم أنهم قالوا : بأن الاستفاد، إذا كان من جنس الأصل، يضم إلى الأصل . وحوله حصول الأصل . انظر : المبسوط : (١٦٤/٢)، وبدائع الصنائع : (٨٣٤/٢) . وإن لم يكن ناتجاً عن الأصل كالارث والهبه .

استشهد بها فان السك يعدم في العتق، والطلاق، رأساً. فلا يؤثر  
لأنه غير محتاج اليه، وقد شرطوا ابقاء جزء من النصاب .<sup>(١)</sup>

جواب آخر : أنا لا نسلم، أنه لا حاجة به، الى النصاب  
في أثناء الحول. فلنا قدما أنه أصل للنساء، ومنه يحصل. فلذا عدم،  
زال احتمال المال، للمواساة. فكان اعتبار الكمال فيه أولى. من  
اعتباره في يوم آخر الحول ( ٣٤٠ - ب ) ويفارق المضاربة فإنها  
ليست من باب الزكاة. بسبيل . فإن الشرع لم يقدر المضاربة بعدد،  
ولا حصرها بأمد<sup>(٢)</sup>. فنقول اذا اختلف، ذلك يطل . وفي سالتنا  
على الزكاة بأمد فاذا اختلف زال الحكم . ولأن المضاربة معقودة  
على الربح، والمضارب كالوكيل، بجزء من الربح، ان وجد والمال على  
ملك صاحبه ناقصا وتاما . فأما الزكاة فبناها على موساة الفقراء  
من مال، عولي، نامي، ليحتل الموساة . فاذا نقص، خرج من احتمال  
الموساة بعدم فيه النساء. فسقطت عنه الموساة .

واحتج الخصم بما تقدم . وقد مضى جوابه .

واحتج<sup>(٣)</sup> بأنه نصاب تام، في طرفي الحول، مع بقاء ما تعلق  
به حكم الحول، فوجبت فيه الزكاة. كما لو لم ينقص .

والجواب : أنا لا نسلم، أن ما تعلق به حكم الحول، باقسي

(١) انظر بدائع الصنائع : ( ٨٣٩ / ٢ ) ، وفتح القدير : ( ٢٢١ / ٢ ) وحاشية

ابن عابدين : ( ٣٠٢ / ٢ ) .

(٢) قوله : " فان الشرع لم يقدر المضاربة، بعدد ولا حصرها بأمد . . . " يريد بالعدد . النصاب . وبالأمد ، الحول ، وهذان الأمران من شروط الزكاة .

(٣) انظر بدائع الصنائع : ( ٨٣٩ / ٢ ) ، والهداية مع شرحه فتح القدير : ( ٢ / ٢٢٠ ) . والدر المختار مع شرحه حاشية ابن عابدين : ( ٣٠٢ / ٢ ) .

لأن حكم الحول، تعلق بنصاب كامل. فإن قالوا: يجوز ما تعلق به حكم الحول، لم يصح في الأصل. فيجب إسقاطه، وإذا سقط بطول، بما لو شك النصاب في وسط الحول. والمعنى<sup>(١)</sup> في الأصل: أنه لم يخل شرط الزكاة، أو لم ينقص النصاب. وما هنا نقص، واختل، فأشبهه<sup>(٢)</sup> إذا وجد ذلك في آخره. أو نقول في الأصل: ما اختل النصاب بخلاف سألنا. والنصاب، والحول اعتبرهما الشرع، لتحصيل الارتفاق والنماء.

<sup>(٣)</sup> واحتج: بأن الزكاة، تتعلق بمقدار، وصفة، وهي السوم ثم الإخلال بالصفة في بعض الحول وهو أن يعلفها أيما لا يقطع حكم الحول فكذلك الإخلال بالمقدار.

والجواب: أن السوم حجتنا، فإن عندكم، لو انقطع في أثناء الحول، لم تجب الزكاة عندكم، فأما على قولنا، فنقول بأنها مع ذلك تتعلق بحول أيضا ونقصانه يؤثر في الإسقاط فبطل قولهم على أنه إن طفها، بنية قطعها عن السوم، وجعلها، حلوفة، أو عاملة، فإن الزكاة

(١) يريد بقوله: " والمعنى في الأصل أي المعنى في المقيس عليه، وهو النصاب، الذي لم ينقص في طرفي الحول. بدليل قوله، كما لو لم ينقص. أي كما لو لم ينقص النصاب. "

(٢) قاس المؤلف هنا: نقصان النصاب في بعض الحول، على نقصانه آخر الحول، والجامع بينهما: هو منع الزكاة في الاثنين.

(٣) انظر بدائع الصنائع: (٨٣٩/٢)، وفتح القدير: (٢٢١/٢)، وحاشية ابن عابدين: (٣٠٢/٢).

(٤) انظر بدائع الصنائع: (٨٣٧/٢)، والمراد: انقطاع السوم في أثناء الحول.

(١) تسقط على ظاهر قوله . في رواية الأثرم ، الزكاة في السوائم ، وقوله في رواية إبراهيم بن الحارث ، لا يكون في العوامل زكاة ، ولا يكون إلا في السائمة . والقصد معتبر في ( ٣٤١ - أ ) السوم ، ولهذا لو شردت عوامله ، فرعت في الصحراء ، حولا ، لا تجب عليه الزكاة ، لعدم قصده للسوم . وما روى عنه ، أنه قال : إذا ساءها ، أكثر ما استعملها ، فعليه فيها الصدقة . محمول عليه إذا لم ينو قطعها ، عن السوم . بل ركنها ، يوما ، لحاجة أو غفها يوما ، لقلعة العلف . وذلك لا يزيل عنها اسم السوم . على أنه لو سلم . فترك السوم ، يستوى فيه آخر الحول ، ووسطه . ولأن ترك السوم أخف . ولهذا عند مالك لا يسقط الزكاة ، بخلاف نقصان النصاب . فإنه إخلال بركن الزكاة . فلهذا أثر (٤) . ولأن السوم صفة . والمقدار أصل . وفرق بينهما : ألا ترى أنه لو كان

(١) أي أحمد بن حنبل . وانظر صحيفة رقم (٩٦ و ٩٥) من هذه الرسالة . والفرق بين روايتهما أن الأثرم روى أن الزكاة في السوائم ، وسكت عن غيرها فيفهم أنها لا زكاة فيها ، لكن إبراهيم بن روايته عن أحمد ، نص على العوامل ليس فيها زكاة ، وأن السائمة فيها زكاة .

(٢) انظر مسائل الإمام أحمد ، رواية ابنه عبدالله ( ١٧٥ ) ، وذلك أنه سئل عن الأبل ، يستعملها الرجل نصف السنة ، ويسبيها نصف السنة ، فقال : " إذا سبيها أكثر ما يستعملها ففيها الصدقة " . وسأله برواية ابنه صالح مر ( ٨ ) من المخطوطة .

(٣) تقدم بيان قول مالك ، في هذه المسألة في صحيفة رقم ( ٩٧ ) من هذه الرسالة . وانظر موطأ مالك : ( ٢٦٢ / ١ ) ، والكاظمي : ( ٣١٢ / ١ ) ، والمنتقى : ( ١٣٦ / ١ ) .

(٤) أي أثر نقصان النصاب في الزكاة ، ومنع وجوبها ، لاختلاله في أثناء الحول .

(١)

عنده أربعون شاة، أحد عشر شهرا فتوالت تسعا وثلاثين سخلصة .  
ثم تماوتت الأمهات، الا شاة واحدة . وتم الحول، لم تسقط الزكاة .  
ولو ماتت شاة واحدة، وبقي تسع وثلاثون، وتم الحول . سقطت الزكاة<sup>(٢)</sup>  
لأن هاهنا نقص النصاب، وفي الأول نقصت الصفة ، وهذه الصفة  
مؤثرة في إسقاط الزكاة . فإن الزكاة لا تجب في الصغار على  
مذهب أبي حنيفة ورواية لنا . كالأستعمال والأغلاف سواء .<sup>(٣)</sup>

(٤)

واستخرج بأننا اتفقنا : أنه يجوز تعجيل الزكاة، فينقص النصاب  
هذه الشاة، فلو كان نقصان النصاب، يخل بالوجوب، لافضى إلى إسقاط  
وجوب الزكاة ، فان قلتم نقصان التعجيل، لا عبرة به . كما في آخر  
الحول ، لم نسلم، فانه متى لم يستفد ما تم به النصاب، في آخر<sup>(٥)</sup>  
الحول . لم تجب الزكاة .

قلنا : القياس : أن الزكاة لا تجب اذا نقص القدر المعجل ،  
لكن الشرع رخص في التعجيل تحكما<sup>(٦)</sup> ، وجعل الأخوذ زكاة . ولم يفرق

(١) في المخطوطة تسعة بتأنيث المصدر .

(٢) في المخطوطة كسابقه " بقيت تسعة " .

(٣) انظر صحيفة رقم ( ١١٨ ) من هذه الرسالة ، ففيها قول أبي حنيفة  
وفيها الرواية الثانية عند الحنابلة ، مع العلم بأن رواية الحنابلة ، الست  
أشار إليها المصنف ، رواية مرجوحة . وقد بينا ذلك في الصفحة المذكورة .

(٤) هذا الاعتراض ، لم استطع العثور عليه .

(٥) ( ما ) هنا موصولة ، بمعنى الذي ، وما بعدها صلة الموصول .

(٦) هكذا في الأصل : " تحكما " ، ولعل الصواب حكما بدلا من تحكما . أو تكون  
" تحكما " صحيحة ، ويكون المعنى : أى حكم الشرع هكذا خلافا للقياس ،  
أى الشرع هو الذى يتحكم .

(١) بين أن المالح، والمال ناقص، أو تام ، ولأن المعجل، باقى طلى  
حكم ملك المالك ، وإن كان قد دفعه الى الفقير، كما أن التركة  
باقية، طلى حكم ملك الميت، وإن كانت قد انتقلت الى الوارث . ثم  
النساء هناك لم يخل ونفى سألنا اختل باختلال معظم النصاب  
والله أعلم بالصواب .

فصل : وفيما ذكرنا، دليل على الشافعي، ونخصه بأنه نقص  
المقدار الذى تتعلق به الزكاة ونريد به القيمة فسقطت ( ٣٤١ - ب ) الزكاة .  
أصله نقصان نصاب الناض والمواشي .

(٣) فإن قيل : المعنى، الأصل أن الزكاة، تجب في عينه، فلا يشق  
عليه معرفة نقصان العين، في كل وقت، بخلاف التجارة، فإن الزكاة تجب  
في قيمتها، وتقويمها في كل يوم، يشق ويخلق المتاع ، فلهذا لم يعتبر .  
(٤)

(١) أى المال المعجل . فإن المالك يحسبه من زكاة العام المقبل، وطى هذا  
لا يلزم المالك، زكاة للعام المقبل ان كان عجل الزكاة كلها ، وإن لم  
يخرجها كلها، فعليه اخراج ما تبقى من الزكاة .

(٢) أى في مسألة تعجيل الزكاة .

(٣) انظر المذهب : ( ٢١٧ / ١ ) ، والمجموع : ( ١١ / ٦ - ١٢ ) ، وكفاية  
الاخيار في حل غاية الاختصار : ( ١٨٩ / ١ - ١٩٠ ) ، وقيوبي ومصرية :  
( ٢٨ / ١ ) .

(٤) يخلق الساج : أى يلى المتاع . قال ابن فارس في المعجم : ( ٢١٤ / ٢ )  
أخلق الشيء ، وخلق اذا بلى ، وأخلقه أنا : أهلكته . وقال الجوهري  
في الصحاح : وقد خلق الثوب بالضم ، خلوة أى بلى . وأخلق الثوب  
مثله : ( ١٤٧٢ / ٤ ) ، وانظر لسان العرب : ( ٨٨ / ١٠ ) ، وهذا المعنى  
هو المناسب لتفسير كلمة يخلق هنا ، ولها معان كثيرة . انظر معجم



قيماً : لا فرق بينهما، فإن السائبة، تكون في الرعي مع الرعاة،  
وتكثر فتوات وتماوت، فيشق عليه، معرفة عددها، في كل يوم. كما يشق  
معرفة النيمة. ثم المبروض، إذا عرفت قيمتها، في أول الحول، وتركت  
لتزيد قيمتها، لم يشق على التجار، معرفة زيادة السوق، وقتها ونقصانه.  
لو أرادوا في كل يوم فكيف أن السوق، ربما زادت وتغيرت في السنة،  
مرة، أو مرتين، أو ثلاثاً. فلا يشق معرفة ذلك على أحد. ثم كان  
يجب أن تعتبروا، ما يشق من ذلك، في أول الحول، ووسطه، وآخره.  
وعندكم لا يعتبر إلا في آخر الحول، فقط. (١)

فإن قيل : طريق نقصان الأعيان، متيقن. لأنه مشاهد، وطريق  
نقصان القيمة، مظنون، لأنه يقف على التقويم فاطرح. (٢)

قلنا : فيجب أن لا يعتبر التقويم، في آخر الحول، لم ذكرت  
على أن النقصان، إذا كان أكثر القيمة، متيقن. وعندكم لا يؤثر. ثم إن التقويم  
كالتيقن في الحكم. بدليل التقويم في القطع، وأرش الجنایات، وقسم  
التلفات. (٣)

- 
- مقاييس اللغة : (٢١٣/٢ - ٢١٤) ، وسجل اللغة : (٣٠١/١) ، والصاح  
(١٤٧٠/٤) ، واللسان : (٨٦/١٠ - ٨٧)  
(١) هذا القول : هو الصحيح الراجح عند الشافعية، ولا ظم وجهان فسير  
هذا . وقد مرّ بيانها في صحيفة رقم (٣١٧ و ٣١٨) .  
(٢) انظر المذهب : (٢١٧/١) ، والمجموع : (١١/٦ - ١٢) .  
(٣) يريد المؤلف : أن من سرق شيئاً، تساوى قيمته ربع دينار فأكثر، تقطع  
يده. وإن لم يكن سرق ربع دينار ، وإنما سرق شيئاً يقوّم بربع دينار، كما  
أن أرش الجنایات، وقيم التلغات، تقوم هكذا وكذا. فيصبح تقويم ما سرق  
والأرش ، وقيم التلغات كالتيقن المحسوس .

لأن قيل : الزكاة، تتعلق في الأصل، بعين المال <sup>(١)</sup> ، وقد فقدت أكثر العين، فهذا سقطت. وفي مسائلنا، تتعلق بالقيمة. وهي باقية، فـ <sup>(٢)</sup> في جميع الحول .

قيل : لا فرق بينهما. فإنها تتعلق بالقيمة التي تبلغ نصابا . وقد فقدت في أكثر الحول. كما فقدت العين، التي تبلغ النصاب. والله أعلم بالصواب .

..

..

..

---

(١) قول المصنف : الزكاة تتعلق في الأصل، بعين المال : المراد أن الزكاة في الأصل، المقيمين عليه ( الناض والمواشي )، تتعلق بعينه ، ونفسي المسألة المقيمة، تتعلق الزكاة بالقيمة .

(٢) قال في المذهب : ( ٢١٧/١ ) : ( ... لأن نصاب زكاة التجارة، يتعلق بالقيمة ... ) . وانظر المجموع : ( ١١/٦ ) .

**سأله :** اذا ملك نصابا، جاز تمجيل زكاته، قبل حؤول الحول. نص عليه فسي (١)  
(١٣) رواية الأثرم وعبد الله ، وأبي الحارث (٢) لا بأس بتمجيل الزكاة، قبل محلها  
على حديث العباس. وه قال أبو حنيفة (٣)، والشافعي (٤) ، وقال مالك (٥)  
وداود (٦) : لا يجوز تمجيلها .

لنا : ما روى أحمد ، بإسناده عن علي : أن العباس سأل

- 
- (١) انظر مسائل الامام أحمد، رواية ابنه صالح ص (٢ ، ٢٤ ، ١٨٣) ونصه :  
وسأله عن تسجيل الزكاة فقال : لا بأس اذا وجد لها موصفا . وفسي  
ص (١٦٦) قال : ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لعمر : أما علمت أنا  
أخذنا منه زكاة العام، عام أول . ومسائل اسحاق بن منصور الكوسج  
ص (١١٤) ، ثم انظر من الكتب المطبوعة مسائل الامام أحمد، رواية اسحاق  
ابن ابراهيم بن هانئ : (١١٢/١) ومسائله، رواية ابنه عبد الله (١٥٢، ١٥٣)  
ومسائل الامام أحمد، رواية أبي داود (٨٤) ، ومختصر الخرقى : (٣٥) ،  
والهداية : (٧٧/١ - ٧٨) ، والمفنى : (٦٢٩/٢ - ٦٣٠) وغيرها من كتب  
الحنابلة .
- (٢) انظر كتاب الروايتين والوجهين : (٢٣٢/١ - ٢٣٣) .
- (٣) انظر مختصر الطحاوى : (٤٥) ، والكتاب مع شرحه اللباب : (١٤٦/١) ، والمبسوط  
(١٧٦/٢ - ١٧٧) .
- والهداية مع فتح القدير : (٢٠٦/٢) ، وحاشية ابن عابدين : (٢٩٣/٢) .
- (٤) انظر الأم : (٢٢/٢) ، والمهذب : (٢٢٥/٢) ، وحلية العلماء : (١١٣/٣) ،  
والمجموع : (٨٧/١) ، وقلوبي وعمره : (٤٤/٢) .
- (٥) انظر المدونة الكبرى : (٢٨٤/١ - ٢٨٥) ، والتسديد : (٥٩/٤ - ٦٠) والكافي  
(٣٠٣/١) .
- (٦) انظر المحلي : (١٢٤/٦ - ١٢٥) .

(١)

رسول الله - صلى الله عليه - في تعجيل الزكاة، فرخص له في ذلك،  
وفي لفظ في تعجيل صدقته، (٣٤٢ - أ) قبل أن تحل، فرخص لـ  
في ذلك . أخرجه أبو داود ، وابن خزيمة ، والترمذي ، وابن أبي  
حاتم ، وروى بإسناده عن أبي هريرة أن النبي - صلى الله عليه وسلم  
بعث عمر صدقة، فشكاها العباس إلى النبي - صلى الله عليه - فقال  
" يا ابن الخطاب: أما علمت أن الم صنو الأب،<sup>(٢)</sup> وأنا قد استلفنا  
زكاة العباس عام أول<sup>(٣)</sup> " وفي لفظ آخر " وأما العباس، فهي علي، ومثلها

(١) ولفظ أحمد هو: عن علي، أن العباس بن عبد المطلب، سأل النبي - صلى الله  
عليه وسلم - في تعجيل صدقته قبل أن تحل فرخص له في ذلك: (١٠٤/١)،  
ورواه أبو داود: (٢٧٥/٢ - ٢٧٦)، وابن خزيمة عن أبي هريرة: (٤٨/٤)،  
ولفظ ابن خزيمة، غير هذا اللفظ. وسيورده المصنف بعد قليل . والترمذي: (٣ /  
٥٤)، بلفظ أحمد وأبي داود ، وابن ماجه: (٥٧٢/١)، وفي رواية هذا  
الحديث عدة ابن خزيمة - حجة بن عدي، متكلم فيه، وسيأتي الكلام عنه عند  
ذكر المؤلف له، والنسائي: (٢٤/٥) عن أبي هريرة بلفظ: " فهي عليه  
صدقة ومثلها معها " .

(٢) المنسو: بكسر الصاد وسكون النون: المثل والمعنى أن أصل العباس، وأصل  
أبي واحد، وهو مثل أبي، أو مثلي . وأصل المنسو: أن تطلع نخلتان من  
عرق واحد . النهاية: (٥٧/٣)، وانظر غريب أبي عبيد: (١٥/٢)، والقائس  
(٣١٢/٢) .

(٣) ولفظ أحمد عن أبي هريرة: (٣٢٢/٢)، من حديث إرسال عمر، طي الصدقة:  
" ... وأما العباس فهي علي ومثلها " ثم قال: أما علمت أن عم الرجل منسو  
أبيه " وعند الدارقطني " أنا قد أخذنا من العباس، صدقة العام الأول " (١٢٣/٢)  
والحديث مرسل، وقد تكلم فيه الدارقطني .

والحديث لا تخلو طريقه من مقال . انظر التلخيص الحبير: (١٦٢-١٦٣)،

معها<sup>(١)</sup> . أخرج هذا اللفظ البخاري، وسلم في صحيحهما .  
 قيل<sup>(٢)</sup> : هذا الخبر، يرويه حجة<sup>(٣)</sup> بن عدي، عن علي ، وقال  
 الأثرم : ذكر لأحمد، حديث حجة فضعه .

قيل : أحمد صححه، في رواية إبراهيم بن الحارث . وقد سئل  
 إلى أي شيء تذهب، في تعجيل الصدقة ، فقال : طس حديث

---

= وأروا الغليل : (٣٤٦/٣ - ٣٤٧ - ٣٤٨) .

والحديث المتكلم فيه، هو تعجيل الصدقة، لأن لفظ التعجيل، لم ترد في  
 الصحيحين .

(١) البخاري مع الفتح : (٣٣١/٣) بلفظ " فهي عليه " ، وسلم : (٦٧٦/٢) ،  
 وكذلك أبو داود : (٣٧٥/٢) وفيهم .

(٢) انظر المحلي : (١٢٧/٦) .

(٣) حجة بن عدي الكندي الكوفي ، وحجة بضم الحاء المهلطة ، وفتح الجيم  
 المعجمة من تحت وتشديد اليا المعجمة بنقطتين من تحت . قال في  
 يحيى بن معين : ليس بشيء . انظر كتاب من كلام أبي زكريا : (١١١ -  
 ١١٢) برقم (٣٥٨) ، وقال فيه المجلي في كتابه تاريخ الثقات : (١١٠) :  
 كوفي، تابعي، ثقة ، وقال ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل : (٣١٤/٣)  
 شيخ، لا يحتج بحديثه . شبيهه بالمجهول ، وقال ابن سعد في الطبقات  
 (٢٢٥/٦) ، وكان معروفًا وليس بذلك ، وقال الذهبي في الميزان : صدوق  
 ان شاء الله : (٤٦٦/١) ، وقال ابن حجر في التقريب : (٥٥) صدوق  
 يخطئ من الثالثة ، ثم انظر تهذيب الكمال : (٤٨٥/٥) ، وتهذيب التهذيب  
 (٤١٦/٢) ، وخلاصة تهذيب التهذيب الكمال : (٢٦٨/١) .

وقد اعترض الاستاذ بشار عواد - محقق تهذيب الكمال - على قول ابن أبي  
 حاتم شبيهه بالمجهول، وقال : قد وثقه المجلي، وابن حبان فكيف يكون مجهولا .

العباس " تعجلتها عنه ، عام أول " . ثم حجية ثقة ، لم يظهر عنه ، ما يرد  
(٢١)  
حديثه .

(٣) وخبر أبي هريرة أخرجه سلم في صحيحه عن زهير بن حرب عن علي بن حفص ،  
(٤)

(١) يؤيد ذلك أن أحمد روى له في مسنده في مواضع هي : (١٠٥١٥/١) ،  
و (١٢٥ و ١٥٢) وكلها عن علي ، وروى له أيضا أبو داود : (٢٢٥/٢) ،  
وابن ماجه : (٢٧٨/١ و ١٠٥٠/٢) ، والترمذي : (٥٤/٣) و (٩٠/٤) ،  
والنسائي : (١٩١/٧) .

(٢) من قوله ثم حجية ثقة ... الى قوله : ما يرد حديثه ، لا أطمأئني  
من كلام أحمد ، أم من كلام المصنف ؟ والثاني : أرجح .

(٣) هو الامام الجليل ، أبو خيثمة زهير بن حرب بن شداد الحافظ الحجة  
العلم ، ولد سنة (١٦٠ هـ) ، وتوفي سنة (٢٣٤ هـ) ، له ترجمة في  
التاريخ الصغير : (٣٦٢/٢) ، والجرح والتعديل : (٥٩١/٣) ، وتاريخ  
بغداد : (٤٨٢/٨) ، وتذكرة الحفاظ : (٤٣٧/٢) ، وسير اعلام  
النبل : (٤٨٩/١١) ، وتهذيب التهذيب : (٣٤٢/٣) ، وطبقات  
الحفاظ : (١٩١) .

وقد كتب في الأصل زهير بن الحرب بادخال آل علي حـرب ،  
والتصحيح من سلم ومن ترجم له .

(٤) هو أبو الحسن طوسي بن حفص المدائني ، قال فيه يحيى بن معين :  
ليس به بأس . وقال فيه أحمد : علي بن حفص أحب الي ، من شهابه .  
وكان أحمد ، يحبه حبا شديدا ، لم يذكر مترجموه سنتي ولادته ووفاته . له  
ترجمة : في تاريخ يحيى بن معين رواية الدوري : (١٧٧) ، وتاريخ بغداد  
(٤١٠/١١) ، وميزان الاعتدال : (١٢٥/٣) ، وتهذيب التهذيب :  
(٣٠٩/٧) ، وتقريب التهذيب : (٢٤٥) . وقال : فيه صدوق ———  
التاسعة .

(١) عن ورقاء، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة .  
(٢)  
(٣)  
(٤)

- (١) هو الامام الحجة، أبو بشر، ورقاء بن عمر بن كليب البشكري . قال فيه أحمد : ثقة صاحب سنة . وقال أبو داود الطيالسي : قال لسي شعبة : عليك بورقاء ، وقال أبو داود السجستاني : ورقاء صاحب سنة . الا أن فيه ارجاء ، وتوفي ورقاء سنة نيف وستين ومائة . له ترجمة في تاريخ بغداد : (٤٨٤/١٣) ، وتذكرة الحفاظ : (٢٣٠/١) ، وميزان الاعتدال : (٣٢٢/٤) ، وتهذيب التهذيب : (١١٣/١١) .
- (٢) هو الامام، الفقيه، الحافظ، أبو عبد الرحمن عبد الله بن ذكوان القرشي، المدني . المعروف بأبي الزناد ، ولد سنة (٦٥هـ) ، وتوفي سنة (١٣٠هـ) وقيل (١٢١هـ) ، وهو مولى عائشة بنت عثمان بن عفان - رضي الله عنه - له ترجمة في طبقات خليفة بن خياط : (٢٥٩) ، والتاريخ الصغير : (٢٧/٢) ، وتاريخ الثقات للعجلي : (٢٥٤) ، والجرح والتعديل : (٤٩/٥) ، وميزان الاعتدال : (٤١٨/٢) ، وتهذيب التهذيب : (٢٠٣/٥) .
- (٣) هو الامام، الحافظ، الحجة، المقرئ، أبو داود عبد الرحمن بن هرمز المدني الأعرج مولى محمد بن ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب ، جود القرآن وأقرأه ، وكان يكتب المصاحف ، توفي سنة (١١٢هـ) ، وقد جاوز الثمانين له ترجمة في طبقات ابن سعد : (٢٨٣/٥) ، وطبقات خليفة : (٢٣٩) ، والتاريخ الصغير : (٢٨٣/١) ، وتاريخ الثقات : (٣٠٠) ، وتذكرة الحفاظ : (٩٧/١) ، وسير أعلام النبلاء : (٦٩/٥) .
- (٤) ونص الحديث عند مسلم : " بعث رسول الله - صلى الله عليه وسلم - عمر على الصدقة فقيل : منع ابن جميل ، وخالد بن الوليد ، والعباس عم رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ما ينقم ابن جميل، الا أنه كان فقيرا، فأغناه الله ، وأما خالد فانكم تظلمون خالد، قد احتبس ادراعه، واعتاره في سبيل الله ، وأمسأ

(١)

فلان قهبل : يحتل أن يكون عليه السلام، اقترض من العباس .

ولهذا قال : هي علي ومثلها :

قهبل : في لفظ الخبر، ما يرد هذا. لأن في حديث علي "سأل

العباس النبي - صلى الله عليه وسلم - في تعجيل زكاته، فرخس

له . وفي حديث أبي هريرة "أنا قد استسلفنا، زكاة ماله، ~~سأله~~

أول " نسأله زكاة ، وسأله في تعجيلها، وقوله : هي علي ومثلها " <sup>(٢)</sup>

أى على الاحتساب له بها .

والمعنى : أنه أخرج الزكاة بعد وجود سببها. فجاز، كما بعد

حؤول الحول ، وهذا صحيح، فلان سبب الزكاة، ملك نصاب نامسي .

يدل عليه، قوله عليه السلام " في أربعين شاة شاة، وفي خمس

العباس هي علي، ومثلها معها ، ثم قال : يا عمر أما شعرت أن عم

الرجل سنو أبيه " . (٦٧٦/٢ - ٦٧٧) .

(١)

لم أجده بهذا اللفظ عن أبي هريرة ، وعند الدارقطني : (١٢٤/٢) ،

(٢)

عن ابن عباس : " ان العباس، قد أسلفنا زكاة ماله، العام والعام

المقبل " . وعند البيهقي : (١١١/٤) : " أنا كنا احتجنا، فاستسلفنا

العباس، بدقة عامين " . وقال البيهقي عقب اخراجه لهذا الحديث "

وفي هذا ارسال بين أبي البحتري ، وعلى - رضي الله عنه - لأن

الحديث، مروى عن علي - رضي الله عنه - وهناك روايات عند الدارقطني،

والبيهقي وغيرهما، لا تخلو طرقها من ضعف . وأورده ابن حزم في المحلى

بسنده : (١٢٧/٦) ، وقال فيه مرسل .

أى سأل العباس النبي - صلى الله عليه وسلم - تعجيل الزكاة .

(٣)



(١) ذود شاة، وفي ثلاثين من البقر، تبيع " وقد وجد ذلك ويسدل عليه، أن الحبوب، والشار لا يعتبر فيها الحول ، وإنما يعتبر النصاب وكذلك مال المعدن. فدل على أن السبب: هو النصاب في الأصل .

(٢) فإن قيل : سبب وجود الزكاة، ( ٣٤٢ - ب ) نصاب حولي وقد وجد في الأصل. ولهذا تلزمه الزكاة .

(١) تقدم تحريجه في ص ( ٩٩ ) و ص ( ٢٤٥ ) حسب الشاهد منه ، وأما قوله " وفي ثلاثين من البقر تبيع " فقد خرجه أحمد في مسنده: ( ٢٤٠/٥ ) عن معاذ بن حديث طويل " ... وأمرني أن آخذ من البقر من كل ثلاثين تبيعا " . والحديث منقطع، بين يحيى بن الحكم أخي مروان بن الحكم وبين معاذ بن جبل ، ومع ذلك فيحيى لم يوثقه أحد ، ورواه ابن ماجه : ( ٥٧٦/١ ) ، وأبو داود : ( ٢٣٤/٢ ) ، والترمذي وقال: حديث حسن : ( ١١/٣ ) ، والنسائي : ( ١٧/٥ ) ، وابن الجارود : ( ١٢٧ ) ، والحاكم : ( ٣٩٨/١ ) ، وقال : هذا حديث صحيح على شرط الشيخين. ووافقه الذهبي . وصحه الألباني في الارواء : ( ٢٦٩/٣ ) ، وضعف رواية أحمد، بسبب الانقطاع . ولنظهم من معاذ وعثني النبي - صلى الله عليه وسلم - الى اليمن فأمرني أن آخذ من كل ثلاثين، بقرة تبيعا أو تبعة . ومن كل أربعين سنة. . . واللفظ للترمذي .

والتبيع : هو ولد البقر، وهو ماله سنة، يسمى تبيعا وعجلا . انظر مثال الطالب شرح طوال الفرائب : ( ٦٣ ) ، والمجرد للغة الحديث ( ٢٠٦/١ ) .

(١)  
فأما في الفرع، فلم توجد، يدل عليه. أنها لا تلزمه ويوضح أن الحول،  
لا يخلو أن يكون، وصف المال الذي تتعلق به الزكاة. أو شرطه،  
وأي ذلك كان، اختل السبب باختلاله .

قيل : النبي - عليه السلام - جعل السبب وجود النصاب،  
والحول وصفه. لأنه يقوم به، كما تقوم الصفة بالوصف، ولا تقوم الصفة  
بنفسها ، وهذه الصفة. وإن تأخرت، حتى يحول الحول. إلا أنها بحؤوله  
تلتحق بأوله، كالمرض الحاجر،<sup>(٢)</sup> إنما هو مرض الموت ، ونحن، لا نعلم  
مرض الموت إلا أن يتصل به الموت. فإذا اتصل به، اتصف المرض، بأنه  
مرض الموت من أوله واشتد الحرج إلى أوله بعد أن كان المريض  
يتصرف في ذلك المرض فيسلك عن الاعتراض . فذلك ها هنا. يعلم  
بحؤول الحول على المال، أنه كان حوليا، من أوله فانتصب سببا في  
جواز الإخراج. وكذلك إذا جرح إنسانا،<sup>(٣)</sup> ثم أخرج كفارة، ثم مات المجرع  
أجزاء الكفارة.<sup>(٤)</sup> وصارت كأنها أخرجت بعد الموت . لأننا تبينا، أن ذلك

(١) يريد بالأصل، إخراج الزكاة في وقتها. أي بعد حؤول الحول ، وفي  
الفرع تعجيل الزكاة .

(٢) أي المانع من التصرف، فلا ينفذ . قال ابن فارس في معجم مقاييس اللغة :

(٢/١٣٨) : الحجر : هو المنع ، والاحاطة على الشيء . . . . . يقال  
حجر الحاكم على السفينة حجرا ، وذلك منعه، أي من التصرف فسي  
ماله . انتهى ، والمريض مرض الموت، يحجر عليه، لأنه قد يتصرف تصرفا  
قد لا يعمد عليه، بسبب شدة المرض، أو الجزع من الموت .

(٣) في المخطوطة زيدت لام على الفعل جرح ولعلها جاءت سهوا من الناسخ .

(٤) تجزئ وذلك إذا طلب المجني عليه، القصاص من الجاني، قبل اندمال جرح  
المجني عليه. فإذا استقاد المجني عليه، ثم سرى الجرح، ومات منه وسرا

الجرح، من أوله قتلاً كذلك في سالتنسا . فأما لزوم الإخراج، فإنما  
وجب الإخراج بعد الحول، لتحقيق الصفة وانقضاء الأجل وكمال النساء  
ولم تجب في سالتنسا، لعدم ذلك، ولا يمتنع الجواز، وإن لم يجز  
كال كفارة لا تجب بالجرح، ويجوز إخراجها .

والجرح في المرض، لا يلزم، وإن جاز أن يوقف حتى يعلم، وكذلك  
الكفارة قبل الحنث، لا تجب ويجوز إخراجها ، وكذلك صلاة الممسر  
والعشاء إذا قدمت في حال الجمع، تجوز، ولا تجب، وكذلك الحج<sup>(١)</sup>  
والطهارة .

قياس آخر : حق مال، يجب لسببين : يختصانه، فجاز تقديمه على

---

جرح الجاني. فلا شيء على الجاني، لما روى الدارقطني : (٨٨/٣) أن  
رجلاً طعن، وجلا بقرن في ركبته، فجاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم  
فقال يا رسول الله : أقدني . قال : حتى تبرأ ، ثم جاء إليه فقيل :  
أقدني، فأقاده، ثم جاء إليه فقال : يا رسول الله عرجب . قال :  
قد نهيتك فعميتني، فأبعدك الله وظل عرجك . ثم نهى رسول الله  
- صلى الله عليه وسلم - أن يقتسم من جرح حتى يبرأ صاحبه .  
وصحح شارح سنن الدارقطني سنده . ونحوه رواه أحمد في المسند :  
(٢١٧/٢) ، وانظر المغني : (٧٢٩/٧) ، والكاظمي : (٤٠/٤ - ٤١) .

-

(١)

يريد بتقديم الطهارة. أن يكون المرء متطهراً ولو لم يكن هناك صلاة.  
وأما تقديم الحج، يريد به أن من بلغ، لزمه الحج ، لكن على  
التراخي. لا على الفور. فمن حج من حين البلوغ، يكون عجل حجه  
ومن أخره، حتى بلغ الخمسين فيكون أخر حجه . والله أعلم .

(١)

أحدهما . أصله الكفارة ، يجوز تقديمها ، على الحنث ، بعد وجود اليمين .

(٢)

لان قيل : لا نسلم ، أنها تجب لسببين ( ٣٤٣ - أ ) فبيان

الاسلام ، والحرية ، سببان فيها أيضا . ثم لو قدم الزكاة قبلها ، لم تصح .

(٣)

قلنا : لا يختصان بالزكاة في أن الاسلام يعتبر في بقيصة

العبادات ، والحرية تعتبر في الولايات ، والشهادات ، ووجوب الحج <sup>(٥)</sup> والجمعة <sup>(٤)</sup> .

(١)

أى يجوز تقديمها ، ولو لم يحنث ، كأن يكون حلف على شيء ، فرأى فيه خيرا منه ، فانه يجوز أن يكفر عن يمينه . قال المصنف - رحمه الله - في الهداية : ( ١١٩ / ٢ ) " لا يجوز اخراج كفارة اليمين قبل عقد اليمين ، ويجوز اخراجها ، قبل الحنث ، وبعد اليمين " . وانظر انسخي : ( ٧١٣ / ٨ ) لقوله صلى الله عليه وسلم - لعبد الرحمن ابن سمة كما في البخارى : " . . . واذا حلفت ، على يمين فرأيت غيرها خيرا منها ، فكفر عن يمينك ، وأنت الذى هو خير " البخارى مع الفتح : ( ٥١٧ / ١١ ) ، وسلم : ( ١٢٦٩ / ٣ و ١٢٧٠ و ١٢٧١ ) عن أبي موسى بنحوه .

(٢)

(٣)

في المخطوطة " لا يختصان الزكاة " والباء ، زدتها ، لأن السياق يقتضيها .

(٤)

قال المصنف في الهداية : ( ١٤٨ / ٢ - ١٤٩ ) ، بعد أن ذكر شروط الشهادة . وهي : البلوغ ، والعقل ، والاسلام ، والعدالة ، وانتفاء التهمة ، والعلم بما يشهد به . قال : أما الحرية ، والذكورية ، فلا نشترطهما . لكن المصنف هنا ، اشترط الحرية في الشهادة .

(٥)

انظر الهداية : ( ٨٨ / ١ ) ، حيث نص على أن العبد ، لا حج عليه ، وإن حج صح حجه ، والعمدة : ( ١٦١ ) ، والمقنع : ( ٦٨ ) ، وأما صلاة الجمعة ، فليس على العبد جمعه . انظر العمدة : ( ١٠٥ ) ، والمقنع : ( ٤١ ) ، والمحرم : ( ١٤٢ / ١ ) .

فإن قيل : فالحول ، لا يختص أيضا ، بالزكاة لأنه يعتبر فسي  
الجزية ، ولا يقل ، والنصاب لا يختص ، فإنه يجب في القطع فسي  
السرقسة .

لعل : حول الزكاة يختصه ، لأنه يعتبر فيه مقدار من المال ،  
يجرى في جميعه . ولا يشترط ذلك ، في الجزية ، والعقل . وكذلك النصاب  
المختص بالزكاة ، هو مال يجب أن يكون في ملك الانسان ، ونصاب  
السرقسة إنما هو نصاب يأخذ من ملك غيره .

واحتج الخصم : لما روى نافع ، عن ابن عمر ، قال : قال رسول الله  
صلى الله عليه : " لا تؤدى الزكاة في مال ، حتى يحول عليه الحول " .

- 
- (١) انظر الكافي : (٤٧٩/١) ، والمحلى : (٥٦٦/٧) ، وما بعدها .
- (٢) العقل : ما تحمله العاقلة من دية . والمراد : أن العقل ، له حـول
- أيضا . انظر الكافي لابن عبد البر : (١١٠٦/٢ — ١١٠٧) .
- (٣) يقصد أن النصاب ، لا يختص بالزكاة ، فالسرقسة لها نصاب . وقد مر الحديث  
الذي يحدد به القطع في السرقسة ص (٢٥٠) .
- (٤) هكذا في المخطوطة ، ولعل الأصوب : يأخذها باضافة الضمير ، الذي يعود  
على السارق ، المفهوم من سياق الكلام .
- (٥)
- (٦) الحديث بهذا اللفظ لم أجده حيث الشاهد فيه قوله " لا تؤدى " . . . .  
والحديث ذكر بدون الشاهد حيث رواه الدارقطني (١٠/٢) ، عن طريق  
نافع عن ابن عمر ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " لا زكاة  
في مال امرئ حتى يحول عليه الحول " . ثم قال رواه معتمر وغيره عن  
عبيد الله ، موقوفا . ومنحوه رواه مالك عن نافع عن ابن عمر موقوفا عليه (٢٤٦/١) والترمذي  
(١٧/٣) بلفظ : " من استفاد مالا . . . موقوفا " . وهو بهذا اللفظ  
غريب . انظر ارواه الفليل : (٢٥٤/٣) ، وما بعدها .

قلنا : هذا، خبر غير معروف، فثبتوا في أى كتاب، ذكر مسن  
السانيد والسنن، ثم لو صح، فمعناه : لا تجب أن تؤدى الزكاة قبل  
الحول، ليكن الجمع بينه وبين خبر العباس .

واحتج : بأنها عبادة، يتعلق وجوبها، بوقت فلا يجوز أدائها  
قبل وقتها . دليله : الصلاة، والصيام، والحج، والنذر، وهو إذا قال :  
لله عليّ أن أصوم رجباً فصام جمادى .

والجواب : أنه يبطل بالكفارة، يتعلق وجوبها بالحنث أو القتل،  
ثم يجوز تقديمها على الحنث والموت فأما الصلاة والحج فلا نسلم ونقول :  
يجوز تقديمها قبل وقتها في حال الجمع رخصة ، وكذلك الحج، يجوز<sup>(٢)</sup>  
تقديمه قبل أشهره، وقبل وجوبه .

(١) قال ابن رجب في كتابه القواعد ، القاعدة الرابعة وهي : ( العبادات  
كلها، سواء كانت، بدنية، أو مالية . . . لا يجوز تقديمها، على سبب وجوبها ،  
ويجوز تقديمها بعد سبب الوجوب، وقبل الوجوب ، أو قبل شرط الوجوب  
ص ( ٥ ) ، وذكر أمثلة منها : تقديم صلاة العصر، إلى الظهر، والعشاء إلى  
المغرب ، ومنها تقديم الزكاة، ثم قال : ومنها إخراج كفارة القتل،  
أو الصيد، بعد الجرح وقبل الزهوق ) انتهى . وانظر المغنى : ( ٢ / ٦٣٠ )  
ومثال تقديم الكفارة، بعد الهين، وقبل الحنث فقد تقدم ص ( ٣٣٧ ) .

(٢) قوله : " وكذلك الحج . يجوز تقديمه، قبل أشهره، وقبل وجوبه "، يريد مسن  
أحرم للحج، قبل أشهره ، وهي شوال، وذو القعدة، وعشرة من ذى الحجة .  
فمن أحرم للحج في رمضان، مثلاً وبقي على أحرامه، حتى يوم النحر، بعد  
أن يحل من أحرامه . صح فعله عند الحنابلة ، وإن كرهوا مثل ذلك،  
لكن من فعل ذلك صح منه . انظر الكافي : ( ١ / ٣٩١ ) ، والمصنوع  
( ١ / ٢٢٦ ) ، والفروع : ( ٣ / ٢٨٦ ) ، والمبدع : ( ٣ / ١١٣ - ١١٤ ) وقال  
والمذهب المنصور، صحة الحج قبل أشهره . والانصاف : ( ٣ / ٤٣٠ ) .

ثم المعنى في جميع ذلك أن الصلاة والصيام من عبادات الأبدان وهذه من حقوق الأموال وفرق بينهما . ألا ترى أنه لو نذر أن يصدق بهذا الدرهم في غد فتصدق به اليوم جاز ولو نذر أن يصوم نذا لم يجز أن يصوم اليوم . وكذلك الكفارة، يجوز تقديمها لأن أصلها المال، ولا يجوز تقديم الصلاة .<sup>(١)</sup> وكذلك حقوق الاتيين ما تعلق منها بالبدن كالقصاص ، وحد القذف، لا يجوز تقديمه على وجوبه (٣٤٣ - ب ) وما تعلق منها بالمال كالديات والديون المؤجلة يجوز تقديمه على وجوبه ، فيها آخر اعتبار حق المال بحق البدن .

واحتج : بأنها زكاة قدمت على وجوبها فلم يجز، كما لو قدمت على النصاب، أو على الاسلام، والحرية ، وكذلك الحبوب، والثمار .

والجواب : أن تقديمها على النصاب تقديم على كل سببها، فلم يجز كتقديم الكفارة على اليمين، والجرح واخراجها بعد النصاب تأديبة بعد وجود سببها على ما بينا . وأما تقديمها على الحرية والاسلام فكذلك أيضا، قد قدمها على الملك أيضا في حق العبد، وفي الكافر قد قدمها على تمام الخطاب<sup>(٢)</sup> ، ولأنه لا يجوز اعتبار تقديمها على

(١) وضعت علامة سقط، بعد أن ، وكتب في الحاشية - صيام غد - بدلا من أن يصوم في . والمعنى واحد .

(٢) أى من غير عذر، والا فانه يجوز تقديمها، في السفر، وفي يوم عرفة، وفي المطر الشديد .

(٣) الضمير يعود على الزكاة .

(٤) في المخطوطة كتبت هكذا كني بزيادة الياء على كل .

(٥) أى الكافر، لو قدمها - أى الزكاة - قبل أن يسلم، لا تجزئه لأنه لم يخاطب بها .

(٦) في المخطوطة التمام الخطاب .

الحول بتقديمها على الاسلام والحرية. كما لا يجوز في الكفارة، أن يعتبر  
تقديمها على الحنث بتقديمها على الاسلام، والحرية وزكاة الحبوب يجوز  
تعجيلها عند انعقاد الحب. وكذلك زكاة الثمر اذا صار بلحا فلا نسلمه<sup>(١)</sup>  
وان سلم فالسبب هناك، واحد وهو وجود نصاب من الحب، والثمر  
وما وجد فلا يجوز التقديم وما هنا قد وجد السبب وهو النصاب  
فافترقا .

---

(١) قال ابن قدامة في المغني : (٦٣٥/٢) " وقال أبو الخطاب : يجوز

اخراجها - أى زكاة الحبوب - بعد وجوب الطلع، والحصر، ونسبات  
الزروع ، ولا يجوز قبل ذلك لأن وجود الزرع، واطلاع، النخيل بمنزلة  
النصاب ، والادراك بمنزلة حلول الحول ، فجاز تقديمها عليه .

والحصر : بكسر الحاء والراء المهملتين وسكون الصاد . أول العنصب  
كما قال ذلك الجوهري في الصحاح : (١٩٠٠ / ٥) ، وقال الطبري : الحصر  
أول العنب التي الحاض ، باتفاق أهل اللغة : (٢٠٧/١) ، وزاد صاحب  
اللسان : الحصر : الثمر قبل النضج : (١٣٧/١٢) .

ولعل مراد المصنف، بالحصر ما قاله صاحب اللسان .

(٢) هكذا في المخطوطة " الثمر " بالثاء المنقوطة بثلاث من فوق والأقرب

عندى أنها، بنقطتين شتتين، فتكون الكلمة الثمر : لأن البلح كما قال  
ابن فارس في معجم مقاييس اللغة : (٢٩٧/١) ، قال : فالبلحج :  
الخلال، وأحدثه بلحة، وهو حمل النخل، ما دام أخضر صفرا، كحصر  
العنب ثم قال : قال : أبو عبيدة : أبلحت النخلة : اذا أخرجت  
بلحها . وقال الجوهري : أول الثمر : طلع ثم، خلال، ثم بلحج  
ثم بسر، ثم، رطب، ثم ثمر : (٣٥٦/١) ، وانظر مجمل اللغة : (١٣٤/١)  
وتاج المعروس : (٣١٨/٦) .



واحد<sup>(١)</sup> : بأنه اذا عجل شاة من الأربعين ، فلا يخلو أن تقولوا ملكه زال ، فإنه فيجب اذا حال الحول، أن لا تجب عليه زكاة<sup>(٢)</sup> . فيفرض تعجيلها الى اسقاطها . أو تقولوا ملكه باقى عليها . فلا فائدة فسي التعجيل، لأنها تصير كالوديعة في يد الامام ، ولا يمكنه صرفها الى الفقراء . إذا بطل هذا ثبت أنه لا وجه للتعجيل .

والجواب : أنا نقول هي على حكم ملكه ، وللامام دفعها الى الفقراء ، وأن يتصرفوا فيها، كما نقول فيمن حفر بئرا في غير ملكه، ثم مات، فإن الامام يدفع التركة الى الورثة ، فيتصرفون فيها ، فلو تلف في البئر انسان ، أو مال ، وجب ضمانه في التركة . لأنها باقية على حكم ملك الميت ، أو في بدلها، ان كان الورثة أتلوها . فان قيل : لو كانت هذه كالتركة ، لوجب أن تقولوا اذا تلف (٣٤٤- أ) النصاب قبل الحول ، أن يرجع الزكي على الفقراء بالعين ، ان كانت باقية ، ومحوضها ، عند التلف ، كما قلت فسي التركة .

قلنا : ان كانت في يد الامام ، فرب المال الرجوع ، وأخذها . وان كانت في يد الفقراء ، فعلى قول ابن حامد<sup>(٥)</sup> ، له الرجوع أيضا . وعلى قول أبي بكر<sup>(٦)</sup> ، لا يملك الرجوع ، لأنها لما دفعها الى

(١) هذا الاعتراض لم أجده .

(٢) يريد اذا كانت الغنم ، لم تنوا ، فبقيت كما كانت بعد تعجيل الزكاة

حتى حال عليها الحول ، وعددها تسع وثلاثون شاة .

(٣) أي حفر بئرا ، في غير ملكه ، ثم مر انسان على البئر، فسقط به . ثم مات .

(٤) في المخطوطة كسر الفعل يدفع مرتين .

(٥) هو أبو عبدالله ، الحسن بن حامد . تقدمت ترجمته ، ثم انظر المغني

(٦٣٦/٢) . وفيه تفصيل ، والكافي : (٣٢٦/١) ، والفروع : (٥٨١/٢)

والبدع : (٤١٣/٢) ، والانصاف : (٢١٣/٣) .

(٦) هو عبد العزيز بن جعفر ، غلام الخلال . انظر المغني : (٦٣٦/٢) ، وقال القاضي :

أبو يعلى : وهو المذهب عندى ، والكافي : (٣٢٦/١) ، والبدع : (٤١٣/٢)

والانصاف : (٢١٣/٣) ، وهذا القول هو المعتمد من القولين .

(١) الفقير قد تبرع بالتعجيل . فان تم الحول، والمال باقى، أجزأت عنه .  
لأنها كانت على حكم ملكه . وان تلف المال، تبين أنها صدقة  
تطوع بها . حيث عجلها . والتطوع لا يرجع فيه، بعد التقبيل بخلاف التركة .  
فإنها في يد الورثة بالإرث، والإرث ، إنما يثبت بعد توفيق  
الحقوق، فمتى وقع في البئر واقع علمنا أنه حق، تعلق بالبيت، يمنع  
الارث، فيجب أخذ التركة، ان كانت باقية . وان كانوا أطفوها . لزمهم  
ضمانها .

(٢)  
فإن قيل : الفقير قد ملكها، تطوعاً . فكيف تنقلب فريضة .  
قلنا : بل ملكها فريضة، قدمت على محلها كالأطعام، أو الكسوة  
في كفارة اليمين ، وكالعتق في كفارة القتل .

(٣)  
وصلى الله على سيدنا محمد النبي وآله وسلم .

.. ..

(١) نقل عن أبي الخطاب، ترجيعه للرجوع في هذه المسألة من هذا الكتاب  
الانتصار . نقل عنه هذا الرأي صاحب الفروع : (٥٨١/٣) ، وصاحب  
البدع : (٤١٣/٢) ، وصاحب الانصاف : (٢١٣/٣) .  
وذكر المصنف الرأيين في الهداية : (٧٧/١ - ٧٨) ولم يرجح  
أحدهما .

(٢)

(٣)

كتب على هذه الورقة (٣٤٤ - أ) قرأ هذا المجلد السيد الفقيه العالم  
عبد الخالق بن الشيخ الصالح عبد الله بن عباس ، وهو المجلد ... أول  
كتاب الانتصار على مذهب الامام أحمد بن حنبل الشيباني <sup>(\*)</sup> السيد  
للدهل ... الأوحى العالم زين الفقهاء جمال ... ابن الدهل ...  
الحنبلي .

(\*) هكذا كتبت ولم استطع قراءتها .

الخاتمة

(( الخاتمة ))

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا  
ونبينا محمد وعلى آله وأصحابه وسلم تسليما كثيرا . وبعد :

أن انتهيت لهذه الرسالة - بقسميها الدراسة والتحقيق - بعد  
أن بذلت الجهد ، واستغرقت الوسع والطاقة ، فانه يطيب لى أن أختم  
هذه الرسالة بأهم النتائج التى توصلت اليها واستنتجتها ، من خلال  
اعداد هذه الرسالة ، فأقول وبالله التوفيق :-

١ - وقوع السيف - رحمه الله - فى بعض الأوهام ، حيث يستدل ببعض  
الاحاديث ، الموضوعة مثل استدلاله بحديث " اذا كان للرجل السيف  
درهم رماه ألف درهم فلا زكاة عليه " (١) .

أو يرفع الموقوف على الصحابي الى النبی صلى الله عليه وسلم مثل رفعه  
أثر جابر - رضى الله عنه - " ليس فى الحل زكاة " ، وهو موقوف على  
جابر (٢) .

وكذلك قول ابن عمر - رضى الله عنه ، وسعيد بن المسيب - رحمه الله -  
زكاة الدار عاريت ، أو رده على أنه حديث مرفوع (٣) .

وتضعيفه لمحمد بن عمرو بن عطاء ، وهو ثقة أخرج له البخارى وسلم  
وأصحاب السنن (٤) .

---

(١) انظر صحيفة رقم ٢٦١ من هذه الرسالة فقد أوردت كلام ابن عبد الهادى  
فيه .

(٢) انظر صحيفة رقم ١٠٨ حيث ذكرت من روى هذا الاثر ، وأوقفه على جابر .

(٣) انظر صحيفة رقم ١٣٥ من هذه الرسالة .

(٤) انظر صحيفة رقم ١٣٢ من هذه الرسالة .

- وقوله - رحمه الله - فى أثري عمر ، وعبد الله بن مسعود - رضى الله  
عنهما . فى إيجاب الزكاة فى الحل . قلنا لم يثبت ذلك عنهما .  
فمن روى من أصحاب الحديث ؟ <sup>(١)</sup> .
- ٢ - قوة شخصيته - رحمه الله - واستقلاله برأيه - حتى ولو كان مخالفا  
أصحابه الحنابلة - كما فى مسألة زكاة السخال والمجايل والفصلا <sup>(٢)</sup> .  
وترجيح رواية على أخرى كما فى الحال فى زكاة المال الفال والمفصوب <sup>(٣)</sup> .
- ٣ - حفظ لنا آراء كثير من علماء المذهب الذين لم تصلنا مصنفاتهم ،  
كأبي موسى الهاشمي <sup>(٤)</sup> ، وأبي بكر عبد العزيز بن جعفر <sup>(٥)</sup> .  
وكذلك حفظ لنا كثيرا من أقوال وآراء الأمام أحمد - رحمه الله تعالى -  
والتي رباها عنه أصحابه . ونظرا لكثرة هذه الروايات ، فلن أحيل على  
مواضعها من الرسالة ، ولأننى قد أوضحت ذلك فى الدراسة .
- ٤ - لم يختلف من ترجموا لأبى الخطاب فى اسمه ولقبه وسنتى ولادته ووفاته ،  
بل حددوا اليوم الذى ولد فيه ومات فيه ، إلا ما كان من باقوت . فقد  
شد فى تحديد سنة الوفاة ، ولعل ذلك من الطابع <sup>(٦)</sup> .
- ٥ - عرف الحنابلة قدره ، وأنزلوه منزلة ، واعتدوا برأيه ، واعتبروه وجها فى  
المذهب <sup>(٧)</sup> .
- ٦ - لم يشهر أحد من أسرته بالعلم قبله ، أما من نسب إلى كلواذا فكثير <sup>(٨)</sup> .

- 
- (١) انظر د. صفة رقم ١١٣ و ١١٤ من هذه الرسالة .  
(٢) انظر صحيفة رقم ٢٠٤ و ٢٠٥ و ٢٠٦ .  
(٣) انظر صحيفة رقم ١٢٧ من هذه الرسالة .  
(٤) انظر صحيفة رقم ١٠٦ و ١٠٧ .  
(٥) انظر الصفحات التالية : ١٠٠ و ١٤٧ و ٢١٣ و ٢١٤ و ٢٥٩ و ٣٤٢ .  
(٦) انظر معجم البلدان ٤/ ٤٧٨ حيث كتبت سنة وفاة أبى الخطاب ٥١٥ هـ .  
(٧) انظر : الأنصاف ٦٠/ ٦١ .  
(٨) وأما من تسمى بالكودانى من العلماء فهم : أبو بكر محمد بن رزق الله  
الكودانى ، وثقه الخطيب توفى سنة ٢٤٩ هـ ، تاريخ بغداد ٥/ ٢٧٧ ،  
والأنساب ١١/ ١٣٩ .
- ==

- ٧ - لم يكن أبو الخطاب فقيها أصوليا فحسب ، بل كان فقيها وأصوليا ومحدثا وأديبا .
- ٨ - بما أن المصنف فقيه وأصولي ، فانه يستدل كثيرا بالأدلة النقلية والعقلية ووجوه الدلالة ، كما في مسألة زكاة مال العامل في المضاربة حيث لم يستدل بدليل نقل في أصل المسألة ، وانما ذكر الدليل في مسألة عارضة .
- وكذلك لم يستدل الا بدليل نقل واحد والباقي أدلة عقلية — من مسألة نقصان النصاب في أثناء الحول .
- ٩ - طول ناس المصنف ، انه لا ينتقل ، من مسألة الى أخرى حتى يتسها ، ولا يمل من كثرة الاعتراضات أو قوتها . وقد صرح في الهداية<sup>(١)</sup> بأنه يستحب للمعتكف اقراء القرآن وتدريس العلم ومناظرة الفقهاء ، فقله مناظرة الفقهاء ، تدل على رغبته لذلك .
- ١٠ - كتاب الانتصار يدخل ضمن ما يسمى بالفقه السقارن . حيث يذكر المسألة والدليل ثم يأتي بآراء المخالفين ، وأدلتهم ، وردهم على الدليل الذي استدل به ، ثم يرجع ما يختاره ويراه .
- ١١ - نسبة الكتاب الى المؤلف صحيحة ، وقد قرر هذا من ترجم للمصنف ، بأن نسب اليه الكتاب ، أو من نقل عنه ممن جاءوا بعده من علماء المذهب .

== وأحمد بن عبيد الله بن أحمد أبو الحسن الكلوناني المعروف بابن قزعة تاريخ بغداد ٢٥٤/٤ ، وأحمد بن عبيد الله بن محمد بن عبد الله الكلوناني أبو العباس تاريخ بغداد ٢٥٤/٤ .

وحيث : بحاء مهبط وباء موحدة مضمومة مع التشديد ابن رزق الله بن بيان الكلوناني ، ثقة توفي سنة ٢٨٢ هـ ، الاكمال لابن ماكولا ٣٧٠/٢ وتاج المروس ٤٦٣/٩ .

(١) الهداية ٨٨/١ .

الفهارس

(( فهرس الفهارس ))

المنحة

٣٥٠

١ - نائمة المصادر والمراجع

٣٩١

٢ - فهرس الآيات القرآنية الكريمية

٣٩٥

٣ - فهرس الأحاديث النبوية الشريفة

٤٠٥

٤ - فهرس الآثار

٤١٠

٥ - فهرس الاعلام

٤٢٢

٦ - فهرس الاشعار

٤٢٦

٧ - فهرس الكلمات الغريبة

٤٣٥

٨ - فهرس الأماكن والبلدان

٤٢٦

٩ - فهرس الموضوعات

..

..

..



(\*)  
لائحة المصادر والمراجع :

مصدر	اسم المؤلف واسم الكتاب
١	الأمسدي : أبو الحسن علي بن محمد الأدي ، ت (١٦٣١هـ) . الأحكام في أصول الأحكام ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ١٤٠١هـ - ١٩٨١م بيروت .
٢	ابن الأثير : أبو الحسن علي بن محمد الجزري عز الدين المعروف بابن الأثير ت (١٦٣٠هـ) . أسد الغابة في معرفة الصحابة ، تحقيق : محمد إبراهيم البنا ، ومحمد أحمد عاشور ، دار الشعب ، الطبعة الأولى ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م ، القاهرة .
٣	الكامل في التاريخ ، تحقيق : نخبة من العلماء ، دار الكتاب العربي ، الطبعة الرابعة ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م . بيروت .
٤	اللباب في تهذيب الأنساب ، دار صادر ، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م بيروت .
٥	ابن الأثير : أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري مجد الدين ت (١٦٠٦هـ) . النهاية في غريب الحديث والأثر ، تحقيق : طاهر أحمد الزاوي ، ومحمود محمد الطناحي ، تصوير دار الفكر ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م - بيروت .

اسم المؤلف واسم الناشر	سجل
<p>منال الطالب في شرح طوال الفرائد ، تحقيق : د. محمود          محمد الطناحي ، مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى ،          مكة المكرمة ، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م - القاهرة .</p> <p>أحمد بن محمد بن خليل أبو عبدالله ، ت (٢٤١ هـ)          السند ، تصوير دار صادر - بيروت .</p> <p>الأصهباني :</p> <p>أبو نعيم أحمد بن عبدالله ، ت (٤٣٠ هـ)          حلية الأولياء وطبقات الأصفياء ، دار الكتاب العربي ،          الطبعة الثالثة ، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م ، بيروت .</p> <p>ذكر أخبار أصبهان ، نشره : عبدالوهاب عبد الواحد الخليلي ،          الطبعة الثانية ، الدار العلمية ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م ، دلهي          الهند .</p> <p>الأصفهاني :</p> <p>أبو القاسم الحسين بن محمد المشهور بالراغب الأصفهاني ،          ت (٥٠٢ هـ) .</p> <p>المفردات في غريب القرآن ، تحقيق : محمد سيد كيلاني ،          شركة مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، ١٣٨١ هـ - ١٩٦١ م القاهرة .</p> <p>الألباني :</p> <p>محمد ناصر الدين - أمد الله في عمره          إرواء الغليل في تخریج أحاديث منار السبيل ، إشراف : محمد          زهير الشاويش ، المكتب الإسلامي ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٩ هـ -          ١٩٧٩ م ، بيروت .</p>	<p>٦</p> <p>٧</p> <p>٨</p> <p>٩</p> <p>١٠</p> <p>١١</p>

مجلد	اسم المؤلف واسم الكتاب
	<p><b>الباجسي :</b>  أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب الباجسي ،  ت (٤٧٦ هـ)</p>
١٢	<p>المنتقى شرح موطأ الامام مالك بن أنس ، تصوير دار الكتاب  العربي ، عن الطبعة الأولى عام ١٣٣٢ هـ - بيروت .</p>
	<p><b>البخاري :</b>  أبو عبدالله محمد بن اسماعيل البخاري ، ت (٢٥٦ هـ) .</p>
١٣	<p>الجامع الصحيح مع فتح الباري ، بترقيم محمد فؤاد عبد الباقي،  الطبعة السلفية ومكبتها ، ١٣٨٠ هـ - ١٩٦٠ م ، القاهرة .</p>
١٤	<p>التاريخ الصغير ، تحقيق : محمود ابراهيم زايد ، دار الوعي  (حلب) ، ودار التراث ( القاهرة ) ، ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م .</p>
١٥	<p>كتاب الضعفاء الصغير ، تحقيق : محمود ابراهيم زايد ، دار الوعي  (حلب) ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٦ هـ - ١٩٧٦ م .</p>
	<p><b>ابن بدران :</b>  عبد القادر بن أحمد بن مصطفى بن بدران .</p>
١٦	<p>المدخل الى مذهب الامام أحمد بن حنبل ، تحقيق : د. عبدالله  التركي ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الثانية ، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م ،  بيروت .</p>
١٧	<p>نزهة الخاطر العاطر شرح روضة الناظر .</p>
	<p><b>السبزار :</b>  أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار ، صاحب</p>

اسم المؤلف واسم الكتاب	سجل
<p>السند ، ت (٢٩٢ هـ) . هذبه وجرده من الزوائد : طـي  ابن أبي بكر الهيثمي وسماء :  كشف الأستار عن زوائد البزار ، تحقيق : حبيب الرحمن الأعظمي ،  مؤسسة الرسالة ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م بيروت .</p> <p>الـبـزـدـي :</p> <p>علاء الدين عبدالعزيز بن أحمد البخاري ، ت (٧٣٠ هـ)  كشف الاسرار عن أصول فخر الاسلام البزدوي ، مصور بالأوفست ،  عن الطبعة الأولى ، دار الكتاب العربي ، ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م ،  بيروت .</p> <p>البـعـلـي :</p> <p>أبو عبدالله محمد بن أبي الفتح بن أبي الفضل البعلي الحنبلي ،  ت (٧٠٩ هـ) .  انطلع على أبواب القنـج ، المكتب الاسلامي ، الطبعة الثانية ،  ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م ، بيروت .</p> <p>البـغـدـادـي :</p> <p>اسماعيل باشا بن محمد أمين البغدادي ، ت (١٣٣٩ هـ)  ايضاح السكون في الذيل على كشف الظنون عن أسامي الكتب  والفنون ، منشورات مكتبة المثنى ، بغداد - بيروت .</p> <p>هدية العارفين ، أسماء المؤلفين وآثار المصنفين ، مكتبة  المثنى ، مصور عن الطبعة الأولى ، ١٩٥١ م ، بغداد - بيروت .</p>	<p>١٨</p> <p>١٩</p> <p>٢٠</p> <p>٢١</p> <p>٢٢</p>

اسم المؤلف واسم الكتاب	سلسلة
<p><b>الهندستاني :</b></p> <p>موفق الدين عبد اللطيف بن يوسف بن محمد بن علي ، ت (١٢٢٩هـ) .</p> <p>المجرد للغة الحديث : تحقيق / فاطمة حمزة الرازي ، مطبعة الشعب ، بغداد ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م .</p>	٢٢
<p><b>الهندي :</b></p> <p>أبو محمد الحسين بن محمود الفراء ، ت (٥١٦هـ) .</p> <p>شرح السنة : تحقيق / زهير الشاويش ، وشعيب الأرنؤوط ، نشر المكتب الاسلامي بيروت ، ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م .</p>	٢٤
<p><b>البهوتي :</b></p> <p>منصور بن يونس بن ادريس البهوتي ، ت (١٠٥١هـ) .</p> <p>الروض المربع شرح زاد المستقنع ، تصحيح أحمد شاكر ، وطس محمد شاكر ، دار التراث ، القاهرة .</p>	٢٥
<p>شرح منتهى الارادات ، دار الفكر ، بيروت .</p>	٢٦
<p>كشاف القناع عن متن الاقناع ، مطبعة الحكومة بمكة المكرمة ، ١٣٩٤هـ مكة .</p>	٢٧
<p><b>التبريزي :</b></p> <p>ولي الدين محمد بن عبدالله الخطيب التبريزي ، ت (٧٤١هـ) .</p> <p>شرح القوائد العشر ، تحقيق : د . فخر الدين قباوة ، الطبعة الرابعة ، دار الافاق الجديدة .</p>	٢٨
<p><b>التركي :</b></p> <p>عبدالله بن المحسن التركي .</p> <p>أسول مذهب الامام أحمد ، الطبعة الثانية ، نشر مكتبة الرياض</p>	٢٩

اسم المؤلف واسم الكتاب	مجلد
<p>الحديث عام ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٧ م .</p> <p>الترمذى :</p> <p>أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذى ، ت (٢٧٩ هـ) .</p> <p>الجامع الصحيح : سنن الترمذى ، بتحقيق وشرح العلامة أحمد محمد شاكر ، ومحمد فؤاد عبد الباقي ، وإبراهيم عطوه عوى ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، الطبعة الثانية ، القاهرة ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م ، وما بعدها .</p> <p>ابن تغرى بردى :</p> <p>جمال الدين أبي المحاسن يوسف بن تغرى بردى الاتابكسي ، ت (٨٧٤ هـ) .</p> <p>النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ، نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية ، القاهرة .</p> <p>آل تميمية :</p> <p>عبد السلام بن عبدالله وابنه عبد الحليم بن عبد السلام وابنه أحمد عبد الحليم .</p> <p>السودة في أصول الفقه ، جمعها أحمد بن محمد بن أحمد عبد الغني الحراني ، وقدم لها محمد محي الدين عبد الحميد ، طبعة المدني ، القاهرة .</p> <p>ابن تميمية :</p> <p>أبو البركات عبد السلام بن عبدالله بن أبي القاسم بن تميمية انحراني ، ت (٦٥٢ هـ) .</p> <p>انحراني في الفقه ، طبعة السنة المحمدية ، الطبعة الأولى ،</p>	<p>٣٠</p> <p>٣١</p> <p>٣٢</p> <p>٣٣</p>

اسم المؤلف واسم الكتاب	مجلد
<p>القاهرة ١٣٦٩ هـ - ١٩٥٠ م .</p> <p><b>الثقفي :</b></p> <p>الكور / سالم بن علي الثقفي .</p> <p>مفتاح الفقه الحنبلي ، مطابع الاهرام التجارية ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م ، القاهرة .</p> <p><b>الجارود :</b></p> <p>أبو محمد عبدالله بن علي الجارود النيسابوري ، ت ( ٣٠٧ هـ ) .</p> <p>المنتقى من السنن السندة من رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ، حديث أكاديمي الطبعة الأولى في باكستان ، فيصل آباد - باكستان .</p> <p><b>الجاسر :</b></p> <p>حمد الجاسر .</p> <p>المعجم الجغرافي للبلاد العربية السعودية ( المنطقة الشرقية ) ، دار اليمامة للبحث والترجمة والنشر ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧١ م ، القاهرة .</p> <p><b>الجرجاني :</b></p> <p>نور الدين محمد بن علي بن محمد بن علي الجرجاني ، ت ( ٨١٦ هـ ) التعريفات ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٠ م ، بيروت .</p> <p><b>الجصاص :</b></p> <p>أبو بكر أحمد بن علي الرازي الجصاص : ت ( ٣٧٠ هـ ) .</p> <p>أحكام القرآن : تحقيق : محمد الصادق قضاوي ، دار المصنف ،</p>	<p>٣٤</p> <p>٣٥</p> <p>٣٦</p> <p>٣٧</p> <p>٣٨</p>

اسم المؤلف واسم الكتاب	مجلد
الطبعة الثانية ، القاهرة . ابن الجوزي : أب الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي ، ت (٥٩٧هـ) فريب الحديث : حقه وطق عليه ، د . عبد المعطي أمين قلمجي ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م ، بيروت - لبنان . المنتظم في تاريخ الملوك والأسم ، مصور عن الطبعة الهندية . مناقب الامام أحمد بن حنبل ، تحقيق : د . عبدالله التركسي ، مكتبة الخانجي ، الطبعة الأولى ، القاهرة ١٣٩٩هـ . ابن الجوزي : يوسف بن عبدالرحمن بن علي بن محمد الجوزي ، ت (٦٥٦هـ) . المذهب الأحمد في مذهب الامام أحمد ، المؤسسة السعدية ، الرياض - الطبعة الثانية ١٤٠١هـ - ١٩٨١م . الجهوسري : أبو نصر اسماعيل بن حماد الجهوسري ، ت (٣٩٣هـ) ، وقبيل غير ذلك . الصاح تاج اللغة وصاح المربة ، تحقيق أحمد عبد الغفور سلا ، مصور عن الطبعة الأولى ، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م ، مصور في بيروت . ابن أبي حاتم : أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن ادريس السرازي المعروف بابن أبي حاتم ، ت (٣٢٧هـ) الجرح والتعديل ، تصوير دار الكتب العلمية ، عن الطبعة الهندية ،	٣٩ ٤٠ ٤١ ٤٢ ٤٣ ٤٤



سجل	اسم المؤلف واسم الناشر
٤٥	بيروت . غل الحديث : تصوير دار المعرفة ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م بيروت . الهاكسم : أبو عبدالله محمد بن عبدالله النيسابوري ، المعروف بالهاكسم ، ت ( ٤٠٥ هـ ) .
٤٦	الستدرك على الصحيحين في الحديث ، تصوير دار الكتب العلمية ، عن الطبعة الأولى ، بيروت .
٤٧	ابن حبان : محمد بن حبان بن أحمد التميمي البستي ، ت ( ٣٥٤ هـ ) . كتاب المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين ، تحقيق محمود ابراهيم زايد ، دار الوعي بحلب ، الطبعة الأولى ١٣٩٦ هـ - ١٩٧٦ م .
٤٨	الحج - حاوي : أبو النجا موسى بن أحمد بن موسى الحجاوي الحنبلي ، ت ( ٩٦٨ هـ ) الاقناع في فقه الامام أحمد بن حنبل ، تصحيح : عبداللطيف محمد موسى السبكي ، دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت .
٤٩	ابن حجر : أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني ، ت ( ٨٥٢ هـ ) . الاصابة في تمييز الصحابة ، تحقيق طه محمد الزيني ، مكتبة الكليات الأزهرية ، الطبعة الأولى ، ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م القاهرة .

مجلد	اسم المؤلف واسم الكتاب
٥٠	تعجيل النفة بزوائد رجال الأئمة الأربعة ، تعليق وتصحيح عبد الله هاشم يماني ، دار الحسن للطباعة ، الطبعة الأولى ، ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م . القاهرة .
٥١	تقريب التهذيب ، دار نشر الكتب الإسلامية ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م . باكستان .
٥٢	تهذيب التهذيب ، تصوير دار صادر عن الطبعة الأولى ، بيروت .
٥٣	التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير ، تصحيح / عبدالله هاشم يماني ، ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م ، القاهرة .
٥٤	الدرر الكاشفة في أعيان المائة الثامنة ، تحقيق : محمد سيّد عاد الحق ، دار الكتب الحديثة ، مطبعة المدني ، ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٥ م . القاهرة .
٥٥	فتح الباري شرح صحيح البخاري : ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي ، المطبعة السلفية ومكبتها ، ١٣٨٠ هـ - ١٩٦٠ م . القاهرة .
٥٦	لسان الميزان ، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ، ١٣٩٠ هـ - ١٩٧١ م ، بيروت .
٥٧	النكت على كتاب ابن الصلاح : تحقيق د . ربيع بن هادي عمير مدخلي ، المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة ، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م ، بيروت .
٥٨	الحريص : أبو محمد القاسم بن علي بن محمد بن عثمان ، ت (٥١٥ هـ) . درة الفواص في أوام الخواص ، تصوير ونشر مكتبة المشيني بغداد . عن الطبعة الأولى .

اسم المؤلف واسم الكتاب	مجلد
<p>ابن حزم :</p> <p>أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي ،</p> <p>(٤٥٦ هـ) .</p> <p>جمهرة أنساب العرب ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، دار</p> <p>المعارف ، الطبعة الرابعة ، ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م ، القاهرة .</p> <p>المحلى : تحقيق / أحمد محمد شاكر ، وتصحيح : زيدان</p> <p>أبو المكارم طلبة ، دار الاتحاد العربي للطباعة ، ١٣٨٧ هـ -</p> <p>١٩٦٧ م ، وما بعدها - القاهرة .</p> <p>مراتب الاجماع ، دار الكتب العلمية ، بيروت .</p>	<p>٥٩</p> <p>٦٠</p> <p>٦١</p>
<p>الحصيني :</p> <p>تقي الدين أبو بكر بن محمد الحسيني الحصيني ، ت (٨٢٩ هـ)</p> <p>كفاية الأغيار في حل غاية الاختصار ، دار احياء الكتاب</p> <p>العربية ، القاهرة .</p>	٦٢
<p>الحموي :</p> <p>أبو عبدالله ياقوت بن عبدالله الحموي الرومي البغدادى ، ت (٦٢٦ هـ)</p> <p>معجم البلدان ، دار صادر ، ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م - بيروت .</p>	٦٣
<p>الحميرى :</p> <p>أبو عبدالله محمد بن عبد النعم الحميرى ، ت (٧٢٧ هـ) .</p> <p>الروض المعطار في خبر الأقطار ، تحقيق / د. احسان عباس ،</p> <p>مكتبة لبنان ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م - بيروت .</p>	٦٤

اسم المؤلف واسم الكتاب	مجلد
<p>الخرشسي :</p> <p>أبو عبدالله محمد بن عبدالله بن علي الخرشي المالكي ، ت ( ١١٠١ هـ ) .</p> <p>حاشية الخرشي على مختصر خليل ، تصوير دار الفكر عين الطبعة المصرية القديمة ، بيروت .</p> <p>الخرقي :</p> <p>أبو القاسم عمر بن الحسين بن عبدالله الخرقي الحنبلي ، ت ( ٣٣٤ هـ ) .</p> <p>مختصر الخرقي ، مؤسسة الخافقين ومكتبتها ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠١ هـ - ١٩٨٢ م - بيروت .</p> <p>الخرزجي :</p> <p>عفي الدين أحمد بن عبدالله بن أبي الخير الخرزجي الساهدي لأنماري ، ت ( ٩٢٣ هـ ) .</p> <p>خلاصة تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال . تصحيح الشيخ محمود عبد الوهاب فايد ، مطبعة الفجالة الجديدة ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م - القاهرة .</p> <p>ابن خزيمة :</p> <p>أبو بكر محمد بن اسحاق بن خزيمة السلي الفيماهوري ، ت ( ٣١١ ) صحیح ابن خزيمة ، تحقيق وتعليق د . محمد مصطفى الأعظمي ، شركة الطباعة السعودية المحدودة - الطبعة الثانية ، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م - الرياض .</p>	<p>٦٥</p> <p>٦٦</p> <p>٦٧</p> <p>٦٨</p>

اسم المؤلف واسم الكتاب	مجلد
<p><b>الخطابي :</b></p> <p>أبو سليمان حمد بن محمد بن ابراهيم الخطابي الهستي ، ت (٣٨٨هـ)</p> <p>غريب الحديث ، تحقيق / عبدالكريم ابراهيم العزهاوي ، مركز</p> <p>البحث العلمي - جامعة أم القرى - مكة المكرمة ، ١٤٠٢ هـ -</p> <p>١٩٨٢ م .</p> <p>سالم السنسن ، تصوير المكتبة العلمية - عن الطبعة الأولى ،</p> <p>بيروت ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م .</p>	٦٩
<p><b>الخطيب البغدادي :</b></p> <p>أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي ، ت (٤٦٣هـ)</p> <p>تاريخ بغداد ، تصوير دار الكتاب العربي ، عن الطبعة المصرية ،</p> <p>بيروت .</p>	٧١
<p><b>ابن خلكان :</b></p> <p>أبو العباس أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان ، ت (٦٨١هـ)</p> <p>وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ، تحقيق / د. احسان عباس ،</p> <p>دار صادر ، ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م .</p>	٧٢
<p><b>الدارقطني :</b></p> <p>أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد الدارقطني ، ت (٣٨٥هـ) ،</p> <p>سنن الدارقطني ، تصوير عن الطبعة الأولى حديث أكادسي ،</p> <p>نممل آباد - باكستان .</p>	
<p><b>الدارمي :</b></p> <p>أبو محمد عبدالله بن عبدالرحمن بن الفضل الدارمي ، ت (٢٥٥هـ)</p>	

اسم المؤلف واسم الكتاب	سجل
سنن الدارمي ، تصحيح وترقيم عبدالله هاشم يماني ، شركة الطباعة الفنية المتحدة ، الطبعة الأولى ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م ، القاهرة .	٧٣
أبو داود :	
الامام سليمان بن الأشعث بن عمرو الأزدي السجستاني ، ت (٢٧٥) هـ .	
سنن أبي داود : تعليق عزت عبيد الدعاس ، وطادل السيد ، دار الحديث للطباعة والنشر ، مصر عن الطبعة الأولى ، ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٩ م - حمص ، سوريا .	٧٤
المراسيل : تصحيح ومراجعة د . يوسف عبد الرحمن المرغللي ، دار المعرفة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م ، بيروت .	٧٥
النسائل : مسائل فقهية رواها عن أحمد بن حنبل ، دار المعرفة ، الطبعة الأولى - بيروت .	٧٦
الداودي :	
شمس الدين محمد بن علي بن أحمد الداودي ، المصري ، ت (٩٤٥ هـ) .	
نبقات المفسرين : تحقيق علي محمد عمر ، مطبعة الاستقلال الكبرى ، نشر مكتبة هبة - الطبعة الأولى ، ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م ، القاهرة .	٧٧
الدسوقي :	
الشيخ محمد بن أحمد الدسوقي المالكي ، ت (٧٧٦ هـ) .	
حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ، دار احياؤ الكتب العربية ، القاهرة .	٧٨

اسم المؤلف واسم الكتاب	مجلد
<p>الدمشقي أبو زرعة :</p> <p>عبدالرحمن بن عمرو بن عبدالله النصرى الدمشقي ، ت ( ٢٨١ هـ )  التاريخ لأبي زرعة الدمشقي ، تحقيق شكر الله بن نعمة الله  القوجاني ، نشر المجمع العلمي بدمشق ، الطبعة الأولى ، دمشق  بدون تاريخ .</p>	٧٩
<p>الذهبي :</p> <p>أبو عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ، ت ( ٧٤٨ هـ ) .  تذكرة الحفاظ : تصحيح عبدالرحمن بن يحيى المعلي ، تصوير  دار التراث العربي ، عن الطبعة الهندية ، بيروت .</p>	٨٠
<p>دول الاسلام : تحقيق / فهم محمد شلتوت ، ومحمد مصطفى  ابراهيم ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٣٩٤ هـ -  ١٩٧٤ م .</p>	٨١
<p>سير أعلام النبلاء : تحقيق شعيب الأرنؤوط وآخرين ، مؤسسة  الرسالة ، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م ، بيروت .</p>	٨٢
<p>العبر في خبر من غر ، تحقيق / د . صلاح الدين النجس ،  تصوير وزارة الاعلام الكويتية ، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م الكويت .  الطبعة الأولى .</p>	٨٣
<p>الكشاف في معرفة من له رواية في الكتب الستة : تحقيق عزت علي  صعيا ، وموسى محمد علي الموشى ، دار الكتب الحديثة ، الطبعة  الأولى ، ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م . القاهرة .</p>	٨٤
<p>معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار : تحقيق / محمد سيد</p>	٨٥

سلسل	اسم المؤلف واسم الناشر
٨٦	جد الحق ، دار الكتب الحديثة ، الطبعة الأولى ، ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م ، القاهرة . المعين في طبقات محدثين : تحقيق / د. همام عبد الرحيم سعيد ، دار الفرقان ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م . صان .
٨٧	المغنى في الضعفاء ، تحقيق / د. نور الدين عتر ، دار الاعراف ، الطبعة الأولى ، ١٣٩١ هـ - ١٩٧١ م ، حلب .
٨٨	ميزان الاعتدال في نقد الرجال : تحقيق علي محمد البجاوي تصوير دار المعرفة - بيروت .
	<b>الرازي أبو زرعة :</b>
٨٩	صيد الله بن عبد الكريم بن يزيد الرازي ، ت ( ٢٦٤ هـ ) . الضعفاء : تحقيق / د. سعدى الهاشمي ، المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية ، الطبعة الأولى - بيروت ، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .
	<b>ابن رجب :</b>
٩٠	أبو الفرج عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي ، ت ( ٧٩٥ هـ ) أحكام الخواتيم : تحقيق / عبد الله القاضي ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م ، بيروت .
٩١	الذيل على طبقات الحنابلة ، تصوير دار المعرفة ، عن الطبعة الأولى ، ١٣٧٢ هـ - ١٩٥٢ م .
٩٢	القواعد في الفقه الإسلامي ، مراجعة وتقديم طه عبد الرؤوف سعد مكتبة الكلمات الأزهرية ، الطبعة الأولى .



اسم المؤلف واسم الكتاب	مجلد
<p>ابن رشد :</p> <p>أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد القرطبي</p> <p>ت (٥٩٥ هـ) .</p> <p>بداية المجتهد ونهاية المقتصد ، دار المعرفة ، الطبعة</p> <p>الرابعة ، ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م .</p> <p>ابن الرفعة :</p> <p>أبو العباس أحمد بن محمد بن علي بن حازم الانصاري، المعروف</p> <p>بأبن الرفعة . ت (٧١٠ هـ) .</p> <p>الايضاح والتبيان في معرفة الكيال والميزان ، تحقيق /</p> <p>د . محمد أحمد اسماعيل الخاروط ، مركز البحث العلمي جامعة</p> <p>أم القرى ، مكة المكرمة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م ،</p> <p>دمشق .</p> <p>الرملي :</p> <p>شمس الدين محمد بن أحمد بن حمزة الرملي المصري، ت (١٠٠٤ هـ)</p> <p>نهاية المحتاج الى شرح المنهاج ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي،</p> <p>الطبعة الأخيرة ، ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م ، القاهرة .</p> <p>الزبيدي :</p> <p>أبو الفيض محمد مرتضى بن محمد بن محمد الزبيدي الحسيني</p> <p>ت (١٢٠٥ هـ) .</p> <p>تاج العروس من جواهر القاموس ، وزارة الاعلام الكويتية،</p> <p>الطبعة الأولى ، ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٥ م ، الكويت . وما بعدها .</p>	<p>٩٣</p> <p>٩٤</p> <p>٩٥</p> <p>٩٦</p>

اسم المؤلف واسم الكتاب	سلسلة
<p>الزبيدي :</p> <p>أبو عبدالله المصعب بن عبدالله بن المصعب الزبيدي ، ت :</p> <p>( ٢٣٠ هـ ) .</p> <p>نصب قريش تصحيح وتعليق ا . ليفي برونفيلد ، دار المعرفة</p> <p>بغداد ، الطبعة الثانية ، القاهرة ١٣٩٦ هـ - ١٩٧٦ م .</p>	٩٧
<p>الزركلي :</p> <p>أبو الفيث خير الدين بن محمود بن محمد الزركلي ، ت ( ١٣٩٦ هـ ) .</p> <p>الأعلام ، دار العلم للملايين ، الطبعة الخاصة ، ١٤٠٠ هـ</p> <p>- ١٩٨٠ م ، بيروت .</p>	٩٨
<p>الزمخشري :</p> <p>أبو القاسم جار الله محمود بن عمر بن محمد الزمخشري ، ت :</p> <p>( ٥٣٨ هـ ) .</p> <p>أساس البلاغة ، دار صادر ، بيروت .</p>	٩٩
<p>الفاطقي في غريب الحديث : تحقيق / محمد علي البجاوي ، ومحمد</p> <p>أبو الفضل إبراهيم ، عيسى البابي الحلبي ، الطبعة الثانية ،</p> <p>القاهرة .</p>	١٠٠
<p>ابن زنجويه :</p> <p>حميد بن مخلد بن قتيبة الخراساني الأزدي ، الشهير</p> <p>بابن زنجويه ، ت ( ٢٥١ هـ ) .</p>	
<p>الأموال : تحقيق / د . شاكرون فياض ، مؤسسة الطبع فيصل</p> <p>الخيرية ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م ، الرياض .</p>	١٠١

اسم المؤلف واسم الكتاب	سجل
<p><b>الزوزني :</b></p> <p>أبو عبدالله الحسين بن أحمد بن الحسين الزوزني ، ت (٤٨٦هـ)  شرح المعلقات السبع : تقديم عمر أبو النصر ، دار مكتبة  الحياة ، ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦ م . بيروت .</p>	١٠٢
<p><b>أبو زهرة :</b></p> <p>محمد أبو زهرة ، ت (١٣٩٤هـ) .  ابن حنبل : حياته وعصره ، آراؤه ونقبه ، نشر دار الفكر  العربي ، القاهرة .</p>	١٠٣
<p><b>الزيلعي :</b></p> <p>أبو محمد عبدالله بن يوسف بن محمد الزيلعي (٧٦٢هـ) .  نصب الراية لأحاديث الهداية ، المجلس العلمي في الهند ،  الطبعة الثانية ، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣ م . تموير بيروت .</p>	١٠٤
<p><b>السبكي :</b></p> <p>أبو نصر عبدالوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي ، ت (٧٧١هـ)  طبقات الشافعية الكبرى ، تحقيق / محمود محمد الطناحسي ،  وعبدالفتاح محمد الحلو ، مطبعة عيسى البابي الحلبي ، الطبعة  الأولى ، ١٣٨٣هـ - ١٩٦٤ م .</p>	١٠٥
<p><b>السخاوي :</b></p> <p>أبو الخير وأبو عبدالله محمد بن عبد الرحمن بن محمد السخاوي  ت (٩٠٢هـ) .  فتح المغيث شرح ألفية الحديث : تصحيح ، محمد عبد الرحمن  عثمان ، المكتبة السلفية ، المدينة المنورة ، الطبعة الثانية ،</p>	١٠٦

مجلد	اسم المؤلف واسم الكتاب
١٠٧	<p>١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م ، القاهرة .</p> <p>القاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على اللسنة ، تحقيق / عبد الله محمد الصديق الغماري ، وقدم له عبد الوهاب عبد اللطيف ، مكتبة الخانجي مصر ، القاهرة .</p> <p>السرخسي :</p> <p>أبو بكر محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي الحنفي ، ت ( ٤٩٠ ) .</p>
١٠٨	<p>المبسوط : تصوير دار المعرفة عن الطبعة الأولى ، ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م .</p> <p>ابن سعد :</p> <p>أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع البصري ، الشهير بابن سعد ، ت ( ٢٣٠ هـ ) .</p>
١٠٩	<p>اللبقات الكبرى ، دار بيروت للطباعة والنشر ، ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م . بيروت .</p> <p>السرقتدي :</p>
١١٠	<p>علاء الدين محمد بن أحمد بن أبي أحمد السرقتدي ، ت ( ٥٣٩ ) .</p> <p>تسعة الفقهاء ، تحقيق / د. محمد زكي عبد البر ، تقديم / طس الخفيف ، مطبعة جامعة دمشق ، الطبعة الأولى ، ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٧ م .</p> <p>ابن سيده :</p> <p>علي بن اسماعيل بن سيده الأندلسي ، اللغوي ، المعروف بابن سيده ، ت ( ٤٥٨ ) هـ .</p>

سلسلة	اسم المؤلف واسم الكتاب
١١١	الحكم والمحيط الأعظم ، تحقيق مصطفى السقا ، ود . حسين دار وفيرها ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، الطبعة الأولى ، القاهرة ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٧ م ، وما بعدها . السيوطي : بيلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر بن محمد السيوطي ، ت : ١١١١ هـ ) .
١١٢	بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة . تحقيق / محمد أبو الفضل ابراهيم ، عيسى البابي الحلبي ، الطبعة الأولى ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م ، القاهرة .
١١٣	الدر المنثور في التفسير بالمأثور ، دار الفكر ، الطبعة الأولى بيروت ، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .
١١٤	طبقات الحفاظ ، تحقيق / علي محمد عمر ، مكتبة وهبة ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م ، القاهرة .
١١٥	تاريخ الخلفاء : تحقيق / محمد محي الدين عبد الحميد ، تصوير دار المعرفة . الشاشي : أبو بكر محمد بن أحمد بن الحسين الشاشي ، ت ( ٥٠٧ هـ ) . ملية العلماء في معرفة مذاهب الفقهاء ، تحقيق / د . ياسين أحمد ابراهيم درادكه ، دار الرسالة ، ودار الأرقم ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م ، دمشق وعان .
١١٦	

اسم المؤلف واسم الكتيب	مجلد
<p>الشاطبي :</p> <p>أبو اسحاق ابراهيم بن موسى بن محمد الشاطبي ، ت (٧٩٠هـ)  الموافقات في أصول الأحكام ، تصوير دار الفكر عن الطبعة  الأولى - بيروت .</p>	١١٧
<p>الشافعي :</p> <p>الامام أبو عبدالله محمد بن ادريس بن العباس الشافعي ، ت (٢٠٤هـ)  الأم ، دار الفكر ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م ، بيروت  الريالة بتحقيق العلامة أحمد محمد شاكر ، مكتبة دار التراث  الديعة الثالثة ، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م .</p>	١١٨ ١١٩
<p>المسند ، تصوير دار الكتب العلمية ، بيروت .</p>	١٢٠
<p>الشريني :</p> <p>شمس الدين محمد بن أحمد الشريني الشافعي ، ت (٩٧٧هـ)  ما في المحتاج الى معرفة معاني ألفاظ المنهاج ، مطبعة مصطفى  البابي الحلبي ، ١٣٧٧ هـ - ١٣٥٨ م . القاهرة .</p>	١٢١
<p>الشنقيطي :</p> <p>أبو عبدالله محمد الأمين بن محمد المختار الجكني الشنقيطي ،  ت (١٣٩٣ هـ) ،</p>	
<p>أضواء البيان في ايضاح القرآن بالقرآن ، مطبعة على صبح المدني  الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٧ م ، وما بعدها .</p>	١٢٢
<p>مذكرة أصول الفقه ، منشورات الجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة ،  الطبعة الأولى ، دار الأصفهاني ، جدة ، ١٣٩١ هـ .</p>	١٢٣

اسم المؤلف واسم الكتاب	مجلد
<p><b>الشوكانسي :</b></p> <p>محمد بن علي بن محمد الشوكاني اليمني ، ت ( ١٢٥٠ هـ ) .</p> <p>فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير ،</p> <p>مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، الطبعة الثانية ، ١٣٨٣ هـ -</p> <p>١٩٦٤ م ، القاهرة .</p> <p><b>ابن أبي شيبة :</b></p> <p>أبو بكر عبدالله بن محمد بن أبي شيبة العبسي ، ت ( ٢٣٥ هـ ) .</p> <p>الكتاب المصنف : تحقيق عامر العمري الأعظمي ، ومختار أحمد</p> <p>إندوي ، الدار السلفية بالهند ، الطبعة الأولى ، بومبي</p> <p>١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م ، وما بعدها .</p> <p><b>الشييرازي :</b></p> <p>أبو اسحاق ابراهيم بن علي بن يوسف الشييرازي ، ت ( ٤٧٦ هـ )</p> <p>طبقات الفقهاء ، تحقيق / د . احسان عباس ، دار الرائد</p> <p>العربي ، الطبعة الثانية ، بيروت ، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م .</p> <p>المهذب في فقه الامام الشافعي ، مطبعة مصطفى البابي ، الطبعة</p> <p>الثالثة ، ١٣٩٦ هـ - ١٩٧٦ م .</p> <p><b>صالح :</b></p> <p>أبو الفضل صالح بن أحمد بن حنبل</p> <p>سائل الامام أحمد برواية ابنه صالح ، مخطوط في قسم</p> <p>الدراسات العليا بالجامعة الاسلامية برقم ( ٦٠٩٠ ) عن مكتبة</p> <p>دار الحديث المكية رقم ( ٥ ) .</p>	<p>١٢٤</p> <p>١٢٥</p> <p>١٢٦</p> <p>١٢٧</p> <p>١٢٨</p>

اسم المؤلف واسم الكتاب	مجلد
<p><b>الساوي :</b></p> <p>أحمد بن محمد الساوي المالكي ، ت ( ١٢٤١ هـ ) .</p> <p>بيان السالك لأقرب السالك الى مذهب الامام مالك ،</p> <p>مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، ١٣٧٢ هـ - ١٩٥٣ م . القاهرة .</p>	١٢٩
<p><b>الصنعاني :</b></p> <p>محمد بن اسماعيل بن صلاح الصنعاني ، ت ( ١١٨٢ هـ ) .</p> <p>سنن السلام شرح بلغوم المرام من أدلة الأحكام ، المكتبة</p> <p>التجارية الكبرى ، الطبعة الثالثة ، ١٣٦٩ هـ - ١٩٤٩ م .</p>	١٣٠
<p><b>ابن ضويان :</b></p> <p>أبو عبدالله ابراهيم بن محمد بن سالم بن ضويان ، ت ( ١٢٥٣ هـ )</p> <p>ضار السبيل في شرح الدليل ، تحقيق / زهير الشاويش ،</p> <p>نشر المكتب الاسلامي ، الطبعة الخاصة ، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .</p>	١٣١
<p><b>الطبراني :</b></p> <p>أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب اللخمي الطبراني ، ت ( ٣٦٠ هـ ) .</p> <p>المعجم الكبير ، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي ، نشر</p> <p>وزارة الأوقاف العراقية .</p>	١٣٢
<p><b>الطبري :</b></p> <p>أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد الطبري ، ت ( ٣١٠ هـ ) .</p> <p>جامع البيان عن تأويل آي القرآن ، طبع مصطفى البابي الحلبي ،</p> <p>الطبعة الثالثة ، ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م - القاهرة .</p>	١٣٣



اسم المؤلف واسم الكتاب	مجلد
<p><b>الطحاوى :</b></p> <p>أبو جعفر : احمد بن محمد بن سلامة الطحاوى الحنفى ، ت ( ٣٢١ هـ ) .</p> <p>شرح معاني الآثار : تحقيق محمد سيد جاد الحق ، طبع مطبعة الأنوار المحمدية ، القاهرة ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٨ م .</p> <p>مختصر الطحاوى : تحقيق أبو الوفاء الأتفاني ، مطبعة دار الكتاب العربى ، ١٣٢٠ هـ - ١٩٥٠ م ، القاهرة .</p> <p><b>الطيالسى :</b></p> <p>أبو داود سليمان بن داود بن الجارود الطيالسى ، ت ( ٢٠٤ هـ ) سنن أبي داود الطيالسى ، تصوير دار الكتاب اللبنانى ، ودار التوفيق عن الطبعة الأولى ، عام ١٣٢١ هـ .</p> <p><b>ابن عابدين :</b></p> <p>محمد أمين بن عمر بن عبدالعزيز المعروف بابن عابدين الحنفى ، ت ( ١٢٥٢ هـ ) .</p> <p>شاشية رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، الطبعة الثانية ، ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م .</p> <p><b>ابن عبد السر :</b></p> <p>أبو عمر يوسف بن عبدالله بن محمد بن عبد البر النمرى القوطى ، ت ( ٤٦٣ هـ ) .</p> <p>الاستيعاب في معرفة الأصحاب . تحقيق : د . طه محمد الزينى مكتبة الكليات الأزهرية ، الطبعة الأولى عام ١٣٩٦ هـ - ١٩٧٦ م ، القاهرة .</p>	<p>١٣٤</p> <p>١٣٥</p> <p>١٣٦</p> <p>١٣٧</p> <p>١٣٨</p>

سلسل	اسم المؤلف واسم الكتاب
١٣٩	التشديد لما في الموطأ من المعاني والاسانيد ، تحقيق : مصطفى ابن أحمد العلوي ، ومحمد عبد الكبير البكري ، الطبعة الثانية ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م ، نشر وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بالمغرب .
١٤٠	الكافي في فقه أهل المدينة المالكي : تحقيق / د. محمد محمد أسيد ولد ماريك ، نشر مكتبة الرياض الحديثة ، الطبعة الثانية ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .
	عبد الرزاق :
١٤١	أبو بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني ، ت ( ٢١١ هـ ) . المصنف : تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٣ م ، نشر المكتب الإسلامي ، بيروت .
	عبد الله بن أحمد :
١٤٢	أبو عبد الرحمن عبد الله بن أحمد بن حنبل : ت ( ٢٩٠ هـ ) . سائل الامام أحمد برواية ابنه عبد الله . تحقيق / زهير الشاويش ، نشر المكتب الإسلامي - بيروت ، ١٤٠١ هـ - ١٩٨٠ م .
	أبو عبيد :
١٤٣	أبو عبيد القاسم بن سلام الهروي ، ت ( ٢٢٤ هـ ) . الأموال : تحقيق محمد خليل هراس ، نشر مكتبة الكليات الأزهرية ، ودار الفكر ، الطبعة الثالثة ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م .
١٤٤	غريب الحديث : نشر دار الكتاب العربي ، بيروت ، ١٣٩٦ هـ - ١٩٧٦ م ، عن الطبعة الأولى .

اسم المؤلف واسم الكتاب	سلسلة
<p>المجلوني :  الشيخ / اساميل بن محمد المجلوني الجراح ، ت (١١٦٢هـ) .  كشف الخفاء ويزيل الالباس عما اشتهر من الأحاديث طــــى  السنة الناس : تحقيق / أحمد القلاش ، نشر مكتبة التراث  الاسلامي ، حلب ودار التراث القاهرة .</p>	١٤٥
<p>المجلوني :  أبو الحسن أحمد بن عبدالله بن صالح المجلي ، ت (١٢٦١هـ) .  تاريخ الثقات بترتيب : الحافظ علي بن أبي بكر البهشمي ،  وتضمنات ابن حجر العسقلاني ، تحقيق / د. عبد المعطي  السلمجي ، نشر دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥هـ  - ١٩٨٤ م .</p>	١٤٦
<p>العدوي :  علي بن أحمد بن مكرم العدوي المالكي ، ت (١١٨٩هـ) .  حاشية العدوي على شرح الرسالة لأبي زيد القيرواني ، نشر  دار المعرفة عن الطبعة الأولى .</p>	١٤٧
<p>ابن عدي :  أبو أحمد عبدالله بن عدي بن عبد الله الجرجاني الشهير  بأبن عدي ، ت (١٢٦٥هـ) .  الكامل في ضعفاء الرجال ، نشر وطبع دار الفكر ، الطبعة  الأولى ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤ م - بيروت .</p>	١٤٨

سلسل	اسم المؤلف واسم الكتاب
	المعصري :
١٤٩	أبو عمرو خليفة بن خياط بن خليفة بن خياط المعصري ، ت (٢٤٠هـ) تاريخ خليفة بن خياط ، تحقيق د. أكرم ضياء المعصري ، نشر دار الرسالة ، بيروت . ودار القلم ، دمشق . الطبعة الثانية ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م .
١٥٠	الطبقات : تحقيق / د. أكرم ضياء المعصري ، نشر دار طيبة ، الرياض . الطبعة الثانية ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .
	العقيلي :
١٥١	أبو جعفر محمد بن عمر بن موسى بن حماد العقيلي ، ت (٣٢٢هـ) الضعفاء الكبير : تحقيق عبد المعطي أمين قلعجي ، نشر دار الكتب العلمية ، بيروت ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م ، الطبعة الأولى .
	العليه :
١٥٢	أبو الين عبدالرحمن بن محمد بن عبدالرحمن بن محمد العليهي الحنبلي ، ت (٩٢٨ هـ) . المنهج الأحمد في تراجم أصحاب الإمام أحمد : تحقيق / محمد محي الدين عبد الحميد ، راجعه وعلق عليه / عادل توبهيس الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .
	ابن العسكاد :
١٥٣	أبو الفلاح : عبد الحي بن محمد بن العماد الحنبلي ، ت : (١٠٨٩ هـ) . نذرات الذهب في أخبار من ذهب ، دار السيرة ، الطبعة الثانية ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م .

اسم المؤلف واسم الكتاب	مجلد
<p><b>معمورة :</b></p> <p>أحمد البرلسي المصري الشافعي ، شهاب الدين الطقب بمعمورة ، ت (١٩٥٧ هـ) .</p> <p>حاشية على شرح جلال الدين المحلي على منهاج الطالبين ، طبع مصطفى الباهي الحلبي ، الطبعة الثالثة ، ١٣٧٥ هـ - ١٩٥٦ م القاهرة .</p>	١٥٤
<p><b>عياض القافسي :</b></p> <p>أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض اليحصبي المالكي ، ت (٥٤٤ هـ) مشارك الأنوار على صحاح الآثار . طبع ونشر المكتبة العتيقة ، تونس ودار التراث - القاهرة .</p>	١٥٥
<p><b>العيني :</b></p> <p>بندر الدين أبو محمد محمود بن أسعد بن موسى الحلبي المعروف بالعيني ، ت (٩٥٥ هـ) .</p> <p>عدة القاري ، شرح صحيح البخاري ، تصوير دار الفكر عن الطبعة الأولى ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م .</p>	١٥٦
<p><b>الغني :</b></p> <p>عبد الغني بن طالب بن حمادة بن إبراهيم الغني الميداني ، الحنفي ، ت (١٢٩٨ هـ) .</p> <p>اللباب في شرح الكتاب ، تحقيق / محمد أمين النواوي ، نشر دار الحديث ، بيروت .</p>	١٥٧

اسم المؤلف واسم الكتاب	مجلد
<p>ابن فارس :</p> <p>أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا بن محمد الرازي ، ت (٣٩٥هـ)  مجلد اللغة ، تحقيق / زهير عبد المحسن سلطان ، طبع  مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .</p> <p>مقاييس اللغة : تحقيق / محمد عبد السلام هارون ، مطبعة  مصطفى الباهي الحلبي ، الطبعة الثانية ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م ،  وما بعدها - القاهرة .</p> <p>الفاسي :</p> <p>أبو الطيب محمد بن أحمد بن علي بن محمد الفاسي المكسي ،  ت (٨٣٢هـ) .</p> <p>العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين ، تحقيق / فؤاد سيد  ويحمود الطناحي ، مطبعة السنة المحمدية ، الطبعة الأولى  ١٣٧٨هـ - ١٩٥٨م ، وما بعدها .</p> <p>ابن فرحون :</p> <p>أبو اسحاق ابراهيم بن علي بن فرحون المالكي ، ت (٧٩٩هـ) .</p> <p>الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب : تحقيق /  د . محمد الأحمد أبو النور ، دار التراث ، القاهرة ،  الطبعة الأولى ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م .</p> <p>الفسوي :</p> <p>أبو يوسف يعقوب بن سفيان بن جـوان الفسوي ، ت (٢٧٧هـ) .</p> <p>المعرفة والتاريخ ، تحقيق د . أكرم ضياء العسري ، طبع مؤسسة  الرسالة ، بيروت ، الطبعة الثانية ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .</p>	<p>١٥٨</p> <p>١٥٩</p> <p>١٦٠</p> <p>١٦١</p> <p>١٦٢</p>

اسم المؤلف واسم الكتاب	مجلد
<p>الفروغ آبادى :</p> <p>أبو الطاهر محمد بن يعقوب بن محمد بن ابراهيم الفروغ آبادى ت (٨١٦هـ) .</p> <p>القاموس المحيط ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، الطبعة الثانية ١٢٧١هـ - ١٩٥٢م - القاهرة .</p>	١٦٣
<p>ابن قتيبة :</p> <p>أبو محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري ، ت (٢٧٦هـ) .</p> <p>تفسير قريب القرآن : تحقيق / أحمد صقر ، تصوير دار الكتب العلمية ، عن الطبعة الأولى ، بيروت ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م .</p>	١٦٤
<p>قريب الحديث : تحقيق د. عبد الجبوري ، نشر وزارة الأوقاف المراقية ، الطبعة الأولى ، بغداد ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م .</p>	١٦٥
<p>المعارف : تصحيح محمد اسماعيل الصاوي ، نشر دار السترات العربي ، الطبعة الثانية ، بيروت ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م .</p>	١٦٦
<p>ابن قدامة :</p> <p>أبو الفرج عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن محمد بن قدامة الحنبلي ، ت (٦٨٢هـ) .</p> <p>الشرح الكبير : نشر جامعة الامام محمد بن سعود ، مصر عن الطبعة القديمة التي مع المغني ، ثم فصل عنه بعد التصوير .</p>	١٦٧
<p>ابن قدامة :</p> <p>أبو محمد عبدالله بن أحمد بن محمد بن قدامة الحنبلي ، ت : (٦٢٠هـ) .</p>	

اسم المؤلف واسم الكتاب	سجل
التبيين في أنساب القرشيين : تحقيق محمد نايف الدليمسي ، نشر المجمع العلمي العراقي ، الطبعة الأولى ، بغداد : ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .	١٦٨
روضة الناظر وجنة الناظر : الطبعة السلفية ومكتبتها ، الطبعة الرابعة ، القاهرة ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م .	١٦٩
العمدة : مطبوع مع العمدة ، الطبعة السلفية ومكتبتها ، الطبعة الثانية ، القاهرة ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٢ م .	١٧٠
الكافي : طبع المكتب الاسلامي ، الطبعة الثانية ، بيروت ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م .	١٧١
المغنى : طبع الطبعة اليوسفية ، القاهرة بدون رقم ، الطبعة أو تاريخ الطبع .	١٧٢
المحقق : دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ، بيروت ، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م .	١٧٣
قدامة : قدامة بن جعفر بن قدامة بن زياد ، ت (٣٣٧ هـ) .	
الخراج وصناعة الكتابة ، شرح وتعليق الدكتور / محمد حسين الزبيدي ، نشر دار العراق - بغداد .	١٧٤
الشمس : ابو الحسين أحمد بن محمد بن أحمد بن جعفر القدوري الحنفي ت (٤٢٨ هـ) .	
الكتاب بمطبوع مع شرحه اللباب ، تصحيح محمد أمين النسبواوي نشر دار الحديث ، حمص ، بيروت . بدون رقم الطبعة وتاريخ الطبع .	١٧٥



اسم المؤلف واسم الكتاب	مجلد
<p>القرشي :</p> <p>أبو محمد عبد القادر محمد بن محمد بن نصر الله القرشي ، الحنفي ، ت ( ٧٧٥ هـ ) .</p> <p>الجواهر الضيئة في طبقات الحنفية ، تحقيق / عبد الفلاح محمد الحلوة ، مطبعة عيسى الباهي الحلبي ، القاهرة ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م .</p> <p>القرطبي :</p> <p>أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح القرطبي الأندلسي ، المالكي ، ت ( ٦٧١ هـ ) .</p> <p>الجامع لأحكام القرآن : تصحيح أحمد عبد العليم السبروني تصوير عن الطبعة الأولى ، سنة ١٣٧٢ هـ - ١٩٥٢ م .</p> <p>القزويني :</p> <p>أبو يحيى زكريا بن محمد بن محمود القزويني ، ت ( ٦٨٢ هـ ) .</p> <p>آثار البلاد وأخبار العباد ، دار صادر ، بيروت .</p> <p>السلططبي :</p> <p>علي بن باني ، ت ( ٩٩٢ هـ ) .</p> <p>خير الكلام في التقصي عن أغلاط العوام : تحقيق الدكتور / حاتم صالح الضامن ، نشر مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى بيروت .</p>	<p>١٧٦</p> <p>١٧٧</p> <p>١٧٨</p> <p>١٧٩</p>

اسم المؤلف واسم الكتاب	مجلد
<p>القليوبي :</p> <p>أبو العباس أحمد بن أحمد بن سلامة القليوبي المصري الشافعي ت (١٠٦٩ هـ) .</p> <p>حاشية على شرح المعلى على منهاج الطالبين ، مطبعة مصطفى الباهي الحلبي ، الطبعة الثالثة ، القاهرة ١٣٧٥ هـ - ١٩٥٦ م .</p> <p>ابن قفسند :</p> <p>أبو العباس أحمد بن الحسن بن علي بن قنفذ القنسطيني ، ت (٨٠٩ هـ) .</p> <p>الوفيات : تحقيق عادل تويهض ، نشر دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، الطبعة الثانية ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م .</p> <p>الليرواسي :</p> <p>أبو محمد عبدالله بن عبد الرحمن القيرواني المالكي ، ت (٣٨٦ هـ) الرسالة : مطبوع بحاشية الفواكه الدواني ، نشر دار المعرفة ، بيروت ، بدون تاريخ .</p> <p>الكاساني :</p> <p>أبو بكر بن محمود بن أحمد الكاساني الحنفي ت (٥٨٧ هـ) .</p> <p>بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع : تصحيح أحمد مختار عشان ، نشر على زكريا يوسف ، القاهرة ، بدون تاريخ .</p> <p>الكبيسي :</p> <p>محمد بن شاكر بن أحمد الكبيسي ، ت (٧٦٤ هـ) .</p> <p>قوات الوفيات والذيل عليها : تحقيق / د . احسان عباس ، دار صادر ، ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م .</p>	<p>١٨٠</p> <p>١٨١</p> <p>١٨٢</p> <p>١٨٣</p> <p>١٨٤</p>

اسم المؤلف واسم الكتاب	مجلد
<p><b>ابن كسير :</b></p> <p>أبو الفداء اسماعيل بن عمر بن كسير القرشي ، ت ( ٧٧٤ هـ ) .</p> <p>ابدأية والنهاية ، تحقيق / محمد عبدالعزيز النجار ، نشر</p> <p>مكتبة الفلاح ، ومكتبة الأصمعي ، بالرياض ، بدون تاريخ .</p> <p>تفسير القرآن العظيم : المعروف بتفسير ابن كسير ، تصحيح</p> <p>عبد الوهاب عبداللطيف ، ومحمد صديق ، الناشر / مكتبة</p> <p>النهضة الحديثة بمكة المكرمة ، الطبعة الأولى ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٥ م .</p> <p><b>الكلوذاني :</b></p> <p>أبو الخطاب محفوظ بن أحمد بن الحسن الكلوذاني ، ت ( ٥١٠ هـ )</p> <p>الهداية : تصحيح اسماعيل الأنصاري ، وصالح السليمان العمري ،</p> <p>ومراجعة ناصر السليمان العمري ، الطبعة الأولى ، مطابع</p> <p>القصيم ، الرياض ١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠ م .</p> <p><b>الكوسج :</b></p> <p>أبو يعقوب اسحاق بن منصور بن بهرام الكوسج ، ت ( ٢٥١ هـ ) .</p> <p>سائل الامام أحمد واسحاق بن راهويه برواية اسحاق بن منصور</p> <p>الكوسج ، مخطوط بقسم المخطوطات بالجامعة الاسلامية رقم</p> <p>( ٢٧٢٧ ) ، مصور عن دار الكتب القومية برقم ( ٢٢٦٦٠ ب ) .</p> <p><b>ابن ماجه :</b></p> <p>أبو عبدالله محمد بن يزيد بن ماجه القزويني ( ت ٢٧٥ هـ ) .</p> <p>السنن : تحقيق وترقيم : محمد فؤاد عبد الباقي ، مطبعة</p> <p>عيسى البابي ، الطبعة الأولى ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤ م ، القاهرة .</p>	<p>١٨٥</p> <p>١٨٦</p> <p>١٨٧</p> <p>١٨٨</p> <p>١٨٩</p>

اسم المؤلف واسم الكتاب	العدد
<p>مالك :  أبو عبدالله مالك بن أنس بن مالك الأصمعي ، ت (١٧٩ هـ) .  المدونة الكبرى : تصوير دار صادر عن الطبعة الأولى ، بدون تاريخ .  الموطأ : تحقيق وترقيم محمد فؤاد عبد الباقي ، طبع دار احياء الكتب العربية ، الطبعة الأولى ١٢٧١ هـ - ١٩٥١ م ، القاهرة .</p>	١٩٠
<p>المتنبي :  علي بن حسام الدين بن عبد الطك المشهور بالمتقي الهندى ، ت (٩٧٥ هـ) .  كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال : ضبط بكرى حياتسي ، وتصحيح صفوة السقا ، طبع مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م .</p>	١٩١
<p>المرداوى :  أبو الحسن علي بن سليمان بن أحمد بن محمد المرادوى الحنبلي ، ت (٨٨٥ هـ) .  الانصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الامام أحمد ، تصحيح محمد حامد الفقي ، الطبعة الثانية ، دار احياء التراث العربي ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .</p>	١٩٢
<p>مرعي :  مرعي بن يوسف بن أبي بكر الكرمي الحنبلي ، ت (١٠٣٣ هـ) .  غاية المنتهى في الجمع بين الاقناع والفتوى ، نشر المؤسسة</p>	١٩٤

اسم المؤلف واسم الكتاب	سجل
السعيدية بالرياض ، الطبعة الثانية ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م . المرفهاني : أبو الحسن علي بن أبي بكر بن عبد الجليل المرفهاني الحنفي ت (٥٩٣ هـ) . الهداية ، مطبوع مع فتح القدير ، مطبعة مصطفى البابي ، الطبعة الأولى ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م ، القاهرة . المزى : أبو الحجاج يوسف بن عبدالرحمن بن يوسف المزى ، ت (٧٤٢ هـ) . تهذيب الكمال في أسماء الرجال : تحقيق د . بشار عسـ معروف ، طبع مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الثانية ، عام ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م وما بعدها . تهذيب الكمال في أسماء الرجال ، المخطوط نشر دار الأمـ للتراث ، دمشق . الامام مسلم : أبو الحسين : مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري ، ت (٢٦١ هـ) . الصحيح : تصحيح وترقيم محمد فؤاد عبد الباقي ، تصـ دار احياء التراث العربي ، عن الطبعة الأولى ، بدون . الطبري : أبو الفتح : ناصر (الدين) بن عبد السيد بن علي الطبري ت (٦١٠ هـ) . المغرب في ترتيب المغرب : تحقيق / محمود فاخوري ، وعبد الحميد	١٩٥ ١٩٦ ١٩٧ ١٩٨ ١٩٩

مجلد	اسم المؤلف واسم الكتاب
	<p>مختار ، نشر مكتبة أسامة بن زيد ، حلب ، الطبعة الأولى</p> <p>١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م .</p> <p>ابن مفلح :</p> <p>أبر اسحاق ابراهيم بن محمد بن عبدالله بن محمد بن مفلح</p> <p>الحنبلي ، ت (٥٨٨٤) .</p> <p>المهدع في شرح المقنع ، طبع المكتب الاسلامي ، الطبعة</p> <p>الأولى ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م ، بيروت .</p> <p>ابن مفلح :</p> <p>أبو عبد الله بن مفلح بن محمد بن فرج الحنبلي ، جـ</p> <p>صاحب المهدع ، ت (٥٧٦٣) .</p> <p>الفروع تصحيح عبداللطيف محمد السبكي ، تصوير عالم الكتب</p> <p>عن الطبعة الثانية عام ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م ، بيروت .</p> <p>المقدسي :</p> <p>أبو محمد عبدالرحمن بن ابراهيم بن أحمد بن عبدالرحمن</p> <p>المقدسي الحنبلي ، ت (٦٢٤ هـ) .</p> <p>العدة شرح العدة : مطبوع بهاش العدة ، طبع المطبعة</p> <p>السلفية ، الطبعة الثانية ، القاهرة ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٢ م .</p> <p>الطهسي :</p> <p>أبو محمد علي بن زكريا بن سعود السنجي الحنفي ، ت (٦٨٦ هـ) .</p> <p>اللباب في الجمع بين السنة والكتاب ، تحقيق د . محمد فضل</p> <p>عبدالعزیز المراد ، نشر دار الشروق ، جدة ، الطبعة الأولى</p> <p>١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .</p>
٢٠٠	
٢٠١	
٢٠٢	
٢٠٣	

اسم المؤلف واسم الكتاب	سجل
<p>ابن الضذر :</p> <p>أبو بكر محمد بن ابراهيم بن الضذر النيسابوري ، ت (٥٣١٨ هـ) .</p> <p>الاجماع : تحقيق صغير أحمد بن محمد حنيف ، نشر</p> <p>دار طيبة الرياض ، الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .</p> <p>الضذري :</p> <p>أبو محمد عبد العظيم بن عبد القوي بن عبدالله بن سلامة</p> <p>المصري ، ت (٦٥٦ هـ) .</p> <p>الترغيب والترهيب من الحديث الشريف . تعليق وضبط مصطفى</p> <p>محمد عارة ، نشر دار احياء التراث العربي ، بيروت - عام</p> <p>١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م .</p> <p>ابن منظور :</p> <p>أبو الفضل محمد بن مكرم بن طي بن منظور المصري ، ت (٥١١ هـ)</p> <p>لسان العرب . نشر دار صادر، بيروت ، بدون تاريخ .</p> <p>الناخبة :</p> <p>أبو أمامة : زياد بن معاوية الذبياني الغطفاني . ت : ١٨ قبل</p> <p>الهجرة تقريبا (٦٠٤ م) .</p> <p>ديوان الناخبة ، دار مكتبة الحياة - بيروت .</p> <p>ابن نجيم :</p> <p>ابن العابد بن ابراهيم بن محمد بن بكر الشهير بابن نجيم</p> <p>الحنفي ، ت (٩٢٠ هـ) .</p> <p>البحر الرائق شرح كنز الدقائق ، تصوير دار المعرفة عن الطبعة</p> <p>الأولى .</p>	<p>٢٠٤</p> <p>٢٠٥</p> <p>٢٠٦</p> <p>٢٠٧</p> <p>٢٠٨</p>

اسم المؤلف واسم الكتاب	مجلد
<p><b>النسائي :</b>  أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي ، ت ( ٣٠٣ هـ ) .  السنن - المجتبى - ، طبع مصطفى الهابي الحلبي ، الطبعة الأولى  ١٣٨٣ هـ - ١٩٦٤ م ، القاهرة .</p>	٢٠٩
<p>كتاب الضعفاء والمتروكين : تحقيق محمود ابراهيم زايد ، نشر دار الوعسي  بحلب ، الطبعة الأولى ١٣٩٦ هـ - ١٩٧٦ م .</p>	٢١٠
<p><b>النفراوي :</b>  أحمد بن غنيم بن سالم بن مهنا النفراوي المالكي ، ت ( ١١٢٠ هـ ) .  الفواك الدواني : تصوير دار المعرفة - بيروت ، بدون تاريخ عن  الطبعة الأولى .</p>	٢١١
<p><b>النووي :</b>  أبو زكريا يحيى بن شرف بن مرن النووي الشافعي ، ت ( ٦٧٦ هـ ) .  شرح صحيح الامام مسلم ، طبعة المطبعة المصرية ومكتبتها بالقاهرة .</p>	٢١٢
<p>المجموع شرح المذهب : تحقيق محمد نجيب الطيحي ، توزيع المكتبة  العالية بالقجالة ، القاهرة ١٣٩١ هـ - ١٩٧١ م .</p>	٢١٣
<p><b>ابن هبيرة :</b>  أبو الظفر يحيى بن محمد بن هبيرة الحنبلي ، ت ( ٥٦٠ هـ ) .  الانفاج عن معاني الصحاح ، نشر المؤسسة السعيدية - الرياض  ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .</p>	٢١٤
<p><b>ابن همام :</b>  محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد بن محمود السيواسي ، الحنفي  المشهور بابن الهمام ، ت ( ٨٦١ هـ ) .  شرح فتح القدير ، مطبعة مصطفى الهابي الحلبي ، الطبعة الأولى : ١٣٨٩ هـ -  ١٩٧٠ م - القاهرة .</p>	٢١٥
<p><b>البيهقي :</b>  أبو الحسن علي بن أبي بكر بن سليمان بن أبي بكر بن عمر البيهقي ، ت ( ٨٠٧ هـ ) .  مجمع الزوائد وفتح القوائد : تصوير دار الكتاب العربي ، بيروت : ١٤٠٢ هـ -  ١٩٨٢ م .</p>	٢١٦



اسم المؤلف واسم الكتاب	سجل
<p>يحيى بن آدم :</p> <p>أبو زكريا يحيى بن آدم بن سليمان ، ت (٢٠٣هـ) .</p> <p>كتاب الخراج ، تحقيق أحمد محمد شاكر ، نشر دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت .</p>	٢١٧
<p>يحيى بن معين :</p> <p>أبو زكريا يحيى بن معين بن عيون المرى الغطفاني ، ت (٢٣٣هـ) .</p> <p>التاريخ : تحقيق / د . أحمد محمد نور سيف ، نشر مركز البحث العلمي ، جامعة أم القرى - مكة المكرمة ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .</p>	٢١٨
<p>تاريخ عثمان بن سعيد عن يحيى : تحقيق أحمد محمد نور سيف ، نشر مركز البحث العلمي ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .</p>	٢١٩
<p>من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال ، تحقيق أحمد محمد نور سيف ، نشر مركز البحث العلمي ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .</p>	٢٢٠
<p>أبو يعلى :</p> <p>محمد بن الحسين بن محمد بن خلف الفراء أبو يعلى الحنبلي ، ت (٤٥٨هـ) .</p> <p>كتاب الروايتين والوجهين : تحقيق / د . عبد الكريم بن محمد اللاحم ، نشر مكتبة المعارف بالرياض ، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .</p>	٢٢١
<p>العدة في أصول الفقه ، تحقيق : أحمد بن علي سير الباركي ، نشر وطبع مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .</p>	٢٢٢
<p>ابن أبي يعلى :</p> <p>أبو الحسين محمد بن محمد بن الحسين بن محمد الفراء ، ت (٥٢٦هـ) .</p> <p>طبقات الحنابلة : تصوير دار المعرفة عن الطبعة الأولى .</p>	٢٢٣
<p>أبو يوسف :</p> <p>يعقوب بن إبراهيم بن حبيب القاضي تلميذ أبي حنيفة ، ت (١٨٢هـ) .</p> <p>كتاب الآثار : تصحيح أبو الوفاء الأقفاني ، تصوير دار الكتب العلمية عن الطبعة الأولى .</p>	٢٢٤
<p>..</p>	..
<p>..</p>	..
<p>..</p>	..

رقم الآية	رقم الصفحة	الآيات	مسلسل
		<u>سورة البقرة :</u>	
١٠٢	١٩٢	" ... وما يعلن من أحد ، حتى يقولوا اننا نحن فتنة فلا تكفر ... "	١
٢٣٠	١٥٣	" ... فان طلقها ، فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره ... "	٢
٢٤٠	٢١٦	" ... متاعا الى الحول غير اخراج ... "	٣
٢٧٥	١٤١	" ... ذلك بأنهم قالوا : اننا البيع مثل الربا ... "	٤
		<u>سورة النساء :</u>	
١١	٢٦٩	" ... من بعد وصية يوصي بها أو دين ... "	٥
		<u>سورة الطه :</u>	
١	٢٩٠	" ... أو فوا بالعقود ... "	٦
		<u>سورة الأعراف :</u>	
٧٧	٢١٦	" ... فعقروا الناقة ، وعتوا عن أمر ربهم ... "	٧
		<u>سورة التوبة :</u>	
١٣٤	١٢٩	" ... والذين يكتزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله ... "	٨

سلسل	الآيات	رقم الآية	رقم الصفحة
٩	"... انط الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها ، والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب ، والغارمين ، وفي سبيل الله وابن السبيل ، فريضة من الله ، والله عليم حكيم " .	٦٠	٢٧٥
١٠	"... خذ من أموالهم صدقة ، تطهرهم وتزكهم بها ، وصل عليهم ان صلاتك سكن لهم ، والله سميع عليم " .	١٠٣	١٠٢ و ١٦٥ و ١٧٢ و ٢٧٢
١١	<u>سورة ابراهيم :</u> " واذ قال ابراهيم رب اجعل هذا البلد آمنا واجنبني وبني أن نعبد الأصنام " .	٣٥	١١٨
١٢	<u>سورة النحل :</u> " والأعنام خلقها لكم فيها دفاً ومنافع ، ومنها تأكلون " .	٥	١٧٩
١٣	" والخيل والبغال والحمير لتركبوها ، وزينة ويخلق ما لا تعلمون " .	٨	١٨٠
١٤	<u>سورة الاسراء :</u> " ... فلا تقل لهط أف ولا تنهرهط ... " .	٢٣	١٨٠

رقم الصفحة	رقم الآية	الآيات	مسلسل
		<u>سورة مريم :</u>	
١٩٢	٩٨	" .. هل تحس منهم من أحد ، أو تسمع لهم ركزا " .	١٥
		<u>سورة الحج :</u>	
٢٢٩	٧٨	" ... وما جعل عليكم في الدين من حرج ... "	١٦
		<u>سورة الأحزاب :</u>	
٨٠	٥٦	" ان الله وملائكته يصلون على النبي ، يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما " .	١٧
		<u>سورة فاطر :</u>	
١٠٩	١٢	" ... وتستخرجون حلية تلبسونها " .	١٨
		<u>سورة ص :</u>	
٣٠٤	٢٣	" ان شذا أخي له تسع وتسعون نعجة ، ولي نعجة واحدة . فقال اكفنيها وعزني في الخطاب " .	١٩
٣٠٤	٢٤	" قال : لقد ظلمك بسؤال نعجتك الى نعاجه ، وان كثيرا من الخطاء ليبيغي بعضهم على بعض " .	٢٠

سلسل	الآيات	رقم الآية	رقم الصفحة
	<u>سورة الحجرات :</u>		
٢١	" يا أيها الناس انا خلقناكم من ذكر وأنثى .	١٣	٢١٦
	<u>سورة الذاريات :</u>		
٢٢	" وفي أوالهم حق للسائل والمحروم " .	١٩	٩٤
	<u>سورة النجم :</u>		
٢٣	" ولا تزكوا أنفسكم هو أعلم بمن اتقى " .	٣٢	٩٣
	<u>سورة الزلزلة :</u>		
٢٤	" فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره ، ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره " .	٨ و ٧	١٧٨
	<u>سورة الطاعون :</u>		
٢٥	" فويل للمصلين ، الذين هم عن صلاتهم ساهون "	٥ و ٤	١٣٥
٢٦	" ويمنعون الطاعون " .	٧	١٣٥
	.. ..		

(\*)

ثانياً : (( فهرس الأحاديث النبوية الشريفة ))

مسل	الحديث الشريف	الراوي	الصفحة
	<u>حرف الهمزة :</u>		
١	"أتحبان أن يسوركما الله بهما يسوارين من نار..."	عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده .	١٣٢
٢	"أتيت النبي صلى الله عليه وسلم بطوق فيه سبعون مثقالاً من ذهب..."	فاطمة بنت قيس ابن خالد .	١٣٤
٣	"إذا حلفت على يمين فرأيت غيرها خيراً منها..."	عبدالرحمن بن سمرة .	٣٣٧
٤	"إذا كان لرجل ألف درهم، وعليه ألف درهم فلا زكاة عليه..."	عبدالله بن عمر	٢٦١
٥	"إذا ولغ الكلب في اناء أحدكم..."	أبو هريرة	٢٥٤
٦	"أرأيت لو كان عليها دين ؟ ، أكنت تقضينه..."	عبدالله بن عباس .	٢٧٧
٧	"... أأطع العباس فهي علي ومثلها معها..."	أبو هريرة	٣٢٩- ٣٣٠ و ٣٣٣
٨	"أمرت أن آخذ الصدقة من أغنيائكم، فأردها على فقرائكم..."	معاذ بن جبل	٢٢٠ و ٢٦٠
٩	"أنا قد ستلفنا زكاة طاله . عام أول ."	علي بن أبي طالب وعبدالله ابن العباس .	٣٣٣

(\*) جرى فهرسة الأحاديث على حسب ما هو موجود ضمن الرسالة ، وقد يكون أول الحديث الشريف يبدأ بحرف يخالف أول الحديث المفهرس . والحديث واحد وما فعلت ذلك إلا لتسهيل معرفة المسألة المستشهد بها الحديث .

الصفحة	الراوي	الحديث الشريف	مسلسل
٣١١	أبو هريرة	" انا لا تحل لنا الصدقة " .	١٠
٣١١	، ،	" انا لا تأكل الصدقة " .	١١
٢٣٥	معاذ بن جبل	" ان الأرقاص ، لا صدقة فيها " .	١٢
٩٩-٩٨		" ان الك وضع الصدقات ، فليس على الابل النواضع صدقة " .	١٣
١٧٤	عمر بن الخطاب	" اني آخذ بحجزكم ، وانكم لتقا حمون على النار " .	١٤
١٦٤	علي بن أبي طالب .	" اني عفوت لكم عن صدقة الخيل والرقيق " .	١٥
<u>حرف التاء :</u>			
٢٥٠	عائشة	" تقطع يد السارق في ربع دينار " .	١٦
٢٥٠	، ،	" تقطع اليد في ربع دينار فصاعدا " .	١٧
<u>حرف الجيم :</u>			
١٧٨	ابن عمر	" جعل يوم خير للفارس سهمين وللرجل سهما .. " .	١٨
<u>حرف الحاء :</u>			
٣٣٦	عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده .	" ... حتى تبرأ ... قال : نهيتك فعصيتني " .	١٩

مسلل	الحديث الشريف	الراى	الصفحة
٢٠	<u>حرف الخاء :</u>		
	" خذ الحب من الحب ، والشاة من الغنم ، والبعير من الابل والبقرة من البقر " .	معاذ بن جبل	٩٩
٢١	" الخيل ثلاثة : لرجل أجر ، ولرجل ستر ، وعلى رجل وزر . . . . " .	أبو هريرة	١٧٦
	<u>حرف الذال :</u>		
٢٢	" الذهب بالذهب ، تبرها وعينها ، والفضة بالفضة ، تبرها وعينها . . . " .	عبادة بن الصامت .	١٢٣ و ١٣٩
	<u>حرف السين :</u>		
٢٣	" سأل العباس النبي صلى الله عليه وسلم في تعجيل الزكاة فرخص له " .	على بن أبي طالب .	٣٢٩ و ٣٣٣
٢٤	" سأل العباس النبي صلى الله عليه وسلم في تعجيل صدقته قبل أن تحل فرخص له في ذلك " .	، ، ،	٣٢٩
٢٥	سوارين من ذهب قال : سواران من نار " .	عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وأبو هريرة .	١٣٤



الصفحة	الراوي	الحديث الشريف	مسلسل
		<u>حرف الفاء :</u>	
٢٣٦	أنس وعبد الله ابن عمر .	" ... فاذا بلغت الابل عشرين ومائة ... "	٢٦
١٧٤	أبي بكر الصديق	" ... فان كانت سائمة الرجل ناقصة عين أربعين شاة شاة ... "	٢٧
٢٣٩	أنس بن مالك	" في أربعة وعشرين فيط دونها الغنم ... "	٢٨
٩٩ و ٣٣٣	عبد الله بن عمر وعلي وأنس وعمرو ابن حزم .	" في أربعين شاة شاة ... "	٢٩
١٣٦	فاطمة بنت قيس ابن خالد .	" في الحلبي زكاة . "	٣٠
٢٤٥ و ٢٤٧ و ٣٣٤	أنس بن مالك	" في خمس ذود من الابل شاة ... "	٣١
٩٩ و ٢٤٥ و ٢٤٦	أنس بن مالك وعلي بن أبي طالب .	" في خمس من الابل شاة ... "	٣٢
١٧٣	جابر بن عبد الله	" في الخيل السائمة في كل فرس دينار . "	٣٣

الصفحة	الراوي	الحديث الشريف	مسلل
١٣٠ و ١٧٤	أنس بن مالك	"... في الرقة ربع العشر..."	٣٤
٩٦ و ١٠٠	أنس بن مالك وعلي ابن أبي طالب.	"... في سائمة الغنم الزكاة..."	٣٥
٩٩	عبدالله بن عمر وأنس بن مالك وعمر بن حزم	"... في كل أربعين شاة ، شاة .."	٣٦
٣١٦	عبدالله بن عمر	"... فيما سقت السماء أو العيون أو كان عشريا..."	٣٧
٢٤٨	عبدالله بن عمرو ابن العاص وعمر بن حزم	"... في المواضع خمس من الابل"	٣٨
٢٤٨	" "	"... في الموضحة خمس من الابل" <u>حرف القاف :</u>	٣٩
٨٠	كعب بن عجرة	"قلنا يا رسول الله هذا التسليم..."	٤٠
٨٠	" " "	"قيل يا رسول الله أما السلام عليك فقد عرفناه..."	٤١
		<u>حرف الكاف :</u>	
٣١١	أبو هريرة	"كخ ، كخ ، ارم بها..."	٤٢

الصفحة	الراوي	لحديث الشريف	مسلسل
١٢٨	عبدالله بن عمر	" كل مال لم تؤد زكاته ، فهو كنز... "	٤٣
٢٤١	أبو هريرة	" كل مولود يولد على الفطرة... "	٤٤
		<u>حرف اللام :</u>	
٢٢٥	أنس بن مالك وقاطعة بنت الحسين .	" لا ثنى في الصدقة " .	٤٥
٢٢٩ و ٣١١	صاحبان غير مسميين والراوى عنهما عبيد الله ابن عدى بن الخيار .	" لاحظ فيها لغني ولا لقوى مكتسب " .	٤٦
١٩٠	الشعبي وهو مرسل .	" لا زكاة في السخال " .	٤٧
١٥٢ و ٢١٤ و ٢٢١	علي وعبدالله ابن عمر وأنس وعائشة .	" لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول " .	٤٨
٢٢٠	أبو هريرة وجابر ابن عبدالله وحكيم بن حزام .	" لا صدقة الا عن ظهر غني " .	٤٩

الصفحة	الراوي	الحديث الشريف	مسلسل
٣٠٠	سعد بن أبي وقاص . وعبد الله ابن عمر ، وأنس ابن مالك . وسويد ابن غفلة .	" لا يجمع بين متفرق ، ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة ، وما كان من خليطين ، فانهما يتراجعان بينهما بالسوية . "	٥٠
١٥٤	أبو هريرة	" لا يفلق الرهن من صاحبه الذي رهنه . "	٥١
٣٠٠ و ٣٠٣	سعد بن أبي وقاص وعبد الله ابن عمر ، وأنس ابن مالك ، وسويد ابن غفلة .	" لا يفرق بين مجتمع ، ولا يجمع بين متفرق في الصدقة ، والخليطان ما اجتمعا على الفحل والرامي والحول . . . "	٥٢
٩٩	الضحاك	" ليس على البقر العوامل ولا على الابل النواضح . . . صدقة . "	٥٣
٢١٣	عبد الله بن عمر	" ليس على مال استفيد زكاة حتى يحول عليه الحول . "	٥٤
١٠٢ و ١٦٣	أبو هريرة	" ليس على المسلم صدقة في عبده ولا فرسه . . . الا صدقة الفطر . "	٥٥
١٠٢ و ١٦٣	" "	" ليس على المسلم في فرسه وغلامه ، صدقة . "	٥٦
٩٨	عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده	" ليس في الابل العوامل ، صدقة . "	٥٧

الصفحة	الراوي	الحديث الشريف	مسلسل
٩٧	علي بن أبي طالب	" ليس في البقر العوامل ، شي " .	٥٨
٩٨	عبد الله بن عباس	" ليس في البقر العوامل ، صدقة " .	٥٩
١٦٥	الضحاك وكثير ابن زياد وعبد الله ابن الحصين .	" ليس في الجبهة ولا في النخة ولا في الكسعة صدقة " .	٦٠
١٠٨	جابر بن عبد الله	" ليس في الحلى زكاة " .	٦١
١٧٤	أنس بن مالك	" ليس فيما دون أربعين من الغنم صدقة " .	٦٢
٢٣٨	أبو سعيد الخدري	" ليس فيما دون خمس من الابل شاء وليس في الزيادة شي " .	٦٣
٢٠٠	" " "	" ليس فيما دون خمس ذود من الابل صدقة . . " .	٦٤
٢٣٨	أنس بن مالك	" ليس فيما دون خمس من الابل صدقة . . . " .	٦٥
٢١٢	عبد الله بن عمر ابن الخطاب	" ليس في مال المستفيد زكاة " .	٦٦
<u>حرف الميم :</u>			
١٧٨	أبو هريرة	" ما أنزل عليّ فيها شي " ، الا هذه الآية " .	٦٧
٢٤١	" "	" ما من مولود ، الا يولد على الفطرة " .	٦٨
١٠٦ و ١٣١	عائشة	" ما هذا يا عائشة . . . أتؤدين زكاتهن . . . " .	٦٩

الصفحة	الراوي	الحديث الشريف	مسلسل
٣٣٢	أبو هريرة	" ما ينقم ابن جميل ، إلا أنه كان فقيرا ، فأغناه الله .	٧٠
١٣٣ ١٣٤ و	عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده .	" من تسور بسوارين من ذهب ، سورة الله بسوارين من نار . . . " .	٧١
٢٩١	أبو هريرة وعمر بن عوف المزني .	" المسلمون - على - عند - شروطهم " .	٧٢
٢١٢	عبد الله بن عمر	" من استفاد مالا فلا زكاة عليه ، حتى يحول عليه الحول " .	٧٣
٢٦٥	أبو هريرة وغيره كثير .	" من أعتق شقيا له من عبد " .	٧٤
٢٦٥	، ،	" من أعتق شقيصا له من عبد " .	٧٥
١٣١	عمرو بن شعيب	" من تسور بسوارين من ذهب ، سورة الله بسوارين من نار . . . " .	٧٦
١٣٦ ١٧٦ و	أبو هريرة	" من كان له ابل : أو بقرة ، فلم يؤد حقها بطح له ، بهقاع قرقر . . . " .	٧٧
١١٨	أبو هريرة	" من لبس الحرير في الدنيا ، فلن يلبسه في الآخرة " .	٧٨
٢٩١	لم أجده بهذا اللفظ .	" المؤمنون عند شروطهم " .	٧٩

الصفحة	الراوي	الحديث الشريف	سلسل
		<u>حرف النون :</u>	
١١٩	عبد الله بن عمر	" نهى النبي - صلى الله عليه وسلم - عن بيع الثمار حتى بيد وصلاحها . "	٨٠
١٤٣		" نهى النبي - صلى الله عليه وسلم - عن خاتم الذهب . "	٨١
		<u>حرف الهاء :</u>	
٢٩٩	أنس بن مالك	" هذه فريضة الصدقة التي فرض الله على المسلمين . "	٨٢
١٠٦	عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده	" هل تعطين زكاة هذا . . . أيسرك أن يسورك الله بسوا من نار . . . " . "	٨٣
		<u>حرف الهمزة :</u>	
٣٢٩	أبو هريرة	" يا ابن الخطاب : أما علمت : أن عم الرجل صنوا الأب وأنا قد استسلفا زكاة العباس عام أول " . "	٨٤

ثالثا : (( فهرس الآثار )) (\*)

سلسل	الأثر	صاحب الأثر	الصفحة
	<u>حرف الهمزة :</u>		
١	" ان أحبوا فخذها منهم واردها عليهم	عمر بن الخطاب	١٦٨
٢	" ان الصدقة ، تجب في الدين ، الذي لو شئت تقاضيته ... "	عشطان بن عفان	١٤٨
٣	" اني أخاف عليكم الارطه " .	عمر بن الخطاب	٢٦٨
	<u>حرف التاء :</u>		
٤	" تعد إليهم بالسخلة ، يحطها الراعي ولا تأخذها " .	" " "	١٨٢ و ١٩١
	<u>حرف الحاء :</u>		
٥	" حلاني رسول الله صلى الله عليه وسلم رعاشا وحلي اختي ... "	الفارعة بنت اسعد ابن زارة	١١٠
	<u>حرف الدال :</u>		
٦	" الدين الظنون : يزكيه لما مضى ان كان صادقا " .	علي بن أبي طالب	١٤٩
٧	" الدين على الرجل قال : يزكيه صاحب المال ، فان توى ما عليه " .	" " "	١٥١
	<u>حرف الزال :</u>		
٨	" ذهبنا على عهد رسول الله صلى الله عليه فرسا .. ونحن بالمدينة فأكلناه " .	أسامة بنت أبي بكر الصديق	١٧١

(\*) الآثار المذكورة في الرسالة تشمل آثار الصحابة وغيرهم ولا يشمل هذا الفهرس ما قاله الصحابي سائلا ، النبي صلى الله عليه وسلم فان ذلك يدخل ضمن فهرسة الاحاديث .



الصفحة	صاحب الأثر	الأثر	سلسلة
١١٩	أنس بن مالك	<p><u>حرف السراء :</u></p> <p>" رأى أنس على أم كلثوم برد حرير "</p> <p><u>حرف الزاى :</u></p>	٩
١٤٨	عبد الله بن عمر ابن الخطاب	<p>" زكوا . كان في أيديكم وط كان من ديسن في ثقة فهو بمنزلة ما في أيديكم "</p> <p><u>حرف المسين :</u></p>	١٠
١٨٩	مصدق النبي صلى الله عليه وسلم والراوى عنه سويد ابن غفلة بن عوسجة .	<p>" عهد الي أن لا آخذ من راضع لبن شيئا "</p> <p><u>حرف الفاء :</u></p>	١١
١٩٥	مصدق النبي صلى الله عليه وسلم والراوى سمر ابن ديسم .	<p>" فأى شيء تأخذان : قالا : عناقا أو جذعة أو ثنية "</p>	١٢
١٨٣	عمر بن الخطاب	<p>" فما حوالا أن رأيت أن الله قد شرح صدر أبى بكر للقتال . . "</p>	١٣

سلسلة	الأثر	صاحب الأثر	الصفحة
١٤	" في الرجل يكون له الطال الظنون . . "	علي بن أبي طالب	١٤٩
	<u>حرف التثاق :</u>		
١٥	" كانت نائشة تلي بنات أخيهما ، ولا تزكي حليهم . "	عائشة والراوى هو : القاسم بن محمد ابن أبي بكر الصديق .	١١٦
١٦	" كان الرجل اذا توفي انفق على امرأته . . . "	الضحاك	٢١٦
١٧	" كان فيما أنزل من القرآن عشر رضعات معلومات يحرم . . . . "	عائشة	٢٥٤
	<u>حرف السلام :</u>		
١٨	" لا زكاة في الحلي . "	عبد الله بن عمر وجابر وأنس بن مالك وعائشة وأسماء	١١٣
١٩	" لا زكاة في ضار "	يروى عن علي رضي الله عنه	١٤٨
٢٠	" ليس في الجواهر والياقوت زكاة الا أن يكون للتجارة . "	ابراهيم النخعي	١٠٩
٢١	" ليس في الحلي زكاة وانها لسفينة ان تحلت بها تجب فيه الزكاة . "	طاووس بن كيسان	١١٦

سلسل	الأثر	صاحب الأثر	المنحة
٢٢	" ليس في الحلبي زكاة يعار ويلبس " .	سعيد بن المسيب والحسن البصري	١١٤ و ١١٦
٢٣	" ليس في الدين زكاة " .	عائشة	٢٦٢
٢٤	" ليس في شي من اللؤلؤ والجوهر زكاة اذا كان يلبس " .	أبو حنيفة	١١٠
٢٥	" ليس في العوامل صدقه " .	علي وجابر ومعاذ	١٠٠
٢٦	" ليس فيه زكاة حتى يقبضه " .	عائشة	٢٦٢
<u>حرف الميم :</u>			
٢٧	" ما أدركت أحدا أخذ صدقة الحلبي " .	القاسم بن محمد ابن أبي بكر الصديق .	١١٤
٢٨	" ما أمرين فيها بشي وسأسل رسول الله صلى الله عليه وسلم لو قدمت عليه " .	معاذ بن جبل	٢٣٦
٢٩	" ما فعل هذا صاحبائ " .	عمر بن الخطاب	١٦٧
٣٠	" الطال الظنون يزكيه اذا رجع اليه ان كان صادقا " .	علي بن أبي طالب	١٤٩ و ١٥٠
٣١	" من كثرها فلم يؤد زكاتها فويل له . . . " .	عبد الله بن عمر ابن الخطاب	١٢٩

الصفحة	صاحب الأثر	الأثر	سلسلة
٢٢٧ و ٢٦٢	عشان بن عفان	<p><u>حرف الهاء :</u></p> <p>" هذا شهر زكاتكم . فمن كان عليه دين فليؤد ما عليه ثم ليؤك ما بقي " .</p>	٣٢
١٨٣ و ١٨٤	أبو بكر الصديق	<p><u>حرف الواو :</u></p> <p>" والله لو منعوني عقالا كانوا يؤدونها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم لقاتلتهم على منعها . "</p>	٣٣
١٨٣ و ١٨٤	" " "	<p>" والله لو منعوني عناقا كانوا يؤدونها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم لقاتلتهم على منعها . "</p> <p>.. ..</p>	٣٤

(\*)  
رأبنا : (( فهرس الأعلام ))

الصفحة	الاسم	سلسل
	الآمدى = علي بن محمد بن عبدالرحمن	
٩٥	ابراهيم بن الحارث بن صعب بن الوليد	١
٤١	ابراهيم بن دينار بن أحمد بن الحسين النهرواني	٢
٢١	ابراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي	٣
	الأثرم = أحمد بن محمد بن هانسي	
٢٠	أحمد بن الحسين بن علي البهقي	٤
٩٨	أحمد بن سلطان بن الحسن النجاد	٥
٤٠	أحمد بن عبدالرحمن بن محمد بن نجا المعروف بابن شاتيل	٦
٤٣	أحمد بن عبد الله بن عبدالرحمن الصايغ	٧
١٠	أحمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله العباسي ، الخليفة ، المستظهر بالله .	٨
٢٠	أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي	٩
١٠٥	أحمد بن القاسم - صاحب الاطام أحمد -	١٠
١٠٥	أحمد بن القاسم الطوسي	١١
٥١	أحمد بن محفوظ بن أحمد بن الحسن الكلوزاني	١٢
٣٩	أحمد بن محمد بن أحمد الدينوري	١٣
١٤٧	أحمد بن محمد الصايغ	١٤
١٩	أحمد بن محمد بن عبد الله البجلي	١٥
٩٥	أحمد بن محمد بن هانسي الأثرم	١٦
٤١	أحمد بن معالي بن بركة الحربي	١٧
٤١	أحمد بن مهلهل بن عبد الله بن أحمد البرداني	١٨
٢٥٨	اسحاق بن ابراهيم بن هانسي النيسابوري	١٩

(\*) هذا الفهرس خاص بمن ترجم لهم فقط ، وأما المشهورون فلم أترجم لهم اعتمادا على شهرتهم .  
(\*) جرى هذا الفهرس من غير اعتبار له . . . إل - أبو - ابن . . .

الصفحة	الاسم	سلسلة
٢٠٣	اسحاق بن منصور الكوسج	٢٠
٢٣٨	اسماعيل بن اسحاق الجهمي	٢١
	الأصمعي = عبد الملك بن قريــــب الأعرج = عبد الرحمن بن هرمــــز <u>حرف الهاء :</u> البرهاري = الحسن بن علي بن خلف البرمكي = عمر بن أحمد بن ابراهيم أبو بكر = عبد العزيز بن جعفر	
٢٥٨	بكر بن محمد النسائي البغدادي	٢٢
	ابن البنا = الحسن بن أحمد بن عبد الله البيهقي = أحمد بن الحسين بن علي <u>حرف التاء :</u> ابن تيمية = عبد السلام بن عبد الله <u>حرف الثاء :</u> الثوري = سفيان بن سعيد	
١٩٣	جابر بن يزيد بن الحارث الجعفي	٢٣
	ابن جريج = عبد الملك بن عبد العزيز	

الصفحة	الاسم	سلسلة
٣٠	جعفر بن أحمد بن الحسين بن أحمد بن جعفر السراج	٢٤
١٧٢	جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب الهاشمي .	٢٥
	الجهضمي = اسطعيل بن اسحاق	
	الجوهرى = الحسن بن علي بن محمد	
	الجويني = عبد الطك بن عبد الله	
	حرف الحاء :	
	ابن أبي حاتم = عبد الرحمن بن محمد	
	أبو الحارث = أحمد بن محمد الصائغ	
٢١٤	حارثة بن محمد بن عبد الرحمن المدني	٢٦
١٦٦	حارثة بن مضرب	٢٧
	ابن حامد = الحسن بن حامد	
٢٣٠	حجة بن عدي الكندي الكوفي	٢٨
٢٩	الحسن بن أحمد بن عبد الله بن الهيثم	٢٩
١٤٥	الحسن بن حامد بن علي بن مروان البغدادي	٣٠
١١٤	الحسن بن أبي الحسن البصري	٣١
٢٥	الحسن بن علي بن خلف الجربهاري	٣٢
٣٧	الحسن بن علي بن محمد بن الحسن الجوهرى	٣٣
٣٧	الحسن بن غالب بن علي بن مقرئ	٣٤
٣٦	الحسين بن محمد بن عبد الواحد الوني	٣٥

الصفحة	الاسم	سلسل
١٤٤	حرب بن اسطاعيل بن خلف الكرطاني	٣٦
	ابن حزم = علي بن أحمد بن سعيد	
١١٢	حفصة بنت عمر بن الخطاب أم المؤمنين	٣٧
١٠٥	حنبل بن اسحاق بن حنبل	٣٨
	<u>حرف الخاء :</u>	
	الخرقي = عمر بن الحسين بن عبد الله	
	ابن خزيمة = محمد بن اسحاق	
	ابن خضير = المبارك بن علي بن محمد	
	الخطمي = عبد الله بن يزي	
	الخطيب البغدادي = أحمد بن علي بن ثابت	
	أبو خيثمة = زهير بن حرب	
	<u>حرف الدال :</u>	
	الدارقطني = علي بن عمر بن أحمد	
	الدامغاني = محمد بن علي بن محمد	
١٠٧	داود بن علي بن خلف	٣٩
	<u>حرف الزاي :</u>	
١٨١	زفر بن الهذيل	٤٠
	أبو الزناد = عبد الله بن ذكوان	
٣٣١	زهير بن حرب بن شداد	٤١



الصفحة	الاسم	مسلسل
١٩٢	زياد بن معاوية الذبياني - النابغة -	٤٢
٢١٢	زيد بن أسلم مولى آل عمر بن الخطاب	٤٣
	<u>حرف السين :</u>	
٣٠٣	السائب بن يزيد بن سعيد	٤٤
	السامري = عبد الله بن هبة بن أحمد	
	السامري = محمد بن عبد الله بن الحسين	
	السراج = جعفر بن أحمد	
٤٢	سعد الله بن نصر بن سعيد الدجاني	٤٥
١١٥	سعيد بن المسيب بن حزن المخزومي	٤٦
٢٠٣	سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري	٤٧
	السلامي = محمد بن ناصر بن علي	
١٨٩	سويد بن غفلة بن عوسجة الجعفي	٤٨
	<u>حرف الشين :</u>	
	الشعبي = عامر بن شراحيل	
	<u>حرف الصاد :</u>	
١٦٢	صالح بن أحمد بن محمد بن حنبل	٤٩
	<u>حرف الطاء :</u>	
	أبو طالب = عصبة بن أبي عصمة	

الصفحة	الاسم	مسلسل
١٠٨	طاهر بن عبد الله بن طاهر الطبرى	٥٠
١١٥	طاووس بن كيسان اليمنى	٥١
	الطبرى = طاهر بن عبد الله	
	الطبرى = محمد بن جريـر	
	الطبرى = هبة الله بن الحسن بن منصور	
٢٦	طلحة بن أحمد بن طلحة العاقولي	٥٢
١٨٨	طليحة بن خويلد الأسدى	٥٣
	<u>حرف العين :</u>	
١٠٩	عافية بن أيوب	٥٤
١٣٤	عامر بن شراحيل الشعبي	٥٥
	ابن عبد البر = يوسف بن عبد الله بن محمد	
٢٩	عبد الخالق بن عيسى بن أحمد العباسي	٥٦
٢٠	عبد الرحمن بن أحمد بن الحسن بن بندار العجلي	٥٧
٢١٢	عبد الرحمن بن زيد بن أسلم	٥٨
٣٠٠	عبد الرحمن بن محمد أبي حاتم بن إدريس الحنظلي الرازي	٥٩
٤٠	عبد الرحمن بن محمد بن علي الحلواني	٦٠
٣٣٢	عبد الرحمن بن هرمز الأعرج	٦١
٤٦	عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن تيمية	٦٢
١٠٠	عبد العزيز بن جعفر بن أحمد بن يزيد بن غلام الخلال	٦٣
٤٢	عبد القادر بن أبي صالح الجيلي	٦٤

الصفحة	الاسم	مسلسل
٩	عبدالله بن أحمد بن اسحاق العباسي الخليفة القائم	٦٥
٢١٠	عبدالله بن أحمد بن محمد بن حنبل	٦٦
٤٧	عبدالله بن أحمد بن محمد بن قدامة	٦٧
٤٦	عبدالله بن الحسين بن عبدالله بن الحسين العكبري	٦٨
٣٣٢	عبدالله بن ذكوان القرشي المدني ، أبو الزناد	٦٩
٤١	عبدالله بن سعد بن الحسين الوزان	٧٠
٩	عبدالله بن محمد بن عبد الله بن أحمد العباسي الخليفة المقتدى بالله .	٧١
٢٩	عبدالله بن محمد بن علي بن محمد الهروي	٧٢
١٣٠	عبدالله بن سلم بن قتيبة الدينوري	٧٣
٤٠	عبدالله بن هبة بن أحمد بن محمد السامري	٧٤
١١٣	عبدالله بن يزيد الخطمي - صحابي -	٧٥
١٤٦	عبدالمك بن عبد الحميد بن مهران الميموني	٧٦
٢٦١	عبدالمك بن عبدالعزيز بن جريج	٧٧
٢١	عبدالمك بن عبدالله بن يوسف الجويني	٧٨
١٨٦	عبدالمك بن قريب الأصمعي	٧٩
٤٧	عبدالمؤمن بن عبدالحق القطيعي	٨٠
٢٩	عبد الوهاب بن أحمد بن عبد الوهاب بن جلبة	٨١
٣٩	عبد الوهاب بن حمزة البغدادي	٨٢
٢٦١	عبد الوهاب بن علي بن نصر المالكي أبو عبيد - القاسم بن - سلام	
١١٥	عبيدالله بن عبدالله بن عتبة بن مسعود الهذلي	٨٣
٦١	عبيدالله بن يونس الأزجي	٨٤

الصفحة	الاسم	سلسلة
	أبو عبيدة = معمر بن العثني	
	العشاري = محمد بن علي بن الفتح	
٩٥	عصمة بن أبي عصمة العكبري	٨٥
	ابن عقيل = علي بن عقيل	
٢٠	علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري	٨٦
٣٩	علي بن الحسن الدواحي	٨٧
٢٩	علي بن الحسين بن أحمد العكبري	٨٨
٣٣١	علي بن فص المدايني	٨٩
١٩٣	علي بن حمزة بن عبدالله الكسائي	٩٠
٢١٣	علي بن عبدالله بن جعفر العديني	٩١
٣٠	علي بن عبدالله بن نصر السري	٩٢
٣٠	علي بن عقيل بن محمد بن عقيل	٩٣
٩٧	علي بن عمر بن أحمد الدارقطني	٩٤
٢٨	علي بن محمد بن عبدالرحمن الآمدي	٩٥
٢١	علي بن محمد الكياهراسي	٩٦
٢١	علي بن هبة الله بن علي بن ماكولا	٩٧
٢١١	عمر بن أحمد بن ابراهيم البرمكي	٩٨
١٤٧	عمر بن الحسين بن عبدالله الخرقى	٩٩
١٨٧	عمرو بن عتبة بن أبي سفيان الأموي	١٠٠
٢٣٦	عمرو بن حزم بن لوذان الخزرجي	١٠١
١٨٦	عمرو بن العداء الكلبي	١٠٢
١١١	أبو عمرو بن العلاء البصري	١٠٣

الصفحة	الاسم	سلسل
٢١٤	عمرة بنت عبدالرحمن بن أسعد بن زارة <u>حرف الفسين :</u> الغزالي = محمد بن محمد بن محمد غلام الخلال = أبوبكر عبدالعزيز بن جعفر.	١٠٤
١٧٢	غودك السعدى <u>حرف الفاء :</u>	١٠٥
١٣٣	فاطمة بنت قيس الفهرية	١٠٦
١١٠	الفربعة - وتسمى القارة - بنت أسعد بن زارة <u>حرف الناف :</u>	١٠٧
١٤٩	القاسم بن سلام الهوى أبو عبيد	١٠٨
١١٤	القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق	١٠٩
٤	قدامة بن جعفر بن قدامة بن زياد القضاعي = محمد بن سلام القطيعي = عبدالمؤمن بن عبدالحق <u>حرف الكاف :</u> الكرطالي = حرب بن اسطعيل الكسائي = علي بن حمزة	١١٠

الصفحة	الاسم	مسلسل
	الكوسج = اسحاق بن منصور الكياهراسي = علي بن محمد	
	<u>حرف اللام :</u>	
٢١٧	لبيد بن ربيعة العامري	١١١
	<u>حرف الميم :</u>	
	ابن ماكولا = علي بن هبة الله	
١٨٨	مالك بن نويرة بن جمرة اليربوعي	١١٢
٢٦	المبارك بن علي بن حسين المخزومي	١١٣
٤٢	المبارك بن علي بن محمد بن علي بن خضير	١١٤
٥١	محفوظ بن أحمد بن محفوظ بن أحمد الكلوزاني	١١٥
٣٨	محمد بن أحمد بن محمد السلمي	١١٦
٣٧	محمد بن أحمد بن محمد الهاشمي	١١٧
٣٠٠	محمد بن اسحاق بن خزيمة النيسابوري	١١٨
١٣١	محمد بن جرير بن يزيد الطبري	١١٩
١٥٧	محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني	١٢٠
٣٦	محمد بن الحسين بن محمد الجازي	١٢١
١٠٨ و ٣٧	محمد بن الحسين بن محمد بن خلف الفراء أبو يعلى	١٢٢
٤٠	محمد بن خداداد المباردي	١٢٣
٤٦	محمد بن الخضر بن محمد بن تيمية	١٢٤

الصفحة	الاسم	سلسل
٢٠	محمد بن سلامة القضاعي	١٢٥
١٩	محمد بن عبدالرحمن بن محمد بن أحمد النيسابوري	١٢٦
٨٧	محمد بن عبدالله بن الحسين السامري	١٢٧
١٧٢	محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب الهاشمي	١٢٨
٣٦	محمد بن علي بن الفتح بن محمد بن الفتح العشاري	١٢٩
٣٨	محمد بن علي بن محمد الدامغاني	١٣٠
١٣٢	محمد بن عمرو بن عطا	١٣١
٥٠ و ٣٩	محمد بن محفوظ بن أحمد بن الحسن الكلوزاني	١٣٢
٢٦	محمد بن محمد بن الحسين بن محمد بن خلف الفراء ، ابن أبي يعلى .	١٣٣
٢١	محمد بن محمد بن محمد الفزالي	١٣٤
٤٠	محمد بن ناصر السلامي	١٣٥
	ابن المديني = علي بن عبدالله بن جعفر	
١٦٣	مروان بن الحكم الأموي	١٣٦
٤٢	سلم بن ثابت بن زيد بن القاسم النحاس البزار	١٣٧
١٦٦	معمر بن المثنى التيمي أبو عبيدة	١٣٨
٩٩	مهنا بن يحيى السلمي الشامي	١٣٩
١٣٦	ميمون القصاب : أبو حمزة	١٤٠
	النيموني = عبدالملك بن عبد الحميد	
	<u>حرف النسوان :</u>	
	الناخبة = زياد بن معاوية	

الصفحة	الاسم	سلسل
٢٦١	نافع القرشي مولى عبدالله بن عمر النجداد = أحمد بن سلمان حرف الهاء :	١٤١
١١٢	هبة الله بن الحسن بن منصور الطبري الهريري = عبدالله بن محمد بن علي حرف الواو :	١٤٢
٣٣٢	ورقا بن عمر بن كليب الميثري	١٤٣
٤٣	وفا بن أسعد التركي الخزاز الونسي = الحسين بن محمد بن عبد الواحد حرف الميم :	١٤٤
٤	ياقوت بن عبدالله الحموي الرومي	١٤٥
٢٣٥	يحيى بن الحكم الأموي	١٤٦
٢٦	يعقوب بن ابراهيم بن أحمد بن سطور البرزنجي	١٤٧
١٥٦	يعقوب بن ابراهيم الأنصاري - صاحب أبي حنيفة - أبو يوسف أبو يعلى = محمد بن الحسين بن محمد بن خلف ابن أبي يعلى = محمد بن محمد بن الحسين بن محمد بن خلف أبو يوسف = يعقوب بن ابراهيم الأنصاري	١٤٨
٢٠	يوسف بن عبدالله بن محمد بن عبد البر النمري القرطبي	١٤٩
	.. ..	



(\*)

خاصا: (( فهرس الأشعار ))

رقم الصفحة	البحر	القائل	القافية
			<u>حرف الباء :</u>
٥٤	الطويل	أبو الخطاب الكلوزاني	أتوب
٥٤	"	" " "	حبيب
٥٤	"	" " "	لعجيب
٥٤	"	" " "	نصيب
٥٤	"	" " "	رقيب
			<u>حرف الدال :</u>
١٩٢	البسيط	الناخبة الذهباني	الأبد
١٩٢	"	" "	أحد
٤٨	الكامل	أبو الخطاب الكلوزاني	أحمد
٤٩	"	" " "	الأمجد
٤٩	"	" " "	تهل
٤٣	"	" " "	الخر
٤٩	"	" " "	الردى
٤٨	"	" " "	السرمدى
٤٨	"	" " "	سدى
٤٩	"	" " "	غير تجدد
٤٨	"	" " "	كالطحد
٤٩	"	" " "	للسيد
٤٨	"	" " "	لم يتجدد

(\*) رتبت الأبيات على حسب القافية ، ورتبت أبيات القصيدة الواحدة على حسب حروف المعجم في هذا الفهرس فقط ، وليس على حسب ترتيب القائل داخل الرسالة .

رقم الصفحة	البحر	القائل	القافية
٤٣	الكامل	أبو الخطاب الكلوزاني	لم يسعد
٤٨	“	“ “ “	المتوحد
٤٨	“	“ “ “	محمد
٤٩	“	“ “ “	مرتدى
٤٩	“	“ “ “	مسدد
٤٨	“	“ “ “	مسند
٤٨	“	“ “ “	المعتدى
٤٩	“	“ “ “	مهتدى
٤٨	“	“ “ “	الموصد
<hr/>			
حرف الراء :			
٢١٧	الطويل	لهيد بن ربيعة العامري	اعتذر
٢١٧	“	“ “ “ “	مضر
<hr/>			
حرف القاف :			
١٣٠	الرجز	خالد بن الوليد	رقه
١٣١	“	“ “ “	مطلقه

رقم الصفحة	البحر	القائل	القافية
			<u>حرف اللام :</u>
٥٢	الطويل	أبو الخطاب الكلوزاني	العدل
٥٢	"	" " "	العذل
٥٢	"	" " "	عقلى
٥٢	"	" " "	قتلى
٥٢	"	" " "	منهل
٥٢	"	" " "	الوصل
			<u>حرف الميم :</u>
٥٢	الرجز	أبو الخطاب الكلوزاني	السواجا
٥٢	"	" " "	ظالما
٥٢	"	" " "	لائما
٥٢	"	" " "	الطأطا
٥٢	"	" " "	المحارطا
٥٢	"	" " "	ناظما
٥٤	الخفيف	" " "	ائم
٥٤	"	" " "	أصم
٥٤	"	" " "	جرم
٥٤	"	" " "	سقم
٥٤	"	" " "	ينم

رقم الصفحة	البحر	القائل	القافية
			<u>حرف النون :</u>
١٨٦	البيط	عمرو بن العدا الكلبى	جطلين
١٨٧	"	" " " "	عقالين
٥٥	الخفيف	أبو الخطاب الكلوزانى	بالميزان
٥٥	"	" " "	الشبان
			<u>حرف الهاء :</u>
٥٥	البيط	مجهول	لها
٥٥	"	مجهول	لها
٥٤	"	أبو الخطاب الكلوزانى	لها
٥٤	"	" " "	لها
٥٤	"	" " "	لها
			<u>حرف الواو :</u>
٥٣	الخفيف	أبو الخطاب الكلوزانى	السلو
٥٣	"	" " "	لغو
٥٣	"	" " "	لهو
٥٣	"	" " "	نغو

سادسا (( فهرس الكلمات اللغوية الواردة في الرسالة ))

الصفحة	الكلمة	سلسل
	<u>الهمزة :</u>	
١٦٩	أردب : الأردب	١
٢٨١	أرش : الأرض	٢
١٢٦	أسى : العواسة	٣
٣١٤	أنق : الأفقي	٤
٣٠٦	أنس : أنسة	٥
	<u>حرف الباء :</u>	
١٦٣	بدر :	٦
١٣٨	بذل : الابتذال	٧
١٠١	بذل : بذلة	٨
٣٤١	بسر :	٩
٣٤١	بلج :	١٠
	<u>حرف القاء :</u>	
١٢٣	التبر :	١١
٣٣٤	تبع : التبع	١٢
٢٨٣	التبن :	١٣
١٥١	توى : بمعنى الهلاك	١٤
	<u>حرف الشاء :</u>	
١٢٤	ثقب : الثقب	١٥

الصفحة	الكلمة	سلسل
١٩٥	ثني : الثنية	١٦
	<u>حرف الجيم :</u>	
١٦٥	جبه : الجبهة	١٧
٢٠٤-١٩٥	جذع : الجذعة	١٨
١٦٨	جرب : جريب	١٩
٢٩٥	جعل : الجعل	٢٠
١١٨	جنب : مجتنب	٢١
١٧٥	جندب : جنادب	٢٢
١٠	جلي : جوالي	٢٣
١٠٩	جوهـر :	٢٤
	<u>حرف الحاء :</u>	
٢٣٥	حجر : الحجر	٢٥
٢١١	حرف : المحترف	٢٦
٢٤١	الحصرم	٢٧
٢٠٤	حقق : حقه	٢٨
١١٠	حنث : الحنث	٢٩
	<u>حرف الخاء :</u>	
١٤٣	ختم : خاتم	٣٠
٤٣	خرد :	٣١

الصفحة	الكلمة	سلسل
٣٢٥	خلق :	٣٢
٣٤١	خلل : خلال	٣٣
١٤٣	خنث : المختث	٣٤
	<u>حرف الدال :</u>	
٢٦٥	دفع : بمعنى منع	٣٥
٣٢٠	دفع : اندفع	٣٦
١٣٤	دلو :	٣٧
٢٧٣	دين : مديون	٣٨
	<u>حرف الذال :</u>	
٢٠٠	ذود :	٣٩
	<u>حرف الراء :</u>	
١٣	رجع : الترجيع	٤٠
١٢٦	ردف : الترادف	٤١
١٠٢	رصد : الرصد	٤٢
٣٤١	رطب : رطب	٤٣
١١١	رعت : رعات	٤٤
٣٠٦	رفق : الرفق	٤٥

الصفحة	الكلمة	سلسل
	رقه : راجعها بطادة : " ورق "	٤٦
٢٣١	ركب : ارتكب	٤٧
١٢٦	ركز : ركز	٤٨
٢٣٠	ركز : ركاز	٤٩
٢٦٨	رما : بمعنى : الزيادة	٥٠
	<u>حرف الزاي :</u>	
١٩٠	زخج : الزخة	٥١
٩٣	زكو : الزكاة	٥٢
	<u>حرف السين :</u>	
١٨٧	سبد : السبد	٥٣
١٢٢	سبك : السباك	٥٤
١٨	سكت : السكت	٥٥
١١٧	سمن : السمينة	٥٦
٩٥	سوم : السوائم	٥٧
٣١٦	سيح : السيح	٥٨
	<u>حرف الشين :</u>	
٢٩٢	شفع : الشفعة	٥٩
٢٦٥	شقص : الشقص	٦٠



الصفحة	الكلمة	سلسل
٢٨٣	شمع : شمع	٦١
	<u>حرف الصاد :</u>	
٢٥٦	صبر : صبرة	٦٢
١٢٢	صلب : صليب	٦٣
٣٢٩	صنو :	٦٤
	<u>حرف الضاد :</u>	
١٩٨	ضحى : أضحى ، ضحية	٦٥
١٤٨	ضرر : ضرار	٦٦
	<u>حرف الطاء :</u>	
١١٨	طرح : مطرح	٦٧
٣٤١	طلع :	٦٨
	<u>حرف الظاء :</u>	
١٤٩	ظنن : ظنون	٦٩
	<u>حرف العين :</u>	
٣١٦	عشر : عشري	٧٠

الصفحة	الكلمة	سلسل
١٢٧	عدل : عدول	٧١
٢٨٣	عذق : العذق	٧٢
٣١٦	عذى :	٧٣
٢٨٣	عرج : عرجون	٧٤
٢٠٧	عرج : أعرج	٧٥
١٢٤	عري : معرأة	٧٦
١٥٩	عقل : عاقلة	٧٧
١٨٦ و ١٨٣	عقل : عقالا	٧٨
٩٧	علف : معلوفة	٧٩
٩٦	عمل : عواهل	٨٠
١٧٩	عمل : معتل	٨١
١٨٣	عنق : عناق	٨٢
٢٠٧	عور :	٨٣
١٤	عير : عيار	٨٤
٢٧٢	عيل : عيال وعيلة	٨٥
حرف السين :		
١٢١	غرض : أغراض	٨٦
٢٦٩	غرم : غريم	٨٧
١٧٥	غلل : غلول	٨٨
٢٣٠	غنم : غنيمة	٨٩
حرف الفاء :		
١٣١	فتخ : فتحات	٩٠

الصفحة	الكلمة	سلسل
٢٩٨	فرسخ .	٩١
١٧٥	فرش : الفراش	٩٢
١٢٦	فرط : المفرط	٩٣
٢٨٩	فرع : التفريع	٩٤
٢٠٠	فصل : تفصيل	٩٥
١٧١	فني : أفنية	٩٦
٢٣٠	فياً : فسيء	٩٧
	<u>حرف القاف :</u>	
١٤٣	قبع : قبعة ، السيف	٩٨
٢٩٦	قرض : قراض	٩٩
١٣٦	قرقر :	١٠٠
١٦٨	قفز : قفيز	١٠١
١٤	قنت : القنوات	١٠٢
١٠٣	قني : قنية	١٠٣
	<u>حرف الكاف :</u>	
٢٩٧	كرر : كرّ	١٠٤
١٦٥	كسع : الكسعة	١٠٥
	<u>حرف اللام :</u>	
١٨٧	لبد :	١٠٦
٢٠٤	لين : ليهون	١٠٧

الصفحة	الكلمة	سلسل
	<u>حرف الميم :</u>	
١٢٢	مثل : تماثل	١٠٨
٢٠٤	مخض : مخاض	١٠٩
١٠١	مهن : المهنة	١١٠
١٢١	مون : مؤنة	١١١
	<u>حرف النون :</u>	
١٥٥	نبش : النّش	١١٢
١٦٥	نخخ : النّخّة	١١٣
١٣٦	نخل : منخل	١١٤
١٧٥	نسج : النّسج	١١٥
٢٠٢	نصب : نصيب	١١٦
٩٩	نضح : النواضح	١١٧
١٤٣	نطق : نطاق ، ومنطقه	١١٨
٢٩٦	نظر : نظير	١١٩
٢٢	نظر : مناظرة	١٢٠
١٣٧	نقر : نقرة ، نقار	١٢١
١٧٠	نور : نور ، نوار	١٢٢
	<u>حرف الواو :</u>	
١٣١	ورق . ورق	١٢٣
١٣٠	رقعة : رقون	١٢٤

الصفحة	الكلمة	سلسل
٣١٢	وسق : أوسق	١٢٥
٢٤٨	وضع : الموضحة	١٢٦
٢٩٤ و ٢٨٨ و ٢٤٢	وضع : ضعة ، بمعنى الخسارة	١٢٧
٢٣٣	وقص : الأوقاص	١٢٨
	.. ..	

سابعاً : (( فهرس البلدان والأماكن ))

الصفحة	اسم البلد أو المكان	سلسل
١ ، ٢	الأج	١
١٧٨	البحرين	٢
٢٦	برزسان	٣
١٧٨	البصرة	٤
١٠	البطيحة	٥
٢٩٨	بغداد	٦
١٢٠	بلاد المعجم	٧
١٧٨	بلاد نارس	٨
١٠	حظيرة	٩
٨٧	دارقطن	١٠
٨٧	سامرا	١١
١٨	ظافر	١٢
١٧٨	عمان	١٣
٣٦	قوهستان	١٤
١٦٥	كدي	١٥
١٦٥	السفلة	١٦
١٦٥	مكة	١٧
٢٩٧	الموصل	١٨
٣٦	نيسابور	١٩
١٧٨	هجر	٢٠
٣٦	هراة	٢١
١٠	واسط	٢٢
٣٦	ون	٢٣

الموضوع	رقم الصفحة
المقدمة :	
(( الباب الأول : وفيه أربعة فصول ))	١
— الفصل الأول : حياة المؤلف وفيه بحثان :	٢
البحث الأول : اسم المؤلف ولقبه	٣
البحث الثاني : مولد المؤلف ووفاته	٦
— الفصل الثاني : عصر المؤلف .. وفيه أربعة مباحث :	٨
البحث الأول : الحالة السياسية في عصر المؤلف	٩
البحث الثاني : الحالة العلمية في عصر المؤلف	١٦
البحث الثالث : حالة المذهب الحنبلي في عصر المؤلف .. وقبله .	٢٣
البحث الرابع : مدى انتشار التأليف في المذهب الحنبلي قبل و زمن وبعد المؤلف .	٢٨
— الفصل الثالث : سيرة المؤلف وفيه ثمانية مباحث	٣١
البحث الأول : ثناء العلماء عليه .	٣٢
البحث الثاني : طلبه للعلم .	٣٤
البحث الثالث : شيوخه .	٣٦
البحث الرابع : تلاميذه .	٣٩
البحث الخامس : آثار المؤلف العلمية	٤٤
البحث السادس : عقيدته	٤٨
البحث السابع : أسرة أبي الخطاب	٥٠
البحث الثامن : أدب وشعر أبي الخطاب .	٥٢
— الفصل الرابع : الآراء التي خالف بها المذهب .	٥٧

الموضوع	رقم الصفحة
<b>(( الباب الثاني : وفيه فصلان ))</b>	٦٣
- الفصل الأول : وفيه ثلاثة مباحث	٦٤
المبحث الأول : مصادر المؤلف وطريقته في الاستفادة منها ..	٦٥
المبحث الثاني : توثيق نسبة الكتاب الى المؤلف .	٧٠
المبحث الثالث : وصف المخطوطة .	٧٤
- المنهج الذي سرت عليه في التحقيق	٧٧
- الفصل الثاني : المآخذ على المخطوطة	٧٩
مبحث : ما عرّى بحدى تأثير المؤلف في المذهب	٨٣
<u>ثانيها : القسم المحقق</u>	
- تعريف الزكّاة	٩٣
✓ انواع المال الذى تجب فيه الزكّاة ، وسألة زكّاة العوامل والسوائس .	٩٥
- سألة : زكّاة الحلى :	١٠٤
- زكّاة مال المنير	١١٠
- النهى عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها	١١٩
- قطاع الطسرق	١١٩
- قطع النيس	١١٩ ، ١٢٠ و ١٤٤
- دفن المسال	١٢٣ - ١٢٤
- اشتراك الجماعة في قتل الواحد	١٢٥
- زكّاة المنسوب	١٢٧
مسألة : اذا حل ماله	١٤٦
- تعريف العارسة	١٣٥



الموضوع	رقم الصفحة
— حلي الكراء هل فيه زكاة	١٣٧
— العلة في أن الربا يجري في الذهب	١٤٠
مسألة : زكاة المال الحال والمنصوب والمجهود	١٤٦
— زكاة الرهن على الراهن	١٥٣
— تعريف ابن السهيل	١٥٣ و ٢٦٠
مسألة : الزكاة في المهر وهون الخلع	١٥٦
— سقوط نصف الصداق بالطلاق وجميعه بالردة	١٥٨
مسألة : زكاة الخيول	١٦٢
— حكم أكل لحم الخيول	١٧١
مخالفة الراوى لما يروى	١٧٤
— قياس العكس أو قياس الأولى	١٧٩
— القياس الجلي	١٨٠
مسألة : زكاة الفحلان والمجاهيل والسفال	١٨١ — ١٨٢
— الحديث المرسل	١٩٤
— ما يجزى من الأضاحي والهدى	١٩٧
— شهادة المراتين	١٩٧ و ١٩٨
— أم الولد والمأنتة والمديرة	١٩٩
— القياس في المبادات	٢٠١
— قول أبي بكر عبد العزيز بن جعفر في زكاة صغار الغنم	٢٠١
— حكم اخراج صغار الابل والبقر	٢٠٥
— حكم اخراج المعيبة والمریفة في الزكاة	٢٠٦
مسألة : المال المستفاد	٢١٠

الموضوع	رقم الصفحة
- ابدال المال بهال من جنسه	٢٢٣ و ٢١٩
- زكاة المعادن	٢٢٢ و ٢٣١
<b>مسألة : زكاة الأوقاف</b>	٢٢٣
- قدوم معان - رضي الله عنه - من اليمن بعد وفاة النبي - صلى الله عليه وسلم .	٢٢٦
- ليس فيها زاد على مائة وعشرين من الابل شي حتى تبلغ مائة وثلاثين .	٢٢٧
- المقدار الذي تقطع به يد السارق .	٢٤٨
<b>مسألة : زكاة الديـنـار</b>	٢٥٨
- دين الله .	٢٦٤
- حكم الدين المؤجل	٢٦٤
- <b>زكاة المكاتب</b> .	٢٦٦
- ملك العبد .	٢٦٨
- <u>زكاة الفطر تسقط بالحاجة</u>	٢٧٢
- هل يسقط الدين الحج وهل يسقط الدين كفارة العتق	٢٧٤
<b>مسألة : ملك العامل بالقراض بظهور الربح أم بالتقاسم</b>	٢٨٦
- تعريف شركة العنسان	٢٩٠
- تعريف الشفعة	٢٩٢
- ملك الغنمة بالاستيلاء والظهور أم بالقصة .	٢٩٣
- ملك العامل في المساقاة بظهور الثمرة	٢٩٤
- تعريف الجمالة	٢٩٥

الموضوع	رقم الصفحة
<b>سألة الخلطة</b>	٢٩٩
- تعريف الذمي ..	٣٠٨
- تحريم الصدقة على بني هاشم ومواليهم	٣١١
- الشاب المحترف لا تحل له الصدقة	٣١١
- هل الخلطة خاصة بالمواشي ؟ أم بالمواشي وغيرها .	٣١٢
- مقدار الوسق	٣١٢
<b>سألة لقمان النصاب في اثنا الحول</b>	٣١٧
<b>سألة تعجيل الزكاة</b>	٣٢٨
- تقديم الكفارة بعد اليمين وقبل الحنث	٣٣٧
- شروط الشهادة	٣٣٧ و ٣٣٩
- هل على العبد حج وجمعه	٣٣٧
- تقديم كفارة القتل قبل الموت	٣٣٩
- تقديم الحج قبل أشهره	٣٣٩
- تعجيل زكاة الحب عند انعقاده	٣٤١
- هل يرجع المزكي على الفقير بأخذ الزكاة عند تلف المال .	٣٤٢
<b>الخاتمة</b>	
- فهرس الفهارس	٣٤٩
- قائمة المصادر والمراجع	٣٥٠
- فهرس الآيات القرآنية الكريمة	٣٩١
- فهرس الأحاديث النبوية الشريفة	٣٩٥
- فهرس الآثار	٤٠٥
- فهرس الاعلام	٤١٠
- فهرس الاشعار	٤٢٢
- فهرس الكلمات الغريبة	٤٢٦
- فهرس الأماكن والبلدان	٤٣٦
- فهرس الموضوعات ..	٤٣٦